



الكتاب الزبقي

الحاكم الأهلية

الحزب الثاني

١٨٨٣ - ١٩٣٣  
ميلادية

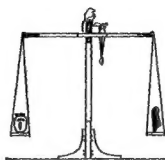












# النشأ النبوي للحاج كمال الأهلية

الجزء الثاني

١٨٨٣ - ١٩٣٣  
ميلادية

الطبعة الأميرية ببغداد  
١٩٣٨





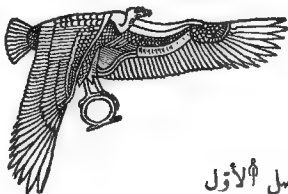
# فهرس الكتاب الذهبي

## الجزء الثاني

### الفصل الأول — موضوعات مختلفة

صفحة	
١ ... ..	القضاء قديماً وحديثاً - نقاض حضر المهدين
	صور نماذج من أئمة المحاكم الأهلية :
	( ١ ) الواجهة الغربية لسراى القضاء العالي
	( ٢ ) الواجهة البحرية لسراى القضاء العالي
	( ٣ ) الواجهة القبلية لسراى القضاء العالي
	( ٤ ) درج القضاء العالي
	( ٥ ) مرأى محكمة استئناف أسيوط
	( ٦ ) محكمة استئنافية الابتدائية
	( ٧ ) قاعة الجلسات بمحكمة استئنافية
	( ٨ ) محكمة أسيوط الابتدائية
	( ٩ ) محكمة أسيوط الجزئية
	( ١٠ ) محكمة بورسعيد الجزئية
	تطور قانون العقوبات في مصر من عهد إنشاء المحاكم الأهلية
١٩ ... ..	الإبرام في مصر
٤٥ ... ..	الأحداث في التشريع الجنائي المصري
	صور مختلفة عن السجون والإصلاحات :
	( ١ ) منظر الواجهة باملاحية الرجال بالهدا
	( ٢ ) ورشة النجارين باملاحية الرجال بالهدا
	( ٣ ) منظر واجهة ليمان طره
	( ٤ ) منظر واجهة المسجد بليمان طره
	( ٥ ) منظر عمودى لسجن مصر

- (٦) حين مصر — غير المحكوم عليهم من المحاكم القضائية أو المحاكم المختلطة
- (٧) مستشفى نيمان طره
- (٨) منظر الواحية الخارجية لإصلاح الأحداث بالبلدية
- (٩) منظر عمومي من الداخل لإصلاح الأحداث بالبلدية
- (١٠) غرة الطريق بإصلاحية النبات بالبلدية
- ٧٦ ما أراد من وسائل التعديل في قانون العقوبات لحضرة صاحب العزة عبد الفتاح السيد بك ...
- بعض أوجه الإصلاح في قانون تحقيق الجنايات الأهل . حق التصدي للدعوى والاستئناف الفرعي لحضرة
- ٩٥ صاحب العزة عبد الفتاح السيد بك ... .. الدكتور عبد الرازق أحمد السنهوري أستاذ
- القانون المدني بكلية الحقوق ... .. القانون المدني المصري
- ١٠٦ المحاماة كما عرفها ... .. الأستاذ أحمد رشدي الحامى
- ١٤٤ المرافعة ... .. الأستاذ حسن الجدادى
- ١٥٣ لفة الأحكام والمرافعات ... .. الأستاذ زكي حري الحامى
- ١٥٦ مرافعات ... .. جميعا حضرة صاحب العزة مصطفى حتى بك ...
- ١٩١ صورة لرجال القضاء، المال في رحلة شامية سنة ١٩١٧
- ٢٣٤ إحصائيات عن المحاكم الأهلية ... .. حضرة صاحب العزة عبد الحليم غريال بك ...
- ٢٥٤ كيف احتفل القضاء الأهل بميدان التأسيس ... .. حضرة صاحب العزة مصطفى حتى بك ...
- صورة أعضاء لجنة الاحتفال
- صورة لجنة سكرتارية لجنة الاحتفال
- صورة المدالية التذكارية وشارة العضوية
- صورة الفرسة التذكارية
- صورة لبعض حضرات كبار المدعوين لحفلة الساعة مساء ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٣
- صورة بلغم من مائدة الطعام
- ٢٨٢ حمة مشكورة ... .. حضرة صاحب السادة عبد العزيز فهمى باشا ...



## الفصل الأول

### موضوعات مختلفة

### القضاء قديمًا وحديثًا

#### القاضى قضاة العهدين - حضرة الجبرائيل كحيل بك

هل الله أن أعيش فى الزمن السابق على تشكيل الحاكم المختطة والحاكم الأهلية ، وقدر أن  
أعمل لدى الحاكم القديمة والمستجدة ، سواء فى سلك القضاء أو سلك المحاماة . لذلك أقبلت على  
وصف النظام القديم والنظام الجديد لنتبين النتيجة التى أرجو أن تكون خيرا فى الزمن القادم كما  
كانت خيرا فى الماضى .

كانت البلاد خالية من عناصر العمران إلى أن جاءها عهد على باشا الكبير فكان حكيما ،  
مدبرا ، منشئا ، مؤسسا ، موجدا . فى عهده بنيت القناطر والجوارج على النيل لرفع منسوبه  
وتفذية الترع التى حفرت لللاحة ولرى الأقطان ، فالتسمت مساحة الأراضى الزراعية ، وزادت  
عنتها ، وراجت الصناعة والتجارة ، وأنشئت المدارس الأولى والمدارس العليا ، ملكية وحربية ،  
وأخرجت الأطباء والمهندسين والكيميائين والضباط الأكفاء وغيرهم من الفتيان ، وأنشئت  
المستشفيات والدوائر الصحية لمعالجة المرضى ومكافحة الأوبئة والاحتياط من حدوثها ، ونظمت  
دوائر للمحافظة على الأمن العام وتوطيده ، وألفت جيوش برية وبحرية على رأسها ضباط أكفاء  
كان النصر ملازما لها فى الحروب التى اشتبكت فيها .

لقد سار خلفاء عد على باشا على هذا النمط ، مكملين عمل أبيهم وجدهم ، ومنشئين مرافق جديدة حسب مقتضيات الأحوال . منها مرافق حليث في العالم ، جزيل المنع ، مساعد على الرخاء واستكمال الأمن العام ، وهو السكك الحديدية التي أدخلت في البلاد تمتشى على خطوط واسعة ، في زمن لم تكن تترى إلا في بعض البلاد الأوروبية .

شغل هذه المواصل زادت في غلة مصر من زراعة وصناعة وتجارة ، وكانت من شأنها أن تضاعف عدد سكان مصر ، وأقبلت الأجانب إليها ، فكثر المعاملات ، وانبنى على ذلك أن زادت الخصومات ، وظهر الاحتياج إلى قضاء عادل يفصل بين الناس ، ويحافظ على الناصر المفيدة ، ويؤمن الناس على نفوسهم وأعراضهم وأموالهم .

هناك القضاء في العهد القديم محصورا في المحاكم الشرعية التي كانت تنظر وتحكم في جميع أنواع الخصومات من مدنية وتجارية وجنائية وأحوال شخصية . غير أنه في عهد عد على باشا اعتاد الناس تقديم شكواهم إلى المأمورين الإداريين في الأقاليم وفي المدن . فكان المأمور يحضر الخصوم وينظر في قضيتهم ويحقق ويحسب ويفرج حسب ما يراه له . بل كانت القضايا تنتهي فوراً ولا تنتهي أبداً . وكانت طرق الإكراه تستعمل مع المدين ، ومن ضمنها الحبس ، فان ثبت أن له عقارا فقد كان يجبره على بيعه ، لأنه في ذلك الحين لم تكن هناك إجراءات مقررة لبيع العقار فيما قضائياً جبرياً . وفي الوقت ذاته كانت المحاكم الشرعية إذا قدمت أو رفعت إليها دعوى تنظرها وتحكم فيها .

لما كان النظامان يسيران معاً الواحد بجانب الآخر .

لما الدعوى الجنائية فكان يتولى تحقيقها المأمورون الإداريون ، يحبسون المتهم أو يتركونه حراً حسب ما يراه لهم . ثم يقدمون التحقيق إلى محكمة سميت مجلس الأحكام ، كان أعضاؤها يعينون من بين الضباط العسكريين أو الموظفين الإداريين ، وكانت أحكامها تصدر على مقتضى قانون معمول به في المسالك الثمانية قبل أن تتخذ هذه المسالك النظم والقوانين الأوروبية . على أن هذا القانون لم يكن ينص إلا على بعض جرائم ، دون غيرها ، تاركا للمحكمة أن تحكم بالقياس في الأحوال غير المنصوص عليها . وكانت الجلسات سرية وبلون غرافة اكتفاء بالتحقيق الإداري . عمل بموجب ذلك إلى عهد الخديوي إسماعيل ، وفيه أنشئت محاكم أهلية للنظر والحكم في قضايا الأهالي بعضهم مع بعض ، وفيما يقع منهم من الجنائيات ، وإنما تحقيق هذه الجنائيات بقي في يد المأمورين الإداريين . وكانت تتقدم دطوى الأجانب منهم رأساً إلى المأمورين الإداريين

أو على يد قناصلهم . كما أنه في بعض الأحيان كان يلوح لهم مطالبة الحكومة بما يزعمونه من حقوق مشروعة أو غير مشروعة فتدعوم الحكومة لرفع شكاواهم لدى المحاكم القضائية الموجودة فيمتنعون عن الالتجاء إلى المحاكم المصرية ويسعون في نهو مشاكلهم بالطرق العرفية بطريق المخاطبة بين الحكومة وقناصلهم . أما دعاوى الأهالي عليهم فكانت تخدم إلى قناصلهم فيحكمون فيها ابتدائياً ، وإذا استؤنفت ففي أغلب الأحيان يرفع الاستئناف إلى محاكم الاستئناف الكائنة في البلاد الأجنبية . كما أن الجنائيات التي تحدث منهم يحققها قناصلهم ويحكمون فيها حسب قوانين بلادهم .

فكشى هذا الحال وتجمس إلى عهد الخديوي إسماعيل ، وصار من الضروري إيجاد علاج لهذه الحالة ، والعلاج لم يكن في يد الحكومة وحدها . فأنشئ في بادئ الأمر محكمتان تجاريتان وقتيتان ، إحداهما في مصر والثانية في الإسكندرية ، رأس كلا منهما مؤلف مصري كبير ، ويمين نصف أعضائها من التجار الأهليين والنصف الآخر من التجار الأجانب ، وكانت أحكام كل منهما تستأنف لدى المحكمة الأخرى . وفي أثناء قيام هاتين المحكمتين دارت المخاضات بين الحكومة والدول ، وبعد أن استغرقت زمنا طويلا انتهت بالاتفاق على نظام المحاكم المختلطة . واستمر الحال على هذا المتوال إلى أن تشكلت المحاكم الأهلية المستقلة في سنة ١٨٨٤

فكانت المحاكم الأهلية مخصصة بنظر قضايا الأهالي من مدينة وتجارية وجنائية . وكانت في أحكامها المدنية والتجارية تطبق أحكام قانون يشبه قانون المحاكم المختلطة . ولم تلبث أن حازت رضا الجمهور الذي أخذ يتأفف عليها لدرجة أن الأجنبي كان يتنازل ، ولا يزال يتنازل خصوصا في الأقاليم ، عن حقوقه إلى الوطني كي تصبح المحاكم الأهلية مخصصة بنظر قضاياها لما فيها من السرعة والضمان الذي قلما يجده في المحاكم المختلطة .

فما القضايا الجنائية فكان النظر فيها وإفيا من حيث إيجاد الضمان نظرا لما أوجد في قانون تحقيق الجنائيات من الضمانات الشاملة والسرعة الكافية ، لما اشتمل عليه من نصوص وقواعد في مادة جسيم المتهم وضرورة إطلاق سبيله في مواعيد مخصوصة . ذلك الضمان الذي يستوفى شروطه من كيفية تشكيل محاكم الجنائيات التي لم تأخذ بطريق المحلفين المعرضين للتأثير عليهم ، بل هي مربة من قضاة فنيين يتروون ويضكرون في كل ما يعرض عليهم بدون تهيج أو انفعال نفساني على عكس المحلفين الذين يتقادون سريرا للعواطف ويحكمون إليها .

وكذلك نالت المحاكم الشرعية نصيبا من الإصلاحات كانت مفتقرة إليه ، فشكلت فيها دوائر ابتدائية ودائرة استئنافية تحكم بعد المداولة في القضايا الهامة ، وترتب لديها محامون أكفاء . فساد النظام فيها ، خصوصا وقد انحصر اختصاصها في قضايا الأحوال الشخصية .

ليمكن القول بأن نظام القضاء قد استوفى في مصر إذا استثنينا قصبا كبيرا يتعلق بقضايا  
الجنائيات التي تحدث من الأجانب . ولكن المأمول أن تصل الحكومة إلى إيجاد طريقة لتوحيد  
المهكمة التي يناط بها النظر والحكم في هذه القضايا .

كل هذه العوامل والعناصر كانت سببا لتقدم البلاد ماديا وأدبيا . ولقد وصل التعليم والقضاء  
إلى درجة نهت الناس إلى حقوقهم فدعوا إلى الاشتراك في الأعمال العمومية . فأنشئت البلديات  
ومجلس الشورى ، ووضع للبلاد دستور ، وأصبح الأهالي مشاركين للحكومة في المسائل الهامة .  
هذه لاشك نهضة عقلية مشكورة وصلنا إليها في زمن لم يناهز القرن الواحد ، وهو وقت وجيز  
في تاريخ الشعوب . ولقد عمل إلى هذه الغاية رجال صادقون مثشروعون وإداريون وقضاة  
وعامون وصحافيون ، وغير أولئك من رجال الأعمال المختلفة فاستحقوا علينا أن نذكرهم بالشكر  
والثناء ، ونطلب للراجلين منهم الرحمة والنفرا .

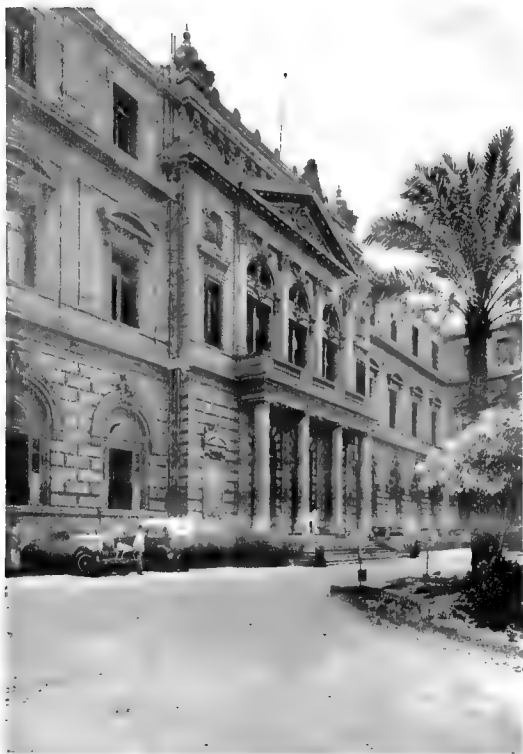




الدار المحكمة لفرنسا  
PALAIS DE LA COUR DE CASSATION (Fagade Ouest)







الواجهة البحرية لدراسة القضاء العالي  
PALAIS DE LA COUR DE CASSATION (Façade Nord)





الواجهة الشمالية لمرآة القضاء العالی  
PALAIS DE LA COUR DE CASSATION (Façade Sud)





درج القضاء العالي  
ESCALIER DU PALAIS DE LA COUR DE CASSATION





١٥٩  
 PALAIS DE LA COUR D'APPEL D'ASSISE



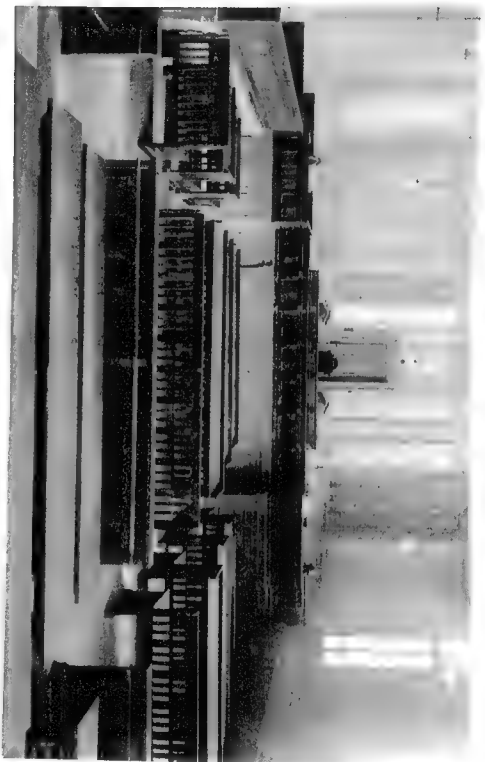




محكمة الاستئناف الأولى

TRIBUNAL DE PREMIERE INSTANCE D'ALEXANDRIE





قاعة المحكمة  
SALLE D'AUDIENCE DE LA COUR D'ASSISES AU TRIBUNAL D'ALEXANDRIE





١٢٠  
 TRIBUNAL DE PREMIERE INSTANCE D'ASSIOUT





محاكمة  
LE TRIBUNAL SOMMAIRE D'ASSIOUT







LE TRIBUNAL SOMMAIRE DE PORT-SAÏD



## قانون العقوبات في مصر

من عهد إنشاء المحاكم الأهلية

لحضرة صاحب العزة محمد نبيب عطية بك

في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ صدرت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية . ونص في المادة الأولى منها على أن القوانين والأوامر يكون معمولاً بها في جميع القطر المصري عند إعلانها بواسطة إدراجها في الجرائد الرسمية ، وأن هذه القوانين والأوامر تعتبر معلومة لدى الأهالي بعد إعلانها بالجرائد ثلاثين يوماً .

لأن نص في المادة الثانية على أنه لا يقبل من أحد اعتذاره بعدم العلم بما تضمنته القوانين والأوامر من يوم وجوب العمل بها .

وفي ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ صدر قانون العقوبات الأهل بمقتضى أمر عال نص في المادة الأولى منه على أن يعمل بهذا القانون في كل جهة من جهات القطر المصري بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح المحكمة الابتدائية للكائنة تلك الجهة في دائرتها .

فقد هذا القانون منقطع الصلة بالماضي ، ومستقبلاً عهداً تحوطه الهواجس والريب في أن ما أقدست عليه الحكومة كان عملاً حكماً وتصرفاً رصيناً أو هو مجازفة بيده عن السداد .

فكان مثار هذا القلق ما كانت عليه الشرائع الجنائية في مصر من تباين ظاهر عن شرائع الغرب لا سيما فرنسا . ورغم ذلك فقد جاء قانون العقوبات المصري الصادر في سنة ١٨٨٣ بالنسبة للقانون الفرنسي الصادر في سنة ١٨١٠ كأنه طبع المثال على الفرار ، ذلك عند هبات من الفوارق هينات ما كان لما أن تنطى على الخلاف القائم بين الحضارة المصرية وعقليتها والحضارة الغربية وعقليتها لا سيما الفرنسية .

لهناش هذا القلق زنا ، ولكنه ما لبث أن تضائل ثم تلاشى لما تكشف العمل بالقانون الجديد عن نيج ما كان مقدرا ، وترأى للناقدن خطل حسابهم وانحراف تقديرهم ، وتجلت للناس حقيقة لا سبيل إلى نكرانها وهى أن المدنية الغربية ليست على طرفى نقيض من المدنية المصرية ، وأن العدالة الجنائية التى أوحى بقانون العقوبات الفرنسى ليست عصية على عقلية المصريين ، ولا هى بنافرة عن مزاجهم .

لجأش هذا المعنى أو ما يقاربه بنهن المستشار القضاى الأسبق السير مالكولم ماكليث حين قال فى تقريره عن سنة ١٨٩٨ ما يأتى :

”لقد أدى قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنابات مهتتهما بنجاح ، وكان نفعهما أبلغ مما كان يتوقعه الناس من تشريع كل أصوله وقسمة أعشار نصوصه قللت تقلا عن بلد غاية فى التحضر والمدنية وطبق بقاءة على شعب شرقى تتأخر أخلاقه مع مثل هذا التشريع فى وجوه كثيرة “.

لهال المستشار القضاى هذا بعد أن سلخ ذلك القانون خمسة عشر عاما نافذا فى البلاد . إنها شهادة صادقة تؤيد ما قدمنا من أن التشريع الأوروبى ليس عصيا على عقليتنا المصرية بل هو أقرب إلينا من ذاك المزيج من التشريع الذى كان ساريا فى مصر قبل صدور قانون سنة ١٨٨٣ ، ذاك المزيج المشوب ببعد التناسق والتواء أصول العدالة مما تنفر منه مشاعر أمة لها تاريخ ولها مدنية كالأمة المصرية .

لؤيحدربنا ، قبل الاسترسال فى بحثنا ، أن نشير لسا ما إلى تلك الحال التى كان عليها التشريع الجنائى قبيل فاذ ذلك القانون :

لم يكن فى ذلك الحين قانون يبين الأحكام ، على النصوص يحدد الجرائم ويسمى عقابها ، ولم ترسم هيئات معينة لها نظام تتولى توقيع العقوبات ، وتقوم على تنفيذها . وكان ما يجرى على الناس فى المسائل الجنائية أشتات من أحكام الشريعة الإسلامية ، ومن اللوائح التى أصدرها الولاة لمناسبات مختلفة ، من غير أن تشمل ما يصح وصله بمعنى العدالة الجنائية وطرق تحقيقها ، كقانون المنسختات وقانون الفلاحة الصادر فى يناير سنة ١٨٣٠ وقانون السياساتما الصادر فى يولييه سنة ١٨٣٧ وقانون الجزاء المايونى الصادر فى ٢٤ يناير سنة ١٨٥٥

لأن التامل فى نصوص هذه القوانين المتباينة يدرك لأول وهلة أن الجرائم كانت تنسج دائرتها وتضيقي ، والعقوبات تخف وتظلف ، تبعها لوى الحكام الإداريين .

لحين أظهر علامته تنافرها مع روح الشرائع المألوفة ما جاء في المادة الثانية من الفصل الثاني من القانون المايوني من إهدار المساواة بين الناس في المعاملة وتمييز منازلهم الاجتماعية برعاية خاصة ينص هذا القانون بلا استحياء . ذلك أن من سماهم هذا القانون "السادات الكرام وخيرة الناس وأصحاب الرتب" لا يمتدرون عند قذفهم في حق الناس كما يمتدرون من سماهم "أوساط الناس أو السوق أو من شابههم" .

كانت الأمور على تلك الحال وقت أن صدر قانون العقوبات ملغيا أن لا عقوبة بغير نص، وأن الناس أمامه سواء . وجاءت لائحة الترتيب وقانون تحقيق الجنايات تنظم المحاكم وإجراءاتها، فلمح الناس في كل ذلك معنى العدالة التي كانت مبنية في نفوسهم تحركها ذكريات التاريخ ووزمة المدنية التي هم لها وارثون ، فكان أن اطمأنوا إلى ما صارت إليه الأمور ، وسكنوا إلى هذا الإصلاح ، وأعانوا على نجاحه ماوسمهم اللون . وربما كان من بواعث هذه الطمأنينة ما فقه له المشرع من لزوم مجازاة عقيدة الاحترام للشرعية الإسلامية والمبادرة إلى الإعلان في صدر القانون بأن أحكامها ستبقى لها قدسيته ولن يصطدم معها التشريع الجديد من أية ناحية .

فذكر المشرع هذا المعنى في المادة الأولى من قانون سنة ١٨٨٣ التي نصها ما يلي : " من خصائص الحكومة أن تعاقب على الجرائم التي تقع على أفراد الناس بسبب ما يقرب طليها من تكدير الراحة العمومية ، وكذلك على الجرائم التي تحصل ضد الحكومة مباشرة . وبناءً على ذلك قد تمكنت في هذا القانون درجات العقوبة التي لأولياء الأمر شرط تقريرها . وهذا بدون إخلال في أي حال من الأحوال بالحقوق المقررة لكل شخص بمقتضى الشريعة الغراء " .

نكار القانون سيرته ثابت القدم ، وألف الأهلون نظمته حتى أصبحوا لا يحسون أنه دخيل عليهم ، فنادر مرحلة النقل ، وزال عنه ما كان خلق به من آثار الطفرة التي أنشئ فيها ، وامترج بجملة البلاد يتطور معها متأثرا بطروضا السياسية والاقتصادية وبجالاتها الاجتماعية والأخلاقية .

لقد قدما أن قانوننا كان صورة لقانون العقوبات الفرنسي ، إلا أن هذه الصورة لم تؤخذ مباشرة عن الأصل بل أخذت عن صورة أخرى هي قانون العقوبات المخطط . ولما كان هذا القانون بسبب ضيق الدائرة التي يطبق فيها لم يلق من قضاء المحاكم ما يصقله ويحدد مبادئه ويكشف عن قصصه ، وكان مأخذه وهو قانون العقوبات الفرنسي الصادر في سنة ١٨١٠ جم العيوب متفلا بأحكام ومبادئ حقيقة ، فقد برزت هذه الملامب كلها في قانون العقوبات الأهل عند تطبيقه والعمل به في دائرته الواسعة ، فاضطر المشرع إلى معالجتها بتباعدات جزئية كلما

سحبت الفرصة . وما أوفى القرن التاسع عشر على نهايته حتى كان التعديل والتغيير قد تناول كثيراً من أصول هذا القانون ، ففقد التجانس بين نصوصه ، وأصبح من الضروري مراجعته برمتة لإلباسه الانسجام اللازم .

فكّمت هذه المراجعة والتنقيح في وضع سنين ، وكللت بإصدار قانون العقوبات الحالي في سنة ١٩٠٤ شاملاً تعديل الكثير من أحكام القانون القديم ، فقد حذفت عقوبتا النفي والسجن المؤبد ، وعدّلت أحكام مراقبة البوليس ، ووضعت قواعد لتعدد الجرائم وتعّدّد العقوبات ، ونظمت أحكام الاشتراك وطرقه ، وربّبت قواعد الشروع وعقابه ، وجرى التعديل أيضاً في شأن المود والظروف المخففة والدفاع الشرعي وقواعد المسؤولية الجنائية المجبرمين الأحداث ، وفي النصوص المتعلقة بالأديان والصحافة ، وتحرير الضمان على السق والفجور والزنا ، والنصب والقتل في حق الموظفين ، وانتهاك حرمة ملك الغير .

فهل إن هذه المراجعة كانت في الواقع أقرب إلى التبسيط والإيضاح ومسايرة الآراء الحديثة منها إلى الإنشاء والخلق ، فإن أصول القانون بقيت كما هي ولم يطرأ عليها تعديل جوهري . ومع هذا فإن غاية المشرع بالقسم العام كانت أوفى من عنايته بالقسم الخاص ، فبقى كثير من نصوص هذا القسم إما ناقصة وإما غامضة ، وإما قديمة غير متمشٍ مع سنة التقدم والآراء الحديثة . لذلك لم تكن بعضي وضع سنوات على إصدار القانون الجديد حتى أخذت التعديلات والإضافات تترى على القسم الخاص منه ؛ فمثلاً عدّلت المواد المتعلقة بالجرائم التي تقع بواسطة الصحف وطرق النشر ، كما وضعت المادة ٢٨٤ الخاصة بالتهديد ، والمادة ٤٧ مكررة الخاصة بالاتفاقات الجنائية ، والمادة ١٣٦ مكررة بشأن معاونة الجاني على الفرار من وجه القضاء ، والمادة ٢٩٤ للعقاب على الاعتداء على الإقراض بالربا الفاحش .

ولما نشبت الحرب الكبرى هدأ نشاط التعديل حتى رفرغ السلام فاتجه النظر إلى إعادة تنقيح قانون العقوبات بأكمله وألّفت لجنة وضعت مشروعا ، ثم وقف الأمر عند هذا الحد بينما طادت التعديلات تمطر بسرعة . فمثلاً عدّلت في سنة ١٩٢٢ جميع الأحكام الخاصة بالجنائيات التي تقع ضد أمن الحكومة من الداخل ، وعدّلت المواد ١٥٠ و ١٥٦ و ١٥٦ و ١٥٦ مكررة و ١٥٧ و ١٥٨ . وفي سنة ١٩٢٣ أضيفت المادة ١٠٨ مكررة للعقاب على إضراب الموظفين ، والمادة ٣٢٧ مكررة وثلاثة للعقاب على توقف العمال والتعرض لحرية العمل ، والمواد ٣١٦ و ٣١٧ مكررة بشأن الإغلاف وإحراز المقرعات . وفي سنة ١٩٢٩ عدّلت أحكام الرشوة بما يضمن العقاب على استعمال النشوء .

وفي سنة ١٩٣١ أعيد تعديل جميع أحكام الباب الخامس بالجرائم التي تقع بواسطة الصحف والباب الخامس بالفنن والسب ، كما أضيفت مواد للعقاب على اختلاس الرتب والألقاب .

هذه أمثلة لأهم التغييرات التي طرأت على قانون العقوبات الأهل منذ إصداره في سنة ١٨٨٣ المما بها إلماسا يكاد يكون تاريخيا مجتاً ، وستعود إلى حصرها في معرض تحليل أسبابها .

والآن نواجه تحليل هذه التطورات والتغييرات وبحث العوامل والأسباب التي أدت إليها أو ساعدت عليها أو عرقلت سيرها .

هذه العوامل والأسباب لا تخرج عن الأمور الآتية :

( أ ) العامل السيامي

( ب ) حاجات البيئة الاجتماعية والاقتصادية

( ج ) الاقتناء

( د ) جهد القضاء

( هـ ) روح التقم

## (١) العامل السيامي

يُصرف الكلام في هذا إلى مركز مصر الدولي وإلى نظامها السيامي ثم إلى الحوادث السياسية التي وقعت فيها :

### أولاً - المركز الدولي

كانت مصر عند ما صدر قانون العقوبات إيالة عثمانية اسماً ولكنها كانت متأثرة بالفنود البريطاني فضلاً .

ولاً يستطيع الباحث أن يتجاهل القسط الذي قام به الفنود البريطاني في تطور القانون في مصر . فنذ سنة ١٨٩٢ حتى سنة ١٩٢٢ كانت هذا الفنود قوياً فضلاً في التشريع ، كما كان في نواحي الحكم الأخرى . وما من تعديل أو إضافة أو تنقيح طراً على قانون العقوبات في تلك

الفترة إلا وفيه دخل الجهد أو التفوذ البريطاني برزت فيه العقلية البريطانية بزوا يشهد به قانون العقوبات الحالي نفسه وأعماله التحضيرية، وما فيه من اقتباسات من القوانين الهندية والسودانية والإنجليزية . على أن هذا التفوذ البريطاني لم يتأت له ، مع ذلك الجهد ، أن يصيغ قانون العقوبات بصبته ، بل تركه ثابتا على أصوله الأولى المأخوذة عن القانون الفرنسي .

لولا حرج عند الكلام عن تأثير مركز مصر العولى في أن تشير إلى أن ذلك المركز الذى كانت فيه مصر قبل سنة ١٩٢٢ ترك علامته في اقتضاب نصوص المواد الخاصة بالجنايات المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج والداخل . ونظرة المقارنة بين نصوص تلك المواد قبل صدور القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ وبين نصوصها بعد صدوره ، تكشف للمين فروقا هى أبلغ ما يتحدث عن ذلك المركز .

فكحتملا لم تكن ثمة نصوص تحمى نظام الحكم ولا نظام توارث العرش ، كما خلا القانون من أى نص خاص بحمى شخص الملك وحرية وخصه وإلى العهد وأوصياء العرش إلى آخر ما على بالنص عليه مما ذكرناه في موضع آخر من هذا المقال .

لوهناك مؤثر آخر يجب ألا ينسب عن نظرنا في هذا الصدد ، ذلك هو الامتيازات الأجنبية التى تفرج صندا عديدا من ساكنى البلاد عن سلطان قانون العقوبات الأهل ، وتقيد حق المولة في التشريع وفى القضاء معرفة بذلك تطور قانونها وتقدمه ، وجاءلة كل عقاب جديد يعالج به المشرع داء من أدواء الإجرام مقصورا في الغالب على الوطنيين . تلك حال شاذة يستين منها كيف أهدرت المساواة بين من يعيشون في صعيد واحد وما يوجد ذلك في النفوس من الحفيظة على القانون وواضعيه .

فانظر إلى التشريع الخاص بالمواد المخدرة ، وكيف أن الاتجار في هذه المواد وإحرازها أصبح بحكم القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ جنة يماقب عليها الوطنيون بقوبات تفوق في الشدة عقوبات سائر الجنح ، بينا الأجانب المقيمون بين ظهرائنا والمحتمون بالامتيازات يتركون لقوانين بلادهم وربما كان فيها ما لا يماقب أصلا على هذه الجرائم أو يقدر لها عقوبات هيئة مع فداة خطرها واستفحال شرها وتمتد مخاياها في مصر .



## ثانياً - نظام قصر السيامي

نشأت مصر استقلالها في سنة ١٩٢٢ ثم أصدر جلالة الملك في سنة ١٩٢٣ دستوراً للبلاد ترتب عليه إنشاء البرلمان وإيجاد بعض نظم سياسية لم تكن موجودة من قبل ، فاقضت الضرورة - استناداً لذلك - حيطة هذه النظم التي كانت وقتها في دور الإعداد بالحماية والصون ، وتعديل قانون العقوبات بما يكفل ذلك . فصدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٣ بنصوص جديدة للواد من ٧٧ إلى ٨٦ وضع فيها عقاب مناسب في الشدة لمن يتعدى على حياة أو حرية الملك أو الملكية أو ولي العهد أو أحد أوصياء العرش ، ولمن يشرع بالقوة في قلب دستور الدولة أو شكل الحكومة ونظام توارث العرش ، ومن يستعمل أو يضع أو يستورد قنابل أو آلات مفرقة بنية ارتكاب جريمة من هذه الجرائم أو يفرض ارتكاب قتل سياسي ، ومن يحاول بالقوة أو بالتهديد باستغلال إرهاب الملك أو أحد أوصياء العرش أو الوزراء أو أعضاء البرلمان لحمل أيهم أو إكراهه على أداء عمل من خصائصه قانوناً أو على الامتناع عنه .

لهذا عدلت بمقتضى هذا القانون المواد ١٥٠ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ بما يكفل حماية مسند الملكية ونظام توارث العرش من التطاول ، وصيانة الملك والملكة وأوصياء العرش وأعضاء الأئمة الملكية وملوك ورؤساء الدول الأجنبية من العيب فيهم . ووضعت أيضاً المادة ١٥٦ مكررة للعقاب على إلقاء مسؤولية على الملك أو توجيه اللوم إليه بسبب عمل من أعمال حكومته .

لجهد هذا صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ معدلاً المادة ١٥١ بما يكفل حماية نظام الحكم ومبادئ الدستور . وكانت هذه أول مرة توجهت فيها عناية المشرع إلى هذا الشأن . ولما صدر الدستور الحالي سنة ١٩٣٠ تولت حمايته المادة ١٥٣ منه فنصت على جواز تعطيل المصحف إذا استرسلت بالأخبار الكاذبة أو بالكاذبات الشديدة أو بغير ذلك من وجوه التحريض والإثارة في حملة من شأنها أن تعرض النظام الذي قرره هذا الدستور للكراهية أو الاحتقار . إلا أن العمل قد أظهر قصور هذا الإجراء فرأى المشرع أن يضم بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ المادة ١٥٢ مكررة إلى قانون العقوبات ، وهي التي تعاقب بالحبس والغرامة كل من استعمل عبارات أو نشر أخباراً كاذبة من شأنها أن تعرض نظام الحكم المقرر في القطر المصري للكراهية والازدراء ، أو أن تشكل في صحته أو سلطانه . وقد أوضحت المذكرة الإيضاحية المرافقة لذلك القانون وجهة نظر المشرع في هذا الأمر .

## ثالثا - الحوادث السياسية

لوقع في مصر في الثلاثين سنة الأخيرة حوادث سياسية متعددة تجاوب صداها في أنحاء التشريع وتركت أثرها في نصوص قانون العقوبات فأدخلت عليها تعديلات وإضافات .

لحين ذلك أن اغتيال رئيس الحكومة في سنة ١٩١٠ دعا المشرع إلى وضع المادة ٤٧ مكررة التي تعاقب على الاختناقات الجنائية . ثم قامت مناسبات ترتبط بحوادث أخرى دعت إلى تعديل تلك المادة بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٣٣ . كذلك عدلت في سنة ١٩٣١ بعض أحكام الباب الثاني من الكتاب الثاني تحت تأثير مؤامرات وقعت في البلاد .

ولما لم يكن في قانون العقوبات نصوص تقضي بعقاب الموظفين والمستخدمين الذين يهجون الخدمة العامة المكلفين بها ، وتكرر إضراب الموظفين لمناسبات حدثت في سنة ١٩١٩ و بعدها ، وضع المشرع المادة ١٠٨ مكررة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ لتفادي تلك الحال .

ولنظرا لأنه لم يكن ثمة نص يصلح للرافة أحوال الإطلاف الذي يقع أثناء الاضطرابات والفتن فقد أضيفت صياغة المادة ٣١٦ في سنة ١٩٢٣ بما يكفل وفاءها بالحاجة ، وبيئت تفاصيل ذلك في القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣

ولما كثرت في السنوات الأخيرة استعمال القنابل والمفرقات في ارتكاب الجرائم ، لاستيما السياسية منها ، اضطر المشرع إلى مراجعة نصوص قانون العقوبات الخاصة بالإطلاف والحرق وإحراز المفرقات واستيرادها وأدخل عليها من الأحكام ما رآه كفيلا بعلاج الداء فقتل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢١ و ٣٧ لسنة ١٩٢٣ و ٣٥ لسنة ١٩٣٢ المواد ٧٩ و ٣١٦ و ٣١٧ مكررة .

ولما كانت الحياة النيابية منذ أن بدأت في مصر قد لا يصبها تناحر حزبي ساد لم يهدأ إلا في فترات قليلة ، وخاضت الصحف غمار هذا التناحر وأذكت ناره وتدرج بها الجناح في الخصومة إلى تعود العنف في الجدل والتجاوز إلى الطعن في الأشخاص وفي الأنظمة مما كاد يمتزج تلك الأنظمة للفساد ويعمل حرية الصحافة ذاتها في خطر ، رأى المشرع من كل ذلك ضرورة موجبة لتعديل نصوص الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني الخاصة بالجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر ونصوص الباب السابع من الكتاب الثالث الخاصة بالفتن والسب ، فأصدر المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ - جاعلا رائده فيه تشديد العقاب على هذه الجرائم دفعا لأذاها الذي استعمل وضررها الذي لفعت البلاد ناره .

## (ب) حاجات البيئة الاجتماعية والاقتصادية

لقد نجد ونحن نستعرض ما مر من حياة قانون العقوبات داعياً للإفاضة في تأثير حاجات البيئة الاجتماعية والاقتصادية في وضعه . وذلك اكتفاء بما ورد في تعليقات الحاقية على هذا القانون وبما أشار إليه المستشار القضائي في تقاريره عن السنوات التي سبقت إصداره ، واكتفاء بما وعته محاضر مجلس شورى القوانين خاصاً بهذا القانون . غير أننا لا نرى بأساً من اقتباس نبذة من هذه التعليقات تم عن المنحى الذى كان في ذهن الشارع في ذلك الحين . فنلا قد جاء فيها ما يأتى عن الكائين الثانى والثالث :

” ولقد لزم مراعاة جملة اعتبارات عند تقرير الحد الأقصى للغرامة في أحوال الجنىح التى يجوز أن تكون الغرامة عقوبة لها ، فالواجب أولاً أن يكون هذا الحد مرتفعاً حتى يمكن توقيع عقوبة محسوسة على من توفرت لديهم وسائل الثروة ، ولذا فقد قدر بمبلغ يزيد بكثير عما يليق الحكم به على فلاح من الطبقة العادية . . . . . “

لجاء أيضاً بالتعليقات على المادة ٢٣٨ ما يأتى :

” لقد جعل ، بناءً على طلب مجلس شورى القوانين ، اعتراف المتهم بوجوده في المحل المخصص للحريم من بيت مسلم دليلاً عليه ، والدليل الأخير منصوص عليه في المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات المختلط “ .

لجاء بها عن المادة ٢٤١ ما يأتى :

” لقد وضعت هذه المادة بناءً على طلب مجلس شورى القوانين ، وقد ذكر المجلس المذكور على وجه الخصوص دخول شخص في منزل الخ . . . . . “

هكذا جاء بالتعليقات بشأن الباب الرابع عشر الخاص بجرائم انتهاك حرمة الملكية أن هذا الباب أضيف إلى القانون بناءً على طلب مجلس شورى القوانين ، وهو يستحق حاجة كانت لوحظت من قبل ، وأنه يمكن أن يقارن بينه وبين الأحكام المفصلة أكثر منه التي في المواد ٣٥٢ إلى ٢٧٣ من قانون العقوبات السودانى . وذكرت في سياق آخر العبارة الآتية :

” لو هناك تعليق يمكن لمن يظن أنه سارق أن يطل به وجوده عند عدم وجود كسر أو ثقب ، فيدعى أنه إنما وجد بنية ارتكاب أمر متناف للأداب لآفة الإجرام ، وإن كان لا شك في أنه يسهل تنفيذ مثل هذا الادعاء إلا أن مجرد الجهر به علانية لا يصح السكوت عنه “ .

هناك إننا لآثرى بأما من اقتباس نبذ من التطبيقات ثم عن المنحى الذى كان في ذهن الشارع وقت وضع قانون العقوبات الجديد . ولا ريب أن القارئ قد تحسس مما اقتبسناه أن ذلك المنحى كان قبل كل شئ مشايعة شعور مجلس شورى القوانين وتأييد ميوله . وهذا المجلس ، على ما يعلم الكافة ، كان في العهد الذى صدر فيه القانون ترجمان الأمة ولسان رغباتها ، ولقد بدأ في تلك الرغبات ، على ما يفهم من محاضر المجلس ، الشئ الكثير من الحرص على آداب المجتمع المصرى والرغبة في صونه من كل عبث تندى له الأخلاق وينفض له العرض وهو التراث المصون .

فبعد هذا العهد لم يطرأ على أحوال البلاد الاجتماعية والاقتصادية — حتى استعرت الحرب العالمية — أى تغيير جوهري يستتبع تعديل أحكام قانون العقوبات إلا ما دنا المشرع إلى إدخال نص يعاقب على الاحتياذ على الإقراض بالربا الفاحش ، ونص يعاقب على التهديد ، ولكن الواقع أن ما اتخذ الشارع في ذلك إنما كان تباركا لأمر فاته النص عليه عند وضع القانون .

فلا أن الحرب العظمى وما تلاها من انقلابات سياسية واقتصادية قد تركت آثارا لا محصى في أحوال العالم جميعا ، كما تخففت من مذاهب وآراء ثورية هدامة ، وانجملت عن ازدياد التناحر بين طبقات المجتمع ، وأشاعت في نفوس العمال الميل إلى الثورة والجنوح إلى العنف ، فكان أن تكرر لإضراب العمال والأجراء في المصالح الخاصة ذات المضغة العامة ، واتخذ شكلا خطيرا مما جعل المشرع يدرك ما في قانون العقوبات من نقص ، فاضطر إلى سن المادة ٣٢٧ مكررة تقيد فيها حق العمال في الإضراب بما يكفل حماية المصلحة العامة والأمن ، وفرض عقوبة الجنحة على مخالفة هذه القيود .

فكذلك بدأ قصور القانون عن حماية حرية العمل مما قد يقع عليه من الاعتداء فوضع المادة ٣٢٧ فقرة ثالثة لهذا الغرض .

فلم إن تلك الأفكار الثورية والمذاهب الهدامة التي شاعت وتسربت إلى مصر لم يكن من سبيل إلى دفع أذاها ، والقانون خلو من أى نص يعاقب على نشرها ، إلا بتشريع جديد يتلافى هذا النقص . لذلك وضعت في سنة ١٩٢٣ المادة ١٥١ ، ونص فيها على معاقبة نشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادئ الدستور الأساسية ، ومعاقبة أى تحييد لتغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الإرهاب أو بوسائل أخرى غير مشروعة . ولما دل العمل على أن العقوبة التي فرضت على مرتكب هذه الجريمة غير كافية فظلمها المشرع بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

لئلا لفحت البلاد تلك التيارات الإباحية التي اجتاحت أوروبا فاوحت فيها قيود الأخلاق وفروض الآداب ، وزعزعت ثابت التقاليد والعادات ، ودغضت بالناس — وبالشباب خاصة —

إلى ذلك المنحى المادى الوضع فهزت النظم المدنية من أسامها — لما اجتاحت البلاد تلك التيارات الخطرة لم ير المشرع حيصا عن مداومتها تارة بالتوسع والتشدد في مقاومة نشر ما يمس الآداب العامة وحسن الأخلاق ، وطورا برفع السن التي يتعين فيها حماية الشباب من نزقهم وتقرصطهم في أعراضهم وآدابهم .

لهذا وضع المادة ١٩ من قانون المطبوعات رقم ٩٨ الصادر في ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ التي أجاز فيها منع دخول الجرائد التي تصدر في الخارج بحافظة على النظام العام أو الدين أو الآداب ، ونص على عقاب من يخالف هذا المنع بقوبة الجنة ، وجاء بالمادة ٢٥ من ذلك القانون التي رخصت لمجلس الوزراء — بناء على طلب أحد معاهد التعليم أو المنشآت الخاصة بحماية الشبيبة — أن يقرر منع تداول أى مطبوع أو نوع من المطبوعات معين بالذات ، إذا كان هذا أو ذلك من شأنه الإضرار بآداب الشبان بأن كان مثيرا لشبهواتهم أو مدعاة لغوايتهم ، ونص على أن مخالفة ذلك المنع معاقب عليها بقوبة الجنة ، وأجاز ضبط ومصادرة النسخ التي تتداول برغم المنع .

لهم مثل المشرع المادة ١٤٨ عقوبات بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ فاصحا فيها مدى العلانية فأصبحت تشمل كل صور الإضافة فتقوى بذلك أزر المادة ١٥٥ عقوبات التي تعاقب على انتهاك حرمة الآداب وحسن الأخلاق بطريق من طرق العلانية .

لعمل القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٣ المواد ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ الخاصة بمجرائم تلك العرض والخطف ، فرفع سن الشباب الذى يحجب تلك المواد إلى ست عشرة سنة ، وكانت من قبل أربع عشرة أو خمس عشرة . واتجه فوق ذلك إلى إعلاد مشروع يرمى إلى إدخال تعديلات جوهرية على جريمة تخريض الشبان على الفسق والفجور كي تكون أحكام المادتين ٢٣٣ و ٢٣٤ أكثر ملائمة لحماية الشباب وصيانة الأخلاق .

لما يتصل أيضا بالأحوال الاجتماعية ما أدخله المشرع من تعديل على النصوص الجزائية المتعلقة بحماية الأسرة ، فقد أضاف بمقتضى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٢ المادة ٢٥٣ مكررة لعقاب إساءة الوالدين أو الأقارب عن تسليم الأطفال إلى من لهم الحق في تسلمهم .

لما كثرت هتافات الناس على التحيل على القانون المحدد لسن الزواج ابتغاء التخلص من قيوده ، رأى المشرع وضع عقوبة خاصة على هذا التحيل ، كما وضع عقوبة على الفس في مادة تحقيق الورثة والوفاء ، وضمن كل ذلك القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣

لوقبل أن نختم بياننا عن أثر الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في تطور القانون نشير إلى تلك التعديلات التي أدخلها المشرع أخيرا على قانون العقوبات بمقتضى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٣٣ ، فقد زيدت المادة ١٤٧ مكررة للعقاب على قتل المواد القابلة للاحتراق بقطارات السكة الحديد أو المركبات الأخرى المعدة لنقل الجماعات ، والمادة ١٨٥ مكررة للعقاب على من يستعمل تذكرة مرور أو تذكرة سفر ليست له ، وزيدت أيضا المادة ٢٢٣ مكررة بما يلزم مع التعديل الذي أدخل بنفس القانون على المادة ٢٢٠

### (ج) الاقتداء

فن التريد الذي لا يسمح به المقام أن نسب في بيان فائدة الاقتداء وأثره في زيادة الثروة القانونية ، وحسبنا أن نشير إلى ما لمذهب مقارنة الشرائع من منزلة في دوائر التشريع في معظم البلاد المتقدمة وإلى ما أنشئ لخدمته من جماعات ودوريات تسهل موارد الاقتداء على طالبيه .

لأثر الاقتداء تلمسه لسا في قانون العقوبات عند وضعه سنة ١٨٨٣ محاكاة للقانونين الفرنسي والمختلط ، كما تلحظه في التعديلات التي أدخلت على هذا القانون ، ثم في مراجعته وتنقيحه سنة ١٩٠٤ ، وفي كل تعديل أو إضافة أدخلت بعد ذلك على هذا القانون ، فإن المشرع إذا استبان له قص أو عيب فيه ، أو أسفر العمل عن حاجة لا سبيل إلى التماسها في أحكامه ، عمد إلى تلافى ذلك بقصر يفتسه من تشريع البلاد الأجنبية ، وقد كانت أكثر التشايع ارتيادا عند القوانين الفرنسية والبلجيكية والإيطالية والهندية .

### (د) جهد القضاء

لقد ساهمت المحاكم الأهلية ، وعلى رأسها محكمة النقض والإبرام ، في تطور قانون العقوبات وإصلاحها بما جرت على التنبيه إليه في أحكامها من مواضع النقص أو الضعف ، وبما بذلت وتبذل من مجهود صادق في المؤالفة بين نصوص هذا القانون وبين حاجات البلاد في العصر الحاضر ، وفي انتهاجها في تفسيره منها يسائر الحياة ويمارى تطورها .

لكن أظهر الأمثلة المتبعة من جهود محكمة النقض ما أدى إلى استصدار القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ الذي سبق الإشارة إليه في معرض الكلام عن أثر حاجات البيئة الاجتماعية في التقنين

وما رآه المشرع من وجوب سن عقوبة على التحيل لخلوص من القيود الموضوعة لتحديد سن الزواج ، فقد كان مثار استصدار ذلك القانون ماذكرته محكمة النقض والإبرام في حكمها الصادر بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٣٢ في القضية رقم ٩٨٠ سنة ٢ القضائية حيث قالت ما يأتي :

” فظن المحكمة أنه يحسن جعل التلاعب في تقدير سن الزوجين في وثائق الزواج الرسمية جريمة خاصة يعاقب عليها المأذون ، متى كان عامدا عالما أنه يخل بواجبه ، بالحس البسيط أو بالغرابة ، ويقاب عليها ذوو الشأن في كل الأحوال ، أى سواء تواطأوا مع المأذون أو اقتصرُوا على خدعه بأية وسيلة كانت ، بالغرابة فقط . . . . . “

لئلا آثار القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ الذى عدل المادة ٣٤٧ عقوبات ، فإن مثار ذلك التعديل كان ماذكرته محكمة النقض والإبرام في حكمها في القضية رقم ١٤٢١ سنة ٢ القضائية إذ جاءت هذه العبارة في ذلك الحكم :

” فلى أن هذه المحكمة لا يفوتها لفت النظر إلى وجوب تعديل إحدى المادتين المذكورتين تعديلا يمنع هذا التضارب ، وتطلق أن الأولى بالتعديل هي المادة ٣٤٧ وأن يكون تعديلها بمحذف عبارة ( أو غير مشتمل على إسناد عيب معين ) حتى يكون الفارق بين الجنمة والمخالفة هو مجرد العلانية “ .

هكذا كان مثار تعديل المادتين ١٧ و ٢٥٢ من قانون العقوبات بمقتضى المرسوم بقانون الصادر في ١٩ أكتوبر لسنة ١٩٣٥ ما لا حظته محكمة الاستئناف من ضرورة إدخال بعض تعديلات على قانون العقوبات من شأنها تخفيف شدة أحكامه المتعلقة بالمسائل الثلاث الآتية :

( ١ ) تحديد العقوبات في حالة الظروف المخففة

( ٢ ) التوسع في مسائل إيقاف التنفيذ لكي تشمل أيضا المواد الجنائية

( ٣ ) العقوبات المنصوص عليها عن قضايا الحريق عمدا والسرقة المقررة بظروف مشددة في المادتين ٢١٧ و ٢٧٢ ( راجع المذكرة الإيضاحية للرسوم بقانون الصادر في ١٩ أكتوبر لسنة ١٩٣٥ )

## (٨) روح التقدم

لقد تكفى مقارنة قانون العقوبات الأهل الحالى بالقانون القديم أو بالقانون المختلط أو بقانون العقوبات الفرنسي لإدراك مبلغ التقدم الذى أحرزه على ذيك القوانين. والواقع أن المشرع المصرى لم يفته العناية فيما يخله على هذا القانون من التعديلات بالأخذ بأرقى المبادئ والأصول القانونية واتباع ما يثبت من النظريات الحديثة مع الأغراض التى وضع من أجلها تلك التعديلات. نسوق على سبيل المثال أخذه بنظرية العقوبة غير المحدودة فى قانون المجرمين المتأدى الإجماع ، وفى القانون الخاص بالأحداث المنكرين ، وأخذ به أخيراً فى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣١ الذى عدل المادة ٦٤ من قانون العقوبات الخاصة بإرسال المجرمين الأحداث إلى الإصلاحية .



لقد استعرضنا فيما تقدم ، على قدر ما سمح به المقام ، ما مرّ على قانون العقوبات من أحداث ، وأشرنا إلى عوامل التطور وأسبابه . ولا شك عندنا فى أن هذه العوامل أو أعظمها مازالت تعمل ، والتطور لن تقف حركته ، وهو باق على الزمان ، فما عساه يكون اتجاه التطور الجديد ، وإلى أية ناحية يسير ، وهل أى الأحكام سيكون أثره فعلاً بارزاً ؟

لقد اجماع الجرائم يزيد سنة عن أخرى وقد يكون فى هذه الزيادة جزء ظاهرى ، إلا أن فيها من الحقيقة والواقع مقدراً ليس بهيئ .

لقد الظاهرة فى الإجماع لاتنفرد بها مصر فقد شرعها جلّ الدول ، واتجه بعضها إلى النظر فى تعديل القوانين لوقف الخطر ومكافحة البناء ، فراجعت إيطاليا فعلاً قانونها كله ، وأصدرت قانون عقوبات جديداً ، عمل به من أول يولييه سنة ١٩٣١ جعلت همها فيه اتقاء ناحية التشديد والتنظير على المجرمين برفع مستوى العقوبات وحذف أسباب التخفيف وطرقه ، وبوضع نظام محكم للوسائل التحفظية على ما فصله مسيو جوفنى نوفلى عضو لجنة القانون فى تقريره المنشور فى مجلة الجمعية الدولية لقانون العقوبات ونظم المسجون ببلد مارس سنة ١٩٣٢ فى الصفحة رقم ١٠ وما بعدها .

لقد تكفى مصر ببعض تعديلات تدخلها على قانونها الحالى ، أم هل تفكر فى مراجعة قانونها كله ؟ وإن فكرت فى ذلك فهل تبث مشروع قانون سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠ من مرقله أم تستهدى بقانون العقوبات الإيطالى وبغيره مما قد يكون استحدثت من القوانين ، وهل تقتصر على ذلك أم تتعداه إلى إدخال تعديلات جوهرية وإدماج عقوبات جديدة مما تشره جهود الباحثين ؟

لهمما يكن من الوسائل التى يمكن اتباعها فانا نرجو أن ما يتخذ منها يكون فيه خير علاج لضرورة خطيرة أصبحت شغل المفكرين وغاية المصلحين .



## الإجرام فى قصص

لحضرة صاحب العزة مصطفى محمد بك

يُحسّر بنا فى الوقت الذى نحتفل فيه بالعيد الخمسينى للحاكم الأهلية أن تلقى نظرة عامة على ما قامت به هذه المحاكم من جليل الأعمال مدى نصف قرن لتبين أثرها فى حياتنا الاجتماعية لاسيما فيما يتعلق منها بالإجرام ، حتى إذا ما عرفنا الاتجاه الذى يسير إليه فى الوقت الحاضر والأسباب التى تدفع به إلى ناحية من النواحي أمكننا على ضوء الإحصاءات الجنتائية أن نتعرف الداء ونصف العلاج . وقبل أن نخل تلك الإحصاءات نعرض فى إيجاز بعض القواعد العامة التى نسترشد بها فى تفهم حقيقة الإجرام ونفسية المجرمين والعوامل التى تدفعهم إليه .

الإجرام ظاهرة طبيعية تبدو فى أشكال مختلفة مدى العصور التى مرت بها الجماعات . وأسبابه — على تعددها — كلها مادية ترجع إلى قصص فى التكوين الخلقى للجسم . فالنفس حبى زائلة ، والنية جنون وقى ، والشهوات الجماعات نتيجة مرض عضوى دفين ، والقاتل ، فى غير دفاع ، لا يختلف عن الحيوان الضارى ينقض على فريسته بدافع من طبيعته ، والسارق ، لغير حاجة ، ذو شئوذ مرضى . فالإجرام كالمرض سواء بسواء ، وهو غريزى أو عرضى . أما المجرم بالغريزة فهو من يرتكب الجريمة للجريمة ولا يفقه معنى لمواطف الحياة والأمانة والرحمة لخلوه منها . وهو كسول غير مبال للعمل ، إباحى مستهتر ، عديم المبالاة عديم الندم ، له محنة خاصة وعقلية خاصة ولغة خاصة . وهو غير قابل للإصلاح والتهديب ، فلا يردعه عقاب ولا يقلل من إجرامه سجين ، لأنه يولد مجرما ويمش مجرما . وواجب الجماعة إزاءه أن تدفع عن نفسها خطره وتتق ضرره كما تفعل إزاء حيوان مفترس أقلت من قصص مروّضه .

ولحق بهذا النوع من الإجرام نوع آخر هو غريزى أيضا ولكنه أقل خطرا وأخف وطأة . ومن هذا النوع المجرمون معتادو الإجرام يرتكبون جرائمهم بدافع من غريزتهم ولكنهم يستوفون

يخضعون ويندمون لوقوعه ، ولا يتكبرون الجريمة الجرمية إلا أنهم عاجزون عن مغالبة الوحي الإجرامى . وهم يتميزون بارتكاب صفى الجرائم لا كارتكابها .

لما المجرم بالعرض فهو من يرتكب الجريمة بدافع طبيعى وقى لامتكنه مغالته . وهو لا يسعى للجريمة ولكنه يدفع إليها دفعا ، فإذا ما وقعت ندم لحصولها وأسف لنتائجها . أما الأسباب المباشرة الداعية لارتكابها فهي ثانوية بالنسبة للدوافع الطبيعية الناشئة عن التكوين الخلقى ، فقد ترتكب الجريمة لغير سبب أو لأوهم الأسباب .

لهذا النوع من الإجرام ليس إجراما حقيقيا ، وهو قابل للعلاج والشفاء .

لما الإجرام موجود فى كل عصر ، ولكن مظهره واتجاهه يختلفان باختلاف درجة المدنية للجموع الذى تقع فيه الجريمة . فالمجرم الذى يعيش فى القبيلة أو فى الجماعة غير المتمدينة يعتمد فى إجرامه على قوة عضلاته وعلى العنف فى أساليه ، فهو قاتل ، قاطع للطريق ، مختصب للنساء ، مندفع متقمم ، يثور لكرامته وكرامة قبيلته أو جماعته ، ويرى أن الانتقام والأخذ بالثأر من أوجب واجباته ، وتقع معظم جرائمه على النقص دون المال . أما المجرم الذى يعيش فى وسط متحدين فيعتمد فى إجرامه على وسائل الفس والحقيلة ولا يمتنع عادة للعنف ، ومعظم جرائمه تقع على المال ، فهو مزور ، نصاب ، خائن للأمانة ، مفلس بالتدليس ، مرتش . ويظهر من ذلك أن المدنية لا تمحو الإجرام ولكنها تغير من مظاهره وتحوله من عنيف إلى لين . وقد يمتنع هذان النوعان من الإجرام فى بلد واحد يعيش أحد أطرافه فى حالة مدنية مخالفة للطرف الآخر كما هو الحال فى صقلية بالنسبة لإيطاليا وفى كرسىكا بالنسبة إلى فرنسا ، فترى جرائم القتل وقطع الطريق والتعدى على النساء فى هاتين الجزيرتين بينما ترى أنواع أخرى من الجرائم فى باقى البلدين بكرام الاختلاس والنصب والترور والرشوة ، بل قد يوجد هذان النوعان من الإجرام فى جهة واحدة ، فترى إجرام الطبقات الدنيا فيها عنيفا مندفا لا تبصر فيه ، بينما يرى إجرام الطبقات المتمدينة الغنية فى الجهة نفسها يحمل ثوب الرياء والندمية والدهاء والمكر . وكان من نتائج المدنية الحديثة ازدهام المدن بالسكان لطلب الرزق فكثرت بينهم المجرمون ، وزاد الإجرام بنواهم فى الطبقات الدنيا فأصبح عدد الجرائم ، على اختلاف أنواعها ، فى ازدياد مضطرد فى المدن بينما يقل فى الريف حيث يعيش المزارعون عيشة منظمة هادئة لا استغزاز فيها . وذلك كله فى البلاد التى استقرت أحوالها الاجتماعية والسياسية .

لوهناك عوامل أخرى ليس للجرم إرادة فيها ولكن لما تأثيرا كبيرا فى إجرامه : فمن ذلك حرارة الشمس إذ أن لها تأثيرا عجبيا فى نفسية المجرم وبالتالي فى إجرامه بحسب شدتها ونفقتها ؛ ففى البلاد

التي تشتد فيها حرارة الشمس أى في الجهات القريبة من خط الاستواء حيث لا يحتاج الإنسان إلا لأقل ما يمكن من الوقود والملابس والغذاء ينقلب الجمل الذي يقبضه الضعف البشري والعقل فتندم الجريمة ، وفي البلاد شديدة البرودة تضعف القوة المفكرة ويسكن المجموع العصبي قهراً الأنفس وتلين الأخلاق فلا توجد الجريمة ، ولهذا السبب لا يعرف سكان بعض الجهات القطبية الجرائم مطلقاً. أما في البلاد معتدلة المناخ فإن تأثير حرارة الشمس الشديدة حافز للإجرام ، لأنها تهيج المجموع العصبي وتفعّل فيه كما تفعل الحمر سواء بسواء . فترى سكان تلك البلاد سريعي الانفعال سريعي التحمس قلقين غير ثابتين على حال واحد فتكثر لديهم جرائم الانتقام والجرائم العنيفة كالقتل والتعدى الشديد . وحرارة الشمس يعزى سبب زيادة جنائيات القتل في جنوب فرنسا وجنوب إيطاليا وقتلتها في الشمال ، كما تكثر جرائم القتل والثورات العنيفة مدة الصيف وتقل في الشتاء . ويشبه فعل حرارة الشمس تأثير الإدمان من حيث إنه يدفع للجريمة بإهابة المجموع العصبي ، كما يترتب على تناول المخدرات ضعف في مقاومة اللذات الإجرامية فترتكب الجرائم تحت تأثير تلك المخدرات .

لأن انتشار التعليم فل محسوس في سير الإجرام وفي زيادة بعض الجرائم ونقص البعض الآخر؛ ذلك لأن التعليم يطفئ من حدة الأخلاق الإجرامية فيحول الجرائم من عنيفة إلى جرائم أساسها الخديعة والحيلة . وقد شوهدت في أوروبا في القرن التاسع عشر ، أى وقت تميم التعليم ، زيادة الجرائم بنسبة زيادة عدد المتعلمين ، ولكن تلك الزيادة كانت مقصورة على الجرائم المبينة على النش والحيلة كالسرقات البسيطة والتزوير والنصب . أما الجرائم العنيفة ، عدا السياسية منها ، فقد قل عددها .

فالأحوال الاقتصادية تأثير كبير في تحويل مجرى الإجرام ، فيتنازى أن الفقر يدفع لارتكاب بعض الجرائم كالسرقة نرى الثروة ، وعلى الأخص الثروة الفجائية ، تدفع للجريمة أيضاً لأنها تفسد الأخلاق بالانفاس في الشهوات وفي الغلو في جمع المال .

فمن العوامل التي تؤثر في سير الإجرام البيئة والوراثة وجنس الجماعة التي ينسب إليها المجرم بكثافة النور والتجبر . ومنها موقع البلد الذي تقع فيه الجريمة والأمراض التي تفشو فيها . وقد تجتمع هذه المؤثرات ، وقد تختلط وتتسلسل . فإذا وقعت جريمة فما وجب بحث أسبابها كلها مجتمعة .

## شهر الإجرام في مصر - في الجنايات

فهل الإحصاءات الأولى لأعمال المحاكم الأهلية على أن عدد الجنايات كان سنة ١٨٩١ ، ٣٩١٩ جنائية تشمل ٢٢٥٠ جنائية سرقة بحسب التشريع القائم وقتئذ . وكانت جريمة السرقة بواسطة الكسر من الخارج أو بواسطة التسليح تعتبر جنائية ، ولكنه عدل سنة ١٨٩٢ باستبعاد تلك الحوادث من عداد جنائيات السرقة فنزل عدد الجنايات سنة ١٨٩٢ إلى ٢٣٥٠ جنائية فقط وبلغ في سنة ١٨٩٥ ، ٢٥٢٤ جنائية . ولم نر أن نعتمد في بحثنا الحاضر على تلك الإحصاءات القديمة لأنه لم يفرق فيها بين جنائيات القتل والضرب المفضى إلى الوفاة وبين جنائيات الشروع في القتل وإحداث العاهة المستديمة، ولم يظهر هذا التفصيل والبيان إلا في سنة ١٨٩٦ ولذلك لم ننشر في ذيل هذا البحث إلا بيان عدد الجنايات وأنواعها منذ سنة ١٨٩٦ لغاية سنة ١٩٣١

ليرى من الاطلاع على بيان عدد الجنايات أن نسبتها لعدد السكان كانت ٢,٦ لكل عشرة آلاف نفس في سنة ١٨٩٢ ، وأن تلك النسبة أخذت في النقص بعد ذلك إلى أن كانت سنة ١٩٠٤ وفيها صدر قانون العقوبات الجديد وقد غير وصف بعض الجرائم وجعل بعض الجنح جنائيات فزادت بطبيعة الحال نسبة الجنايات وبلغت في السنة المذكورة ٢,٦ لكل عشرة آلاف نفس ، ثم تدرجت في الزيادة قليلا إلى أن بلغت ٣,٦ لكل عشرة آلاف في سنة ١٩١٧ ولكن الأمر لم يقف عند ذلك إذ زادت الجنايات زيادة ملحشة في العشر السنوات التالية فقفزت نسبتها إلى ٥,٧ لكل عشرة آلاف نفس في سنة ١٩٢٧ وبلغت في السنة القضائية الأخيرة (١٩٣٢-١٩٣٣) ٤,٦٣ على أساس أن عدد السكان في تلك السنة خمسة عشر مليونا . ويلاحظ أن في عدد جنائيات السنة الأخيرة نقصا ظاهرا سببه صدور القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٣٣ الذي عدل في نصوص باب الحريق المعد وجعل بعض جنائيات الحريق جنما ، ولذلك فان عدد جنائيات الحريق بلغ في السنة المذكورة ٨١٤ جنائية فقط بعد أن كان ١٠٥٥ جنائية سنة ١٩٣٢ و ١٥٢٦ سنة ١٩٣١

ليرى مما تقدم أن سير الإجرام في المدة بين ١٨٩٢ وسنة ١٩١٧ كان بصفة عامة متصلا ، وإن زاد قليلا في المدة الأخيرة منها عدد الجنايات . وليست نسبة ٣,٦ لكل عشرة آلاف نفس في سنة ١٩١٧ كبيرة ، خصوصا إذا لوحظ أنها كانت سنة ١٩٠٧ ، ٢,٩١ فكانت الزيادة في عشر السنين التي تبدأ من تلك السنة لم تتجاوز ٠,٧٩ لكل عشرة آلاف نسمة . وكان هذا باعثا على التفاؤل بقرب استقرار أمر الإجرام وتحسن الحال ، ولكن الأمر قد تفاقم بعد ذلك واختل

كل ميزان للتقدير في عشر السنين التي تبدأ من سنة ١٩١٨ فقد تضاعف فيها عدد الجنايات وبلغت نسبة الإجمام سنة ١٩٢٩ ، ٧٠ لكل عشرة آلاف نسمة وكانت قد تجاوزت هذا الرقم في سقى ١٩٢١ و ١٩٢٢ كما يرى من الجدول المرافق . والسبب المباشر في تلك الطفرة الهائلة في سير الإجمام يرجع لثورة سنة ١٩١٩ المعروفة إذ قام الأهالي قومة صادقة طالبين الاستقلال السياسي ، وقد صحبت هذه الفورة بطبيعة الحال أعمال عنف وقعت على دور الحكومة وعلى موظفي الحكومة فتخرجت الحال ونرج الأمر في وقت ما عن مقلود الحكومة فضعت هيبتها وقل احترامها والخشية منها ، وعندئذ تحركت حوامل الإجمام لاعتقاد المصريين أنهم في وسط تلك الفوضى بمنجاة من كل عقاب . وقد استمرت هذه الحال أربع سنين أى لسنة ١٩٢٢ حيث صدر تصريح ٢٨ فبراير من تلك السنة وفيه تحديد لحالة مصر السياسية ، فبدأت الحالة تستقر نوحا ما وبدأ عدد الجنايات يتناقص قليلا من سنة ١٩٢٣ إلى سنة ١٩٢٦ ولكنه عاد إلى الزيادة سنة ١٩٢٧ . ومما يؤسف له أن عدد الجنايات استمر عاليا وإن كان لم يبلغ عددها في سنى ١٩١٩ إلى ١٩٢٢ . وفي السنة الأخيرة (١٩٣٣) قد وقعت ٦٩٥٧ جنائية بنسبة ١٣,٧ لكل عشرة آلاف نفس رغم أن نقص جنائيات الحريق بفعل القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٣٣ كما تقدم القول . وكل ذلك يدل على عدم الاستقرار وعلى عدم اكتمال التطور الاجتماعى . ومما تجب الإشارة إليه أن نسبة الجنايات في فرنسا مثلا تبلغ ما يقارب ( اثنين ) لكل عشرة آلاف نفس فيكون عدد الجنايات في مصر أكثر من ضعفى عددها في فرنسا أى مرتين وثلاث مرة .

لقد نشرنا في ذيل هذا الفصل بيانا بنسبة الإجمام لكل عشرة آلاف نفس في جهات القطر المختلفة ، ويظهر منه أن نسبة الإجمام في أقصى الشمال ( اسكندرية ومحافظة القتال ) بلغت الحد الأقصى وضربت الرقم القياسى في الإجمام بينما نزلت إلى الحد الأدنى في أقصى الجنوب ( أسوان وقنا وجرجا ) . وعلى محافظتى الإسكندرية والقتال في ارتفاع نسبة الإجمام محافظة مصر حيث بلغت ٦,٩ في سنة ١٩٣٢ و ٧,٥ في سنة ١٩٣٣ . أما نسبة الإجمام في الوجه البحرى ، فيما حدا الشرقية والقليوبية فأقل من المتوسط وتزيد قليلا على المتوسط في هاتين المديريتين . أما في الوجه القبلى فتزيد نسبة الإجمام على المتوسط في مديريات القيوم وبني سويف والمنيا وأسيوط بينما تقل في البحيرة وقنا وأسوان . ولزيادة الإجمام في بعض الجهات وقلته في جهات أخرى أسباب عملية ؛ فمن ذلك أن سكان مدن السواحل (اسكندرية وبور سعيد والإسماعيلية والسويس) من عناصر مختلفة ، وخليط من الأجناس غير متفقين في المزاج والتربية فيكثر فيهم الأشرار من كل جنس وتنتقل عدواهم إلى غيرهم من السكان ، أما في القاهرة فزيادة الإجمام فيها ترجع إلى ازدياد

السكان ونزوح أهل القرى من بيئات مختلفة إليها . وفي القلوبية والشرقية والقبوم تزيد نسبة الإجرام بسبب كثرة البدو الرحل الضارين في جهاتها وهم قوم أشمراد بقريرتهم . وترجع قلة نسبة الإجرام في المناطق القبلية (أسوان وقنا وجرجا) لضعف الثروة العامة فيها بالنسبة للجهات البحرية ونزوح كثير من رجالها الأنوية في طلب الرزق إلى الجهات البحرية وغيرها .

#### نسبة الإجرام لكل عشرة آلاف نفس

الجهة	السنة		
	١٩٢٣	١٩٢٢	١٩٢١
محافظة الإسكندرية ... ..	٩٦	٩١	٤٦
محافظة القنال ... ..	٨٤	٧٩	٧١
محافظة مصر ... ..	٧٥	٦٩	٤٩
مديرية البحيرة ... ..	٣١	٣٧	٤٥
مديرية الغربية ... ..	٤٢	٤٣	٦٨
مديرية المنوفية ... ..	٣٤	٣٨	٥٤
مديرية المنهلية ... ..	٣٦	٣٨	٦٣
مديرية الشرقية ... ..	٥٤	٥٣	٦٣
مديرية القليوبية ... ..	٥٠	٥٢	٧٩
محافظة دمياط ... ..	٤٤	٧٤	٥٠
مديرية البحيرة ... ..	٣٧	٣٨	٥٩
مديرية القليوبية ... ..	٦٨	٦١	٦٩
مديرية بني سويف ... ..	٥٦	٦٠	٦٠
مديرية المنيا ... ..	٤٧	٤٥	٥٠
مديرية أسيوط ... ..	٥٩	٤٨	٨٠
مديرية جرجا ... ..	٤٤	٣٧	٣٧
مديرية قنا ... ..	٣٨	٣٠	٣٣
مديرية أسوان ... ..	٢٢	٢٣	٢٣

#### شبيحة الإجرام في مصر

يمتاز الإجرام في مصر بأنه لا يزال بصفة عامة في طوره الأول ، طور الحياة الأولى حياة القبيلة ، فهو في أغلب صورته عنيف متدفع لا احتياط فيه ولا هواة ، تحركه شهوة الانتقام وحب الغلبة والظهور . يقع ذلك في أغلب الجنايات التي ترتكب ضد النفس كما يتحقق في جزي كبير من الجنايات التي تقع على المال .

لثقل الإحصاءات السنوية على أن نسبة الجنايات التي تقع على النفس إلى مجموع الجنايات كانت دائماً حوالي ٤٠ في المائة من هذا المجموع. ولكن هذه النسبة اختلفت في الستين الأخيرة إذ رجحت كفة هذا النوع من الجنايات وزادت نسبته إلى حد يلفت النظر؛ فقد بلغت سنة ١٩٣٠ ، ٥٢ في المائة من المجموع كما بلغت ٥٨ في المائة منه في سنة ١٩٣٢ وهي ظاهرة خطيرة تدل على الاستهانة بالحياة . وفيما يلي بيان أنواع الجرائم التي وقعت على النفس والتي وقعت على المال في الستين الأخيرتين وعدد كل نوع :

#### الجنايات التي وقعت على النفس

نوع الجريمة	سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣٣
القتل والشرع فيه	٢٥٨٢	٢٧٢٤
ضرب أخصى إلى موت	٣٣٨	٤٣٦
ضرب أخصى إلى حادثة مستديمة	٢٣٧	٥١٥
هتك عرض	٣٠٠	٣٤٢
تعطيل القطارات	٤٣	٤٣
التهديد	٣٤٠	٣٩٤
المجموع	٣٩٤٠	٤٤٥٤

#### الجنايات التي وقعت على المال

نوع الجريمة	سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣٣
السرقات	٤٩٨	٥٢٠
سرقات جهود	٥٠٢	٦٦٤
الحسرة	١٠٥٥	٨١٤
اختلاف المزروعات	١٠٦	١١٧
تسميم المواشي	٨٠	٥٩
الرشوة	٥	٤
التزوير	٢٩١	٢٦٠
الاختلاس	١٨	٢٣
المجموع	٢٥٥٥	٢٤٦١

## في الجنايات التي تقع على النفس

### في القتل العمد والشروع فيه

الجريمة القتل العمد هي أولى الجرائم التي تقع على النفس وأشدّها خطرا وإيمدا أثرا . وقد تطورت في مصر حتى أصبحت كارثة أهلية يجب العمل على عاربها وإخلاص منها . ولاهمية هذه الجريمة رأينا أن نبين سيرها في الأزمنة المختلفة حتى الوقت الحاضر .

يجرى من الجدول الأول المرافق أن عدد جنايات القتل العمد والشروع فيه بلغ سنة ١٨٩٦ ٦٤١ جناية بنسبة ٠,٦٥ لكل عشرة آلاف نفس ثم زاد إلى ١٢١٤ جناية سنة ١٩٠٧ بنسبة ١,٠٧ لكل عشرة آلاف نفس، وكان في سنة ١٩١٧، ١٢٦٣ جناية بنسبة ٠,٩٩ لكل عشرة آلاف نفس ثم زاد إلى ٢٤٠٤ جنايات سنة ١٩٢٧ بنسبة ١,٦٩ لكل عشرة آلاف نفس. وفي سنة ١٩٣٢ وصل إلى ٢٥٨٢ جناية بنسبة ١,٧٢ لكل عشرة آلاف نفس وبلغ سنة ١٩٣٣ ٢٧٢٤ جناية بنسبة ١,٨١ لكل عشرة آلاف نفس على افتراض أن عدد السكان يصل إلى خمسة عشر مليوناً في الستين الآخرين . وبذل هذا الإحصاء على أن جرائم القتل العمد والشروع فيه قد تضاعف عددها في العشرين الستين التي تبدأ سنة ١٨٩٧ ثم أخذ في النقص قليلاً في العشرين التالية إذ بلغت نسبتها ٠,٩٩ فقط لكل عشرة آلاف في سنة ١٩١٧ ، ولكنها ازدادت بعد ذلك حتى بلغت سنة ١٩٢٧ ١,٢٩ لكل عشرة آلاف نفس ، ثم اطردت الزيادة في العشرين الآخرين فبلغت النسبة فيهما ١,٧١ و ١,٨٠ لكل عشرة آلاف نفس وهي نسبة من عجة خطيرة . ويتبين مقدار خطرها إذا قيسَت بنسبة جرائم القتل والشروع فيه في فرنسا مثلاً حيث تبلغ في المتوسط ٠,٣٣ فقط لكل عشرة آلاف نفس أي أن نسبة تلك الجرائم في مصر تبلغ ما يقرب من خمسة أضعاف النسبة في فرنسا رغمًا من زيادة الإدمان في تلك البلاد ونسبة أغلب جرائم القتل إليه .

للمعرفة نصيب كل جهة من جهات التطور في جنايات القتل والشروع فيه بينا في الجدول التالي نسبة هذه الجرائم في كل إقليم في سن ١٩٢٧ و ١٩٣٢ و ١٩٣٣



نسبة جنايات القتل والشروع فيه لكل عشرة آلاف نفس

اسم الجهة	سنة ١٩٢٧	سنة ١٩٢٢	سنة ١٩٢٣
محافظة مصر...	٠٨١	١٢٥	١٢٩
محافظة اسكندرية...	١٣٦	٢٢١	٢٠٧
محافظة القنال	١١٣	١٢٤	١٤٥
محافظة دمياط	٢٥٨	٢٨٥	١١٧
مديرية البحيرة	١٨٤	١٩٣	١٩١
مديرية القليوبية	٢٠٤	٢٦٠	٢٦٥
مديرية البحيرة	١٤٢	١٤٧	١٢٢
مديرية الغربية	١٤٨	١٦٨	١٥٩
مديرية المنوفية	١٢٣	١٣٥	١٤٦
مديرية الشرقية	١٠٧	١٤٠	١٧٧
مديرية المنقيلية	٠٨٧	٠٨٨	٠٨٣
مديرية بنى سويف	٢٦٧	٣٣٤	٢٨٦ (١)
مديرية الفيوم	٢١٢	٢٦٢	٤٠٢
مديرية المنيا	٢٣٨	٢٥٩	٢٥٩ (٢)
مديرية أسيوط	٤٤٣	٣٠٥	٣٥٥ (٣)
مديرية جرجا	١٦٠	٢٠٢	٢٢٢
مديرية قنا	٠٨٨	٠٧٧	١٤٥
مديرية أسوان	٠٣٣	٠٥٢	٠٤٨

هناذا استنتجنا إسكندرية ودمياط والقليوبية يظهر أن نسبة الإجرام في حوادث القتل والشروع فيه في الوجه البحرى وفي العاصمة تقل عن المتوسط . وأقل الجهات نسبة هي مديرية الدقهلية حيث تتراوح النسبة فيها بين ٨٧ و ٨٣ فقط لكل عشرة آلاف نفس ، ولكن الأمر يختلف

(١) مع إناطة مركز الفشن .

(٢) مع إناطة مركز ملوى .

(٣) بدون مركز ملوى .

جد الاختلاف في الوجه القليل حيث تسفك السماء وترهق الأنفس بلون مبالاة أو اكترات ولأوهى الأسباب. ويبين من الجدول السابق أن نسبة جرائم القتل والشروع فيه في الوجه القليل عدا إقليمي قنا وأسوان تزيد كثيرا على المتوسط وأقصاها في مديرية الفيوم (٤,٠٢) وفي أسيوط (٣,٥٥). وكذلك الحال في محافظة إسكندرية وفي مديرية القليوبية حيث تزيد النسبة كثيرا على المتوسط.

### فحصب المدين والقرى في جنايات القتل والشروع فيه

فمقارنة عدد جنايات القتل والشروع فيه التي تقع في المدن والتي تقع في الريف يظهر أنها في الريف أكثر منها في المدن، ويبين من الجدول السابق الذكر أن نسبتها في القليوبية وبنى سويف ضعفا عندها في مصر (العاصمة) وفي الفيوم ثلاثة أضعاف عندها في مصر، وذلك رغمًا من ازدحام السكان في العاصمة وكثرة العناصر غير المرغوب فيها النازحة إليها من كل صوب. ولذا قارنا بين عدد جنايات القتل والشروع فيه التي تقع في جهة واحدة من جهات القطر، فيها المدينة وفيها القرية، يظهر أن عدد تلك الجنايات في القرى يزيد كثيرا على عددها في المدن.

### لعدد جنايات القتل والشروع فيه في بعض الجهات

منذ سنة ١٩٢٧ إلى سنة ١٩٣٣

سنة	سنة	سنة	سنة	سنة	سنة	سنة	عدد السكان	اسم الجهة
١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧		
٧	٤	٦	٦	٦	١٥	٨	٩٠٠١٦	بندر طنطا...
٦٣	٥١	٥٣	٥٠	٥٠	٥١	٤٩	٢١٣٥٥٤	مركز طنطا...
٩	٦	٩	٩	١٢	٤	٨	٥٢٨٦٣	بندر الفيوم...
٥١	٥١	٤٨	٥٣	٣٨	٣٥	٣٦	١٢٨١٠٩	مركز الفيوم...
١٠	٧	١٢	٦	١١	٦	٧	٥٧١٣٤	بندر أسيوط...
٣١	٢٣	٣٥	٤١	٢١	٣٤	٣٥	٩٧٧٥٢	مركز أسيوط...

فؤخذ من هذا الجدول أن نسبة جنايات القتل والشروع فيه في بندر طنطا في المدة من سنة ١٩٢٧ إلى سنة ١٩٣٣ تتراوح بين ٠,٠٤ و ٠,١٦ لكل ألف نفس مع أنها في مركز طنطا وفي المدة نفسها تتراوح بين ٠,٢٣ و ٠,٢٩ وأنها في بندر الفيوم تتراوح بين ٠,٠٧ و ٠,٢٣ لكل ألف نفس.

ألف نفس وفي مركز الفيوم: تتراوح بين ٠,٢٨ و ٠,٣٩. وفي بندر أسبوط تتراوح بين ٠,١٢ و ٠,١٩. مع أنها في مركز أسبوط تتراوح بين ٠,٢٣ و ٠,٤٢. لكل ألف نفس، وكل ذلك يدل على جسامه الفرق بين عدد تلك الحوادث في القرى وعددها في المدن .

### في جرائم الضرب الشديد

يُراد بجرائم الضرب الشديد جرائم الضرب الذي يفضي إلى الوفاة أو إلى مائة مستديعة . كان عدد هذه الجرائم في سنة ١٨٩٧ - ٨٨ حادثة فقط بنسبة ٠,٠٩ لكل عشرة آلاف نفس وكان في سنة ١٩٠٧ - ٥٩ حادثة بنسبة ٠,٠٤ لكل عشرة آلاف نفس وفي سنة ١٩١٧ بلغ ٢٣٣ حادثة بنسبة ٠,١٧ لكل عشرة آلاف نفس وفي سنة ١٩٢٧ كان ٥٠٢ حادثة بنسبة ٠,٣٥ لكل عشرة آلاف نفس وفي سنة ١٩٣٣ بلغ ٨٥٢ جنائية بنسبة ٠,٥٩ لكل عشرة آلاف نفس. على أساس أن عدد السكان في تلك السنة خمسة عشر مليوناً . ويظهر من ذلك أن عدد هذه الجرائم في زيادة مطردة بحيث أصبحت الآن ستة أضعاف ما كانت عليه سنة ١٨٩٧ وهي ، بكتبايات القتل ، جنائية القرية لا المدينة ، وأسبابها هي نفس أسباب جرائم القتل كما سنبينه فيما بعد .

### جنائيات هتك العرض

كان عدد جنائيات هتك العرض سنة ١٨٩٧ ، ٨٥ حادثة بنسبة تسع جنائيات لكل مليون نفس، وكان سنة ١٩٠٧ ، ١١٨ جنائية بنسبة ١٠,٤٥ جنائية لكل مليون نفس، وبلغ سنة ١٩١٧ ، ١٧٣ جنائية بنسبة ١٣,٥٦ لكل مليون نفس، وفي سنة ١٩٢٧ كان عددها ٣٠١ بنسبة ٢١,١٧ جنائية لكل مليون نفس ، وبلغ في السنة الأخيرة ١٩٣٣ ، ٣٤٢ جنائية بنسبة ٢٢,٨ لكل مليون نفس وهذه النسبة تعادل مرتين ونصف مرة النسبة سنة ١٨٩٧

### جنائيات الاغتصاب والتهديد

لُقي من هذه الحوادث سنة ١٩١٦ ، ٥٩ جنائية بنسبة ٤,٦٢ لكل مليون نفس ، وبلغ عددها سنة ١٩٢٧ ، ٢٢٨ جنائية بنسبة ١٦ لكل مليون نفس، ووقع منها سنة ١٩٣٣ ، ٣٩٤ جنائية بنسبة ٢٦,٢٦ لكل مليون وهي تقرب من ستة أضعاف النسبة سنة ١٩١٦

## الجنايات المُعْطِلَة لِهَقْطارات

كان عدد هذه الجنايات سنة ١٩١٦ ، ٢٢ جناية بنسبة ١,٧٢ لكل مليون ، وكان سنة ١٩٢٧ ، ٦١ جناية بنسبة ٤,٢٩ لكل مليون ، وبلغ عددها سنة ١٩٣٣ ، ٤٣ جناية بنسبة ٢,٨٦ لكل مليون نفس .

## فى الجنايات التى تقع على المال

### لجنايات السرقة لوالشروع فيها

أولى الجرائم التى تقع على المال وأخطرها السرقات ، كراه أو التى تقترب بظروف تجعلها جناية . وتلك الإحصاءات الأولى على أن عددها بلغ سنة ١٨٩٠ ٢٨٦٩ جناية وبلغ سنة ١٨٩١ ، ٢٣٥٠ جناية ، ولكن هذه الأرقام لا تعكس على حقيقة عدد جنايات السرقة بحسب تعريفها الحالى إذ كان يدخل ضمن تلك الأرقام جملة سرقات مما يعتبر الآن جنحا بسيطة مثل السرقة بواسطة كسر من الخارج أو بواسطة التساقط ؛ وقد عدل القانون فعلا فى هذا الشأن سنة ١٨٩٢ على أساس القانون الحاضر ، لذلك أصبح عدد جنايات السرقة سنة ١٨٩٢ ، ٥٥٢ جناية فقط بنسبة ٢٦ جناية لكل مليون نفس وبلغ سنة ١٨٩٧ ٤٢٠٤ جناية بنسبة ٤٣ لكل مليون نفس وفى سنة ١٩٠٧ كان عددها ٥٥٩ جناية بنسبة ٤٩ جناية لكل مليون نفس وفى سنة ١٩١٧ بلغ ٦٨٦ جناية بنسبة ٥٣ لكل مليون نفس ثم قفز عددها بشكل يلفت النظر حيث بلغ سنة ١٩١٩ ، ١٧٤٠ جناية وفى سنة ١٩٢٠ ، ١٨٩٦ جناية وفى سنة ١٩٢١ ، ١٨٢٩ جناية وفى سنة ١٩٢٢ ، ١٦٩٥ جناية ، ثم أخذ فى القفز بعد ذلك إذ بلغ سنة ١٩٢٧ ٨٦٢٤ جناية فقط بنسبة ٦٠ جناية لكل مليون نفس وبلغ أخيرا سنة ١٩٣٢ ، ٤٩٨ جناية بنسبة ٣٣ جناية لكل مليون نفس وفى سنة ١٩٣٣ وصل إلى ٢٥٠ جناية بنسبة ٣٤ لكل مليون نفس على أساس أن عدد السكان فى الستين الأخيرتين بلغ خمسة عشر مليونا .

ويظهر مما تقدم أن عدد جنايات السرقة لم يزد عما كان عليه منذ أربعين سنة ، بل إنه نقص عنه كثيرا ، وإذا قورنت نسبتها الحالية بنسبتها سنة ١٨٩٢ يبين أنها نزلت إلى النصف وهى نتيجة توجب الارتياح ، ومما يلفت النظر أن النقص فى هذا النوع من الجرائم استمر فى سبب الأزمة المالية العالمية التى اجتاحت البلاد منذ سنة ١٩٣٠ إلى الآن مما يدل على أنه لم يكن لها أى

أثري ارتكاب تلك الجرائم ، ولكن يلاحظ أنها ازدادت زيادة فاحشة بلغت ثلاثة الأضعاف في سني الاضطراب السياسي أى من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٢٢ للأسباب التي سبق بيانها في الكلام على زيادة الجرائم بصفة عامة ، ثم عادت جنائيات السرقة إلى حالتها العادية بعد زوال ذلك الاضطراب .

لنحسن الإشارة هنا إلى ما وقع في المصدر الأول لإنشاء المحاكم الأهلية من زيادة جنائيات السرقة، فقد انتشرت في بلاد الريف عصابات مسلحة تسلب المال وتقتل الرجال وتهتك للنساء، فعمد نوبار باشا رئيس الحكومة في أبريل وأكتوبر سنة ١٨٨٤ إلى إنشاء محاكم خاصة سميت بقومسيونات الأشقياء شكلت من عناصر مختلفة إدارية وقضائية ، وجعل من اختصاصها تحقيق الجرائم التي تمس الأمن العام والتي تقع على المال من عصابات مسلحة والحكم فيها بدون تعقيد بإجراءات قانون تحقيق الجنائيات . ولكن هذه القومسيونات أسرفت في استعمال السلطات المخولة لها ولم تراعى في إجراءاتها وأحكامها مبادئ العدل والإنصاف فساءت الحال وعمت الشكوى فاضطرت الحكومة إلى إلغائها في ١٥ مايو سنة ١٨٨٩ وإلى رد تلك الجرائم إلى حظيرة المحاكم الأهلية التي طالبتها بنجاح كما تقدم القول .

### الجرائم العود للسرقة

كما السرقات التي يرتكبها متعادو الإجمام فكانت في سنة ١٩٠٧ ٤٢٤٠ حادثة بنسبة ٣٧ لكل مليون نفس وكانت في سنة ١٩١٧ ، ٥٢٤ حادثة بنسبة ٤١ حادثة لكل مليون نفس ثم زلت سنة ١٩٢٧ إلى ٣٨٢ حادثة بنسبة ٢٦ لكل مليون نفس وبلغت في السنة الأخيرة سنة ١٩٣٣ ، ٦٦٤ حادثة بنسبة ٤٤ لكل مليون نفس على اقتراض أن عدد السكان في تلك السنة بلغ خمسة عشر مليوناً . ويظهر مما تقدم أن عدد متعادى الإجمام كان أخذ في النقص ولكنه زاد زيادة خفيفة في السنة الأخيرة .

### جنائيات الحريق العمد

كان عدد جنائيات الحريق العمد سنة ١٨٩٧ ، ٨٠ جنائية بنسبة تسع حوادث لكل مليون نفس وكانت سنة ١٩٠٧ ٤٥٦٠ جنائية بنسبة ٤٠ جنائية لكل مليون نفس وبلغت سنة ١٩١٧ ١٠٣٧ جنائية بنسبة ٨١ جنائية لكل مليون نفس كما بلغت سنة ١٩٢٧ ، ٢٤٣٧ جنائية بنسبة

١٧١ جناية لكل مليون نفس ، وهذه النسبة تبلغ عشرين ضعفا لنسبة سنة ١٨٩٧ ، ولكن هذه الجنايات بدأت في النقص قليلا بعد ذلك إذ بلغت سنة ١٩٣١ ، ١٥٣٦ حادثة ، ثم صدر القانون رقم ١٣ سنة ١٩٣٣ الذي اعتبر بعض حوادث الحريق العمد جنما فتزل عددها بسبب هذا القانون إلى ٨١٤ حادثة فقط سنة ١٩٣٣

### ❖ تلف المزروعات

كان عدد جنایات تلف المزروعات سنة ١٩٠٤ ، ٢٤٣ جناية ونزل إلى ١٩٢ جناية سنة ١٩٠٧ وإلى ١٢٧ جناية سنة ١٩١٧ ثم صعد قليلا بعد ذلك إذ بلغ سنة ١٩٢٧ ، ٢٨٨ جناية ولكنه أخذ في النقص فبلغ سنة ١٩٣٣ ، ١١٧ جناية فقط .

### ❖ قسيم المواشي

يُبدل الإحصاء على أن هذا النوع من الجنايات أخذ في النقص أيضا لأنه كان سنة ١٩٠٧ ، ٧١ جناية وكان سنة ١٩١٧ ، ١٠١ جناية وفي سنة ١٩٢٧ بلغ ١١٧ جناية وفي سنة ١٩٣٢ ، ٨٠ جناية وفي سنة ١٩٣٣ ، ٥٩ جناية فقط .

### ❖ الرشوة

يُبدل الإحصاء على نقص ظاهر في جنایات الرشوة فكان عددها سنة ١٩٠٤ ، ١٢ جناية وفي سنة ١٩٠٧ ، ٨٠ جنایات وفي سنة ١٩١٧ ، ٢٨ جناية وفي سنة ١٩٢٧ ، ١٨ جناية وفي سنة ١٩٣٢ ، ٥ جنایات وفي سنة ١٩٣٣ أربع جنایات فقط .

### ❖ التزوير

كان عدد جنایات التزوير سنة ١٩٠٧ ، ٦٠ جناية وفي سنة ١٩١٧ ، ١٣٣ جناية وفي سنة ١٩٢٧ ، ٢٤٣ جناية وفي سنة ١٩٣٢ ، ٢٩١ جناية وفي سنة ١٩٣٣ ، ٢٦٠ جناية ويبدل سير هذا النوع من الإجرام على اطراد الزيادة فيه .

### ❖ الاختلاس

كان عدد جنایات الاختلاس سنة ١٩١٧ ، ٢٩ جناية وكان سنة ١٩٢٧ ، ٥١ جناية ثم أخذ في النقص إذ بلغ سنة ١٩٣٢ ، ١٨ جناية وفي سنة ١٩٣٣ ، ٢٣ جناية فقط .

## سبب زيادة الجنايات وعلاجها

لأنك أن من يتابع سير الإجرام كما عرضناه تبدوله ظاهرتان غريبتان : فاما الظاهرة الأولى فهي اطراد الزيادة في الجنايات التي تقع ضد النفس على اختلاف أنواعها ، وتلك الزيادة يقابلها نقص في أغلب الجنايات التي تقع على المال . وهي ظاهرة تتم على حقيقة طبيعة الإجرام في مصر فهو لا يزال ، كما قدسنا ، في طوره الأول طور الحياة الأولى حياة القبيلة ، يحركه العامل الشخصي كشهوة الانتقام وحب الغلبة والظهور ولم يحوله عن مجراه مرور نصف قرن كامل ولا سير التشريع ولا النظام القضائي . على أن أعجب ما في الأمر أن تيار هذا الإجرام العنيف لم يقف بمدبل هو أخذ في الزيادة فترى جرائم القتل والشروع فيه في الستين الأخيرتين أكثر منها في السنين السابقة .

لأما الظاهرة الثانية فهي أن مصدر هذا الإجرام العنيف هو القرية ، فقد مر بنا أن أهم الجنايات التي تقع على النفس بكتابة القتل والضرب الشديد أكثر ما تقع في القرية ، فهي جرائم القروى يرتكبها وهو في القرية ويرتكبها وهو في المدينة إذا نزل بها على السواء وإليه يعزى أغلب تلك الجنايات في الإسكندرية ومصر .

لأنك الظاهرة الثانية تضطربنا إلى الانتقال للريف حيث مركز الإجرام الحالي وحيث تتساقط عن الأسباب التي تجسم من القروى مجرما . هل هو مجرم بالقرية ؟ هل هو مجرم بالمرض ؟ ليس القروى مجرما بقرية ، لأنه يميل إلى العمل وهو يعمل فعلا بنشاط وكد ويشعر بمعاني الحياة والأمانة والرحمة ويحس بهول الجريمة ويأسف لوقوعها ، وهو قابل للإصلاح وقد نفيد معه أولى الوسائل لخله على الملوك من جريمته وكثيرا ما يكفي في هذا السبيل إصلاح ذات البين مع غيره . وليس معنى ذلك أن ليس بين القرويين مجرمون بالقرية إذ الواقع أن هذا النوع من المجرمين موجود فعلا وإن كان قليلا عددهم ويشاهدون متقلبين وغير متقلبين في القرى يلقون الرعب في قلوب أهلها وفي قلوب رجال الحفظ بها ، وقد اتخذا الجريمة صناعة لهم وهم يؤجرون عليها أعيانا . ولكن ليس هذا النوع مانعنا هنا إنما نقصد الفلاح الزارع الذي يقتل ويور لأوهم الأسباب ، ثم إذ هو يرتكب جريمته ينكرها وينعم لحصولها .

## الحالة الاجتماعية

إن الحقيقة في حالة هذا الفلاح أنه مجرم بالمرض تدفعه بيئته إلى الإجرام وتدفعه إليه أمراضه الحسية والمعنوية وحالته الاجتماعية .

يُعيش الفلاح عيشة غير صحيحة فتفتك به الأمراض المختلفة التي تضعف من إرادته وتهبط قوته . وهو يكاد يكون محروما من كل نوع من أنواع التعليم مما يمكن أن يهديه إلى الاعتماد على الجريئة . كما أنه يعيش في بيئة من أسرات يربص بعضها لبعض الدوائر للثأر والانتقام فهو يعيش عيشة القليلة ولما يكده يوصله داعي المدينة أو ينفذ إليه وإلى قريته شعاع كاف من نورها . فهو مريض حسا ومعنى وهو فوق ذلك يعمل تحت تأثير شمس محرقة . وكل هذه العوامل تضعف من إرادته وتقلل من مقاومته للدوافع الإجرامية فيرتكب جريمة لأوهم الأسباب تحت تأثير تلك الدوافع فيسمى مجرما وما هو مجرم ولكن الظروف السيئة هي التي تجعل منه مجرما .

السبب الرئيسي لإجرام الفلاح هو إذن حالته الاجتماعية القطرية وقسوته عن الأخذ بمبادئ المدينة . وإذا رأيت أن ساكن الصعيد أكثر إجراما من ساكن الوجه البحري فلأن حالة الأول الاجتماعية أسوأ من حالة الثاني بسبب قلة المواصلات في الوجه القبلي وعدم اتصال سكانه بالمدين الكبرى كما هو الحال في الوجه البحري . فإذا أخذنا في أسباب علاج تلك الحالة لإصلاح القرية وعلاج أمراض الفلاح وترقية شؤونهم ورفع مستواهم أمكن الاطمئنان إلى القول بأننا نسير في طريق تقليل الجرائم بنسبة كبيرة . فإذا شيدت منازل القرويين على أساس صحي وإذا قدمت لهم مياه صالحة للشرب وأطعمة صالحة للغذاء وملابس تحميهم برد الشتاء وحماة القيط ، وإذا تلقوا مبادئ التعليم الديني والأهل ، وإذا تمت المناصر الطيبة منهم من هجر القرية ، وإذا اطمأنوا إلى تصرف محصولاتهم ، وإذا عوملوا معاملة عدل وإنصاف ، إذا لشعروا بأدبيتهم ولأحسوا بلذة الحياة فلا يهرون لأوهم الأسباب ولا يهزمون لأول صدمة ، بل يقدرعون عواقب عملهم ويحسبون ما يترتب عليه من حرمان وعقاب فيقاومون الدوافع الإجرامية وهم في حالة حماية سليمة هادئة ، وعند ذلك تنقص جرائم الريف وتصبح العيشة فيه راضية مرضية ويتحول من شقاء عميق إلى نعيم مقيم ويزيد الإنتاج ويزداد المجموع .

لأن هذا الإصلاح واجب تتطلبه الإنسانية كما تتطلبه ضرورات الحالة الاجتماعية .

### أسباب أخرى للإجرام — العلم والاستقرار

لجئنا عند الكلام على سبب الإجرام بصفة عامة أنه في المدة بين سنة ١٨٩٢ وسنة ١٩١٧ كان محتملا رغما من زيادة عدد الجنائيات فيها وأن الأمر قد تفاقم بعد ذلك إذ تضاعف عدد الجنائيات في المدة من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٢٢ ، وقلنا إن السبب الرئيسي في تلك الطفرة الهائلة يرجع إلى ضعف هيئة الحكومة وتحرك عوامل الإجرام بسبب حوادث سنة ١٩١٩ المعروفة ، كما قلنا



إنه رغما من انتهاء الثورة السياسية فإن الثورة الإجرامية التي صحبتها لما قنته إذ رأينا أن الجنايات التي تقع ضد النفس لا تزال مطردة الزيادة بنسبة غير مقبولة ، فإ هو إذن السبب في استقرار تلك الزيادة ؟ الظاهر أن سبب ذلك راجع إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وإلى رد الفعل الذي يحدثه هذا الثقل في الريف . فإذا عملنا على هذا الاستقرار فيما يخص بالأمن العام على الأقل كان يجعل إدارة الأمن العام مصلحة مستقلة تحت رئاسة موظف مسئول لا يتأثر بتغير الحكومات ولا يخضع في عمله للعوامل السياسية وعلى أن يعطى حق اختيار مساعديه ومراقبتهم في أعمالهم وعقابهم إذا قصرُوا وأن يخصص موظفو تلك المصلحة بأعمال الأمن العام وأن يحسن اختيار العمدة والمشايخ ورجال الحفظ بالقرية — إذا فعلنا ذلك ارتفعت حالة الاضطراب التي تسود القرية الآن والتي يتقدم معها المجرم بأنه بمنجى عن كل عقاب إذا ارتكب جريمة .

### § الحفظ المؤقت

فن أهم العوامل في منع الجرائم خشية الخائف من رجل البوليس وخوفه من تعقبه والمخاطبة له ليتال منه القانون جزاء جرمه ، فإذا زال هذا الخوف وإذا ارتفعت تلك الخشية أقدم على ارتكاب جنايته وهو مطمئن إلى أنه لا يلحقه أذى ولا يصيبه ضرر ، فإذا وقعت الجريمة فعلا وحقت الظروف تهديره فألت من يد المدالة اندفع في لإجرامه وأصبح مثالا سيئا لغيره من المجرمين فتكثر الجرائم وينتشر الإرهاب ويحجم المواطنون عن الإرشاد عنهم والإدلاء بمعلوماتهم . لذلك كانت وظيفة البوليس في اكتشاف الجرائم من أجل الأعمال وأهمها ، فعنت الحكومات الأوروبية بهذا الأمر الخطير بأن أنشأت مصالح خاصة للباحث الجنائية وعملت فيها الأكفاء من الموظفين ومن رجال البوليس السرى ، وهم يعملون لكل مجرم أو مشتبه فيه ملفا خاصا يودعون فيه نتيجة دراساتهم لحالة هذا المجرم أو المشتبه فيه ، وهم يتعقبونه على غير علم منه فيعرفون المتصلين به ويسلمون نواياه ومقاصده ، ثم يتابعون البحث بدقة ومهارة إذا ما وقعت الجريمة فيصطلون في أغلب الأحوال إلى اكتشاف الجريمة والمجرم . ولكن الأمر في مصر على خلاف ذلك إذ تال نسبة المحفوظ مؤقتا في جرائم القتل في الثلاث السنين الأخيرة ( ١٩٣١ و ١٩٣٢ و ١٩٣٣ ) على أنها كانت ٦٤,٩ في المائة في السنة الأولى و ٦٦,٤ في المائة في السنة الثانية و ٦٧,٢ في المائة في السنة الثالثة ، وكانت نسبة المحفوظ مؤقتا في جرائم الشروع في القتل في الثلاث السنين المذكورة ٥٩ في المائة في السنة الأولى و ٦٢,٧ في المائة في السنة الثانية و ٦٣,٢ في المائة في السنة الثالثة . ويظهر من ذلك أن ثلثي جرائم القتل والشروع فيه لا يثر على فاعليها ولا يثابرون جزاء ما فعلوا ، أما الثلث الباقي من الجرائم المذكورة وهو ما يقدم للحاكم فيحكم بالبراءة فيما يقرب

من عشرين في المائة منها ، أى الخمس ، لعدم كفاية الأدلة . فإذا كان الأمر كذلك سهل معرفة سبب كبر زيادة تلك الجرائم وكل ذلك يدل على أن أقلام المباحث الجنائية في مصر لا تؤدي وظيفتها خير أداء وأنها محتاجة إلى إصلاح جوهري .

### خطه الفصل في قضايا الجنائيات

المرعة الفصل في القضايا الجنائية أهمية كبرى في منع الجرائم لما يحدثه التفصيص من الأثر الطيب في أوساط المجرمين وفي أوساط المجنى عليهم على السواء فيرتدع المجرم وتهدأ ثورة المجنى عليه وتزول من نفسه آثار الضغينة والحقد وحوامل الانتقام . أما إذا طال العهد بين تاريخ ارتكاب الجريمة وتاريخ الحكم فيها فيستمر المجرم في غوايته ويندفع المجنى عليه للانتقام وتتأثر العدالة نفسها من نسيان الشهود لوقائع الجريمة ومن تركهم عرضة للثرات المختلفة ، فيعدلون عن أقوالهم عند أداء شهادتهم أو يحرفونها قصداً أو بدون قصد . وتتل الإحصاءات السنوية على أن متوسط المدة التي تمضي بين وقوع الجريمة وتاريخ الحكم فيها يبلغ سبعة أشهر وهي مدة طويلة ذات آثار ضارة يحسن بالمسؤولين عن إدارة العدل في هذه البلاد أن يتلافوها وأن يبالغوها .

### الخصومة في القرى

الخلافاً على ما يقع بين القرويين في حياتهم اليومية أثر كبير في ارتكاب الجرائم وعلى الخصوص جرائم القتل والشروع فيه والضرب الشديد لأن طبيعة تكثر بينهم الخلق وعملهم في جوشديد الحرارة يجعلهم سرى الأفعال عاجزين عن ضبط النفس ، فإذا ما نزلت ماشية أحدهم في أرض الآخر أو إذا تجاوز البعض حدود أرضه إلى أرض جاره أو إذا تعدى صغير من أسرة على صغير من أسرة أخرى نازع الفريق الذي يعتقد أنه أهين أو مست كرامته أو اعتدى على حقه واندفع في طريق غسل الإهانة ورد الكرامة بارتكاب الجريمة وهو ، تحت تأثير ذلك الأفعال ، غير مقدر عاقبة عمله . ثم يقرب على ارتكاب تلك الجريمة أن تتولد الحفيظة لدى الفريق المجنى عليه فيسعى للثأر والانتقام فستمر الخصومات وتسلسل الجرائم وأسبابها — على ما ترى — ضئيلة تافهة . فإذا ما حبلت تلك الأسباب علجا مريما يقبله الفريقان المتنازعان بحيث يهدى من ثورتها ويسكن من أفعالها عدلا من فكرة الانتقام والأخذ بالثأر . ونرى أن أحسن وسيلة لذلك هي أن ينشأ في كل قرية مجلس تحكيم جبري يتخذه الأهالي أقصمهم ويكون من اختصاصه الفصل نهائيا في المسائل البسيطة كقتل الحد والمروور من أرض النير والصلح بين المائلات .

## في الجنج

كان عدد الجنج سنة ١٨٩٢ ، ٢٨١٣٣ جنحة ينحس كل ألف نفس ٣,١٩ جنحة وبلغ سنة ١٨٩٧ ، ٣٦٩٠٩ جنحة بنسبة ٣,٧٩ لكل ألف نفس وفي سنة ١٩٠٧ كان ٥٩٧٦٠ جنحة بنسبة ٥,٢٠ لكل ألف نفس وفي سنة ١٩١٧ كان ١٠٨٤٦٩ جنحة بنسبة ٨,٥٠ لكل ألف نفس وفي سنة ١٩٢٧ بلغ ١٦٧٦٧٧ جنحة بنسبة ١١,٧٩ جنحة لكل ألف نفس وفي سنة ١٩٣٢ بلغ ١٨١٢٤٩ جنحة بنسبة ١٢,٨ جنحة لكل ألف نفس . ويظهر من ذلك أن عدد الجنج زاد إلى أربعة أمثاله في مدة أربعين سنة . وأكبر نسبة لها تقع في محافظة مصر حيث تبلغ ٣٧,٢ لكل ألف نفس ، وفي محافظة الإسكندرية حيث تبلغ ٣٢,٣ لكل ألف نفس ، وفي محافظة القنال حيث تصل إلى ٣٣,١ ، وفي محافظة دمياط حيث بلغت ٢٣,٣ . أما في الوجه البحري فتتراوح النسبة بين ٧,٣٦ و ١٠,٤ لكل ألف نفس . وبلغ متوسطها في الوجه القبلي ١٠,٠١ لكل ألف نفس ، وأقلها في مديرية أسوان حيث تبلغ ٦,٩ لكل ألف نفس .

## في الجنج المرفقة البسيطة

الجرائم المرفقة البسيطة تزيد في عددها على سائر الجنج الأخرى . وقد بلغ عددها في سنة ١٩٣٢ ، ٥٥٥٨٢ جنحة بمعدل ٣٠ في المائة من مجموع الجنج وبنسبة ٣,٩٠ لكل ألف نفس ، وكانت في سنة ١٨٩١ ، ٩٣٥٦ جنحة بنسبة ١ لكل ألف نفس وفي سنة ١٩٠٧ بلغت ١,٢٠ لكل ألف نفس وفي سنة ١٩١٧ بلغت نسبتها ٣,٧٨ وفي سنة ١٩٢٧ كانت ٣,٨٢ لكل ألف نفس . ويرى من ذلك أن هذا النوع من الجرائم في ازدياد مطرد ونسبتها الآن تعادل أربعة أمثاله منذ أربعين سنة .

## في الجنج الضرب

يُجلى جنج المرفقة في كثرة العدد جنج الضرب البسيط إذ تبلغ نسبتها إلى مجموع الجنج في السنة الأخيرة ٢٥ في المائة منه ونسبتها إلى مجموع السكان في السنة المذكورة ٣,٢ لكل ألف نفس وكانت نسبتها سنة ١٨٩١ ، ١,٢ فقط أي أنها أصبحت الآن ثلاثة أضعاف ما كانت عليه منذ أربعين سنة .

### في جنح النصب وخيانة الأمانة

في جنح الضرب في كفرة البلد جنح النصب وخيانة الأمانة إذ بلغت في السنة الأخيرة ١١ في المائة من مجموع الجنح أو ١,٦ لكل ألف نفس وكانت في سنة ١٩٠٧ ، ١,٢ فقط لكل ألف نفس وفي سنة ١٩١٧ ، ١,٤٤ . وفي سنة ١٩٢٧ كانت ١,٦٦ لكل ألف نفس . ويظهر من ذلك أن هذا النوع من الجرائم زاد زيادة فاحشة في السنة الأخيرة تبلغ أربعة عشر ضعفا عما كانت عليه سنة ١٩٠٧ ولكن بالرجوع إلى الجدول المرافق يبين أن تلك الزيادة الهائلة لم تبدأ إلا في سنة ١٩٣١ ، ويرجع سبب ذلك إلى الأزمة العالمية الحالية واضطرار الحكومة إلى الإنكار من توقيع المحجوزات الإدارية لتحصيل الأموال واضطرار الأهالي إلى البت بجرمة تلك المحجوزات . وباستبعاد المحجوزات الناشئة عن الحالة الاقتصادية يرى أن الزيادة في هذه الجنح لم تتجاوز خمسة أضعاف لأن نسبتها في سنة ١٩١٧ كانت ١,١٢ لكل ألف نفس فصارت ١,٦٦ في سنة ١٩٢٧

### في جنح التزوير

كانت نسبة هذا النوع من الجرائم في سنة ١٨٩١ ، ٤١ لكل عشرة آلاف نفس وفي سنة ١٨٩٧ كانت ٤٠ وفي سنة ١٩٠٧ كانت ٢٨ وفي سنة ١٩١٧ بلغت ٣٩ وفي سنة ١٩٢٧ ، ٢٩ وفي السنة الأخيرة بلغت ٣٧ لكل عشرة آلاف نفس ويظهر من ذلك أن عدد جنح التزوير أخذ في النقص بنسبة كبيرة .

### في جنح السرقة العامة

ليس في ازدياد جرائم الجنح ما يوجب القلق لأنها زيادة طبيعية ناتجة عن زيادة الثروة العامة وانتشار التعليم وانتشار المحاكم وسهولة الشكوى . والمنظور أن ما يقع منها على المال سيستمر في الزيادة بنسبة زيادة التعليم وقر الطبقة العاملة في المدن . ويلاحظ أن تلك الجرائم هي جرائم المدينة لا القرية وقد بينا مقدار نسبتها في المدن الكبرى . أما جرائم الجنح التي تقع على النفس

بكنج الضرب البسيط فهي لا تزال جريمة القرية والمنظور أن مثل هذا النوع من الجرائم يأخذ في النقص إذا صبحت أحوال القرية وارتقى مستوى المعيشة فيها .

لنفق عن البيان أن السبب الأول للإجرام في المدن هو الفقر وضيق العيش والعطل والمزاحمة على طلب الرزق ، فإذا ما تيسر إيجاد العمل للعاطلين من العمال وإذا ما أنشئت المؤسسات الخيرية العامة كالمستشفيات والملاجئ وإذا ما مدّ المحسنون أيديهم لتخفيف آلام الإنسانية ساعد كل ذلك على تقليل جرائم المدن والله ولي التوفيق .

بيان عدد الجنايات وأنواعها من سنة ١٨٩٦ إلى سنة ١٩٣٣

السنة	جدة الجنايات	القتل	الشرع فيه	الضرب		السيرة	الشرع في السيرة	السيرة المأثرون بالمادة ٥٠	الحريق عمدا
				ضرب أفضى إلى وفاة	ضرب أفضى إلى عاهة مستديمة				
١٨٩٦	١٨٦٦	٤٠١	٢٤٠	٩٣	٣٤	٦٨٨	—	١١٣	—
١٨٩٧	١٤٢٤	٣٧٠	١٦١	٦٠	٢٨	٤٢٠	—	٨٠	—
١٨٩٨	١٣٤٢	٣٢٢	١٨٤	٩٢	٢٥	٣٩٥	—	٨٠	—
١٨٩٩	١٢٥١	٢٨٢	١٤٩	٨٩	٢٣	٢٩٦	—	٩٥	—
١٩٠٠	١٢٩٠	٣٢٧	١٥٥	٩٣	٣٣	٣٢٢	—	١٠٣	—
١٩٠١	١٥٤٨	٣٨٨	١٦٦	٩٥	٤٦	٣٦٣	—	١٧٣	—
١٩٠٢	١٧٤٥	٣٩٨	٢٢١	٩٩	٣٩	٤٠٢	—	١٩٩	—
١٩٠٣	٢١٢١	٤٨٤	٢٩٩	٦٩	٥٦	٥٢٣	—	٢٦١	—
١٩٠٤	٢٨٧٧	٤٨٦	٣٧٤	٨١	٤٨	٤٤٩	٥١	٣٥٧	٢٨٩
١٩٠٥	٣٠١١	٥٨٣	٣٤٤	١٠٥	٥٠	٤٤١	٦٨	٤٤٠	٤١٧
١٩٠٦	٣٢٠١	٧٤١	٣٩٢	٨٦	—	٤٩٧	٥١	٥٢١	٢٦٧
١٩٠٧	٣٢٨٨	٧٨٩	٤٢٥	٥٦	—	٥٠٩	٥٠	٤٥٦	٤٢٤
١٩٠٨	٣٦٥٥	٨٥٩	٦١١	٦٤	—	٤٩٧	٥٧	٥٠١	٤٥٩
١٩٠٩	٣٨٢٨	٩١١	٦٤٧	٦٧	—	٥٤٦	٤٥	٤٩٢	٤٩٠
١٩١٠	٣٣٧١	٧٧٦	٩٠٩	٨٤	—	٣٢٩	٢٦	٥٥٩	٤٩٥
١٩١٢—١٩١١	٣٧٨٤	٦٩٦	٦٠٥	١٢٠	٩٣	٤١١	٤٠٢	٦٢٤	٤٠٢
١٩١٣—١٩١٢	٤٠٩٦	٦٧٤	٦٠١	١٣٩	١٥٠	٤٦٨	٥١٦	٧٢٤	٥١٦
١٩١٤—١٩١٣	٣٧٦٩	٦٠٥	٥٢٨	١٥٣	١٣٠	٣٩١	٣٤١	٨٢٠	٣٤١
١٩١٥—١٩١٤	٤١٩٢	٦٦٦	٥٩٣	١٣٩	١٤٨	٥٠٦	٣١٦	١٠٠٤	٣١٦

(تابع) بيان عدد الجنائيات وأنواعها من سنة ١٨٩٦ إلى سنة ١٩٣٣

السنة	إطلاق المزروعات بالمائةين ٣٢٠ و ٣٢٢	تسميم المواشي	الرشوة	الزورير	حك المرض	الاغتصاب والتفديد	الاجرام	تسليط القنطارات	جنائيات أخرى
١٨٩٦	—	—	١١	—	٨١	—	—	—	١٩٤
١٨٩٧	—	—	٢١	—	٨٥	—	—	—	١٩٦
١٨٩٨	—	—	٧	—	٨٤	—	—	—	١٥١
١٨٩٩	—	—	١٢	—	٨٨	—	—	—	١٩٣
١٩٠٠	—	—	٥	—	٨٣	—	—	—	١٦٧
١٩٠١	—	—	٩	—	١٠١	—	—	—	٢٠٧
١٩٠٢	—	—	١٨	—	١١٤	—	—	—	٢٥٣
١٩٠٣	—	—	٩	—	١٥٢	—	—	—	٢٦٨
١٩٠٤	٢٤٣	٤٣	١٢	١١٦	١٦٦	—	—	—	١٦١
١٩٠٥	٢٥٠	٨٣	١٠	٧٨	١٣٦	—	—	—	١١١
١٩٠٦	٢٤٢	٨٢	١٤	٧١	١١٧	—	—	—	١٥٠
١٩٠٧	١٩٢	٧١	٨	٦٠	١١٨	—	—	—	١٣٠
١٩٠٨	١٨٤	٩٤	٤	٧٤	١٢٨	—	—	—	١٢٣
١٩٠٩	١٤٤	٨٤	٢	٩٥	١٦٦	—	—	—	١٢٩
١٩١٠	١٢٤	٧١	١١	٩٢	١٧٠	—	—	—	١٢٥
١٩١١—١٩١٢	٢٠٦	١٠١	٢٢	—	٢٣٢	—	—	—	٢٧٢
١٩١٣—١٩١٤	١٨٤	١٠٦	١١	١١٩	٢٠١	—	—	—	٢٠٣
١٩١٤—١٩١٥	١٣٧	٩٤	٢٠	١١٠	١٩٦	—	—	—	٢٤٤
١٩١٥—١٩١٦	١٥٣	١١٤	١٠	١٣٦	١٩٤	—	—	—	٢١٣

(٤٦) بيان عدد الجنايات وأنواعها من سنة ١٨٩٦ إلى سنة ١٩٣٣

السنة	جثة الجنايات	القتل	في السرقة	الضرب		السرقة	السرقة في السرقة	السرقة الماكرون بالمادة ٥٠	الحريق عدا
				ضرب أفضى إلى وفاة	ضرب أفضى إلى طاعة مستديرة				
١٩١٦-١٩١٥	٤٣٠٢	٧٧٢	٥٣٠	٢٣٠		٥١٩		٥٦٤	٩٢٣
١٩١٧-١٩١٦	٤٥٥٨	٧٤١	٥٢٢	٢٢٣		٦٨٦		٥٢٤	١٠٣٧
١٩١٨-١٩١٧	٤٦٤٤	٧٨٣	٦٣٨	٢٤٦		٨٧٥		٤٠٠	١٠٠٢
١٩١٩-١٩١٨	٦٧٧٩	١١٧٩	٦٢٨	٢٩٦		١٧٤٠		٤٣٧	١٣٢٤
١٩٢٠-١٩١٩	٧٧٧٢	١١٧٣	١١٣٢	٣١٦		١٨٩٦		٥٥٠	١٦٥٤
١٩٢١-١٩٢٠	٨٦٧٦	١٢٨٣	١٢٦٣	٣٥٤		١٨٢٩		٤١٧	٢٢٣٣
١٩٢٢-١٩٢١	٨٤٦٤	١٢٤٦	١٢٢٠	٣١٨		١٦٩٥		٣٩٧	٢٢١٧
١٩٢٣-١٩٢٢	٧٨٣١	١٠٦٢	١١٠٠	٢٠٢	١٣٣	١٢٦٣		٥١٨	٢٢١٦
١٩٢٤-١٩٢٣	٧٠٣٤	١٠٦٢	٩٨٠	١٧٣	١٤٤	٩٠٤		٤٧٢	١٩٧٥
١٩٢٥-١٩٢٤	٦٧٩٧	١٠٩٠	٩٥٨	٢٠١	١٧١	٨٨٧		٣٩١	١٨٤٥
١٩٢٦-١٩٢٥	٦٧٨٥	١٠٩٦	٨٨٣	٢٢٠	١٨٢	٧٢٨		٣٦٧	٢١٠١
١٩٢٧-١٩٢٦	٨٠١٢	١٢٨٥	١١١٩	٢٥٥	٢٤٧	٨٦٠		٣٨٢	٢٤٣٧
١٩٢٨-١٩٢٧	٧٦٨٧	١٢٩٨	١١١٧	٢٥٥	٢٦٠	٨٤٤		٣٧٦	٢١٤٣
١٩٢٩-١٩٢٨	٦٨٩٨	١٢٢٥	٩٧٨	٢٧٧	٢٥٨	٦٧٤		٤٦٧	١٦٢٢
١٩٣٠-١٩٢٩	٧١٨٠	١٣٧٥	١١٣٥	٢٩٣	٢٩٣	٥٩٣		٤٤٢	١٥٤٧
١٩٣١-١٩٣٠	٧٩٢٢	١٥٨٧	١٢٥٢	٣٤٢	٤٠٢	٦٠١		٥٣٦	١٥٢٦
١٩٣٢-١٩٣١	٦٧٣٥	١٤٨٨	١٠٩٤	٢٣٨	٤٣٦	٤٩٨		٥٠٢	١٠٥٥
١٩٣٣-١٩٣٢	٦٩٥٧	١٥٨٠	١١٤٤	٢٣٧	٥١٥	٥٢٠		٦٦٤	٨١٤
١٩٣٤-١٩٣٣	—	—	—	—	—	—		—	—



(٤٦) بيان عدد الجنايات وأنواعها من سنة ١٨٩٦ إلى سنة ١٩٣٣

السنة	الاختلاف المزروعات بالمسادين ٣٢٢٢٣٢٠	تسبيح المواقي	الرشوة	الزور	حك المرض	الاغتصاب والتهديد	بالتجديف	تعطيل القطارات	جنايات أخرى
١٩١٦-١٩١٥	٩٦	٨٨	١٤	١٦٣	٢٠٧	٥٩	٣٤	٢٢	٨١
١٩١٧-١٩١٦	١٢٧	١٠١	٢٨	١٣٣	١٧٢	١٠٨	٢٩	٢٥	٩١
١٩١٨-١٩١٧	٩٣	٩٦	٢٢	١٣١	١٥٤	٩٧	٢٥	٢٨	٥٤
١٩١٩-١٩١٨	٢١٦	٩٢	٢١	٨٣	١٧٦	٨٨	١٠	٤٦	١٣٧
١٩٢٠-١٩١٩	٢٦٨	٨٤	٢٢	١٣٣	٢٣٣	١١٦	١٥	٤٩	١٣٤
١٩٢١-١٩٢٠	٣٣٢	١٠٤	١٣	١٩٨	٢٣٣	١٥٨	٢٢	٤٨	٨٩
١٩٢٢-١٩٢١	٣٣٩	٩٨	١٨	٢١٩	٢٤٣	٢١٧	٣٨	٧٠	١٢٩
١٩٢٣-١٩٢٢	٣٠٣	٩٢	١٦	٢٠٢	٢٣٤	١٦٥	٢٧	٥٤	١٢٩
١٩٢٤-١٩٢٣	٢٥٩	٩٥	١٤	٢٢١	٢٢١	١٩٧	٤٥	٦٧	١١٥
١٩٢٥-١٩٢٤	٢٢٨	٨٤	٨	٢٧٤	٢٦١	١٦٧	٢٦	٦٥	١٤١
١٩٢٦-١٩٢٥	٢١٨	٨٠	٩	٢١٢	٢٠٩	١٦١	٣٦	٤٦	١٣٧
١٩٢٧-١٩٢٦	٢٨٨	١١٧	١٨	٢٤٢	٢٠١	٢٢٨	٥١	٦١	١٢١
١٩٢٨-١٩٢٧	٢٦٥	٨٧	١٢	٢٩٨	٢٩٧	٢١٩	٣٩	٦٥	١١٢
١٩٢٩-١٩٢٨	١٦٠	٧٩	٧	٤٠٤	٣٢٨	٢٠٥	٢٩	٨٠	١٠٥
١٩٣٠-١٩٢٩	٢٠١	٧٧	٥	٣٥٣	٣٩١	٢٣٥	٢٦	٦٩	١٣٥
١٩٣١-١٩٣٠	٢٢٩	٩٣	١٠	٣٤٥	٣٨٠	٣٤٥	٣٥	٨٠	١٦٩
١٩٣٢-١٩٣١	١٠٦	٨٠	٥	٢٩١	٣٠٠	٣٤٠	١٨	٤٣	١٤١
١٩٣٣-١٩٣٢	١١٧	٥٩	٤	٢٦٠	٢٤٢	٣٩٤	٢٢	٤٣	١٤١
١٩٣٤-١٩٣٣	—	—	—	—	—	—	—	—	—

بيان عدد الجمع والأنواع المهمة منها من سنة ١٨٩١ إلى سنة ١٩٣٣

سنة	الجمع	الزود	إخلاف الزودات	سهم الوراق	المرقات	النصب	خبايا الأما
١٨٩١	٢٥٦٤٣	٣٦١	—	—	٩٣٥٦	٣٦١	—
١٨٩٢	٢٨١٣٣	٣٣٦	—	—	١٠٠٠٤	٣٤٦	—
١٨٩٣	٣٠٠٥١	٣٠٧	—	—	١١٦١٠	٢٨٧	—
١٨٩٤	٣٠٦٨٣	—	—	—	—	—	—
١٨٩٥	٣٥٠٥٤	—	—	—	—	—	—
١٨٩٦	٣٧٢٩٦	٣٨٥	—	—	١٣١٣٤	٤٥٨	—
١٨٩٧	٣٦٩٠٩	٣٩٤	—	—	١٢٣٥٤	٣٥٧	—
١٨٩٨	٣٧٧٦٠	٣٨٤	—	—	١٣٢٦٩	٤١٦	—
١٨٩٩	٣٩٧١٣	٤٧٨	—	—	١٣٠٤١	٤١٩	—
١٩٠٠	٤٤٦٩٢	٤٠٩	—	—	١٤٤٤٢	٣٩٠	—
١٩٠١	٤٨٩٨٢	٥١٢	١٦٢٤	١١٤	١٥٩٩٣	٤١٠	—
١٩٠٢	٥٧٣١٩	٥٨٤	٢٢٦٧	١٨٣	١٧٥٣٣	٤٠٧	—
١٩٠٣	٦٣٣٠٥	٦١٥	٢٦٢٤	٢٣٨	١٨٣٨٣	٤٧٨	—
١٩٠٤	٦٧٧٢٢	٣٦٦	٢١٢١	٢٠٥	١٧٦٩٣	٤٠٥	—
١٩٠٥	٧٧٠٦٠	٣٩١	٢٤٥١	٢٩٢	١٨٥٢٦	٤٤٠	—
١٩٠٦	٦٣٨٥٣	٣٤٤	٢٧٦٨	٢٨٤	١٦٥٧٩	٤٤٧	٩١٤
١٩٠٧	٥٩٧٦٠	٣٢٢	٣٠٥٠	٢٣٢	١٥٥٧٠	٤٩٧	٩٠٥
١٩٠٨	٦٦١٣٥	٣٧٢	٣١٥٨	٢٣٢	١٦٩٩٣	٥١٧	١٠١٤
١٩٠٩	٧٠٤٨٣	٤٣٠	٣١٧٢	٣٠٠	١٦٦٠٠	٥٩٨	١٤٥٨
١٩١٠	٧١٦١٩	٤١٨	٢٨٧١	٣٠٨	١٧٥١٥	٧١٧	١٦٩٣
١٩١١	٨٠٨٩٢	٤٥٧	٢٥٦١	٢٨٣	٢١٠٣٦	٨٥٧	٢٠٠٣
١٩١٢—١٩١١	٩٣٧٤٣	٤٤٨	٣٠٢٠	٢٧٨	٢٢٨٣٤	٨٣٦	٢٠٠٣
١٩١٣—١٩١٢	٩٢٩٣٨	٤٠٣	٢٨٧٣	٤٨٦	٢١٢٨٨	١٠٠٣	٢٠٩٣
١٩١٤—١٩١٣	٩٨٥٤٨	٤٢٢	٣١٠٦	٥٥٠	٢٣١٩٨	٩٧٩	٢٧٩٥
١٩١٥—١٩١٤	١٠٣٦٣٠	٤٢٩	٣٩٢٢	٥٠٩	٢٢٨٠٧	١٠٥٥	٥٣١١
١٩١٦—١٩١٥	٩٨٥٧٤	٤٦٧	٢٨٣٣	٣٧٥	٢٤٢١٥	١١٥٦	٥٠٦١
١٩١٧—١٩١٦	١٠٨٤٦٩	٥٠١	٣٣٧٥	٤١٩	٢٨٢٥٧	١٠٦٢	٤٦٠٠
١٩١٨—١٩١٧	١٠١٣٣٠	٤٥٣	٢٥٣١	٢٦٩	٢٦٤٩٦	٩٥٥	٣٨٤٣
١٩١٩—١٩١٨	١١١٩٥٣	٣٣٩	٣٩٢٩	٤٥٦	٥١٩١٨	١٠٠١	٣٤٣٨
١٩٢٠—١٩١٩	١٢٨٦١٨	٣٨٦	٥٢٨٩	٥٩٠	٦٥٩٢٦	١٢١٥	٤٣٧٧
١٩٢١—١٩٢٠	١٢٨٧٣٩	٤٦٣	٦١٣٨	٥٦٩	٥٢٣٩٥	١١٤٠	٤٧٣٨
١٩٢٢—١٩٢١	١٣٠٣٥٧	٥٠٣	٦٤٢٠	٦٢٢	٤٨٣٥٨	١١٩٢	٥٧٤٤
١٩٢٣—١٩٢٢	١٣٢٦١١	٥٥٩	٥٨١٤	٦٤٤	٤٧٦١٣	١٢٧١	٦٨٦١
١٩٢٤—١٩٢٣	١٤١٥٠٤	٦١٧	٦٠٨٠	٦٣٥	٤٨٤٦٦	١٢٨٢	٦٧٥٨
١٩٢٥—١٩٢٤	١٥٥٧٦٥	٥٢٦	٥٦٧٦	٦٢١	٥٠١١٤	١١٨١	٦٢٤٨
١٩٢٦—١٩٢٥	١٥٥٣٥٧	٥١١	٥٩٩١	٦٦١	٤٧٩٤٤	٧٤٨٥	٧٤٨٥
١٩٢٧—١٩٢٦	١٦٧١٧٧	٤١٧	٦٣٦٣	٦٢٩	٥٤٣٢٦	٩٤٤٣	٩٤٤٣
١٩٢٨—١٩٢٧	١٦٧٧٤٢	٤٦٥	٦٤٧٣	٦٠٣	٥٢٩٣٢	٨٣٥٨	٨٣٥٨
١٩٢٩—١٩٢٨	١٦٤٨٣٨	٤٨٨	٥٦٢٤	٥٠٨	٥٠٩٦١	٩٤١٧	٩٤١٧
١٩٣٠—١٩٢٩	١٦٨١٥٨	٤٧٦	٦٥٧٠	٥٠٩	٥٠٨٥٥	٩١٦٥	٩١٦٥
١٩٣١—١٩٣٠	١٨٥٠٢٤	٤٨٥	٧٦١٠	٥٠٥	٥٦٢٦٩	١٤١٩٨	١٤١٩٨
١٩٣٢—١٩٣١	١٨١٢٤٩	٥٣٩	٥٦٩٧	٤٣١	٥٧٦٣٧	٢٢٧٥٦	٢٢٧٥٦
١٩٣٣—١٩٣٢	١٨٢٠١٦	٥٧٥	٥٦٨٠	٤٢٧	٥٥٥٨٢	٢١٧٦٣	٢١٧٦٣

## الأحداث في التشريع الجنائي المصري<sup>(١)</sup>

بقلم حضرة الأستاذ محمد عبد المنعم رياض

### مقدمة

(١) لا ريب أن تقويم الأحداث وصرفهم عن أسباب الجريمة قد يكون وحده غاية تقصده لئلا تها لم في ذلك من دفع خطر طاجل يهدد سلامة المجتمع ومصالح الأفراد . بيد أن العناية بأمر جرائم الأحداث لا يقف أثرها عند هذه الحدود ؛ ذلك أنها أتيح وسائل الوقاية من شر مستقبل ، فتي استوصلت جرمومة الإجرام في مهدها أمن المجتمع استفحال أمرها .

(٢) لو قد فطن الأوائل إلى هذه الحقيقة فأولوا مشكلة الأحداث من عنايتهم ما حسبه عققا تلك الغاية الاجتماعية السامية . فالقانون الروماني مثلاً يقضى بصفة عامة بأن الطفل الذي لم يبلغ السابعة من عمره غير مسئول عن أعماله الجنائية باعتبار أنه ، قبل هذه السن ، لا توجد عنده نية الإضرار بالغير ، ولكن لو ثبتت عنده نية الإجرام عوقب ولو لم تزد سنه على السابعة .

هكذا الشريعة الإسلامية كانت تقضى بأن يامل المجرم الحدث معاملة تختلف عن المجرم البالغ . وكان أساس هذا التفريق ما قرروه من عقد العقوبة بالتمييز ، والتمييز لا يتوافر قبل بلوغ الرشد . ولهذا يترك للقاضي ، بماله من الولاية السامة ، أن يتخذ نحو الأحداث المجرمين ما يراه من إجراءات الإصلاح كالتوبيخ أو الضرب البسيط أو تسليمهم لأبائهم مع تنبيههم إلى ضرورة مراقبتهم .

(١) سرى أن كان من نصيب في مواضع الكتاب الذي موضوع المجرمين الأحداث إذ أعاد لي بمحة ذكريات قديمة ترجع إلى عهد توليت فيه إنشاء نيابة خاصة بالأحداث في سنة ١٩٢١ تقوم بالفعل بمجانحة محاكمة الأحداث .

٣ - لما التشريعات الحديثة قد عمدت إلى اختصاص الأحداث بمعاملة خاصة توخت فيها البعد ، جهد الطاقة ، من فكرة الجزاء والجزر ، وقصبت بها وجهة الإصلاح الخالصة ، لأن أثر الجزاء يُقصد عقلا ومطلقا بالتمييز والإدراك أو بالنضوج الاجتماعي بصفة عامة ، والأحداث من هذا الوجه لما يستكملوا أسباب نهم الطبعي والاجتماعي . فلزم من ذلك ألا يتبع في شأنهم ماهو متبع في شأن البالغين من المجرمين ، فلا تطبق في شأنهم العقوبات العادية ، ولا توكل محاسنتهم إلى الهيئات العادية التي قد لا تتوفر لها الخبرة الكافية بشؤون الصغار النفسية والاجتماعية ، ووجب ألا يكون لهذه المحاكمة ، إن صح أن تكون جذرية بهذا الاسم ، من غرض سوى دراسة حالة الأحداث دراسة دقيقة تتيح تعيين العلاج الذي يكفل إصلاحهم إما بإرسالهم إلى منشآت خاصة أو عزلهم عن البيئة التي هيأت فيهم زمة الإجرام أو بأية وسيلة أخرى ترى تلك الهيئات كفايتها لتحقيق الفرض المقصود .

٤ - - لو قد نما الشارع المصري هذا الصحو ففرق تفرقا ظاهرا بين معاملة المجرمين الأحداث ومعاملة المجرمين البالغين ، وجعل للأحداث قضاء خاصا ، وكفل لهم بعض الوسائل التي قد يكون من شأنها تحقيق إصلاحهم جهد المستطاع . إلا أن أحكام التشريع المصري في هذا الصدد لا تزال قاصرة قصورا يقصد بها عن تحقيق الغاية التي قصد الشارع إليها ، في حين أن التشريعات الغربية الحديثة - سيا التشريعين الإنجليزي والإيطالي - قد تقدمت في هذا السبيل تقدما ظاهرا فنبذت فكرة العقوبة بالنسبة للمجرمين الأحداث نهبا يكاد يكون تاما ، ونظمت لإصلاحهم من الوسائل ما استقرت عليه أحدث الآراء العلمية .

( ٥ ) لو قد اشتق الشارع المصري أحكام التشريع الجنائي الأهل وجه عام في سنة ١٨٨٣ من التشريع المختلط الذي نقل بدوره عن القانون الفرنسي . ورغم أنه تأثر بأحكام تشريعات أخرى حينما صدر أحكام هذا التشريع في سنة ١٩٠٤ إلا أن آثار الأوضاع الفرنسية لا تزال غالبة عليه .

فلى أن فرنسا لم تكن في مداد الدول التي يرجع عهدا بتنظيم مسائل الأحداث إلى وقت بعيد . فرغم أن البلاد الأوروبية الأخرى أخذت بقواعد حديثة نقلتها عن أمريكا فظفمت محاكم للمجرمين الأحداث ووضعت قوانين خاصة بهم فان فرنسا لم تبدأ تنظيم مسائل الأحداث إلا في سنة ١٩١٢ إذ صدر قانون بتاريخ ٢٢ يولييه من السنة المذكورة يقضى بإنشاء محاكم خاصة بالأحداث . ومع ذلك فقد تأثر الشارع المصري في سنة ١٨٨٣ بأحكام التشريع الفرنسي القديم .

( ٦ ) ففوق قانون العقوبات المصري سنة ١٨٨٣ بين ثلاث مراحل فيما يتعلق بسن الأحداث :

المرحلة الأولى تنتهى بمن السابعة، وهى مرحلة ترتفع فيها المسؤولية إطلافاً، أى أن القانون اعتبر الطفل فى هذه السن غير قادر على فهم أعماله ونتائجها .

المرحلة الثانية وتقع ما بين السابعة والخامسة عشرة . كان يفرق فيها بين ما إذا كان الحدث ارتكب فعله بتمييز أو بدون تمييز ، فإذا ثبت أنه ارتكبه بغير تمييز لا يحكم عليه بعقوبة مطلقاً ، وإنما على المحكمة أن تحكم بتسليمه لأهله أو لمن يقبل أن يتكفل به من قوى الشرف والاعتبار أو من عائلات الزوارة والصناعة أو التعليم ، عمومية كانت أو خصوصية، إلى أن يبلغ سن العشرين . وإذا حكمت المحكمة بأن المتهم الذى لم تبلغ سنه خمس عشرة سنة فعل مااتهم به وهو يميز يحكم عليه بالحبس من خمس سنين إلى عشر إذا كان ماضله يستوجب الحكم عليه بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بالسجن أو النفي المؤبد ، وإذا كان الفعل يستوجب عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن أو النفي المؤقتين يحكم عليه بالحبس مدة لا تقل عن ربع المدة التى يحكم بها لو كان المحكوم عليه غير قاصر ولا تزيد على ثلثها ، وفى هذه الأحوال الثلاثة يجوز جعل المحكوم عليه تحت الملاحظة مدة أقلها خمس سنين وأكثرها عشر . أما إذا كان الفعل يستوجب عقوبة الحرمان من الحقوق الوطنية فيحكم عليه بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنين ، وإذا ارتكب من لم تبلغ سنه خمس عشرة سنة جنحة ، و ثبت أنه ارتكبها وهو يميز يحكم عليه بعقوبة لا تزيد على ثلث العقوبة التى يستحقها لو كانت سنه أكبر من ذلك .

لقد فسرت المحاكم ، فى ذلك الوقت ، التمييز بأنه معرفة عدم مشروعية العمل المرتكب ، وقالت إنه لا يكتفى بإثباته أن يكون الحدث قادراً على معرفة الخير والشر . وكان يجب على القاضى ، تطبيقاً للقانون القديم وفقاً لما قضت به محكمة النقض المصرية سنة ١٨٩٣ عند ما يقتنع بأدانة الحدث ، أن يبحث ما إذا كان قد ارتكب عمله بتمييز أو بغير تمييز ، وأن يثبت هذا فى حكمه وإلا كان الحكم باطلاً .

المرحلة الثالثة وتبدأ بمن جاوز نهاية الخمس عشرة سنة ، وفى هذه المرحلة يعتبر الشخص بالغاً ويحمل مسؤولية جميع أعماله الجنائية .

لقد قضى قانون سنة ١٨٨٣ بأن المحاكم المختصة بمحاكمة الأحداث هى محاكم الجلس ، وكانت تختص بمحاكمة الأحداث ولو ارتكبوا جنائيات إلا إذا كان فى المحاكمة من يزيد عمره على خمس عشرة سنة ففى هذه الحالة يكون الاختصاص لمحاكم الجنائيات .

٧ - كللى أن قانون سنة ١٨٨٣ لم يكن كاملاً فى الكثير من أحكامه لاشتقاقه من القانون الفرنسى القديم ، بل إنه كان فى ذلك الوقت عتيقاً لا تتفق أحكامه مع التطور الذى حدث فى العالم

المتعلمين . لهذا كثرت الانتقادات التي وجهت إليه سيما فيما يتعلق بالجزء الخاص بأحداث المجرمين وتردد صدامها في بعض تقارير المستشار القضائي . حتى تقريره الصادر في سنة ١٨٩٩ نجد اقتراحا بارسال الأحداث المجرمين " حتى لو ثبت تمييزهم " إلى مدرسة إصلاحية أو عقابهم بالضرب ، وذلك ليتمدوا بقدر الإمكان عن السجون .

لقد كان للانتقادات التي وجهت إلى هذا القانون أثرها ، فأعيد النظر فيه . ثم صدر قانون ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ وفيه باب خاص بالمجرمين الأحداث بسط فيه الشارع الأحكام المتعلقة بهم . وقد أضيفت إلى هذا التشريع بعض تعديلات جزئية يتضمن أهمها قانون المتشردين الأحداث . وقد أثرنا أن نبدأ بحثنا بدراسة الأحكام الخاصة بمعاملة الأحداث ، ثم نقب على ذلك بدراسة الحكم المختصة بمحاكمتهم ، فإذا اتبينا من ذلك إلما بوسائل الإصلاح والمنشآت المخصصة لتقويمهم .

### ٥ الأحكام الخاصة بمعاملة الأحداث :

( ٨ ) استهل قانون سنة ١٩٠٤ الباب الخاص بالمجرمين الأحداث بتقرير عدم مسؤولية المجرم الذي لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة ، فنص في المادة ٥٩ على ألا تقام الدعوى على من لم يبلغ هذه السن .

لنص في المادة ٦٠ على أنه إذا زاد سن المجرم على سبع سنين وقل عن خمس عشرة سنة كاملة ، وكانت عقوبة الجريمة التي ارتكبها السجن أو الأشغال الشاقة المؤقتة ، تبطل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد على ثلث الحد الأقصى المقرر لتلك الجريمة قانونا ، وإذا ارتكب جناية عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة تبطل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد على عشر سنين .

( ٩ ) لكل أن المشرع أعطى للقاضي بمقتضى المادة ٦١ حق الاختيار بين العقوبات الجنائية سالفة الذكر وعقوبات أخرى تأديبية . وهذه العقوبات التأديبية تقتصر في تسليم المجرم لوالديه أو لوصيه إذا التزم الوالدان أو الوصي في الجلسة كتابة بحسن سيره في المستقبل ، أو في تأديبه تأديبا جسمانيا إن كان غلاما ، أو في إرساله إلى مدرسة إصلاحية أو إلى محل آخر معين من قبل الحكومة ، مع تحويل القاضي في هذه الحالة أن يقرر أيضا تأديبه جسمانيا إن كان غلاما .

( ١٠ ) لقد رتبنا المادة ٦٢ غرامة بسيطة على الوالدين أو الوصي إذا سلم المجرم الحدث لأحدهما وعاد إلى الإجرام . . . .

(١١) لئلا في المادة ٦٤ على أنه لا يجوز أن يسلم الصغير الذي ارتكب جنحة أو جناية إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر لمدة أقل من ستين أو أكثر من خمس سنين ، وأن المجرم الذي سبق تسليمه إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر لا يجوز إرساله مرة ثانية إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر ، وأنه إذا ارتكب الصغير عدة جنح أو جنایات جازت محاكمته من أجلها كلها مرة واحدة ، ويجوز في هذه الحالة تسليمه إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر لمدة واحدة من ستين إلى خمس سنين .

(١٢) هل أن أهم تغير أدخله قانون سنة ١٩٠٤ في شأن المجرمين الأحداث هو إلغاؤه التفرقة بين تمييز الحدث وعدم تمييزه لما شوهد من أن التمييز مسألة نسبية وأنه يصعب إثباتها بشكل مرض .

لأن اعتماد التفرقة بين التمييز وعدم التمييز رفع المشرع عن القضاة عبء بحث كان مثار خلاف بين المحاكم وبين الشراح لا في مصر وحدها بل في فرنسا أيضا ، كما ترك لهم سلطة تامة ليقرروا ما إذا كان من الواجب توقيع عقوبة جنائية على الحدث أو الالتجاء إلى عقوبة تأديبية لتأديبه .

(١٣) لوقد لوحظ في تطبيق أحكام قانون سنة ١٩٠٤ بشأن جرائم الأحداث أن التهذيب في مدرسة إصلاحية لا يمكن أن يتناول إلا من ارتكب جريمة ، وبذلك خرج عن دائرة الإصلاح كل الأطفال المتشردين أو المهملين أو اللين لا مأوى ولا حائل لهم ماداموا لم يرتكبوا جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات :

لأن ذلك المرحوم عبدالحق ثروت باشا عند ما تولى القضاء في محكمة الأحداث ، ووردت هذه الملاحظة في تقرير المستشار القضائي عن سنة ١٩٠٥ <sup>(١)</sup> إذ قال :

”لقد أخبرني ثروت بك أن هناك كثيراً من قضايا المخالفات تقدم له من البوليس ضد غلمان تجاوزوا سن الرابعة مشرة متهمين بالاشتغال بحرفة مسح الأحذية بما يخالف لائحة البوليس وأنه إذا ما أخذ القاضي في نصحتهم وزجرهم كثيراً ما كانوا يبيعون بأنهم عديمو الأهل وليس لهم موارد رزق ولا يعرفون غير تلك الحرفة وظنوا أنهم لو كدوا لكسب القوت بالاشتغال بها لكان ذلك خيراً من التسول أو التلصص . وفي الإمكان إيراد أمثلة أخرى من هذا القبيل ، ومثل هذه الظروف

(١) يجدر بنا في مدد بيان تطور التشريع المصري بشأن الأحداث في الخمسين سنة الماضية أن نذكر ما كان للرحوم ثروت باشا من فضل في تخليص سائمة الأحداث والعدل على إصلاحهم . ومن اقتراحاته في هذا الصدد إنشاء مدارس صناعية يرسل إليها الأطفال المتشردون أسوة بما آتته بعض البلاد الأخرى مثل إنجلترا وبلجيكا .

هى من المحرمات القوية على ارتكاب الجرائم ، لأن الصغار على تمام العلم بأنهم لا يستطيعون الدخول فى الإصلاحية ( التى يطلب كثير منهم أن يرسلوا إليها ) إلا بارتكاب جريمة جسيمة نوطا ، فالأمر فى حاجة إلى إنشاء مدارس صناعية :

لقد كان من أثر هذه الملاحظات وما يماثلها أن وضع قانون خاص بالمتشردين الأحداث وهو القانون نمرة ٢ الصادر فى سنة ١٩٠٨

(١٤) لقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على أن يعتبر الولد ، ذكرا كان أو أنثى ، الذى لم يبلغ من العمر ١٥ سنة كاملة متشردا :

( أ ) إذا تسول فى الطريق العام أو فى محل عموى .

(ب) إذا لم يكن له محل إقامة مستقرولا وسائط للعيش وكان أبواه متوفين أو محبوسين تنفيذنا لأحكام صدرت طبعها بذلك .

(ج) إذا كان مبيء السلوك ومارقا من سلطة أبيه أو وصيه أو أمه ، إذا كان الأب متوفى أو غائبا أو كان مديم الأهلية ، أو من سلطة ولى أمره .

(١٥) فما الطبقة الأولى هى طبقة المتسولين . ويجب تفسير عبارة التسول تفسيراً واسماً حتى تشمل كل حالات الحصول على صدقات فى الطرق العامة أو فى المحال العمومية فيدخل فيها حالة الأطفال الذين يدعون بيع سلع تافهة أو يقفون فى الطرقات انتظاراً للصدقات دون أن يطلبوها من المارة . والتشريع الإنجليزى يعتبر من حالات تسول الأحداث حصولهم على الصدقات ولولم يقوموا بأى عمل ليجابى لطلبها .

(١٦) لقد صدر قانون حديث بشأن تسول البالغين وهو القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ نص فيه على عقاب كل شخص ، صحيح البنية تبلغ سنه خمس عشرة سنة فأكثر ، يوجد متسولاً فى الطريق العام أو فى المحلات العمومية ولو ادعى أو تظاهر بأداء خدمة للغير أو عرض ألعاب أو بيع أى شئ .

(١٧) فما الطبقة الثانية من الأحداث المتشردين فهم من لم يكن لهم محل مستقرولا وسائط للعيش وكان أبواهم متوفين أو محبوسين ، أى يجب توفر كل هذه الشروط حتى يعتبر الطفل متشردا .



(١٨) لهنالك طبقة ثالثة من الأحداث المتشردين يدخل فيها من كان سيء السلوك ومارقا من سلطة أبيه أو أمه ، إذا كان الأب متوفى أو غائبا أو كان عديم الأهلية ، أو من ولى أمره . وهذا النص قصد به العناية بالأحداث الخارجين عن سلطة آبائهم وأولياء أمورهم . ونص في المادة الرابعة من قانون سنة ١٩٠٨ على ألا تقام الدعوى العمومية على ولد متشرد من هذه الطبقة إلا بتصريح سابق من أبيه أو من وصيه أو من أمه ، إذا كان الأب متوفى أو غائبا أو كان عديم الأهلية ، أو من ولى أمره وللقاضى أن يأمر في هذه الحالة بأن يشترك الأب ، متى كان مقتدرا ، أو أحد من ذكروا ، إذا كان الأب متوفى وكان للولد مال ، في مصاريف تربية الولد ، وأن يعين المبلغ الذى يذفه ومواعيد ذفه . والمبالغ المستحقة تحصل بطريق الجزاء الإدارى . ويجوز إخلاء سبيل الولد من هذه الطبقة ولو لم تبلغ سنة الثماني عشرة سنة متى طلب ذلك من صرح بإقامة الدعوى أو من يقوم مقامه .

(١٩) لوقد أريد بوضع هذه الطبقة ضمن الأحداث المتشردين تأييد سلطة الآباء أو أولياء الأمور ومساعدتهم على تقويم أحوالهم المارقين أسوة ببعض القوانين الأجنبية .

(٢٠) لوقد ذكر المرحوم ثروت باشا ، بعد أن عهد إليه بالقضاء في محكمة الأحداث عند إنشائها ، أن الأهالى قد استقبلوا تشكّل جلسة الأحداث بالارتياح لما قام في أذهانهم من أن الحكومة أصبحت مهتمة بتحسين حالة الأحداث ، وأصبحوا يتسابقون في الحضور إليها لبت شكواهم من سلوك أبنائهم عند وجود مقتضى لذلك . ثم اقترح أن يمنع هذا الحق للآباء في مصر نظرا لما هو مشاهد من أن كثيرا من الأبناء قد ساء سلوكهم بدرجة يصعب معها إصلاحهم بنير هذه الطريقة . ويظهر أن هذا هو ما دعا المشرع للنص على اعتبار الأحداث المارقين من سلطة آبائهم وأولياء أمورهم في عداد المتشردين ، وبذلك يمكن إدخالهم مدرسة إصلاحية لتقويم أحوالهم .

(٢١) هلك هي الطبقات الثلاث التى حددها المشرع المصرى للأحداث المتشردين .

لقد قضى هذا القانون ألا تحدد المدة التى يحكم على الحدث بقضائها في الإصلاحية ، بل نص في الفقرة الثانية من مادته الثانية على أنه يجوز إخلاء سبيل الولد الذى عهد به إلى مدرسة إصلاحية أو محل مماثل لما بقرار تصدره إدارة المحل المقيم فيه ، ويحصل ذلك على الأكثر متى بلغت سنة ١٨ سنة كاملة .

اللاتى حدا بالمشرع الى النص على عدم تحديد مدة قضاء الحدث في الإصلاحية في الحكم الصادر بارساله اليها هو ما أئجه العمل من أنه ليس من صالح الحدث تحديد مدة بقائه في الإصلاحية. إذ يجوز أن يثبت من التجربة أن المدة التي حددت غير كافية لإصلاح الحدث، كما أنه في بعض الأحوال قد تكبر من المجرم في المدرسة الإصلاحية بحيث يكون وجوده فيها غير متفق مع الغرض المقصود منها، وتصبح منه غير متناسبة مع سن الأحداث الموجودين معه. ولهذا السبب نفسه أدخل فكرة عدم تحديد مدة البقاء في الإصلاحية في قانون العقوبات، وأصدر لذلك المرسوم بقانون في ١٢ فبراير سنة ١٩٣١ م عدلا للمادة ٦٤ فأصبحت هذه المادة تنص بأن كل مجرم عهد به إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر من هذا النوع يبقى فيه إلى أن يأمر وزير الحفانية بالإفراج عنه بقرار يصدر بناء على طلب مدير المدرسة أو المحل وموافقة النائب العمومي. ولا يجوز في أية حال إبقاؤه أكثر من خمس سنين ولا بعد بلوغه سن ثمانى عشرة سنة كاملة، وبهذا النص أصبح تحديد المدة التي يقضيها الحدث في الإصلاحية متروكا لمن يتولون أمره فيها، وفي الواقع هم أقدر من غيرهم على معرفة ما إذا كان الحدث قد استفاد من وجوده في المدرسة فائدة تبيح الإفراج عنه أو لا يزال محتاجا للتأديب والتهذيب. وحددت أقصى مدة للبقاء في الإصلاحية بخمس سنين أو ببلوغ سن ثمانى عشرة سنة حتى لا يبق الحدث في الإصلاحية أكثر مما يلزم، وحتى لا يجمع الإصلاحية بين أشخاص يوجد بين أعمارهم تفاوت كبير.

لقد أضاف المرسوم بقانون سالف الذكر مادة في باب المجرمين الأحداث هي المادة ٦١ المكررة تنص بأنه إذا ارتكب الصغير عدة جنابات أو جنح جازت محاكمته من أجلها مرة واحدة، وفي هذه الحالة تطبق أحكام المادة السابقة.

لوتين مما سبق أن الشارع المصرى قد فرق بين المجرمين والمتشردين الأحداث، وطالج مشكلة كل من الفريقين في تشريع خاص، متبا في ذلك الخطة التي جرت عليها أكثر البلاد الأجنبية.

لكن الواقع يوجد فرق كبير بين المجرم والمتشرد، إذ كثيرا ما يكون المتشرد ضريال للإجرام ويكنى إيوؤه في بيئة حسنة تتوافر فيها وسائل التهذيب والتربية حتى يسير في طريق مستقيم.

## تسقد التشريع الخاص بالأحداث

### ١ - قانون المحرمين الأحداث

(٢٢) أول ما يبدو للباحث في صدد القواعد المقررة في قانون العقوبات بشأن المحرمين الأحداث هو قصور دائرة الإصلاح عن الطفل ما دام لم يبلغ سن السابعة باعتبار أنه ، قبل هذه السن ، يعتبر غير مسئول عن عمله . إذ يلاحظ أن ارتكاب الطفل ، قبل بلوغ هذه السن بحرمة قد يرجع إلى فساد البيئة التي يعيش فيها ، وفي هذه الحالة يكون من الواجب إنقاذه من هذه البيئة قبل أن يستفحل الأمر ، وتتغلغل في نفسه عادات سيئة يصعب اقتلاعها بعد ذلك .

تتأهل طريق إصلاح الأحداث إذن هو إنقاذهم من البيئة التي يعيشون فيها إذا ثبت فسادها وكلما عجل في الإنقاذ قوى الأمل في انتشارال الطفل من وحدة الفساد ، ولهذا يجب ألا يسقط هذا من معينة كمن السابعة .

(٢٣) لوصل ذلك تصسن إعادة التفرقة بين الحدث المميز والحدث غير المميز ، لأن التمييز discernement هو في الواقع من العناصر الهامة التي يجب أن تبقى عليها مسؤولية الأحداث . وتصحيح إعادة هذه التفرقة واجبة إذا رفع سن الرشد الجنائي ولم ينص على سن معينة لعدم المسؤولية ، إذ في هذه الحالة يمكن أن يترك للقاضي تقدير الجزاء أو التأديب الذي يقرره طبقا لما يراه من درجة تمييز الحدث ، فإن كان غير مميز يكتفى بتسليمه لمن تتحقق فيه المقدرة على تربيته تربية صحيحة ، وإن كان مميزا يمكن أن يقرر تأديبه بوسائل التأديب الأخرى كالضرب أو الإرسال لمدرسة إصلاحية .

(٢٤) لوئما لإزالة التفرقة بين التمييز وعدم التمييز حذف المشرع ما قرره قانون سنة ١٨٨٣ من حق للقاضي في الحكم بتأديب الحدث بالرغم من تبرئته من التهمة الجنائية الموجهة إليه ، إذ القاعدة في القانون الحالي ألا يرسل حدث إلى إصلاحية إلا إذا ثبت إدانته أولا ، وهذه القاعدة وإن كانت مكملة بقانون الأحداث المتشرين الصادر في سنة ١٩٠٨ إلا أن هذا القانون لم يواجه عدة حالات يضطر القاضي فيها إلى تبرئة الصغير طبقا للقواعد القانونية البحتة ولكنه يجد من جهة أخرى أنه يعيش في بيئة فاسدة قد تدفعه إلى الإجرام فيرى من مصلحة الحدث إيماده عنها . ولهذا يجب أن يترك للقاضي الحرية في إرسال الحدث لمدرسة إصلاحية أو إيماده عن البيئة التي يقيم فيها حتى لو حكم بتبرئته .

(٢٥) لمسألة التمييز ليست من المسائل التي يصعب على القاضي تقديرها ، إذ يمكن أن تعرف من حالة الطفل ومن درجة إدراكه ، وهذا يظهر من مناقشته أو من بحث كيفية ارتكاب الجريمة. فالحدث الذي يسرق شيطانم يبيع في محل تجارى ويخفى الثمن الذى أخذه يختلف من وجهة المسؤولية الجنائية عن الحدث الذى يمر على دكان فتسجبه قطعة حلوى فيخطفها لياكلها . فالأول قد ارتكب الجريمة بشئ من التمييز. أما الثانى فإنه ارتكبها تحت تأثير طمع الطفولة أو الجوع . ومن الأمثلة التى شاهدها عند قيامى بأعمال نيابة الأحداث حالة حدث يبلغ من العمر نحو الثالثة عشرة احتال على طفلة صغيرة حتى سلمته قرطها بحجة أنه سيبدل به قرطا آخر أجل منه ، وفر بالقرط ، وأراد أن يبيعه لجوهرى فضبطه الجوهرى وسلمه للبولىس . فهذا الطفل ليس من النوع الساذج الذى يكتفى بتسليمه ، بل يجب أن يوقع عليه جزاء أشد . قد يقال إن القاضي يفرق في المعاملة عادة بين الطفل المميز والطفل غير المميز دون أن ينص القانون على هذه التفرقة ، ولكن يجب أن ينص القانون صراحة على ذلك حتى لا يكون قد ساوى بين حالتين مختلفتين وهما حالة التمييز وحالة البساطة أو عدم التمييز .

(٢٦) ~~هناك~~ لم يصب المشرع بحيلة سن الرشد الجنائى خمس عشرة سنة. ويظهر أنه اختار هذه السن ليتوسط بين القانون الفرنسى الذى جعل هذه السن عند بلوغ السادسة عشرة والشريعة الإسلامية التى تعتبر الشخص مسئولا عند بلوغه سن الحلم وهو يقدر عادة بسن الرابعة عشرة . وقد حدد القانون المختلط المصرى سن الرشد الجنائى بستة عشر عاما . ويظهر أيضا أن المشرع المصرى حدد سن الخامسة عشرة باعتبار أنها هى السن التى تتفق مع النمو الجسمانى للأطفال في مصر من غير نظر إلى النمو العقلى الذى يجب أن يكون أهم أساس للمسؤولية الجنائية .

لهل أننا نرى عددا كبيرا من الشبان الذين يزيد عمرهم على خمس عشرة سنة لا يدركون تماما نتيجة أفعالهم بسبب جهلهم أو معيشتهم في وسط ساذج ، ومثل هؤلاء قد يثر الإصلاح والتهديب فيهم كما يثر فيهم هم دون الخامسة عشرة . لهذا يحسن أن يرفع سن الرشد الجنائى في مصر من الخامسة عشرة إلى السابعة عشرة أو إلى الثامنة عشرة على أن تعد إصلاحيات خاصة لمن يرتكب جرائم بين هاتين السنين .

(٢٧) لإيجاد ضرورة رفع سن الرشد الجنائى أن المشرع المصرى رفع سن الرشد المدنى في قانون المحال الحسية الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ إذ جعلها إحدى وعشرين سنة بدلا من ثمانى عشرة سنة ، وكان رائده في ذلك ما ظهر من التجربة من أن القصر لا يستطيعون تحمل المسؤولية قبل هذه السن . فإذا كانت سن الرشد الجنائى محددة بخمس عشرة سنة عند ما كانت سن الرشد المدنى

معدة ثمانى عشرة سنة فيجب الآن أن تصل سن الرشد الجنائى حتى تكون متناسبة مع سن الرشد المدنى الجديدة .

(٢٨) ولما تجدر ملاحظته بهذه المناسبة أن مسؤولية الأب المدنية عن الأضرار التى تحصل النير من أعمال أو جرائم يرتكبها ولده القاصر لا ترتفع ببلوغ سن الرشد الجنائى ، بل يستمر الأب مسؤولا إلى أن يبلغ الولد سن الرشد المدنى . وقد حكمت بهذا محكمة استئناف مصر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ ، ولهذا يجب ألا يكون هناك بون شاسع بين سن الرشد الجنائى وسن الرشد المدنى كما هو الحال فى التشريع الحالى حتى تتجانس الأوضاع القانونية فى مجموعها .

(٢٩) ولما لاحظ فضلا عن ذلك أن المادة ٦١ قضت بأنه يجوز للقاضى بدل الحكم على الحدث ببقوة الجنبنة أو المخالفة المقررة قانونا أو بالعقوبة المخففة التى قضت بها المادة ٦٠ ، وهى المادة التى نص فيها على تخفيف العقوبات الجنائية بالنسبة للأحداث ، أن يقضى بأحدى العقوبات التأديبية المبينة فى المادة سالفه الذكر — أى أنه يجوز للقاضى أن يتبع القانون العام ويحكم ببقوة جنائية . وهذا يدل على أن المشرع جعل العقوبات التأديبية جوازية للعالم بحيث لا يحكم بها إلا إذا اقتنع القاضى بأنها مؤدية إلى إصلاح الحدث ، وإنما اعتبر المشرع صغر السن من الظروف المخففة مع أنه كان يجب ألا يسمح القانون بالحكم على الحدث ببقوة جنائية كالمجرمين العاديين . إذ فى أكثر الأحوال يرجع سبب إجرام الحدث إلى البيئة التى يعيش فيها ، ولهذا يجب أن تعطى له الفرصة دائما للابتعاد عن هذه البيئة ، فإذا ثبت بعد ذلك أنه غير قابل للإصلاح بأن طاد لارتكاب الجرائم بعد أن جربت معه الوسائل التأديبية يمكن بعد ذلك أن توقع عليه العقوبات الجنائية العادية بشكل تدريجى أى يبدأ ببقوة خفيفة ثم تزداد فى حالة العود .

ولما يجرى ذكره فى هذا الشأن أنه فى سنة ١٨٩٣ وضع مشروع قانون فى النمسا أريد فيه أن يكون مقياس مسؤولية الأحداث راجعا إلى البيئة التى يعيشون فيها ، فإذا ثبت أنها بيئة رديئة لا يسمح فيها الأعمال إلا بمضى الألفاظ ، ولا يرون فيها إلا الأعمال الشائنة يكون من الظلم اعتبارهم مجرمين .

### ب — قانون المتشردين للأحداث

(٣٠) أول ما يلاحظ على قانون المتشردين أنه يحدد السن التى يعتبر فيها الحدث متشردا بخمس عشرة سنة ، وهو فى ذلك متفق مع أحكام قانون العقوبات التى سبقت الإشارة إليها . وسن الخامسة عشرة أصبحت غير متناسبة الآن ، ويجب رفعها كما سبق القول ؛ فإذا رقت سن الرشد الجنائى فى قانون العقوبات فيجب أن ترفع أيضا بالنسبة للأحداث المتشردين .

لنلاحظ أيضا أن القانون قاصر على ثلاث طبقات هم : طبقة المسؤولين ، وطبقة من ليس لهم عمل إقامة مستقرة ولا وسائل للعيش مع وفاة أبويهم أو حبيبهم ، وطبقة المارقين من السلطة الأبوية .

لنلاحظ بالنسبة للطبقة الثانية أنه كان من الواجب أن يكتفى بعدم وجود محل إقامة مستقر أو عدم وجود وسائل للعيش ؛ وهذا يتفق مع أكثر القوانين الأجنبية ، فالقانون الإنجليزي الصادر في سنة ١٩٠٨ يقضى باعتبار الحدث متشردا إذا تسول أو تجول في الطرقات ، أو لم يكن له عامل أو خالط للصوم ، أو أقام مع المومسات ، أو تردد عليهن . أما التقيد الذي أورده النص فمن أثره إخراج عدد من الأحداث عن متناول الإصلاح مع كونهم في أشد الحاجة إليه .

للم يذكر المشرع شيئا عن الأشخاص الذين يدفعون الأحداث إلى التشرد أو التسول مع أن مثل هذا العمل يعتبر جريمة في أكثر القوانين الحديثة . ففي قانون صدر في إنجلترا سنة ١٩٣٣ ينص صراحة على عقاب كل شخص يسمح لحدث تقل سنه عن ست عشرة سنة أن يتسول أو يدفعه إلى ذلك ، بل ينص على عقاب كل شخص يكون موكولا إليه العناية بمثل هذا الحدث إذا تركه يتسول .

#### § ٢ - قضاء الأحداث

(٣١) كان يقضى قانون سنة ١٨٨٣ بأن يحاكم المجرم الذي تقل سنه عن ١٥ سنة أمام محكمة الجنيح حتى لو ارتكب جنائية إذا لم يكن معه في المحاكمة شخص تزيد سنه على ١٥ سنة . ونص على ذلك أيضا في قانون تحقيق الجنايات الصادر في سنة ١٩٠٤ في المادة ٢٤٢ منه . على أنه لما أنشئت محاكم الجنايات في سنة ١٩٠٥ أصبحت كل الجنايات من اختصاص محاكم الجنايات ولو وقعت من أحداث ، ولكن هذا الحكم قد عدل بالمرسوم بقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الذي قضى يجعل بعض الجنايات جنحا إذا اقترنت بأعذار قانونية أو ظروف مخففة ، إذ نص في المادة الأولى منه على أن لقاضي الإحالة أن يأمر بإحالة الدعوى إلى القاضي الجزئي بدلا من إحالتها إلى محكمة الجنايات إذا كان المتهم من الأحداث .

للمحاكم الجنيح السادية هي التي تفصل في قضايا الأحداث في كل بلاد القطر ما عدا مصر والإسكندرية إذ أصدر وزير الحفانية منشورا في ٨ مارس سنة ١٩٠٥ قضى بإنشاء محكمة أحداث<sup>(١)</sup> في القاهرة ومنشورا آخر في ٨ مايو سنة ١٩٠٥ بإنشاء محكمة أحداث أخرى في الإسكندرية . ثم أنشئت نيابة خاصة للأحداث في سنة ١٩٢١ في القاهرة والإسكندرية .

(١) كان أول قاض للأحداث هو المرسوم عهد للاق ثروت بك ( صاحب الدرة ميدان لاق ثروت باشا )

(٣٢) الفكرة في إنشاء محاكم خاصة بالأحداث شائعة الآن في أكثر بلاد العالم المتمدنين . والفرص منها تخصيص قضاة لهذا النوع من القضايا ، إذ أن الفرض في الحقيقة هو تهذيب الحدث لا عقابه . وقد بلغ الأمر ببعض البلاد كـ بعض الولايات الأمريكية أن جعلت القضاة في مسائل الأحداث للسيدات ، وذلك باعتبار أن السيدات أقدر من الرجال على تفهم حالة الحدث ودراسة نفسيته وعلاجه بالطريق الذي يصلح لتقويمه .

(٣٣) قلنى كثير من البلاد يقوم بالفصل في مسائل الأحداث قاض يتخصص في دراسة طبائعهم ، ويأونه مساعون من الرجال والنساء يجمعون له معلومات وافية عن الحدث وعن نشأته والبيئة التي يعيش فيها وحياته وأهله المادية والاجتماعية . ثم تجرى محاكمة الحدث في جلسة لا علنية فيها خالصة من مظاهر السلطة الموجودة في المحاكم الأخرى . وهذه المحاكم ليست مفتوحة للجمهور ولا يحضرها إلا أشخاص معينون .

ولا يوجد شيء من هذه الأنظمة في مصر . فرجال البوليس هم الذين يحققون مع الأحداث كما يحققون مع المجرمين الكبار ، ولا تبحث حالة الصغير النفسية أو المالية ولا الأسباب التي أدت إلى إجرامه ، ولا يوجد أشخاص متخصصون في جمع هذه المعلومات أو جمعيات تساعد القضاء في بحث مسائل الأحداث بحثا واثقا . كذلك يحاكم الأحداث في مصر في جلسات علنية بها كل المظاهر التي توجد في المحاكم العادية الأخرى ، مع أنه ثبت أن العلنية في محاكمة الأحداث لها نتائج سيئة إذ تعود الصغير المحاكمة ، وقد تدفعه إلى المضى في طريق الإجرام وغبه منه في الشهرة بسبب الوقوف أمام الجمهور إذ يعتقد أن في ذلك بطولة ونفرا .

(٣٤) لومصر وإن كانت قد سبقت بعض البلاد الأخرى في تخصيص محاكم للأحداث إذ أنشئت هذه المحاكم فيها سنة ١٩٠٥ إلا أن هذه المحاكم لا تزال على الحالة التي أنشئت عليها منذ نحو ثلاثين سنة فلم يوضع لها نظام خاص ، بل هي تتبع الإجراءات العادية مثل كافة المحاكم الأخرى . فضلا عن ذلك فإنها لم تنشأ إلا في مصر والإسكندرية ، ويتولى القضاء في كل منهما قاض يتدرب من المحكمة الابتدائية ويتغير كل آن وآخر ، مع أن البلاد التي أخذت بنظام محاكم الأحداث وضمت لها إجراءات خاصة تخالف الإجراءات العادية في محاكمة المجرمين الكبار ، وجعلت للقضاء فيها نظاما يضمن استقرار القضاء حتى يتخصصوا في معالجة الأحداث وتقويم أخلاقهم .

(٣٥) لوما يلاحظ أيضا على التشريع المصرى أنه أجاز للجرم الحدث أن يستأنف الحكم الصادر عليه إلا في حالة الحكم بالتأديب الجسماني فإنه غير قابل للاستئناف ( مادة ٢٤٣ من قانون

تحقيق الجنايات ) ، أى أنه يجوز استئناف جميع الأحكام الأخرى حتى الحكم بالتسليم . وفى الواقع يجب تقليل استئناف الأحكام المبادرة فى مسائل الأحداث بقدر الإمكان كأن يقتصر حق الاستئناف فيها على النيابة العمومية مثلا إذا رأت فى الاستئناف مصلحة عامة أو فائدة للصغير ، وبذلك لا يمتاد الصغير كثرة المحاكمات .

لما تجدر ملاحظته أن محاكمة الأحداث استئنافيا لا تخصص لها دائرة معينة فى المحكمة الابتدائية أو جلسة خاصة ، بل تنتظر القضايا الاستئنافية للأحداث مع بقية الجناح المستأنفة ، ويجلس الأحداث مع بقية المجرمين المنظورة قضاياهم فى الجلسة ، ويشاهدون كل المحاكمات التى تحصل فيها .

(٣٦) لمحسن أن يعطى لقاضى الأحداث سلطة أوسع من سلطة القاضى العادى ، لأن مهمته فى الواقع هى تربية الصغير ، وله أن يتخذ فى ذلك كل الوسائل التى يراها مؤدية للغرض . فضلا قضت بعض التشريعات كتشريع إيطاليا الحديث والتشريع الهولاندى بأن للقاضى سلطة واسعة ، فله أن يلقى الحكم على مدة تجزئة بحيث إذا ارتكب الحدث أثناءها جريمة أخرى نفذ عليه الحكم ، كما أنه له أن يقضى بالعفو عن المتهم أو يوقف تنفيذ الحكم الصادر عليه . وذلك كله راجع لأن الصغير فى حاجة إلى النماية والعطف حتى يمكن إنقاذه وإعادته إلى الطريق القويم .

لمحسن أيضا أن يكون القضاة الذين يتخصصون فى شؤون الأحداث غير معرضين للنقل من محاكم الأحداث حتى يكتسبوا بالمران ما يساعدهم على إتخاذ الأحداث من وحدة الإجراء . ولهذا مثل فى التشريع البلجيكي إذ يقضى القانون الصادر فى ٢ يولى سنة ١٩٣٠ بأن يمين فى دائرة كل محكمة ابتدائية قاض يتولى بمعاونة النيابة الحكم فى مسائل الأحداث ، ويسمى قاضى الأحداث ، ويكون تعيينه لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

(٣٧) لملاحظ كذلك أن الحبس الاحتياطى ليس ممنوطا بالنسبة للأحداث ، وهم لا يحجزون فى مكان خاص ، والتشريع المصرى ذاته يميز حبس الصغير احتياطيا فى السجون العادية . فالمادة ٢٤ من قانون تحقيق الجنايات تقضى بجواز إبقاء الصغير المحكوم بتسليمه إلى مدرسة إصلاحية فى السجن مؤقتا إلى حين قله منه ، ويجب تخصيص مكان فى إصلاحية الأحداث أو فى محل آخر مماثل له يحجز فيه الصغير احتياطيا ، على ألا يكون ذلك إلا إذا قضت به الضرورة القصوى ولمدة وجيزة جدا .



### ٣ - وسائل تقويم الأحداث :

(٣٨) تُحدد القانون الحالي وسائل تأديب الأحداث التي يمكن أن يقضى بها القاضي بثلاث وسائل : التسليم والضرب والإرسال إلى مدرسة إصلاحية . وكان قانون العقوبات القديم مقصرا على وسيلتي التسليم والإرسال للمدرسة إصلاحية ، وأضيفت إليهما وسيلة الضرب اقتباسا من القانون الإنجليزي . وستكلم عن كل هذه الوسائل ونئين بعض ماينقصها .

### ولا - التسليم :

(٣٩) تُخص المادة ٦١ من قانون العقوبات على أنه يجوز للقاضي أن يقرر تسليم المجرم الحدث لوأديه أو لوصيه إذا التزم الوالدان أو الوصي في الجلسة كتابة بحسن سيره في المستقبل .

لأول ما يلاحظ على هذا النص أنه قصر التسليم على الوالدين أو الوصي، ولم يشر إلى الحالات التي يكون فيها الحدث قد فقد والديه ولا وصى له ، كما أنه أغفل الحالات التي يكون فيها والدا الحدث غير أهل لتربيته لسوء أخلاقهما أو لأنهما السبب في دفع الحدث إلى الإجرام . وقد كان نص قانون العقوبات القديم أفضل من النص الحالي إذ كان يقضى في المادة ٥٨ بإسكان تسليم الحدث "لأهله أو لمن يتكفل به من ذوى الشرف والاعتبار" . وأكثر القوانين الحديثة لا تقتصر على إجراء التسليم للوالدين ، بل تقضى في بعض الأحوال بتزج الطفل من ولاية أبويه وتسليمه إلى غيرهما من الأشخاص الموثوق بهم الذين يستطيعون تربية الطفل وتوجيهه وجهة قويمه .

(٤٠) يُحسن أن يضمن التشريع المصري حكما يميز إبعاد الطفل عن والديه وتسليمه لغيرهما إذا ثبت أن وجوده مع أحدهما يؤدي إلى إفساده .

(٤١) لو كذلك لم ينص القانون على ضرورة إقامة الحدث مع الشخص الذي يقضى بتسليمه إليه ، إذ لا فائدة من تسليمه لشخص لا يقيم معه . وقد حصل كثيرا أن قضى بتسليم أحداث لآبائهم مع أن هذا التسليم صوري لأن الأب ليس له حل لإقامة أو أنه متزوج بنير أم الحدث ولا يجب أن يقيم معه ابنه .

(٤٢) لو قد نصت المادة ٦٢ من قانون العقوبات على مسؤولية المتسلم إذا ارتكب الحدث بعد التسليم جريمة أخرى في مدة معينة ؛ إلا أن هذه المسؤولية تكاد تكون نافذة إذ تنص المادة المذكورة على أنه إذا حصل التزام متسلم بناء على ارتكاب الصغير المجرم مخالفة ، ثم ارتكب مخالفة أخرى قبل مضي ستة أشهر من تاريخ الأولى ، يحكم على الملتزم بغرامة لا تزيد على ٥٠ قرشا مصرية .

وإذا كان الالتزام بناء على ارتكاب جنحة أو جناية ، ثم ارتكب جريمة ثانية قبل مضي سنة من تاريخ وقوع الجريمة الأولى ، يحكم على الملتزم بغرامة لا تزيد على جنبة مصرى إن كانت الجريمة الثانية مخالفة أو جنينين مصريين إن كانت جنحة أو جناية . ومثل هذه المسؤولية البسيطة التي لا تتجاوز غرامة جنينين لاتثبت للملتزم على مراقبة الصغير والسعى في إصلاحه مع أن مسؤوليته في بعض القوانين الأجنبية قد تصل إلى الحبس إذا عاد الصغير إلى ارتكاب جريمة أخرى ، وهو ما يقضى به القانون الدانماركي والإسباني ، وتصل إلى غرامة مالية كبيرة كما هو الحال في القانون الإيطالي والبلجيكي . ولهذا يجب أن ينص المشرع على عقاب الملتزم في حالة عود الطفل وارتكابه لجريمة أخرى بمقوبة أشد من العقوبة الحالية بأن يقضى عليه مثلاً بالحبس أو بغرامة ذات قيمة .

(٤٣) لئلا يلاحظ على المادة ٢٢ سالفه الذكر أنها جعلت مسؤولية الملتزم موقوفة بمدة ستة أشهر أو سنة من تاريخ ارتكاب الجريمة الأولى مع أن تاريخ ارتكاب الجريمة الأولى لا أهمية له في هذا الشأن ، إذ قد تمتد مدة طويلة بين ارتكاب الجريمة والحكم بالتسليم بحيث لا يثنى من الستة الأشهر أو السنة المقررة في القانون إلا زمن سير . وقد يحدث أن يرتكب الصغير ، إذا كان مفرجاً عنه ، في المدة بين تاريخ ارتكاب الجريمة الأولى والتسليم ، جريمة أخرى ولا يمكن أن يكون المشرع قد أراد اعتبار الملتزم مسؤولاً عما يرتكبه الصغير قبل التسليم الذي تقضى به المحكمة . ولهذا يجب أن يحد النص بحيث يصبح مبدأ مسؤولية الملتزم من تاريخ الحكم بالتسليم ، كما يجب أن تجعل مدة المسؤولية طويلة ، لأن مدة الستة الأشهر أو السنة المشار إليها في المادة ٢٢ غير كافية لمراقبة الصغير مراقبة تبهذه عن طريق الإجراء .

(٤٤) ولكن يمكن مجازاة الملتزم الذي يقصر في مراقبة الصغير المسلم إليه يجب أن تنظم سجلات ثبت فيها الحكم بالتسليم وتاريخه ، لأن التعليلات الحالية الخاصة بالسوابق تقضى بعدم إثبات التسليم في صحيفة سوابق المجرم الحداث . وليس معنى هذا أن يذكر التسليم في صحيفة السوابق بل يكفي إنشاء سجلات خاصة يمكن الرجوع إليها لمعرفة ما إذا كان قد سبق تسليم المحدث ، على ألا يقتصر في هذه السجلات على إثبات التسليم ، بل تثبت فيها كافة الجزاءات التأديبية الأخرى التي توقع على المحدث ، وتكون هذه السجلات خاصة ومصرية ، ولا يسمح بإعطاء صور منها لغير الهيئات القضائية كالمحاكم والنيابات ، لأن هذه الجزاءات ليست عقوبات وإنما هي وسائل تأديب : فإذا هذبت أخلاق الصغير ، ووجد عملاً يلزم للحصول عليه تقديم صحيفة خالية من السوابق يجب أن تعطى له صحيفة خالية من الجزاء التأديبي الذي سبق أن توقع عليه في حادثه ، إذ شوهده من التجربة أن وجود هذا الجزاء يمنع في أحوال كثيرة إلحاق الشخص بعمل شريف ، وينفر

الناس منه ، ويقال الثقة به . ولهذا يحسن عدم تطبيق نظام السوابق العادى على الأحداث ، والاكتفاء بسجلات سرية تبين فيها الجزاءات التأديبية التى توقع عليه ، ومن هذه السجلات يمكن معرفة ما إذا كان قد سبق الحكم بتسليم الحدث ، وتاريخ هذا التسليم . وبذلك يمكن تطبيق الأحكام الخاصة بمسئولية المتسلم <sup>(١)</sup> .

### ثانيا - التأديب الجسمى :

(٤٥) فصل قانون العقوبات فى المادة ٦١ على أنه يجوز للقاضى أن يقرر تأديب الحدث تأديبا جسمى إن كان غلاما . ونص فى المادة ٦٣ على أن التأديب الجسمى يكون بضرب المحكوم عليه بعصا رفيعة ، ولا يجوز أن يزيد عدد الضربات التى يحكم بها القاضى على ١٢ فى المخالفات و ٢٤ فى الجنىح والجنايات .

ويلاحظ على هذا النص أنه قصر الحكم بالتأديب الجسمى على الذكور ، وقد يكون ذلك راجعا إلى الاعتقاد بأن البنات لا يمتلن الضرب . ويحسن أن يعمم التأديب الجسمى على الذكور والإناث على أن يوكل تنفيذه بالنسبة للإناث إلى النساء . وقد أجازت فعلا بعض القوانين الأجنبية الحديثة تأديب البنات جسمى ، من ذلك القانون الدايتارى . كما أن اللائحة الداخلية بإصلاحية الأحداث بالجيزة تميز ضرب البنات المحجوزات بالإصلاحية إذا ارتكبن ذنبا يستحق الجزاء .

### ثالثا - الإرسال للمدرسة الإصلاحية :

#### (١) الأحكام المتعلقة بإرسال الأحداث للإصلاحية :

(٤٦) فصل قانون العقوبات فى المادة ٦١ على أنه يجوز أن يقرر القاضى فى مسائل الجنىح والجنايات إرسال المجرم الحدث إلى مدرسة إصلاحية وأن يقرر تأديبه جسمى إن كان غلاما . والجمع بين التأديب الجسمى والإرسال للمدرسة إصلاحية لا مبرر له على الرغم مما يراه بعضهم من أن التأديب الجسمى يمهّد للأثر الحسن الذى يمكن أن تنتجه المدرسة الإصلاحية .

(٤٧) لقد صدر المشرع المصرى الحكم انخلاص بالمدلة التى يقضيها الحدث فى المدرسة الإصلاحية بقرار فى الرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣١ أنه لا يجوز فى أية حالة إبقاؤه أكثر من خمس سنين

(١) أذكر أنى أنشأت بناية الأحداث مجلا عاما لإتيان التسليم بدون فيه غيرة القضية وبموضوعات تاريخ الحكم بتسليم الحدث .

ولا بد بلوغه سن ثمانى عشرة سنة كاملة . وقد أصاب المشرع في تحديد أقصى سن البقاء في الإصلاحية بثمانى عشرة سنة ، ولكن لا يوجد ما يدعو لوضع تحديد آخر وهو ألا يزيد المدة التي يمضيها الحدث في الإصلاحية على خمس سنين . وذلك لأنه توجد حالات يكون من المفيد فيها أن يمكث الحدث أكثر من خمس سنوات مادام لم يبلغ سن ثمانى عشرة سنة . مثال ذلك إذا أرسل حدث للإصلاحية وسنه ثمانى سنوات مثلاً فإذا لم يُسمح له بالبقاء في الإصلاحية إلا خمس سنوات فإنه يخرج منها وعمره ثلاث عشرة سنة ، وفي هذه السن قد يكون الحدث معرضاً للإفساد خصوصاً إذا عاد إلى البيئة التي أريد إنقاذه منها بإرساله إلى الإصلاحية . لذلك قضت بعض القوانين الأجنبية بعدم تحديد مدة البقاء في الإصلاحية إلا من حيث السن ، فقضت المادة ٦٨ من قانون الأحداث الصادر في إنجلترا سنة ١٩٠٨ بأن المجرم الحدث الذى يرسل إلى مدرسة إصلاحية يمكن أن يبقى فيها حتى بعد انقضاء المدة التي تقرر في الحكم الصادر عليه مادام لم يبلغ تسع عشرة سنة .

(٤٨) لئما تجدر ملاحظته أن المادة ٦٤ من قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ كانت تقضى بأن المجرم الحدث الذى سبق تسليمه إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر لا يجوز في أية حال إرساله مرة ثانية إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر . وعند تعديل هذه المادة في سنة ١٩٣١ ( بالمرسوم بقانون رقم ٢٧ سنة ١٩٣١ ) حُذف هذا النص واكتفى بتحديد أقصى مدة يمكن إبقاء الحدث فيها في مدرسة إصلاحية .

فقد يفهم من التعديل الجديد أن المشرع رأى إجازة إرسال الحدث مرة ثانية لمدرسة إصلاحية ، ولكنه لم يوضح ما إذا كان قدر الخمس السنوات مقصوراً على المرة الواحدة التي يرسل فيها الصغير إلى الإصلاحية أم يمكن تصور تكراره فيما لو أعيد الحدث مرة أخرى للإصلاحية . ويؤول هذا اللبس إذا التفت قيد الخمس السنوات ، واكتفى بقيد بلوغ الحدث سن ١٨ سنة أى يكتفى بأن يشترط دائماً ألا يبقى في الإصلاحية من يتجاوز سنه الثمانى عشرة سنة .

ولم يستأثر الأحوال التي تدعو لإعادة إرسال الصغير للإصلاحية بقليلة ، إذ كثيراً ما يحصل أن يرسل حدث إلى الإصلاحية وسنه ثمانى سنوات ، ويخل سبيله منها بعد أربع سنوات أو خمس ، ثم يرتكب جريمة أخرى بعد خروجه وهو في الثالثة عشرة أو الرابعة عشرة فيجب في هذه الحالة أن يعطى فرصة ثانية بإعادة إرساله للإصلاحية ليحكى فيها حتى يبلغ ثمانى عشرة سنة .

(٤٩) لئما تمكن ملاحظته بشأن وسائل تأديب الأحداث أنها لا تتضمن وسيلة أخرى نافعة وهي التوبيخ أو التأنيب . وهذه الوسيلة موجودة في بعض القوانين كالقانون الهولاندى وإذا

أضيفت إلى وسائل التأديب في القانون المصري فإن القاضى يستطيع أن يطبقها في الجرائم البسيطة بالنسبة للأحداث الصغرى السن ، وبصفة عامة يستطيع تطبيقها كما وجد أن ظروف الحدث لا تستدعى توقيع جزاء أحر كالضرب مثلا . وكل من اتصل بقرينة الأحداث يعلم فائدة التوبيخ وأثره في نفس الصغير في أحوال كثيرة . وقد بلغت إليه كثيرا أثناء اشتغالي بناية الأحداث ووجدت له فائدة كبيرة ، كما بلغا إليه بعض زملائي الذين اشتغلوا بهذه النيابة وقرروا أن التوبيخ أدى في بعض الأحوال إلى إصلاح الصغير ( راجع مقالا للأستاذ طاهر راشد عند ما كان وكلا لنيابة أحداث مصر بجيلة الحماية السنة السابعة صفحة ٦٦٣ ) . قد يقال إن النيابة أو المحكمة تستطيع دائما أن تلجأ لوسيلة التوبيخ دون حاجة إلى النص عليها ، ولكن هذا الاتجاه لا يكون إلا اجتهدا من القاضى ولا ينص عليه في الحكم ، فيحسن أن يشار إليه في التشريع حتى يكون له أثر قانونى .

(٥٠) هكذا يمكن في التشريع الإنجليزي أن يقضى القاضى بتبرئة الحدث تبرئة مقترنة بشرط تمهده أو تمهده ذويه بحسن سيره وسلوكه ، أو تبرئة مقترنة بمراقبته بواسطة ضابط مخصص لمراقبة (prolation officer) . وهذا النظام مفيد جدا إذ يمكن أن يتفادى به القاضى مجازاة الحدث أو إرساله للإصلاحية إذا كان هناك أمل في إصلاحه . ويحسن إدخال مثل هذا النظام في مصر .

## (ب) نظم الإصلاحيات :

(٥١) لا يوجد في مصر ، كما سبق القول ، غير مدرستين إصلاحيتين للأحداث : الأولى إصلاحية أحداث الجنية وهي مقسمة إلى قسمين أحدهما للذكور والآخر للبنات . والثانية إصلاحية الحقل الصنعية للذكور . وكلتا الإصلاحيتين يتبعان مصلحة السجون . ولا توجد إصلاحيات منشأة من الأفراد ، وإن كانت هناك بعض ملاجئ خيرية معدة لقرينة الأيتام ولا يرسل إليها الأحداث المحكومين بارسالهم للمدرسة الإصلاحية . على أنه يمكن أن تتفق الحكومة مع بعض هذه الملاجئ لتقبل الأحداث المحكومين بارسالهم إلى مدرسة إصلاحية مقابل مساعدتها ماليا . وبذلك تستطيع الحكومة أن تشترك في تنظيم هذه الملاجئ حتى تصلح لهذا الغرض وتخفف من الضغط الواقع على الإصلاحيتين الحكوميتين .

(٥٢) ثلثي أكثر البلاد توجد إصلاحيات ، كل منها معد للأحداث من عمر معين . ففي بلجيكا مثلا توجد إصلاحيات للأحداث الذين لم يبلغوا ١٣ سنة كاملة مثل إصلاحية رويس لويدي Buyssele Iede وإصلاحيات للأحداث بين ١٣ و ١٦ سنة مثل إصلاحية إيريس Ypres ومول Moll وإصلاحيات لمن تزيد سنهم على ١٦ سنة مثل إصلاحية سانت هوبير Saint Hubert . كذلك في إنجلترا توجد مدارس صناعية للجرمين الأحداث الذين لم يبلغوا اثني عشرة سنة وللتشردين الذين لم يبلغوا أربع عشرة سنة ومدارس إصلاحية لمن كانت سنهم بين ١٤ و ١٦ سنة ومعاهد تسمى معاهد بورستال لمن زادت سنهم على ١٦ سنة .

هكذا يوجد في فرنسا مثل هذا التقسيم .

ثما في مصر فلم تخصص إصلاحيات للأعمار المختلفة . وكل ما في الأمر أن خصصت إصلاحية الجليزة للتشردين ، وإصلاحية المرج للجرمين بدون تمييز في العمر . وبذلك لا يستطيع القائمون بالأمر في هاتين الإصلاحيتين أن يضعوا نظما تتفق مع عمر كل حدث ، بل يقع بالنسبة لكل نظام واحد تقريبا ؛ وهذا أمر لا يتفق مع قواعد التربية الحديثة ولا يمكن أن يؤدي إلى الإصلاح المنشود ، خصوصا وأن عدد الأحداث في كل من الإصلاحيتين كبير جدا لا يسمع للقائمين بالأمر في الإصلاحيتين بأن يعطوا العناية الواجبة لكل حدث حتى يتم إصلاحه . وستكلم الآن بصفة إجمالية عن نظام كل من الإصلاحيتين ، وقد زرتهما أخيرا بمناسبة هذا البحث .

## ١ - إصلاحية أحداث البلجيكية

### قسم الذكور :

(٥٣) قسم الذكور بإصلاحية الجليزة مخصص للتشردين وينقسم الأحداث فيه إلى فئتين . فئة أقل من سن ١٣ سنة وفئة فوق هذه السن ، ولكل فئة مكان على حدة للنوم واللعب . كما أنه يخصص لكل من الفئتين وقت معين للتعليم بالورش الصناعية أو بالمدرسة بحيث لا يجتمعان معا ، ولكن ذلك لا يمنع أن كلا من الفئتين خاضع لنظام واحد ، ولا يمكن للتشردين على هذا النظام من صبيان أو ضباط أن يميزوا في المعاملة بين الصغير والكبير خصوصا وأنهم مدغمين جدا ، مع أنه يجب التمييز في المعاملة بين الأطفال الصغار والأطفال الأكبر سنا ، فالأولون يحتاجون لعناية خاصة في الطعام والنوم والنظافة والمعاملة . وليس أدل على ذلك

من أنه قد عهد في الإصلاحيات الفرنسية بقرية الأولاد الذين تقل سنهم عن ١٣ سنة إلى سيدات ، كما أنه أجاز في المدارس الصناعية في إنجلترا أن يسكن صغار الأولاد خارج المدارس عند أشخاص تهت لياقتهم حتى يتكفلوا بالعتاية بهم و براحتهم . والتقسيم إلى فئة أقل من ١٣ سنة وفئة أخرى أكبر من هذه السن هو التقسيم الوحيد المتبع في الإصلاحية فليس هناك نظام لتقسيم الأولاد بحسب حالتهم العقلية أو النفسانية . ولذلك يوجد بين الأحداث بعض ضيعفى الإدراك أو المصايين بالبله دون أن يكون لهم نظام خاص يتفق مع حالتهم .

لواصلاحية الجنة مدرسة لتعليم الأحداث الكتابة والقراءة والحساب ، ويتبع في تعليمهم برنامج المدارس الإلزامية قريبا .

هناك أن هناك جملة صناعات وهى الموسيقى والتجارة والحداة والبرادة والخراطة والسبكى وعمل السجاد والكرامى والأدوات الجلدية والجزم .

لوهناك أيضا قسم للتريزية وقسم لى الملابس .

(٥٤) لوظفان هذه الإصلاحيات كنظام السجون إلا أنه مخفف ، ويقوم به سجانون وضباط متعاونون على أعمال السجون ، ولكنهم يعتنون بالأحداث بقدر ما يسمح لهم نظام السجون والعدد الكثير المهود إليهم الإشراف عليه .

لويوجد في إصلاحية الجنة عدد من المجرمين البالغين . وقد أحضروا من السجون الأخرى للقيام ببعض الأعمال الثقيلة مثل التنظيف وحمل الأشياء الثقيلة وأعمال المنز وهكذا ، ولكنهم منفصلون في معيشتهم عن الأحداث .

(٥٥) للأحداث مكافآت خاصة قررت بنظام جديد كان من شأنه تقسيم المكافأة إلى جملة أقسام : قسم للصناعة التى يتعلمها الحدث ، وقسم للدروس ، وقسم لعمله فى المدرسة ، وقسم للأخلاق . وقد زبذت المكافأة أخيرا بكيفية تسمح بأن يكون للحدث عند خروجه بضمة جنهيات يمكن أن يستعين بها كراش مال عند الإفراج عنه .

(٥٦) لوقبل اختيار الصناعة التى تعلم لكل حدث يترك مدة ستة شهور تحت الملاحظة ، ويسمح له بالانتقال فى أقسام الصناعات المختلفة حتى يظهر ميله نحو صناعة خاصة ، أو يبدى اختيارا معينا ، فيعرض أمره على لجنة معينة ، وهذه اللجنة تقرر الحرفة أو الصناعة التى ترى إلحاقه بها .

(٥٧) فإصلاحية المذكور ٥٥٣ غلاما حكم عليهم بالإرسال للإصلاحية للتشرد و ٢١٤ غلاما حكم عليهم لمروقهم من سلطة آبائهم أو أولياء أمورهم . كما أن بها ٥٦ غلاما مرسلين من إصلاحية أحداث المحرمين بالمرج لعلاجهم في مستشفى إصلاحية أحداث الجيزة نظرا لعدم وجود مستشفى بإصلاحية المرج .

(٥٨) فوحداتك نظام إجازات للأولاد الموجودين بالإصلاحية . وهذه الإجازات تمنح في شهر أغسطس للأولاد الذين مضى على وجودهم في الإصلاحية مدة سنة ، ويسأل كل غلام مضى عليه هذه المدة عن المكان الذي يرغب في قضاء الإجازة به ، ويستلم إداريا عن الأشخاص الذين يود الغلام قضاء الإجازة معهم حتى إذا ثبت من هذه التحريات أن سيدهم حسن فيسلم لهم الغلام مدة الإجازة .

ولكن ظهر من التجربة أن التحريات الإدارية ليست دقيقة . فقد حدث كثيرا أن سلم الأحداث لأشخاص مجرمين أو سعى السير ، بل في بعض الأحيان لأشخاص لا تربطهم بهم أية قرابة وإنما اختارهم الأحداث ليكونوا أحرارا مدة إجازتهم بدون أية رقابة . وليس هناك أى جزاء على الشخص الذى يتسلم الحدث مدة الإجازة إذا أهمل في مراقبته ، أو إذا لم يعد الحدث إلى الإصلاحية بعد انتهاء إجازته . وهذا كله راجع لعدم وجود بلان مخصصة لرعاية الأحداث تتولى الإشراف عليهم خارج الإصلاحية ، كما أنه يرجح أيضا لنظام تسليم الأحداث مدة الإجازة إذ لا تتولى الإصلاحية أو الإدارة تسليم الحدث إلى ذويه واستعادته بواسطة مندوب منها أو من البوليس ، بل إن الشخص الذى يتسلم الحدث يحضر لتسلمه من الإصلاحية : ويتعهد بإعادته ، وفي بعض الأحيان لا يعود الحدث بعد الإجازة فيكلف البوليس البحث عنه ، وقد يرتكب في هذه المدة جرائم أخرى .

(٥٩) فلاحظ بالنسبة لأحداث المحكوم عليهم بسبب المروق أنه يمكن إخلاء سبيلهم في أى وقت متى طلب ذلك من صرح بأقامة الدعوى عليهم أو من يقوم مقامه ، كما تقضى بذلك الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من قانون الأحداث المتشردين الصادر في سنة ١٩٠٨

فقد أساء كثير من أولياء أمور الأحداث المتشردين استعمال هذا الحق . فقد طلبت أثناء زيارتي الإصلاحية أن بعض الآباء لا يتركون أولادهم المدة الكافية ، بل يسرعون في طلب إعادتهم . وفي بعض الحالات لا تمنح على خروجهم مدة قصيرة حتى يسيلوهم مرة أخرى للإصلاحية وهكذا . وبذلك لا يتمكن الغلام من الاستفادة من الإصلاحية ولا من الحصول على



أى تعليم أو صناعة فى الخارج . ومن أمثلة ذلك ما علمته بشأن غلام أرسل إلى الإصلاحية ثم استعادته والده بعد مدة قليلة ولم تحص إلا فترة قصيرة حتى أعاده إلى الإصلاحية وتكررت الاستعادة والرد مرة أخرى . فمثل هذا الغلام حرم من الدراسة التى كان سائرا فيها ولا يمكن أن يستفيد شيئا من الإصلاحية بسبب عدم استقراره فيها .

لقد علمت من القائمين بالأمر فى إصلاحية الجيزة أنها أصبحت مزدحمة ولا يوجد بها مجال لأحداث جديد . ولهذا أوقف إرسال الأحداث إليها منذ سنة ونصف سنة تقريبا .

### قسم الإناث :

(٦٠) للإناث قسم خاص بهن فى إصلاحية الجيزة . وهو عبارة عن بناء خاص بجوار القسم الخاص بالبين ، ويشرف عليه مأمور إصلاحية البين على أن له رئيسة مسئولة تتولى إدارته الفعلية .

للقسم الخاص بالإناث معد للبنات المتشردات والمحكوم طين لجرائم ، لأنه لم يخصص للآن مكان للمحدثات المتشردات بعيد عن المكان الخاص بالمجرمات كما هو الحال بالنسبة للذكور .

(٦١) للإصلاحية البنات مختلفة عن إصلاحية الذكور فى عدة أمور . وأول ما يستلفت النظر فيها أنها لا تملأ زواجرها صورة من السجون بخلاف إصلاحية الذكور بالجيزة فانها ، بالرغم من المجهود الحسن الذى يبذله القائمون بالأمر فيها ، مطبوعة بطابع السجون . فلها أسوار السجون ، ومبانها كبنائى السجون ، ويديرها ضباط من ضباط السجون ينقلون إليها من أى سجن آخر باعتبار أنها حلقة من حلقات السجون فى القطر المصرى ، ويشرف على الأحداث سجانون طاديون ، ويتنام الأحداث فى عتابر أرضية ، وعلى فراش من القش كما هو الحال فى السجون الأخرى .

لما لإصلاحية البنات فهى عبارة عن بناء فى وسطه حدائق ، ويتنام البنات فى حجرات واسعة فى طبقة مرتفعة عن الأرض ذات نوافذ تغطها الشمس والهواء ، غير أن فراشين لا يزال من القش على أن أهم ميزة فى إصلاحية البنات أنه يشرف على العمل فيها سيدات . ويظهر أثر هذا

الإشراف جليا في تربية البنات وفي بث روح المحبة بينهن وبين القائمات بدينتهن . وهذا يدل على أن أفضل طريق لتهديب الأحداث بنين أو بنات هو أن يوكل أمرهم لسيّدات . ويوجد الآن في مصر من الفتيات والسيدات المتعلّقات من يستطعن القيام بهذا العمل على أكمل وجه .

(٦٢) فلا توزع في الإصلاحية الخاصة بالبنات صناعات مختلفة كما هو الحال في إصلاحية البنين بالجيزة ، بل تعلم البنات جميعا كافة أبواب التعليم الموجودة بالإصلاحية وهي التدبير المنزلي والحياكة والنسج والكي ومبادئ بعض العلوم كاللغة العربية والحساب والرسم .

(٦٣) لئلا يترك فارق هام بين إصلاحية البنات وإصلاحية البنين بالجيزة والمرج . فبينما يترك الحلت عند خروجه من الإصلاحيتين سالفتي الذكر بدون أية رقابة فإن هناك رعاية للبنات اللاتي يقترجن من الإصلاحية . وهذه الرعاية وإن كانت غير كاملة إلا أنها تصلح نواة لوضع نظام لرعاية الأحداث بعد خروجهم من الإصلاحية .

لأن البنات اللاتي ليس لهن أولياء أمور تحفظ إدارة الإصلاحية بالإشراف طيعن بعد الإفراج عنهن ، فتولى رئيسة الإصلاحية اختيار منزل تستقل فيه البنت إذ كثيرا ما تقدم طلبات للإصلاحية يطلب فيها أصحابها أن يسمح لهم باستخدام بعض البنات عند الإفراج عنهن فتتحرى إدارة الإصلاحية عن أصحاب هذه الطلبات وتختار الأصلح منها . ولا يقف الأمر عند ذلك بل تحفظ الإصلاحية للبنات مجموع المكافآت التي تكون مستحقة لها عن مدة وجودها ، وتضعها لها في صندوق التوفير ، ثم تتولى الإصلاحية أيضا تسلم المرتب الشهري الذي يعطى للبنات عند استخدامهما ، وتضيف هذا في صندوق التوفير إلى مبلغ المكافآت . وتستمر الإصلاحية في رعاية البنت حتى في الزواج فهي التي تختار لها الزوج ، وتتولى ترويجهما ، وإصدار ما يلزمها من ملابس وأمتعة من المبالغ المحفوظة لها . أما إذا كان للبنات ولي أمر قسم إليه بشرط أن يثبت من التحريات التي تجريها المصلحة أن ولي الأمر هذا قويم الأخلاق ويمكن الاطمئنان إلى وجود البنت في رعايته ، أما إذا ثبت غير ذلك فتعامل البنت معاملة من كانت بلا ولي أمر .

(٦٤) هللى أنه ظهر من التجربة أن أكثر البنات اللاتي يحكم طيعن مرة أخرى بعد خروجهن من الإصلاحية هن من سبق أن سلمن إلى أولياء أمورهن ، والسبب في هذا راجع إلى أن تحريرات

البوليس عن أولياء الأمور هي تحريات ناقصة ، ولا ينبغي أن تتخذ أساسا لمعرفة المستوى الخلقى لأولياء الأمور . ولو كانت هناك جمعية رطاية تتولى فحص حالات أولياء الأمور قبل أن تسلم البنات لهم بعد خروجهن من الإصلاحية لأمكن الوصول إلى معرفة ما إذا كانت بيئة أولياء الأمور تليق بإيواء البنت مرة أخرى أم لا .

(٦٥) لوتج إدارة إصلاحية البنات حالة الحديثات التي نخرجن منها فهناك نظام يقضى بأن يتحرى البوليس عن كل بنت خرجت من الإصلاحية . ويرسل تقريرا عنها كل ستة شهور ، ولكن نظام التحرى يوزع في كثير من الأحيان شيء من الدقة غير قليل .

#### إصلاحية المجرمين الأحداث بالمرج :

(٦٦) بُدأت هذه الإصلاحية بالمانكة في سنة ١٩٢١ كمدسة صناعية تابعة لوزارة المعارف وكانت تسمى مدرسة الحقل الصناعى ، وأمدت لقبول المتشردين الأحداث . وفي سنة ١٩٢٥ ألحقت بمصلحة السجون ، وبميت إصلاحية ، وقبعت لجهة قريبة من المرج ، وخصصت للأحداث المحكوم عليهم بعقوبات جنائية ، وجعلت لإصلاحية الذكور بالجزيرة مقصورة على المتشردين . وكان لهذا التخصص فائدة عملية ، لأن المجرمين الأحداث يردون من جهات متعددة في القطر وأكثرتهم من المديرات . ولما كان الأحداث القادمون من المديرات قد نشأوا نشأة زراعية فقد رأى من الأفضل أن يروا تربية زراعية تلائم البيئة التي نشأوا فيها ، لهذا كان إرسالهم لمدرسة زراعية أنسب لحالتهم من إرسالهم لإصلاحية صناعية . أما الأحداث المحكوم عليهم بمقتضى قانون التشرد فهم القادمون من المحافظات وبعض المدن الكبيرة مثل بورسعيد وطنطا والمنصورة لأن قانون التشرد نص فيه على أن ينفذ في محافظتى مصر والإسكندرية ويجوز أن يعمل به أيضا في جهة أخرى بقرار من وزير الحفانية ، وقد صدر فعلا قرار بمرائه على بعض المدن الأخرى ولكنه لا يسرى على كافة أنحاء القطر مثل قانون العقوبات . وأكثر الأحداث القادمين من المدن لا يحتاجون إلى الزراعة ، بل الأفضل أن يعلوا حرفة أو صناعة ، لهذا كان من المفيد عمليا أن تخصص لهم الإصلاحية الصناعية وهي إصلاحية الجزيرة .

(٦٧) لإصلاحية المرج عبارة عن مزرعة مساحتها نحو ٧٠ فلفانا . وعدد الغلمان الموجودين بها أثنىا يبلغ نصف عدد الغلمان الموجودين بإصلاحية الجزيرة تقريبا . وهم مقسمون إلى قسمين

كما هو الحال في إصلاحية الجزيرة : "قسم أ" ويشمل الطالبان الذين تريد منهم على ١٢ سنة و"قسم ب" وهم الذين تقل منهم عن ١٢ سنة . وعدد طالبان "قسم أ" يبلغ ثمانية أمثال عدد "قسم ب" .

(٦٨) كالتعليم في الإصلاحية مقسم إلى قسمين : قسم خاص بتعليم الزراعة ويدخله الأولاد القادمون من المديرية وقسم خاص بتعليم فلاحه البسامين ويدخله الأولاد القادمون من المدن والمحافظات . والتعليم في كل قسم موزع على خمس سنوات ويشمل دراسة علمية وعملية . ففي قسم الزراعة يدرس الطلاب أهم المسائل الزراعية مثل طبيعة الأرض وأنواع الآلات الزراعية والأسمدة وطرق الري والصرف وزراعة المحاصيل المختلفة وبعض الخضروات والفواكه وإصلاح الأراضي ومعالجة الآفات الزراعية وتربية المواشي والأغنام والواجب ودراسة الألبان ومشتاتها . ويضاف إلى ذلك دراسة شيء من التعاون والاقتصاد والتشريع الزراعي وشيء من علم المساحة .

وفي قسم فلاحه البسامين تدرس مسائل متعلقة بالبسامين والفواكه وتخزين البنود والألبان مع ما يتعلق بذلك من الري والصرف والآلات الزراعية ويبحث طبيعة الأرض ودرس التعاون والاقتصاد والتشريع الزراعي أيضا .

ويُعلم الأولاد في كلا القسمين فوق ذلك التجارة والحسابة الرقعية كعمل آلات الري والزراعة كالمساقفة والطنبور والمحراث والفأس وإصلاح هذه الآلات .

ويُتلقى الأولاد بجانب الزراعة وفلاحه البسامين دروسا في القراءة والكتابة والحساب والديانة . وهذه الدروس مقسمة على خمس سنوات أيضا .

(٦٩) ولكن يمكن تمرين الأحداث تمرينا عمليا يعطى لكل منهم مقدار صغير من الأرض ليتولى زراعته بنفسه وتعطى له درجة من هذه الزراعة في الامتحان .

لهذه الامتحان نصف سنوي وامتحان في آخر السنة للتقل من فرقة لأخرى . ومن أهم برنامج الخمس السنوات يذكره ذلك في شهادة الإفرج التي تعطى له عند خروجه .

(٧٠) لثنتين مما تقدم أن هذه الإصلاحية هي في الواقع مدرسة زراعية صغيرة ، وليس لها أسوار عالية أو أبواب مغلقة كإصلاحية أحداث الجزيرة ، بل تجد الأحداث فيها يشتغلون في الحقول ويتنقلون من مكان إلى آخر ، وليس عليهم حراس عسكريون أو مجانون أو ضباط ، وإنما يوجد لكل فرقة مراقب زراعي أو ما يسمى "خولي" يرشد الأولاد تحت إشراف مدرس في زراعي ،

وشرّف على الجميع رئيس أعطى له أخيراً لقب مأمور إصلاحية لينسجم مع نظام السجون ، ولكنه رجع في زراعى . وبجارية أخرى لا يوجد في هذه المدرسة أى عقيد لحرية الأولاد ، ولم يؤد ذلك إلى أى إخلال في نظام الإصلاحية أو إلى محاولة الهروب منها .

لقد ذكرنى رؤية هذه الإصلاحية وصفا ذكره الأستاذ جارسون المؤلف الجنائى الشهير عند زيارته لمدرسة إصلاحية في بلجيكا قسمى مدرسة رويس ليد قال عنها إنها ليس لها سور أو حراس أو مفتاح ، بل كل أبوابها مفتوحة على مصراعها (١) .

“pas de mur d'enceinte, pas de gardes, pas de clefs qui grincent, mais des portes toutes grandes ouvertes” .

(٧١) لو كان يمكن القول بأن إصلاحية المريج ليس فيها شئ من أثر السجون لولا أنه يوجد مع هذه الإصلاحية ماوى لنحو ١٦٠ مسجوناً من المجرمين البالغين ومنهم بعض المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة والمقيدة أيديهم وأرجلهم بالسلاسل . وقد قيل لى إن السبب في إيجاد هؤلاء المسجونين هو إيجاد أشخاص قادرين للقيام ببعض الخدمات كالنسل ورفع الأثقال وإنشاء بعض المباني . وأعتقد أنه يحسن إيجاد هؤلاء عن الإصلاحية لأنهم وإن كانوا متغلبين عن الأحداث إلا أن هؤلاء يرونهم دائماً يشتغلون بموارهم ، وفي ذلك ما يعطى للأحداث فكرة عن السجون ، خصوصا وأن هؤلاء المجرمين يحرسون بسبائين عسكريين مسلمين .

(٧٢) لويسرى على الأحداث في هذه الإصلاحية نظام المكافآت الذى يطبق في إصلاحية الجيرة ، كما أن في كل من الإصلاحيتين دفقرا لكل غلام تذكر فيه أحواله في كل ثلاثة شهور من وجهة التعليم والصحة والأخلاق .

لما يلاحظ على مباني هذه الإصلاحية أنها كلها مؤقتة ، فبعضها من الخشب والبعض الآخر من الطوب الأخضر ، ويمسح أن يمد إنشاؤها كلها على نظام صحى حديث .

(٧٣) لو نظرنا لأن إصلاحية المريج عبارة عن مزرعة فهى يمكن أن تتسع لعدد أكبر من العدد الموجود بها الآن مادام في الإمكان إيجاد أمكنة للتوم ، لأن أكثر أعمال الأحداث في الحقول ، ولهذا لم يوقف لأن تنفيذ الأحكام الصادرة بالإرسال لإصلاحية المريج . وهذه الإصلاحية فوق ذلك تتيج إيرادا للدولة فقد علمت أن إيرادتها بلغت في ميزانية سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ مبلغ ٩٦٩ جنيها .

(١) Revue pénitentiaire سنة ١٨٩٥ ص ٣٦٢ و ٣٧٢

وتوزع هذا المبلغ على مساحة الأرض وهي ٧٠ فدانا يكون متوسط ما ينتجه الفدان في السنة ١٤ جنيها تقريبا .

(٧٤) لم يبلغ عدد الأحداث الذين دخلوا إصلاحية المرج سنة ١٩٢٩ نحو ١٨٩ غلاما وفي سنة ١٩٣٠ (١٧٨ غلاما) وفي سنة ١٩٣١ (١٨٣ غلاما) وفي سنة ١٩٣٢ (١٢٩ غلاما) وفي سنة ١٩٣٣ (١٦٩ غلاما) أي يكون متوسط عدد الغلمان الذين يدخلون هذه الإصلاحية سنويا ١٦٩ غلاما . وبلغ عدد من أفرج عنهم في سنة ١٩٢٩ (١٩ غلاما) وفي سنة ١٩٣٠ (٧٧ غلاما) وفي سنة ١٩٣١ (٨٩ غلاما) وفي سنة ١٩٣٢ (٩٢ غلاما) وفي سنة ١٩٣٣ (٩٣ غلاما) أي يكون متوسط عدد من يفرج عنهم سنويا من الإصلاحية (٧٤ غلاما) . والأحداث الموجودون في الإصلاحية الآن أكثرهم محكوم عليهم بسرقات . وعلى ذلك في العدد الأحداث المحكوم عليهم للأنحمار في المخدرات . أما باقي الجرائم فعدد المحكوم عليهم فيها قليل .

لأن أكثر الموجودين في إصلاحية المرج الآن كانوا يشتغلون بالفلاحة قبل الحكم عليهم ، على أن بعضهم كانوا يشتغلون بحرف أخرى .

(٧٥) لهذا وصف عام موجز لإصلاحيات الأحداث في مصر ويمكن أن يلاحظ عليها بصفة عامة أن أثر نظام السجون واضح فيها .

ويلاحظ أيضا على هذه الإصلاحيات أنها خالية من الملاهي التي تساعد على التسلية وتبعد عن المحدث فكرة السجن ، فلا يوجد بها سبائلا ولا توجد آلات راديو وغير ذلك من معدات التسلية الحديثة ، وإن كان يوجد في إصلاحية الذكور بالجيزة بعض ألعاب رياضية .

(٧٦) وفضلا عن الأحداث الموجودين بالإصلاحيات فإنه يوجد عدد كبير من الأحداث في السجون العادية بسبب الحكم عليهم بالحبس العادي أو لتنفيذ الحبس عليهم بدلا من غرامة محكوم عليهم بها أو مصاريف (١)

---

(١) وفيما يلي بيان بمعدل الأحداث المحبوسين في السجون العادية لهم حكم بالحبس أو لتنفيذ الحبس عليهم بدلا من الغرامة . وهذا البيان مأخوذ من الإحصاء الرسمي الأخير للحكومة المصرية عن السجون في سنة ١٩٣٢ وكان عدد الموجودين في السجون في سنة ١٩٣١ هم طبعهم بأقل من شهر ٩٧ منهم ٩٢ من الذكور و ٥ من الإناث ، وبلغ عدد الموجودين في السجون لهم حكم عليهم من شهر إلى أقل من سنة في سنة ١٩٣٢ (٢٦٤) منهم ٢٥٨ من الذكور و ٦ من الإناث . وفي سنة ١٩٣١ (٦٤٠) منهم ٦٢٢ من الذكور و ١٨ من الإناث . وبلغ عدد المحكوم عليهم من الأحداث بالحبس لمدة سنة فأكثر في سنة ١٩٣٢ (١٤٨) منهم ١٣٩ من الذكور و ٩ من الإناث ، وفي سنة ١٩٣١ =

(٧٧) لثقيين من الإحصاء الرسمى للسجون أن هناك عددا كبيرا من الأحداث محكوم عليهم بالحبس العادى وموجودون فعلا في السجون مع المجرمين البالغين، وفي هذا خطر كبير، لأن الحدث الذى يقيم في سجن عادى مع مجرم بالغ لا يتظر منه أن يرتدع، بل يرجح كثيرا أن يتخذ قلدوة له، ويمتد على حياة السجون، ويصبح بعد ذلك مجرما معتادا الإجرام .

(٧٨) لؤما تجدر ملاحظته بصلد الإصلاحيات في مصر أنها لا تحى في الواقع بالفرض المقصود منها بسبب عدم وجود نظام لرعاية الأحداث (Patronage) بعد خروجهم من الإصلاحية. وهذه الرعاية ضرورية جدا إذهى التى تضمن اتباع الحدث للتعالم التى تلقاها في الإصلاحية وتمنعه من الوقوع في أوساط شريرة ترجع به إلى حياة الإجرام . ولا تخلو بلد من البلاد الأجنبية التى توجد فيها نظم لإصلاح الأحداث من وجود جمعيات تقوم برعاية الأحداث بعد خروجهم من الإصلاحية . ولكن لا توجد للأسف مثل هذه الجمعيات في مصر فيخرج الحدث من الإصلاحية دون أن يجد له مرشدا أو معينا . ومن الغريب أنه قد فكر من قبل سنة ١٩٠٦ في وضع نظام لرعاية الأحداث، فكان يكلف المديرين والمحافظون بالاهتمام بالأحداث المقيمين في دائرتهم والذين يفرج عنهم من الإصلاحية، وكان يشار إلى ذلك في تقارير مصلحة السجون وبلغ من اهتمامها في سنة ١٩٠٥ أن وجه مديرها ذاك كوكز باشا نداء للديرين والمحافظين يطلب منهم إنشاء لجان تتولى رعاية الأحداث المفرج عنهم . وقد أجابت المديريات هذا النداء، وشكلت في كل مديرية لجنة لهذا الغرض تحت رئاسة المدير وبعضوية أعضاء من الأعيان كانوا يتبرعون بشئ من المال ليبدأ به الأحداث حياتهم العملية . وكانت تسلم المكافآت المستحقة للأحداث في الإصلاحية إلى هذه اللجان، ولكن هذه اللجان لم تستمر طويلا بل لم يعد يسمع عنها أحد شيئا .

لؤيحب أن يفكر جديا في إنشاء نظام لرعاية الأحداث بعد الإفراج عنهم . ويحسن أن تبدأ الحكومة هذا النظام بتشكيل لجان في المديريات تحت إشراف المديرين أو المحافظين أو تكل أمره

= كانوا (٦٤٧) منهم ٦٠٩ من الذكور و٣٨٠ من الإناث . وبلغ عدد المجرمين في السجون تنفيذيا للحبس بدل الفرامة والمصاريف لمدة أقل من شهر في سنة ١٩٣٢ (١٥١) منهم ١٤٩ من الذكور و٢ من الإناث وفي سنة ١٩٣١ كانوا (١٧٢) منهم ١٤٩ من الذكور و٢٣ من الإناث . أما من قضوا في السجون مدة تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر تنفيذيا لحكم بالفرامة أو المصاريف فكانوا في سنة ١٩٣٢ (٢٧) كلهم من الذكور وفي سنة ١٩٣١ (٣٤) كلهم من الذكور أيضا .

هذا وقد بين الإحصاء سالف الذكر أن عدد من دخلوا الإصلاحية في سنة ١٩٣٢ كانوا (٤٨١) منهم ٤١٧ من الذكور و٦٤ من الإناث . وفي سنة ١٩٣١ كانوا (٤٠٠) منهم ٣٧١ من الذكور و٢٩ من الإناث .

إلى جمعية من الجمعيات القائمة في مصر . ولا يمكن أن يترتب إصلاحيات الأحداث إلا إذا اقرن بنظام لرعاية الخارجين من الإصلاحية <sup>(١)</sup> .

#### كلمة ختامية

(٧٩) ثبتت في الصفحات السابقة خلاصة التشريع المصري بالفلسفة لنظام الأحداث ، وتناولت قضاياهم وما واجهه الشارع من وسائل تكفل إصلاحهم ومن يتم بالاطلاع على التشريعات الحديثة الخاصة بالأحداث في البلاد الأجنبية ، وخصوصا ما كانت منها بالتجسرا وإيطاليا ، لا يثبت أن يدرك أن مصر لا تزال في بدء الطريق بالنسبة لتنظيم الأحداث ، وأنه يجب أن تتبع خطوات البلاد الأخرى التي أدركت الفوائد التي تنجم من إصلاح الأحداث فوضعت لهم نظاما خاصة تضمن تجنبهم خطر الإجرام .

(٨٠) ولقد أظهرت الحكومة المصرية رغبتها أكثر من مرة في إصلاح نظم الأحداث . فصدر قرار من مجلس الوزراء في ٢٦ يولييه سنة ١٩٢١ بإنشاء لجنة سميت " اللجنة الدائمة للخارجين الأحداث " وجعل من اختصاصها " فحص أسباب إجرام الأحداث واقتراح الوسائل الكافية لردعهم وبحت ما في التشريع المصري الحالي من العيوب والنقص واقتراح التعديلات والنصوص الجديدة التي ينبغي الأخذ بها ومراقبة الإجراءات المتبعة في رعاية الخارجين الأحداث والإشراف على طرق إصلاحهم وتهذيبهم ؛ وكانت يمكن أن تخرج هذه اللجنة أنجحاً قيمة يبتدى بها المشرع المصري في تعديل قوانين الأحداث وأنظمتهم ، ولكنها لم تجتمع إلا قليلا في مبدأ الأمر وأوقفت عملها بعد ذلك . وحذا لو أعيد تشكيل هذه اللجنة وجعل من اختصاصها وضع تشريع جديد للأحداث ينظم كل ما يتعلق بهم على نمط التشريعين الإنجليز والإيطالي .

(٨١) كما يحسن أيضا أن يباد النظر في أمر الإصلاحات الموجودة في مصر وإعداد صيغة السجون عنها وجعلها مدارس بمعنى الكلمة ، بل قد يكون من المفيد أن يوضع كل نظام الأحداث من قضاء ونياية وإصلاحات تحت إشراف هيئة واحدة تابعة لوزارة الحفانية مثلا كما هو الحال في القانون الإيطالي الحديث . ويمكن أن تشرف هذه الهيئة أيضا على رعاية الأحداث بدخولهم من الإصلاحات حتى لا يقيموا مرة أخرى في وحدة الإجرام . وإذا لم يكن ذلك ممكنا فقد يكون من المفيد وضع الإصلاحات كلها تحت إشراف وزارة المعارف باعتبار أنها من نوع المدارس

(١) راجع بحثا لحضرة صاحب السعادة الأستاذ حسن نشأت باشا في مجلة مصر المصرية L'Egypte Contemporaine





مدرسة الإصلاح  
 لمرضى الجنون  
 في  
 دلتا  
 مصر



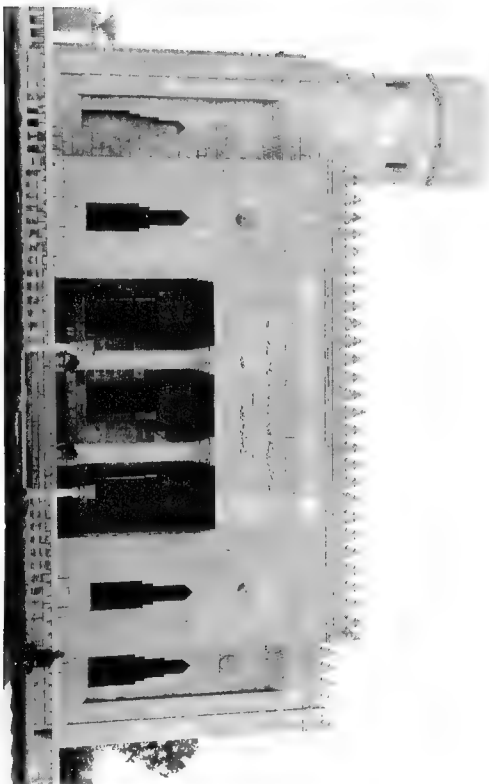


ATTEINTE DE MONTÉE DE L'ÉTABLISSEMENT DE RÉFORME POUR ADULTES DU DELTA









فاقدہ دہ لا ماسوۃ دہ باغہ دہ توراہ

فاقدہ دہ لا ماسوۃ دہ باغہ دہ توراہ







معرض السجون  
 VUE GÉNÉRALE DE LA PRISON DE CAIRE





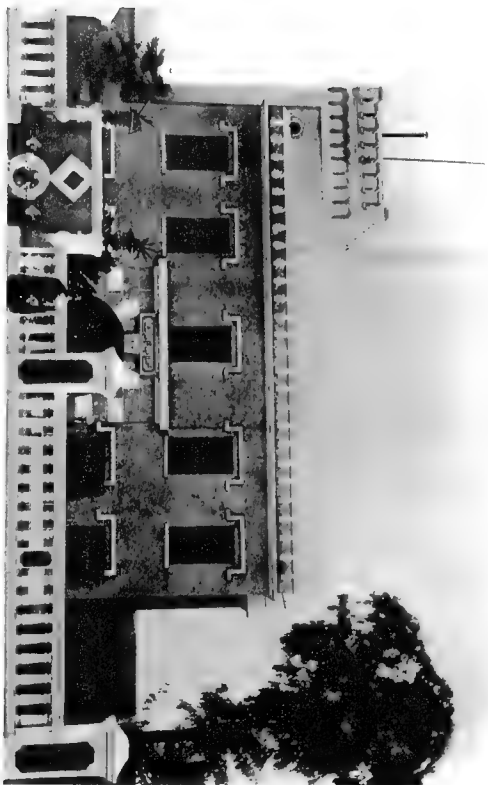
PAVILLON DES PRISONNIERS CONDAMNÉS PAR LES TRIBUNAUX CONSULAIRES OU PAR LES TRIBUNAUX MIXTES





هسپتال دى باين دى توكراى  
HÔPITAL DU BAIN DE TOKRAH





VUE DE LA FAÇADE EXTERIEURE DE L'ETABLISSEMENT DE REFORMATION  
 DES JEUNES DELINQUANTES DE GIZEH

100







مبنى الإصلاحية في الجيزة  
 VUE GÉNÉRALE DE L'INTÉRIEUR DE L'ÉTABLISSEMENT DE RÉFORMATION  
 DES JEUNES DÉLINQUANTS À GIZEH





CHAMBRE DE BRODERIE DE L'ÉTABLISSEMENT DE RÉFORME DES FILLES DE GUTZEH



الأولية . ويحسن أن تضم لها الملاجئ الخاصة بالأحداث والتابعة لمبثات مختلفة كمجالس المديرات أو الجمعيات الخاصة ، ويخصص بعضها للجرمين والبعض الآخر للتشردين . ويضم الملاجئ للإصلاحات يتسنى الإشراف عليها إشرافا مجديا ، ويزيد ذلك في عدد المعاهد التي يمكن إرسال الأحداث إليها فلا يوقف تنفيذ الأحكام الصادرة بالإرسال للإصلاحية كما هو حاصل الآن .

(٨٢) ثلثي الواقع يجب أن يولى المشرع المصري مسائل الأحداث عناية أكبر من العناية التي أعطيت لها في الخمسين سنة الماضية . ذلك أن إصلاح المجرم الحدث هو أنجح علاج للقضاء على الإجرام من أساسه ، لأن المجرمين البالغين إنما يرجع إجرامهم إلى أيام الحدث في أكثر الأحوال ، وكلما زاد عدد الأحداث الذين يتم تهذيبهم وإصلاحهم قل عدد المجرمين البالغين .

لذلك أرى أن من أفضل ما نبدأ به بعد مضي خمسين سنة على وضع القوانين الأهلية أن يعاد تنظيم تشريع الأحداث على الأسس الحديثة التي اتبعتها الأمم المتعدية في العهد الأخير .



# هنا نراه نحن نوسائل التعديل في قانون العقوبات

مؤلفة صاحب المؤنة محمد الفتاح السيد بك

محميد

القسم الأول - أعمال يجب إدخلها في قانون العقوبات :

١ - إهمال الأمرة

٢ - الإحصار الآثم

٣ - هتاف المدافعين والمستشارين الفنين على خياتهم

٤ - اتهام الشخص نفسه كذبا

٥ - فعوى الاسترداد

القسم الثاني - الإصلاح من طريق تعديل بعض العقوبات :

١ - قطع عقوبات الترامة

٢ - قطع العقوبات المقررة لبعض الجرائم

٣ - هدم عقيدة القاضي بحد أدنى في عقوبات الجنع

القسم الثالث - الإصلاح من طريق النظر إلى حالة الجاني :

١ - هتقم المجرمين

٢ - المجرمون الأحداث

## شهاد

كان قانون العقوبات الموضوع في سنة ١٨٨٣ مقتبسا - كما هو معلوم - من القانون الفرنسي ، بقاء في الغالب حاذيا حذوه مقتفيا أثره ، سواء في الأفعال المعتبرة جرائم ، أو في طبيعة العقوبات التي توقع على مرتكبيها ، أو في ملها .

لقد ظل هذا القانون ساريا إلى أن استبدل به القانون الحالي الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ وهذا الأخير وإن أتى بإصلاحات جمة أملت بها تجارب الماضي ، وجاءت أحكامه في مجموعها أحسن وضما وأوفى قصدا من نصوص القانون القديم ، إلا أنه هو الآخر قد أسمى في حاجة إلى أن يعاد النظر فيه ، بل إلى أن يستبدل به آخر يصاغ في قالب جديد جامع لكل ما تقتضيه ظروف مصر وتطوراتها الاجتماعية من وسائل حازمة كفيلة بإقرار الأمور في نصابها .

لذا الإصلاح المنشود في التشريع الجنائي المصري ، على ما أرى ، طرق متنوعة نذكر منها :

أولا - إدراج أفعال في قانون العقوبات ظلت إلى الآن غير معاقب عليها جنائيا

ثانيا - التشدد في العقوبات المقررة لبعض الجرائم

ثالثا - كبح حالة الجنائي الشخصية عنصرا مهما في محاكمته ، ومراعاتها في تقدير العقوبة . وذلك بأن يحول القاضي سلطة واسعة في المحاكمة تجعل منه طبيا يتولى معالجة الجنائي بما يرى من الوسائل الفعالة التي يسمح بها القانون .

إن ساعة الإصلاح لاقتنا تلقى ، وفي رئاتها المتابعة تنبيه متكرر للشارع المصري إلى مجازاة غيره في سبيل التجديد والنشاط بإصدار القوانين التي تلائم حالة البلاد وتكون كفيلة برقيتها ومناجاة نهضتها . ومصر ليست عديمة بما طرأ على التشريعات الأوروبية من مختلف التطورات لحسب ، بل هي مشتركة أيضا في كثير من المؤتمرات الدولية ، ومنها ما يرمي إلى التعاون في تعميم القصاص على أفعال يجب أن تعتبر في العرف الدولي آثاما مستحقة العقاب أينما ارتكبت .

فوسائل الإصلاح لشارعنا المصري ميسورة والبواش عليها موفورة . وإذا رام مثالا يحتذى فإنت أمامه القانون الإيطالي الصادر به المرسوم الملكي في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٠ . إنه أحدث قوانين العقوبات طرا وأوفاهم غرضا وأكثرها إحكاما وأحسنها وضما - بإقرار رجال الفقه والقضاء . وحبذا لو اتبع الشارع المصري نهجه وفقد طريقة وضعه . رأى الشارع الإيطالي أن يضع القانون

عمل يجب أن يوكل لرجال التشريع وقضاة القانون ، نفول البرلمان الحكومة الإيطالية بقانون صدر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥ أن تتولى هي بنفسها وضع قانون العقوبات دون حاجة إلى الرجوع إليه للمناقشة فيه . ولقد كان من الحكمة أن سلكت مسلكاً حكيماً إذ وكلت العمل للإخصائيين من أهل العلم والدراية ، ثم فتحت الباب على مصراعيه لتلقي الاقتراحات والملاحظات . وقامت المجان التي نيط بها وضع القانون بدراسة ما تقدم لها وتمحيصه ، بغناء عملها حاوياً الكثير من الابتكارات ، مصوغاً في قالب يدعو إلى الإعجاب . ولا يخفى ما في السير على هذا النهج في وضع مجموعات القوانين العامة (codes) من الاقتصاد في الوقت مع ضمان الوصول إلى الغرض المقصود بعد الدراسة والتحصيص .

## القسم الأول

### أفعال يجب الإدخالها في قانون العقوبات

- ١ -

### جريمة إهمال الأسرة

#### Délit d'abandon de famille

أتى على الحكومات زمن كانت تؤثر ألا ترى في تقصير الشخص المزم بأداء النفقة لزوجيه أو ذوى قرابته ، جرماً يستحق من أجله العقاب ، بل كانت تعتبر هذا التقصير أمراً داخلاً في دائرة المعاملات . فكانت النتيجة أن تهادى الناس في تجاهلهم في حق من هم مسفلون عنهم ، فلم يعبأ الأزواج بأحكام النفقة الصادرة عليهم لزوجاتهم وأولادهم ، ولا الأولاد بما فرض عليهم شرعاً أو قانوناً نحو آباءهم وأمهاتهم الذين عجزوا عن الكسب وقصدوا عن العمل ولا يملكون من حطام الدنيا شيئاً . ومنشأ هذه الحالة الأسيفة أن هؤلاء المقصرين لم يكن لهم من أنفسهم وأزواجهم يذنبهم للقيام بما عليهم من واجبات ، بعد أن طرأ على الأسرة ما طرأ من انقضاء العرى وانحلال الروابط وفقدان روح التعاون بين أفرادها وإيثار كل منهم نفسه على غيره ولو كان أقرب الناس إليه . أضف إلى ذلك أن وسائل المواصلات في عصرنا هذا قد سهلت سبيل الانتقال من جهة إلى أخرى ، فأصبح من الميسور لمن يريد التخلص من واجباته المالية الرجول إلى جهة ثانية في بلده



أو في الخارج حيث يجد العيش أليّن . وقد ينشئ أسرة جديدة تنسبه الأولى فلا يسأل عن تركهم في حالة تستلزم المطف والحنان وتستلزم أولى المروءة والإحسان .

هالك هذه الحالة السيئة الأهم المتعدية ، فتأشد طماؤها ومفكروها ، أولى الأمر فيهم أن يبادروا إلى علاج هذا المرض الاجتماعي الويل ظلي مشتعروهم النداء ، وسنوا من القوانين ما يكفل حقوق أفراد الأسرة "ضمايف قبل المسئولين عنهم ، واعتبروا ما يقرفه هؤلاء الأشخاص من التقصير والتفريط جريمة تستحق العقاب الصارم ، سماها البعض جنحة إهمال الأسرة "violation des obligations" "délit d'abandon de famille" ( التشريمان الفرنسي والبلجيكي) ودعاها البعض الإخلال بواجبات إمانة الأسرة "d'assistance familiale" (القانون الإيطالي) . وأنت ترى أن لافرق بين التسميتين إذ هما ترميان إلى غرض واحد هو حماية الموزين والضعفاء من أفراد الأسرة .

لوقد سبق لي ، على أثر صدور القانون الفرنسي في سنة ١٩٢٤ الذي جرى القوانين الأخرى الخاصة بترك الأسرة ، أن وضعت بحثا في هذا الموضوع أحببت فيه بالشارع المصري أن يبادر إلى الاقتداء بالتشريعات المصرية خصوصا فيما هي متفقة فيه من هذا الصدد مع أحكام الشريعة الفراء ( مجلة المحاماة عدد مايو سنة ١٩٢٤ من السنة الرابعة ص ٧٩٨ ) . ثم تعاقبت السنون ، وشامت المقادير أن يكون لي شرف الاشتراك في تمثيل حكومة وطني في مؤتمر توحيد قانون العقوبات الذي انعقد في غضون شهر أكتوبر سنة ١٩٣٣ في مجريط عاصمة إسبانيا ، وكانت جريمة إهمال العائلة إحدى الجرائم التي تناولها البحث في هذا المؤتمر بعد أن اعتبرها من الجرائم الدولية ( délits internationaux ) . وما هو جدير بالذكر أن قانون العقوبات الإيطالي (المادة ٥٧٠) لم يقصر العقاب على التقصير في أداء الثقة وهو المعروف بالإهمال المادي (abandon matériel) بل جعله متناولا أيضا الإهمال الأدبي (abandon moral) وهو أن ينقض رب الأسرة يله من شؤونها فلا يعنى برعاية من هم في كنفه وتربية من يستحق التربية منهم ، وأن يكون لهم قدوة في الأخلاق القويمة ودرعا يقهم السقوط في حماة الذيلة ومهاوى الفساد .

لأشك أن هذا التشريع الإيطالي جدير بالاحتذاء لبلوفه منتهى الإحكام وتحقيقه أسمى الغايات ، إذ العناية بأفراد الأسرة ماديا وأديا له أثره في بناء صرح الأمة على أساس متكين .

لأنه القانون الإيطالي هو الذي انتهى مؤتمر توحيد قانون العقوبات إلى الاقتداء به في النص الموضوع ليكون نموذجا تشريعا لدى جميع الدول .

لأنه تلك التشريعات تشددت في العقاب فرفسته إلى حد كبير يبلغ خمس سنوات ، بل يزيد عليها في بعض الظروف ، كما توسعت في حماية الأشخاص المستحقين للشفقة بمقتضى القانون أو الصاقد ، وأخصها بالذكر القانون الصينى والقانون اليابانى .

لأنه يمتاز القانون الإنجليزى بمرورته وتنوع وسائله من حيث طريقة تنفيذ الأحكام وإرغام المحكوم عليهم أو الملتزمين بواجبات عالية على القيام بها . فقد عد الشخص الذى لا يذعن لأمر القاضى ويؤدى ما عليه لدائته مرتكباً لجريمة الاستخفاف بالقضاء (contempt of court) . كما أن لدائن الشفقة وسائل أخرى أخذ مفعولاً وأشد أثراً ، فإن قانون الموزين (Poor Law) وقانون المتشردين (vagrancy Act) كفيلاً مما بحماية مستحقى الشفقة ، وذلك باعتبار المقصر فى أدائها متشرداً جزاءه السجن مدة قد تبلغ السنة بل أكثر . وكذلك قانون حماية الأطفال (children Act) فى سنة ١٩٠٨ وقانون تربيتهم (Education Act) فى سنة ١٩٢١ كفيلاً بترقية الأولاد والإنفاق عليهم حتى سن معينة . ولم ينف الأمر بالشارع البريطانى عند هذا الحد ، بل هو دائم فى حركته التشريعية المقصود بها تقوية الروابط المالية وثمان قيام القادر بالإتفاق على من كان مسئولاً عنه .

لأنهم إن فى لائحة إجراءات الحاكم الشرعية نصاً وارداً فى المادة ٣٤٧ يميز للقاضى الشرعى الحكم بحبس المتهم فى دفع الشفقة ، وهو قادر على دفعها ، فإذا ما أدى المحكوم به أو أحضر كفيلاً أدخل سبيله .

لأنهم أنه يلاحظ أن الحبس هنا ليس كالحبس فى التشريعات الحديثة عقوبة على فعل يعتبر جنحة ، بل هو مجرد إكراه بدنى مقصود به تنفيذ الحكم ليس إلا . كما يلاحظ من جهة أخرى على الطريقة المسنونة فى اللائحة الشرعية أنها غير منطبقة على جميع المصريين ومن فى حكمهم من رطايى الدول الأخرى كما هو الحال بالنسبة لقوانين العقوبات ، بل أمرها مقصور على المتقاضين لدى الحاكم الشرعية ، وهم على العموم جميع المسلمين المصريين وغير المصريين التابئين للدول غير المتنازعة . ومؤدى ذلك أن غير المسلمين من المصريين غير خاضعين لحكم النص ، وهو امتياز يلحق الضرر بالضعفاء والأبرياء من غير المسلمين ، وفيه من المساس بمبدأ المساواة الذى يجب أن يسود أفراد البلد الواحد أمام القانون .

لأنهم ذلك لا مزية فى أن الحكم بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً ليس وسيلة رادعة ، إذ عقوبة الحبس فى القوانين الفرنسية والبلجيكية والإيطالية على هذه اللجنة تصل إلى سنة وقد تزيد فى بعض البلاد الأخرى كما تقدم . على أن التوقف عن أداء الشفقة تمتا معتبر فى أصل حكم الشرية

الفراء من قبيل الجرائم المعاقب عليها بالتعزير وهو يشمل الحبس ، ومن الجائز أن يبلغ أضعاف المدة المقررة في اللائحة حتى عند الذين قبلوه بجملة محدودة من الفقهاء .

لوعصل القول أن مجارة الأمم الأوروبية وغيرها في هذا المضمار مما يجب أن يفكر فيه الشارع المصري ، خصوصا أن أحكام الثقة المطلوب تنفيذها بطريق الإكراه البدني بلغت من الكثرة حدا يجب أن يلفت نظر الشارع فسددها ٢٨٧٠١ في السنة القضائية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

ولا شك أن تشريعا رادعا يوقف الكثيرين من المقصرين عن ضياعهم ويمول دون عبثهم بأقدس الواجبات نحو أهلهم وذويهم فتتلاشى مضار غير قليلة من التحلل الأخلاق وتفكك الروابط العائلية .

- ٢ -

### الإعسار الآثم

#### L'insolvabilité frauduleuse

الإفلاس في مصر لا يلحق سوى التاجر ، وله نتائج خطيرة مؤثرة في مركز المفلس الاجتماعي . وقد يكون بالتقصير أو بالتدليس فيعرض مرتكبه في الحالتين للعقوبات الجنائية .

لقد جاء القانون المصري في ذلك ناصحا على منوال القوانين الفرنسية والإيطالية والبلجيكية وكلها تفرق بين التاجر وغير التاجر ولا توقع حكم الإفلاس ونتائجه إلا بالتاجر .

لما التشريع الإنجليزي فيعامل المدين المتوقف عن الدفع ، تاجرا كان أو غير تاجر ، على قدم المساواة (قانون ٢٥ أغسطس سنة ١٨٨٣) . ومن قبل هذا التشريع القانون الألماني (١٠ فبراير سنة ١٨٧٧) وأساسه قانون بروسيا الصادر في ٨ مايو سنة ١٨٥٥ ، وكذلك القانون النمساوي والقانون الهولندي فقد حذوا حذو القانون الألماني .

لجدير بالذكر أن الشريعة الفراء تلحق الإفلاس بكل مدين متوقف عن الوفاء ، غير مفرقة في ذلك بين التاجر وغير التاجر .

والنتيجة التي لامفر منها بسبب التفريق في التشريع المصري هي أن الفرد غير التاجر إذا تعامل مع آخر بشيء نصب ، وابتنى من المعاملة عدم الوفاء ، ثم بدد ما حصل عليه من المتعامل معه أو أخفاه

عن عين الرقيب، كان بمنجاة من النتائج القاسية المترتبة على الإفلاس مدنيا وجنائيا، وأصبح من السير، إن لم يكن من المستحيل، حل الدائن أن ينال منه حقه. وحسبك من هذا أن المدين يكون في مأمن من العقوبات الجنائية على سلبه مال الغير .

لهذا قص كثير في التشريع يجب أن يبنى الشارع بأمره ويعمل على تلافيه ويخادى ضرره .

لكنهم ما فعل الشارع الإيطالي . فانه مع قصره حكم الإفلاس على التاجر قد حمى الناس من أعمال غير التاجر بأن نص في قانون العقوبات على أنه إذا أخفى شخص إعساره واختال مال الغير عن طريق التماقذ ثم اتخذ من إعساره الخداعى وسيلة لعدم القيام بوفاء ما عليه كان عقابه السجن إلى ستين ، فإذا ما قام بالوفاء قبل انتهاء المحاكمة سقطت عنه المسؤولية الجنائية ( المادة ٦٤١ ) . وما ذلك إلا حثا له بالمحاكمة على احترام ما تعهد بوفائه .

لكن قيل ما تقدم الجرمية الواردة في القانون الفرنسى في المادة ٤٠١ عقوبات فقرة ٤ (وهي الفقرة المضافة إلى المادة بقانون ٢٦ يوليوسنة ١٨٧٣ ) . وهذه الجريمة معروفة بسلب الأطعمة (*filouterie d'aliments*) وهي أن يدخل شخص مطعما أو مقهى فيأكل أو يشرب وهو متو ألا يدفع ثمن ما يتأوله ، فمثل هذا الفعل معتبر في حكم السرقة ولكن بعقوبة طفيفة هي الحبس من ستة أيام إلى شهر والغرامة من ستة عشر فرنكا إلى مائتى فرنك . ويمائل ما تقدم فرار المشتري بالشئ المبيع قبل أدائه الثمن ، وهي فلة اختلفت المحاكم في إلحاقها بحكم السرقة لثباين وجهات نظرها في تكييفها من حيث توافر ركن الاختلاس فيما كان من المشتري أو عدم توفره .

لقریب بما ذكر حالة من يستاجر عربة وهو عالم عدم قدرته على أداء اجرتها . فاذا كان كل ما في وسع الحوذى بعد تحميله عاء الثقل هو مقاضاة المستاجر لمرتبته مدنيا فقد ضاع حقه لاعمالة، إذ من البعيد جدا أن يكلف نفسه مؤونة رفع الدعوى على من ارتكب معه هذه الفعلة الخبيثة .

لهذه الأسباب كلها تمت إلى جرائم السرقة والنصب وخيانة الأمانة بصفة القرابة فكلمها ترمى إلى سلب مال الغير ، فما أجدر الشارع أن يحيطها في الاعتبار الجنائى سواء .

## لقاب المدافعين والمستشارين التقنيين على حياتهم

### Défenseurs et Conseils techniques infidèles

فينا وفق الشارع المصرى إلى إصدار القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٣٣ القاضى بإضافة المادة ٢٥٨ المكررة إلى قانون العقوبات ومؤداها إيقاع العقوبات المقررة لشهادة الزور بمن كلف عمل الخبرة فى دعوى مدنية أو جنائية فقرر عمداً غير الحقيقة بأى طريقة كانت - حيناً وفق شارعنا إلى هذا أكبر الناس خطوته أيما إجبار ، إذ لا ريب فى أن المادة الحديثة حققت أمنية طالما ردها المتقاضون حتى تستقيم أمور الخبراء فلا يميلون مع المحوى أو يتدنسون وراء الأغراض ، بل يحرسون على تولى الحق الذى غمض أمره على القضاء فندبهم مستغنياً بمعلوماتهم الفنية الخاصة على كشف الحقيقة .

لقد جاءت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون مبينة أن هذا التشريع الخاص بمعاينة الخبراء على تقريرها الحقيقة عمداً ليس بدعاً انفرد به الشارع المصرى ، بل سبقه إليه غيره من المشرعين ، وأشارت إلى المادة ٣٧٣ من القانون الإيطالى وإلى التشريع الجنائى الإنجليزى والمادة ١٩١ من قانون العقوبات الهندى .

ولكن القانون الإيطالى يعاقب أيضاً على ما يماثل عمل الخبير المفلق . فقد قضت المادة ٣٨٠ بمعاينة المدافع أو المستشار الفنى الذى يخون الأمانة أمام القضاء بالحبس من سنة إلى ثلاث سنين وبغرامة لا تقل من خمسة آلاف ليرة ، واشتملت نفس المادة أيضاً على الظروف الداعية إلى التشدد فى العقاب .

لنصاقب المادة ٣٨١ المحامى الذى يماون ، ولو بالواسطة ، من تكون مصالحهم مختلفة فى الخصومة ، وكذلك الذى يقدم لمشورته .

أما المادة ٣٨٢ فنصاقب المحامى الذى يفر بموكله فيفهمه أن له خطوة أو نقوذا لدى القاضى أو أحد الشهود أو الخبير أو المترجم ويستولى منه بنفسه ، أو بالواسطة ، على مال أو منحة بحجة تقديمها إلى أحد ممن ذكرنا . والعقاب هنا هو الحبس من سنتين إلى ثمانى سنوات والغرامة التى حددها الأدنى عشرة آلاف ليرة .

لقد اشتملت المادة ٣٨٣ على عقوبة تبعية هى حرمان الجانى من تقلد الوظائف الحكومية .

ليست هذه النصوص ناطقة بيقظة الشارع الإيطالي وبحسن بلائه في وضع قانون مدين  
 فيه من القوانين ؟ قد يقال إن الحاجة في مصر ليست ماسة لاقتباس شيء من هذا بسبب أن  
 الإجراءات التأديبية كفيلة باستقامة أمور المحامين . ولكنى أرى أن التأديب قد لا يكون في حد  
 ذاته كافيا للردع بلحسامة الجرم المقتطف ، بل قد يكون الأثم غير عام أو محاميا قد سبق بحواسمه  
 من جدول المحامين ، فلا بد له من عقاب على ما يكون قد أقدم عليه من عمل شائن .  
 لذلك كله يجمل بالشارع المصرى أن يحتذى حذو الشارع الإيطالي وأن يكون واسع المدى  
 في طريق الإصلاح .

— ٤ —

### التهام الشخص نفسه ككذاب

#### Autocalomnie

نحن طرائف القانون الإيطالي إثباته بنص في المادة ٣٦٩ يعاقب بالحبس ، من سنة  
 إلى ثلاث سنين ، من يتهم نفسه لدى جهة الاختصاص بأنه ارتكب جريمة مع أنه لا يذله فيها .  
 لقد يبدو هذا النص غريبا داعيا للدهشة . ولكن متى علم أن الكذب في حد ذاته عيب  
 محموت ، وهو هنا على الصورة المتقدمة تفضيل وإهدار للحق واتخاذ القضاء كوسيلة للمأرب  
 من المآرب — متى علم ذلك تبين أن للنص ضرورة تسوغه ، وأن اشتغال قانون العقوبات  
 عليه ، إصلاح لا شك فيه .

ليس في القانون المصرى ما يبنى عن هذا النص ، وليست المادة ١٢٦ المكررة بكافية لمعاقبة  
 المبلغ كذبا في حق نفسه في جميع الصور . وذلك لأن ما ورد بالمادة خاص بالمعلومات غير الصحيحة  
 التي يكون المقصود بها إغانة الجاني على الفرار من وجه القضاء ، ولكن المبلغ في حق نفسه كذبا  
 قد لا تكون بينه وبين الجاني الحقيق صلة وليس له من غرض خاص في خدمته . لذلك أرى أن  
 تصل المادة ١٢٦ المكررة تعديلا يميز تطبيقها على المبلغ ضد نفسه كذبا ولو لم يكن له أى مأرب  
 في إنقاذ جان من العقاب .

— ٥ —

### العقاب على أرفع الدعوى استرداد كيدية

هناك دعوى الاسترداد المعروفة بتنفيذ الأحكام . وكثيرا ما يكون المقصود بها ، لا الدفاع  
 عن حق ، بل مجرد الحيلولة دون وصول اللاتن إلى استيفاء دينه من طريق التنفيذ على الموقوف

المسترد . وغير خاف ما في ذلك من استهانة بالأحكام وضرر جسم لرب الدين الذي قد يكون في أمس الحاجة إلى ما يريد التنفيذ من أجله .

لحقا لقد عنى الشارع بأمر هذه الدعوى بعد أن ضيع الناس من أضرارها ، وعُدل في ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٥ و ١٤ أبريل سنة ١٩٢٨ المادتين ٤٧٨ و ٤٧٩ من قانون المرافعات ، محاولا بهذا التعديل إزالة شكوى الشاكين وحماية المحكوم لهم من الذين يسخرون لتعطيل التنفيذ . إلا أن هذا العلاج قد جاء مقصورا على وضع قيود في طريق دعوى الاسترداد تقل من عزيمته الذين يقدمون عليها لفرض كيدى . لكن الواجب على الشارع تقوية هذا العلاج بسن عقوبة جنائية توقع بمن تمسول له نفسه مشاغبة الناس في التنفيذ ، سواء في ذلك المحكوم عليه نفسه أو من يكون قد صفوه لهذه الغاية السيئة .

لئليس فيما أقترحه من غرامة . فقد سبق أن أشرت إلى ما في التشريع البريطانى من حزم في معاملة المحكوم عليه وزجه في السجن إن بدا منه تمتع في أداء ما حكم به عليه . ولا جدال في أن الشارع إذا أحاط بالتنفيذ ببعض الضمانات في قانون العقوبات أصبحت الأحكام مرعية الجانب في نظر الناس وتيسر الوصول إلى الحق الذي قرره القضاء بنير ما تمتر ولا إجراءات طويلة معقدة .

## القسم الثانى

### الإصلاح عن طريق تعديل بعض العقوبات

- ١ -

#### نوع الحد الأقصى فى العقوبات الغرامة

إذا تصفحتنا قانون العقوبات فانا نلاحظ أن الشارع المصرى راعى في جرائم الجنح على العموم أن تكون الغرامة المسموح بالحكم بها - سواء وحدها أو مع الحبس - لا تتجاوز حد مائة الجنية فيما رأى التشدد فيه ، مع أن الحكم بالحبس قد يصل إلى ثلاث سنوات لا تعادلسا في كثير من الأحوال غرامة المائة الجنية . وقد يكون الخاطئ جديرا بعطف المحكمة حقا فلا تراح إلى حبسه وترى لها مخرجا في الحكم بتفريغه ( كما لو كان متما مثلا بنصب تطبيقا المادة ٢٩٣

عقوبات ) . فإذا كان في ميسور الجاني دفع الغرامة بنير أقل عنه أصبحت العقوبة في الواقع خير رادعة . ولكن ما حيلة القاضى وهو ين عامل للوجدان والقانون ؟

لقد كان من الشارع المصرى نفسه في عهده الأخير أن أحس ضعف مقادير الترامات الواردة في قانون العقوبات فحاذ عن هذه الطريقة فيما أصدره من قوانين بعد ذلك . إنه ارتفع بالترامة إلى ألف جنيه في المادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ وإلى مائتى جنيه للماقبة على بعض جرائم ضد السلم ( قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٩ ) . وكذلك فعل في قانون المطبوعات ( قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣١ ) . بل إنه عند ما عدل بعض نصوص قانون العقوبات الخاصة بالتلف رأى من المناسب أن يتجاوز الحد الذى كان قد وقف عنده حين وضع قانون العقوبات فارتفع بالترامة إلى مائتى جنيه بل إلى خمسمائة ( المادة ٢٦٢ ) .

فحينئذ لو وسع الشارع المصرى للقاضى في الحكم بالترامة على نحو ما فعل في الجرائم آنفة الذكر مما ينطق بما شر به من أن الحد الذى وقف عنده في قانون العقوبات هو دون ما يلزم .

ولقد تولى الشارع الإيطالى طريقة مثل إذ نص في المادة ٢٤ على الترامات التى في وسع القاضى توقيعها وبخوله الحق في مضاعفتها كلما تبين له أن الدافع للجاني على اقرار جرمه هو الجشع أو أن حالته المالية وقت ارتكاب الجريمة تدعو إلى الظن بأن الحد الأقصى الوارد في القانون ليس من شأنه أن يردعه .

فمثل هذا التشريع نحن في أمس الحاجة إليه ، حتى إذا رآف القاضى بمالة متهم فرأى أن السجن قاس عليه كان له أن يقل به من عقوبة الغرامة ما فيه من دجر .

— ٢ —

### الفصل في العقوبات المقررة لبعض الجرائم

فيما يلاحظ أيضا على قانون العقوبات تقريره عقوبات لبعض الجرائم قد ترى طفيفة أحيانا مما يحسن معه أن يبادر الشارع إلى إعادة النظر في هذه العقوبات ويتشدد فيها يستدعى التشدد حتى يفسح للقاضى مجال الاختصاص من الجاني بما يكون فيه الجزاء الأدنى على ما فعل . وهالك بعض الأمثلة :

المثال الأول — نصت المادة ٢٧٥ عقوبات على أن عقوبة السرقة الجلس ستين ، ونصت المادة ٢٧٤ عقوبات على أن هذه العقوبة ثلاث سنين في حالات معينة عدت بمثابة ظروف مشددة للسرقة . ولا شك أن كلا العقوبتين دون ما يستحق سارق يكون سرق مبلغا جسيما من



المال أو شيئا أثريا نفيسا . فكمن شخص سؤلت له نفسه سرقة آلاف مؤلفة من الجنيات ففعل غير مكتئب بما قد يناله من أقصى العقاب ، على تقديره أسوأ الفروض ، أنه لن يفلت من المحاكمة . ثم هو إذا حوكم احتمل الحبس لمدة يراها — كما كان يقدر — سيرة بالنسبة لفعلة الجريمة وما عليه من مال وغير أخفاه كله أو بعضه عن أعين رجال الضبط وأبعده عن متناولهم ، ثم لا يلبث أن يخرج من السجن فيستمتع بما سرق مطمئنا رضى البال . وإذا قارنا بالقانون المصرى في هذا الصدد ما ورد بالقانون الفرنسى وجدنا المادة ٤٠١ تنص على معاقبة جريمة السرقة البسيطة بالحبس من سنة إلى خمس سنين . فإذا كانت بظروف ، كأن تكون حاصلة من خادم أو صانع في المصنع الذى يعمل فيه أو من صاحب فندق أو من عامله لما هو مملوك للنازليين بالفندق ، عد الفعل جنابة عقوبتها السجن من خمس سنين إلى عشر (المادتان ٢١ و ٣٨٦ عقوبات) . مع أن الظروف المشددة التى من هذا القليل لا يرتب عليها قانون العقوبات المصرى إلا مجرد رفع عقوبة الجنحة إلى حلها الأقصى وهو ثلاث سنوات .

لقد أجاز قانون العقوبات التركى الصادر فى أول مارس سنة ١٩٢٦ رفع عقوبة السرقة إلى ما يبلغ مقلدها مرة ونصف مرة ، كلما كانت قيمة المروق أو الضرر اللاحق بالجنى عليه جسيما (المادة ٥٢٢) . وبما هو جدير بالذكر أن هذا القانون جعل من رد الجانى الشيء المسلوب أو قيامه بتعويض الجنى عليه ما لحقه من ضرر قبل المحاكمة أو أثنائها ، ظرفا موجبا لتخفيض العقاب (المادة ٥٢٣) .

المثال الثانى : القتل والجرح خطأ — تنص المادة ٢٠٢ عقوبات بأن القتل خطأ معاقب عليه بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو الغرامة التى لا تزيد على خمسين جنيا مصريا . وتنص المادة ٢٠٨ بمعاينة المتسبب فى جرح الغير خطأ بالحبس مدة لا تتجاوز شهرين أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيات . فالحال ليس فى القانون ما هو ادعى إلى التعديل من هذه العقوبات الضئيلة . وتتضح ضرورة التعديل من حوادث يملها علينا التفكير ، ومثلها أو ما شابهها قد وقع فعلا أو هو غير بعيد الوقوع :

(١) قلبت سيارة فى النيل أثناء سيرها ، وكانت تقل لفيفا من طلبة إحدى المدارس العليا لسياسة طلبة أو طائفة من العلماء سافروا للدراس والتفتيش أو غيرهم ممن تعظم المصيبة فى تقديم . وقد أودى هذا الانقلاب بحياة الزاكين ، وتبين من التحقيق الذى تم أن السائق كان مهملًا إهمالا فاحشا متهاونا بأرواح الزاكين . فهل يكنى فى هذا الحادث المروع أن تكون عقوبة الجانى على إهماله الجسم ستين اثنين يقضيهما فى الحبس ثم يخرج يعيش فى الأرض مرعابدا أن قضى على أنفص عزيزة بريئة بتقصيره الذى ما بعده قصير ؟

(ب) شئيل طلب إليه تجهيز دواء فكلف به عامله الجاهل أو قام هو بتجهيزه بينما كان في غفلة ناشئة عن تماطيه بخدرا أو مسكرا ، ثم نجم عن تماطى هذا الدواء فقدان أفراد عائلة بأسرها . إنى لأجد الحس سستين أقل بكثير مما يستحق من الجزاء على هذا الجرم الشنيع .

(ج) شار شاب تملكه نزع الشباب بسيارته ينهب الأرض مستهينا بأرواح العباد ، فأصاب رب عائلة إصابة ترتب عليها بتر ساقيه ، أو شابا في مقتبل العمر كان مملوما أملا في الحياة ، فطغته الإصابة عن العمل وأفقده مزايأ الحياة ، أو عالما كانت البلد في حاجة إلى خدماته وتجاريه ، فأقصده جسامه الإصابة عن مواصلة البحث ، وصار إلى الموت أقرب منه إلى الحياة . فهل يحول بخاطر أحد أن عقوبة الجاني بشهرين حسا بسيطا أو بفرامة قدرها على الأكثر عشرة جنهات هي عقوبة رادعة لمثل هذا الذى عبث بالأرواح وكانت فعلته قريبة من العمد لا يفصلها عنها إلا شئ يسير ؟

للأمثلة على حوادث القتل والجرح خطأ لا يتناولها الحصر ولا يتسع بنا المقام للاسترسال في بيان صورها .

لقد راعت بعض التشريعات الأجنبية ظروف هذه الجرائم ، فوضعت لها عقوبات مختلفة رفعت البعض منها إلى عدة سنوات فصصحت بذلك للقاضى مجال التطبيق ومكنته من أن ينزل بالجاني القصاص العادل الذى يتفق مع جسامه جرمه ونتيجة خطئه .

فإن هذه التشريعات القانون التركى ، فقد نص فى المادة ٤٥٩ بالنسبة لإحداث الجروح خطأ على عقوبة أصلية قدرها ثلاثة أشهر (خلاف الفرامة) يمكن إبلاؤها إلى عشرين أو ثلاثين شهرا فى حالتى جسامه الإصابة أو تعدد الجنى عليهم . ونصت المادة ٤٥٥ بالنسبة للقتل الخطأ على عقوبة أصلية هي الحس من ستة إلى أربع سنوات (خلاف الفرامة) فإذا أصاب القتل فردا أو أكثر والجرح فردا أو أكثر كانت العقوبة الحس من ستين إلى ثمانى سنوات (خلاف الفرامة) .

فذلك نص القانون الإطالى . فنص فى المادة ٥٨٩ على أن عقوبة القتل خطأ تكون من ستة أشهر إلى خمس سنوات ، فإذا أصاب القتل أكثر من فرد أو أصاب القتل فردا والجرح فردا أو أكثر كان للقاضى أن يضاعف فى العقوبة إلى اثنتى عشرة سنة عملا بالمبدأ المقرر فى المادة ٨١ من القانون ذاته .

لأنه القانون نفسه في معاقبة أحداث الجرح خطأ منها عاية في الحكمة والسادد . ذلك أنه قسم الجروح اللاحقة بشخص واحد إلى بسيط وجسيم ومستفعل في الجسامة ، بفعل عقوبة الأول الحبس إلى ثلاثة أشهر أو الغرامة إلى خمسة آلاف ليرة ، والثاني الحبس من شهر إلى ستة أشهر أو الغرامة من ألفين إلى عشرة آلاف ليرة ، والثالث الحبس من ثلاثة شهور إلى سنتين أو الغرامة من خمسة آلاف إلى عشرين ألف ليرة ( المادة ٥٩٠ ) .

لذا كان الجاني قد تسبب في جرح أكثر من شخص واحد طبق القاضي المادة ٨١ عقوبات ، على ألا يتجاوز الحبس الذي يقضى به خمس سنوات .

فالشارع المصري مرجو لتعديل قانون العقوبات في مادتيه ٢٠٢ و ٢٠٨ بما يكفل حفظ الأرواح والأموال ، ويردع من لا يرون لها حرمة ولا يرون في العقوبات الحالية الضئيلة ما يوقفهم عند حدهم .

— ٣ —

### عدم تشديد العقاب في الجرح

فالشارع المصري حينما وضع قانون العقوبات في سنة ١٨٨٣ على طريقة القانون الفرنسي من جهة تعيين حدين أدنى وأقصى لعقوبات الجرح . ولكنه ، مع هذا التعيين ، أتى في المادة ٣٥٢ بما يبيح للقاضي أن يقرر بأن في الحادثة المطروحة أمامه ما يدعو إلى الرق الجاني وبأن يهبط تبعاً لذلك بالعقوبة عن الحد الأدنى إلى ما لا يقل عن العقوبات المقررة للعلاقات . وهكذا كان شأنه في المخالفات ، حيث عين لعقوبتها حداً أدنى سواء في الحبس أو الغرامة ، وأباح للقاضي بمقتضى المادة ٣٥٢ ذاتها تخفيض العقوبة والتزول بها إلى خمسة قروش مراعاة للظروف المخففة . أما بالنسبة للجنايات فقد وضع الشارع لها أساساً تاماً هو تعيين الحد الأدنى لكل من الأشغال الشاقة والسجن المؤقتين ( مادتى ٣٣ و ٣٥ ) وأباح فيها كذلك تخفيض العقوبة إلى حدود معينة مراعاة لظروف الرأفة ( مادة ٣٥٢ ) .

فلى أن الشارع ، عند تجديده قانون العقوبات في سنة ١٩٠٤ ، لاحظ " أن القضاة ، وعلى الأخص منهم قضاة المحاكم الجزئية ، لم يكن ينصرف فكرهم في الحقيقة ، عندما كانوا يحكمون بعقوبة ، إلا إلى الحد الأقصى الذي ما كان يمكن أن يتجاوزوه لعلهم بأن الحد الأدنى لم يكن إلا أمراً شكلياً لأنه كان يزول بوجود ظروف الرأفة التي ما كان يجب عليهم بيان أسبابها . ولذا فإن ذكر المادة ٣٥٢ قد صار أمراً كتابياً لا نتيجة بحث خصوصى في ظروف الدعوى " .

لذلك رأى الشارع أن الأضرب هو عدم تهديد قاضي الجنيح بمحد أدنى . وكذلك فعل في المخالفات . أما في الجنايات فقد نسج على منوال القانون السابق بأن نص على القواعد العامة المحددة للعقوبات المقررة لها في المادة ١٣ وما يليها ، وخول قاضي الجنايات حق مراعاة الظروف المخففة والتزول بالعقوبة إلى حدود معينة (مادة ١٧ عقوبات وكذا قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الخاص بمد بعض الجنايات في حكم الجنيح من حيث العقاب عليها) . وكل هذه الأسس التي بينهاها اتسع مجال التقدير لدى القضاة فأصبح في مقدورهم أن يوقعوا بالجنايات المقررة للملائمة لهم ، كل حسب حالته وظروف جريمته وما اكتنفها من ملابسات خاصة .

لقد أشارت المذكرة الإيضاحية لقانون العقوبات آنف الذكر إلى طريقة أخرى كان في وسع الشارع اتباعها وهي أنه كان يجوز ، بدلا من حذف الحد الأدنى ، أن تقرر حدود أقل من التي كانت موضوعة حتى لا يتجنى القاضي إلى الابتعاد عنها إلا استثناء مع بيان سبب هذا الاستثناء في استمالة الرأفة . ولكن المذكرة ذاتها بينت ما يترتب هذه الطريقة من الصعوبات العملية ، وبالأخص في حالة ما إذا كان الفعل — لعدم أهميته أو لظروفه — لا يستحق من الجزاء حتى هذا الحد الأدنى . كما رأيت أن وضع حد أدنى لا يتخلو من مضار فقلت بهذا الصدد : " إن وضع حد أدنى قليل جدا قد يجعل القاضي على الظن بأن الجريمة أقل شدة مما لو كان جعل لها حد أقصى فقط ، كما أنه لو جعل الحد الأدنى للجريمة مرتفعا جدا فقد يجعل ذلك القاضي على التساهل في قبول الظروف المستوجبة للرأفة وتحويل الحد الأدنى بهذه الصفة إلى حد أقصى " . لذلك لم يأخذ الشارع بهذا الرأي وأقر المنهج الذي أشرنا إليه وتأثر على اتباعه حتى عهد غير بعيد . تقول ذلك لأنه رأى في سلبه الأختية الخروج عنه في كثير مما أصدره من تشريع ، وكانت له في ذلك طريقتان :

الأولى — تعيينه حدا أدنى لكل من عقوبات الحبس والغرامة في بعض الجرائم كإحراز المخدرات ، حيث قدر الحد الأدنى للحبس بستة أو ستة أشهر ، وللغرامة بمائتي جنيه أو ثلاثين جنيها حسب الأحوال ؛ ونص صراحة على أنه لا يجوز أن تقل العقوبة عن حد هذا الأدنى لأى سبب من الأسباب (المواد ٣٥ و ٣٦ و ٤١ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨) . كما حدد العقوبة في حالة العود بضعف الحد الأدنى المقرر للجريمة ، ولم يجوز إيقاف التنفيذ المقرر في المادة ٥٢ عقوبات (المادتين ٣٩ و ٤٠ من القانون آنف الذكر) . وبكثافة صنع أو استيراد أو إحراز قنابل أو ديناميت أو مفروقات بلون رخصة أو بلون مسوغ شرعى حيث قدر الشارع الحد الأدنى للحبس بستة أشهر وللغرامة بثلاثين جنيها (المادة ٣١٧ مكررة عقوبات) .

الثانية — تعيينه الحد الأدنى للغرامة دون الحبس في المرسوم بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاقبة على جرائم ضد السلم العام ، وفي المادة ٢٦٥ عقوبات المعلقة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ ، وفي كثير من المواد الخاصة بالجرائم التي تقع بواسطة الصحف ( المادة ١٤٨ وما يليها ) حسب التعديلات الصادرة بمقتضى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ والقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ وفي قانون المطبوعات رقم ٩٨ لسنة ١٩٣١ ( المادة ١٤ ) .

والذى يلوح لنا أن عدم تقييد القاضى بحد أدنى أولى بالاتباع حتى لا تكون مهمته في إيقاع العقوبة آلية ، لاسيما أنه قد يحدث أن يقع بالجاني الحد الأدنى للعقوبة وهو متبرم من إصدارها ، وليس بعيد أن يدغم ما يراه من قسوتها في بعض الظروف — مع غل يده عن مراعاة موجبات الرأفة — إلى تلمس أسباب للبراءة حتى لا تجرى على لسانه عقوبة لا يرتاح إليها خاطره ووجدانه .

### القسم الثالث

#### الإصلاح لمن هرب من النظر إلى حالة الجاني

— ١ —

#### تقسيم المجرمين

فقد راقى من الشارع الإيطالى تقسيمه الجناة ثلاثة أقسام: الجناة بالعادة ، والجناة بالخرقة ، والجناة بالفرية . وللقاضى حق تعيين الفئة التى يستحق أن يوضع فيها الجاني . وعرف القانون الأولين في المادة ١٠٢ بأنهم هم الذين يكونون قد ارتكبوا ثلاثا من جرائم الممدثم ارتكبوا في بحر عشر سنوات من انتهاء آخر عقوبة جرمية بمماثلة لجرائمهم الأولى ، ولكن للقاضى بمقتضى المادة ١٠٣ حق اختيار جان معتادا على الإجماع بعد ارتكابه عملا جريمتين من نوع واحد متى تبين له من ظروف الدعوى ما يقتضيه بهذا الاعتبار . وعرف جناة الفئة الثانية بأنهم هم الذين يتضح للقضاء أنهم يسولون في حياتهم تعويلا كليا أو جزئيا على ما يمنونه من ثمرات جرائمهم . أما الآخرون فهم الذين تنبئ ظروف ما اقترفوا بأنهم مدفوعون للشر والأذى بالفرية والقطرة . وقد رسمت المادة ١٣٣ ما يجب على القاضى تقصيه للوقوف على حالة المتهم والنوع الذى يستحق أن يوضع فيه ، وهو أن يبين في حكمه الوسائل التى استعملها المتهم في اقتراف الجرم المسند إليه وجسامته

هذا الجرم وما ألحقه من ضرر بالجنح عليه والموامل التي دفعت لارتكاب فعلته ومسلكه قبل ارتكاب الجريمة وظروف معيشته الفردية والمالية . وللقاضي فيما يحريه بهذا الصدد سلطان مطلق لارقابة لمحكمة التقض عليه .

لولا مشاحة في أن القاضي في نظر القانون الإيطالي كالطبيب سواء بسواء . هذا يسبر غور المرض الجسماني ، وذلك بتقصي مناشئ الاعتلال النفساني . وكلا الاثنين يرمى إلى غرض واحد وهو إصلاح حال المريض وإقازد الناس من شره وعدواه .

لما تمين الفضيحة التي يكون منها الجاني فأمر في منتهى الأهمية وعظم الشأن لما ينشئ على هذا التمين من إخضاع الجاني بعد وفاء عقوبته لوسائل تأمينة (mesures de sûreté) فعالة ، القصد منها إصلاح شأنه وتخادى ضرره وعدم تمكنه من الرجوع لاقتراء الآثام . فهي إذن ليست عقابا بالمعنى الحقيقي بل دليل أن القانون يسمح باتخاذها ولو ضد شخص مبرأ بسبب حالته العقلية مثلا حتى لايسهل عليه العودة إلى مثل ما فعل ( المادة ٢٠٣ ) .

لما هذه الوسائل تتخذ ضد شخص الجاني أو ضد ماله . فإذا اتخذت ضد شخصه كان للقاضي وضعه في مستعمرة زراعية أو مصصة أو ملجأ أو إصلاحية أو غير ذلك . وتعد الوسائل في هذه الصور سالبة للحرية . وللقاضي أيضا وضع الجاني تحت مراقبة البوليس أو حرمانه من الإقامة في محل معينة أو منعه من غشيان الحانات أو غيرها من محال بيع الخمر أو نفيه إذا كان أجنبيا . والوسائل في هذه الصور الأخيرة غير سالبة للحرية ( المادة ٢١٥ ) .

لإذا كانت الوسائل التأمينة متخذة ضد المال وجب على الجاني تقديم كفالة مالية أو شخصية على حسن مسلكه مستقبلا ؛ فإذا ارتكب أثناء المدة المحددة لوسائل التأمين جنحة أو مخالفة مسايقا عليها بالجلس (arrest) صودرت الكفالة لخزانة القراوات (المواد ٢٣٦ - ٢٣٩) .  
لأن مبتكرات القانون الإيطالي توسعه في الأحكام المتعلقة بما تقدم كله ، ومنحه القاضي سلطة كبيرة في معاملة الجاني ؛ فله وقت التحقيق وضع القاصر ومغل العقل ومدمن الخمر والمخدرات في إصلاحية أو ملجأ قضائي أو مصصة .

لأنما تين له بعد ذلك أن هؤلاء الأشخاص أصبحوا غير خطرين أحلى سبيلهم (المادة ٢٠٦) .  
للقاضي أن يخصص حالة الجاني عند نهاية مدة الوسيلة التأمينة ، فإذا تحقق له أن حاله لا تزال خطيرة حدد موعدا جديدا لتحصه . على أن القاضي يخصه قبل ذلك إذا طرأت أسباب دالة على أن حاله ليست ذات خطر (المادة ٢٠٨) .

### المجرمون الأحداث

نحن نظاهر الجدة في القانون الإيطالي عنايته الكبرى بالأحداث من المجرمين ، إذ أحاطهم بسياج من الرأية اعتقاداً منه بأنهم ليسوا الجانب ، سلموا القيادة ، قابلون للإصلاح متى عولجوا وتقومت أخلاقهم بالوسائل الملائمة لهم .

لقد قسم القانون الأحداث قسمين : من لم يبلغوا الرابعة عشرة ، ومن تجاوزوها إلى نهاية الثامنة عشرة . فعد الأولين غير مسؤولين عما ارتكبوه ، والآخرين غير مسؤولين كذلك إلا إذا استبان للقاضي من قرائن الحال وظروف القضية أنهم يميزون . على أن مسؤوليتهم في هذه الحالة الأخيرة محدودة ، وعقابهم على ما فعلوا هو دون عقاب البالغين سن الرشد الجنائي (المادتين ٩٧ و ٩٨) .

لجاء في المادة ٢٢٤ وما يليها أن للقاضي حق وضع القاصر غير المسؤول في إصلاحية قضائية (Riformatoria giudiziaria) .

لما إذا اتضحَت مسؤولية القاصر ( أي الذي تجاوز الرابعة عشرة إلى الثامنة عشرة ) كان للقاضي أن يأمر بوضعه ، بعد وفاء عقوبته ، في إحدى الإصلاحيات القضائية أو تحت الملاحظة (liberté surveillée) (المادة ٢٢٥) .

ولكن إذا كان المجرم القاصر متاد الإجرام أو متخذة حرفة أو مدفوعاً إليه بفطرته تحتم على القاضي وضعه في إصلاحية مدة ثلاث سنوات على الأقل (المادة ٢٢٦) .

لما هو جدير بالذكر أن الإصلاحيات ليست من نوع واحد ، بل تختلف باختلاف أنواع الأحداث من المجرمين وأعمارهم .

لما يمرض القانون المصري لكل هذه الحالات التي عني بتفصيلها التشريع الإيطالي الجنائي . وكل ما فعله بالنسبة للمجرمين المتادين الإجرام في حالات خاصة أنه خول بحاكم الجنائيات بمقتضى القانون رقم ٥ سنة ١٩٠٨ لإرسالهم إلى محل خاص تعينه الحكومة يسجون فيه إلى أن يأمر وزير الحقانية بالإفراج عنهم .

كما أنه بالنسبة للمجرمين الأحداث اعتبر القاصر الذي لم تبلغ منه سبع سنين كاملة غير مسئول ، والقاصر الذي تجاوز السبع سنين ولم يبلغ الخامسة عشرة ، مسئولاً مسئوليته جبرية ، وخوّل القاضي بالنسبة له تسليمه لوالده أو تأديبه جسمانياً إن كان غلاماً أو إرساله إلى مدرسة إصلاحية إذا كانت التهمة المستندة إليه جنحة أو جناية ، مع جواز تأديبه جسمانياً في آن واحد إن كان غلاماً ( المواد من ٥٩ إلى ٦١ عقوبات ) .

لما تجازت المادة ٦١ المكررة (وهي التي أضيفت إلى القانون في ١٢ فبراير سنة ١٩٣١) محاكمة الصغير مرة واحدة عن عدة جرائم يكون قد ارتكبها . والمقصود بذلك الرأفة به حتى لا تتراكم عليه العقوبات .

لما القانون رقم ٨ لسنة ١٩٠٨ نفاذ بالأحداث المتشردين وإرسالهم إلى مدرسة إصلاحية أو محل مماثل ، ولا شأن له بالأحداث الذين يقترون جرائم مما نص عليها قانون العقوبات .

لأننا نرى أنه ليس فيما تقدم ما يكفي لإصلاح حال المجرمين . فلا غرو أن كان الكثيرون منهم لا يكونون يخرجون من السجن حتى يعودوا إليه ، فلم تؤثر فيهم العقوبات الأولى ولم تصلح من خلفهم شيئاً ، بل ربما كانت حالتهم الاجتماعية بعد الخروج من السجن أسوأ مما كانت عليه من قبل . وتلك نتيجة سيئة يجب ألا يفشل عنها الشارع ، وأن يعمل من أهم ما يعنى به في إصلاحاته اختيار الطرق المؤدية إلى تحسين حال المجرمين . فلو أن لدينا تشريعا يسمح للقاضي باستقصائه الناحية الخلقية للمدان وتحري حاله النفسية وميوله الفطرية ، وكانت لديه الوسائل الفعالة لإصلاح شأن المجرمين على اختلاف طبقاتهم ، لأصبح من الميسور إنقاذ الكثيرين من التردى في حاة الآثام . إذ مما لا شك فيه أن مكائفة الإجرام لا تكون بالمقاب فحسب . بل أيضا ، وبالأخص ، بتقويم أخلاق الجناة حتى لا يتبادروا في ضلالهم ويمعنوا في شروهم . فإذا أهمل ما يصيب الأخلاق من مرض استفضل الداء واستمضى الدواء وتضاعف عدد الجناة وكانت النتيجة لذلك كله وبالأعلى المجتمع .

لذا كان الشارع الإيطالي قد عنى بهذه الناحية الإصلاحية في تشريعه فخلق بنا أن نحتديه ونقتدى به ونجاريه .



## بعض أوجه الإصلاح فى قانون تحقيق الجنايات الأهلى

### حق التصدى للدعوى الاستئناف الفرعى

بفلم حضرة صاحب العزة عبد الفتاح السيد بك

لقد كان واضع قانون تحقيق الجنايات فى سنة ١٨٨٣ مستهديا فى عمله بهدى القوانين الفرنسية ، مسترشدا بالقضاء والفقه الفرنسيين ، متوخيا اختصار ما استطاع اختصاره من الأحكام والإجراءات . فكان يقتبس النصوص ويحور فيها وفق ما يراه أدعى للاتباع ، وكان يأخذ طورا بما قرره القضاء ، ويؤثر تارة ما قال به فقهاء القانون ، ويأتى على ما يستقر عليه رأيه بنصوص صريحة خالية من اللبس بعيدة عن الغموض والإيهام بقدر ما كان يقدر وقت وضعها . وغايته من ذلك بداهة ألا يمرض القضاء إلى الوقوع فيما لم ينبج منه القضاء الفرنسى قبله من خلاف فى التأويل ، وأن يوفر عليه مؤونة البحث عن أمد الآراء وأصلها ، فلا يبقى لديه إلا مهمة التطبيق على الوجه الذى يتحقق به العدالة .

لذلك كانت هذه الخطوة عين ما اتبعه الشارع فى سنة ١٩٠٤ عند تجديده قانونى العقوبات وتحقيق الجنايات . وكان مما تركه قصدا أو عفوا مسألتان هما فى نظرى من أهم الأحكام التى يبنى قرارها فى قانون تحقيق الجنايات ، ومن أعظمها أثرا فى حسن سير العدالة وتبسيط الإجراءات وهما : حق التصدى (droit d'évocation) والاستئناف الفرعى (appel incident) . فهل أنصف الشارع المصرى فى تركه هذين الموضوعين ؟ وهلا يحذر به الآن أن يحزو حزن الشارع الفرنسى فيعمل بعض نصوص قانون تحقيق الجنايات سدا للنقص من هذه الناحية ، وقد يحذر من تجارب الماضى ما ينير أمامه سبيل الإصلاح فتأتى نصوصه أكمل وضما وأوفى غرضا .

لقد رأيت أن أعرض لمذنب الموضوعين في هذا الوقت المناسب وهو مرور خمسين عاما  
سليها قضاؤنا الأهل في القيام بأعباء مهمته السامية على أكل وجه وأحسن حال ، فرفع بعمله منار  
العدل في أرجاء البلاد ، وجعل لمصر أن تباهى بجهوداته وتفاخر بأحكامه بين الأمم .

## الحق التصدي للدعوى

### Droit d'évocation

شاهية حق التصدي : من مقتضى القواعد العامة المقررة في قانون المرافعات أن المحكمة  
الاستئنافية تقصر نظرها على ما يتناول الاستئناف من قضاء محكمة أول درجة . فإذا رفع إليها مثلا  
استئناف حكم صادر في دفع فرعى اقتصرت على نظر الدفع وأبقت للقاضي الابتدائي الفصل  
في الموضوع حتى لا يحرم الخصوم من قضاء الدرجتين .

لكن من مقتضى المادة ٣٧٠ مرافعات أنه إذا حكمت المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف  
بإبطال حكم من الأحكام التمهيدية وكانت الدعوى صالحة للحكم فيها جاز للمحكمة أن تطلبها وتمك  
فيها . وأجازت المادة ٣٧١ للمحكمة الاستئنافية مثل ذلك عند الحكم بإلغاء حكم صادر في مسألة  
إحالة أو اختصاص ، ولكن بقيد خاص بالاختصاص هو أن يكون المدعى به بما يتجاوز النصاب  
المقرر لمقتضى فيه محكمة أول درجة بصفة انتهائية . على أن المحكمة الاستئنافية غير ملزمة بالفصل  
في أصل الدعوى حتى مع توافر الشروط القانونية لأن الأمر متروك لخيارها .

## شاهية الحال في قانون التحقيق الجنائيات الفرنسي

نصت المادة ٢٩٥ من هذا القانون على ما يأتي :

“Si le jugement est annulé pour violation ou omission non réparée de  
formes prescrites par la loi à peine de nullité, la cour statuera sur le fond.”

توسريه هو ” متى أُلغى الحكم بسبب مخالفته أو إهماله أو إهمال لم يحصل تداركه لشيء من  
الإجراءات التي قرر القانون اتباعها وإلا بطل العمل فالمحكمة أن تنظر موضوع القضية وتمك فيه“ .

لنأمل في هذا النص نجمة خاليا مما يمكن أن يعد تقريرا لحق محكمة ثانية درجة في التصدي  
لموضوع الدعوى ، ما دام التصدي لا يتحقق إلا في صورة لا تكون فيها محكمة أول درجة قد  
عرضت لهذا الموضوع وقضت فيه . إن كل ما يفيد هذه المادة هو أنه إذا كان الحكم مشوبا

ببطلان لخلل في الإجراءات وكان هذا البطلان محل طعن في الاستئناف المرفوع من المحكوم عليه فان محكمة ثاني درجة — متى استوفت من وجاهة الاستئناف — تلغى الحكم لهذا السبب ثم تفصل في الموضوع بغير أن تحيل القضية إلى محكمة أول درجة التي سبق لها أن فصلت فيه . ولا شك أنه متى كان هذا هو كل المقصود بهذا النص فلا وجود فيه لحق التصدي الذي يتحصر في نظر الموضوع لأول مرة لدى المحكمة الاستئنافية . وربما خطر بالبال أنه لم تكن هناك ضرورة تدعو إلى وضعه مادام المعقول الواجب التسليم به هو أنه متى فصلت محكمة أول درجة في موضوع دعوى واستؤنف الحكم الصادر منها كان على محكمة ثاني درجة المرفوع إليها استئناف هذا الحكم أن تنظر فيه من جهة الشكل والموضوع مما دون إحالة الموضوع بأي حال على محكمة أول درجة . غير أن هذا المسلم به لم يكن هو المتبع في القانون الفرنسي عند وضع المادة المذكورة بل الواقع إذ ذاك أن المادة ٢٠٢ من قانون ٣ رومير (Brumaire) سنة ٤ كانت في مثل هذه الصورة — صورة بطلان الحكم لبطلان إجراءات المحاكمة — توجب إحالة الدعوى إلى محكمة أخرى من محاكم الأقاليم (Provinces) حتى لا يضيع على المتهم حق التقاضي على نهج صحيح أمام محكمة أول درجة . وكان الحال كذلك بحكم المادة عنها إذا أبطل الاستئناف الحكم لعدم اختصاص محكمة أول درجة بسبب مكان الجريمة أو وطن المتهم .

كانت حالة التشريع إذ ذاك على هذا الوضع حتى جاء قانون ٢٦ أبريل سنة ١٨٠٦ بالنص الذي أدرج بعد بيته في المادة ٢١٥ من قانون تحقيق الجنائيات الصادر في سنة ١٨٠٨ . فهذا النص ليس إلا استدراكا على أصل أحكام المادة ٢٠٢ القديمة ، وهو في الحقيقة رجوع إلى ما ينبغي أن يكون هو القاعدة الواجب التسليم بها من أن على المحكمة الاستئنافية أن تنظر الموضوع متى كانت محكمة أول درجة قد نظرت وفصلت فيه ولو كان فصلها فيه غير صحيح من جهة الشكل .

ولكن مهما يكن من أن هذا هو حقيقة الحال في أصل تشريع المادة ٢١٥ فإن القضاء الفرنسي — للضرورات العملية — استنبط من هذه المادة حق التصدي ، كأنما كانت قاعدة المادة ٢٠٢ القديمة هي من القواعد الأساسية التي يقرها الفقه والمنطق ، وكأنما كان رجوع الشارع إلى حقيقة ما يجب هو استثناء من قاعدة أساسية واجب التسليم بها .

لقد كان من نتيجة هذا التوسع في التفسير ، أو بالأحرى الانتقال بالنص إلى ميدان للتطبيق غير الذي جاء هو من أجله ، أن المحكمة الاستئنافية صارت تتصدي للموضوع وتنظره من محكمة أول درجة إما كان الدفع أو المسألة الفرعية التي فصلت فيها هذه المحكمة ، بل كان من نتيجة حمل النص على هذا الوجه أن محكمة النقض قضت بأن الواجب على المحكمة الاستئنافية أن تتصدي

للدعوى العمومية بناء على استئناف المدعى المدنى وحده إذا لم تكن محكمة أول درجة قد فصلت  
فى الدعوى العمومية وكان الاستئناف مرفوعا عن مسألة فرعية (حكم التقض الصادر فى ٢٧ ديسمبر  
سنة ١٨٨٩ دالوز ٩٠ - ١ - ٣٣٥) .

فيقضى إذن أن القضاء الجنائى الفرنسى رأى أن يكون له من حق التصدى ما للقضاء المدنى  
وفق قانون المرافعات . على أنه ذهب فى ذلك إلى مدى أبعد، إذ لهذا الحق فى المواد المدنية قيود  
لم يرعها . وكان من توسعه أنه ليس بلام أن تكون الدعوى صالحة للحكم ولا أن يقضى فى المسألة  
الفرعية وفى الموضوع بحكم واحد .

### ١٥٨ عليه الحال فى القضاء المصرى

هلنا إن التشريع الجنائى المصرى جاء خاليا من أى نص خاص بحق التصدى فلماذا كان موقف  
القضاء إزاء هذا السكوت ؟

لقد أرشدنا البحث إلى أن أول حكم تعرض لهذا الموضوع هو الحكم الصادر من محكمة  
التقض فى ٢٠ مايو سنة ١٨٩٣ (مجلة القضاء السنة الأولى صفحة ١٥٥) . وقد جاء مقررا لنظرية  
عدم تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى العمومية فى حالة حصول الاستئناف من المدعى المدنى  
وحده . ثم صدر بعده من نفس المحكمة حكان آخران بالمبدأ عينه، وكان صدور أحدهما (٢٥ نوفمبر  
سنة ١٨٩٣ مجلة القضاء السنة الأولى صفحة ١٩) فى دعوى كانت المحكمة الجزئية قد اعتبرت فيها  
التهمة جنحة قتل خطأ ، ولم تكن النيابة قد استأنفت هذا الحكم وإنما استأنفه المدعى المدنى ،  
فقضت محكمة أسبوط مشكلة بهيئة جنح استئنافية ، بسدم اختصاصها بنظر القضية لأنها اعتبرت  
أن القتل وقع عمدا . فطن المتهم فى هذا الحكم بطريق التقض ومحكمة التقض قضت بقبول  
الطعن وإلغاء الحكم المطعون فيه على أساس أن استئناف المدعى المدنى لا يتعلق إلا بحقوقه المدنية  
ولا تأثير له فى مصير الدعوى العمومية . وصدر ثانى الحكين ( ٣٠ يناير سنة ١٨٩٤ مجلة القضاء  
السنة الأولى صفحة ٢١٢) فى قضية ضرب تناولت تهمة شخصين كانت المحكمة الجزئية حكمت  
ببراءة أحدهما وبمعاوية الآخر بإلزامه بأن يدفع للدعى المدنى (الجنى عليه) تمويضا مدنيا ، فاستأنف  
الحكم كل من المتهم المحكوم عليه والمدعى المدنى ، وقضت محكمة طنطا المشكلة بهيئة استئنافية  
بمحس التهم المبرأ شهرا وإلزامه بتويض مدنى . فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق التقض ،  
ومحكمة التقض قضت بأن الحكم قد جاء مخالفا للقانون لأن المادة ١٧٥ من قانون تحقيق الجنائيات

( ١٧٦ من القانون الحالي ) لا تميز المحكمة الاستئنافية أن تنظر في الدعوى عندما يرفع لها الاستئناف من المدعى المدني إلا فيما يختص بحقوقه دون غيرها .

فكل أن الأمر في هذه الأحكام لا يعدو قيمة تأثير سير الدعوى المدنية في الدعوى العمومية ومعرفة ما إذا كان في ميسور المدعى المدني وحده تحريك هذه الدعوى الأخيرة أمام المحكمة الاستئنافية في حالة عدم استئناف النيابة ، وهذا شيء وحق التصدي شيء آخر . لأن محكمة أول درجة هنا قد فصلت في موضوع الدعوى العمومية ، ومحكمة ثاني درجة لم تترع منها شيئا لتستقل هي بالحكم فيه . وليس من شك في أنه ليس لمحكمة ثاني درجة أن تتعرض لما لا يستأنف لها ، وأنه إذا كان الاستئناف مرفوعا من المدعى المدني دون النيابة فليس للمحكمة أن تتعرض للدعوى العمومية بأي حال من الأحوال حتى في صورة ما إذا كانت الدعوى العمومية محركا من المدعى المدني .

فكل أن محكمة النقض عرضت بعد ذلك لحق التصدي ذاته فكان من رأيها أن لمحكمة ثاني درجة التعرض لموضوع الدعوى إذا رأت أن الدعوى العمومية لم تسقط خلافا لما قضت به محكمة أول درجة ( ٢٣ يناير سنة ١٨٩٨ مجلة القضاء السنة الخامسة صفحة ١٢٣ ) . ثم أيلت هذا المبدأ — أى مبدأ التصدي — في حكم تال قررت فيه ما يأتي : ” إذا ضمت على الموضوع مسألة فرعية وكل دفاع المتهم فيهما أمام درجتين ، فليس من المحتم أن يكون حكم أول درجة صادرا في الموضوع متى كان صالحا له وإلا فلها جعله صالحا وتحكم فيه لأن المقصود قانونا هو نظر الدعوى في درجتين مختصتين ” ( ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٨ مجلة القضاء السنة السادسة صفحة ٤ ) . ولقد كان الأمر في هذه الدعوى متعلقا بالاختصاص إذ قضت محكمة أول درجة بعدم الاختصاص ولكن المحكمة الاستئنافية ألغت الحكم وقضت بالاختصاص وفصلت في موضوع الدعوى في آن واحد ، وأبرمت محكمة النقض هذا الحكم .

ثم أيلت محكمة النقض هذا الرأي عنه في حكيتين تالين لذلك صادرين أحدهما في ٢٧ أبريل سنة ١٩٠١ ( المجموعة الرسمية السنة الثانية صفحة ٢٨١ ) وثانيهما في ٢٦ يولييه سنة ١٩١٣ ( المجموعة الرسمية السنة الخامسة عشرة صفحة ٣ ) .

ولما يلاحظ في هذه الأحكام أنها رأت أن حصول بعض الإجراءات أمام محكمة أول درجة بما يصح معه القول بأن المتهم لم يحرم من التقاضى أمامها . وهو قول فيه كثير من التجاوز ، لأن المقصود بقضاء أول درجة هو أن تستوفى القضية لإجراءاتها أمامه إلى أن يحكم في موضوعها

وتخرج من يده إلى غير درجة ، أما كونها تمرورا بتغير نتيجة قاطعة في الموضوع فلا يمكن في حالة التشريع الحاضر أن يحسب على التهم بحال .

لقد تمأشت محكمة النقض بحق في قضائها هذا أن تستند إلى قاعدة الصدى المقررة في قانون المرافعات ( مادتى ٣٧٠ و ٣٧١ ) بل جاء ارتكائها إلى حصول بعض الإجراءات أمام محكمة أول درجة . وهذا ظاهر الضعف .

فيصدر بنا في هذا المقام أن ننوه بمقال لحضرة زميلنا الأستاذ حامد فهمى بك منشور بمجلة المحاماة ( السنة الرابعة ص ١١٥ ) تحت عنوان " استئناف المدعى بالحق المدنى وأثره فى الدعوى العمومية وطلب الموضوع والفصل فيه بمعرفة المحكمة الاستئنافية " . وهو بحث قيم جدا فقد فيه حضرة ما قرره بعض الأحكام من جواز تصدى محكمة ثانى درجة للدعوى العمومية فى حالة استئناف المدعى المدنى وحده وعدم استئناف النيابة إياه بمجيب قوية وبراين مقننة .

ولكن الظاهر أن القضاء المصرى قد القضاء الفرنسى الذى لم يجد هو الاثر فى أحكام المرافعات تكأة عليه فى نظريته التى قررها فى الأحكام الجنائية .

فهل أن محكمة النقض المصرية لم تثبت على مبدأها هذا ، بل عدلت عنه إلى تقرير مبدأ آخر فى قضية جمعة كانت المحكمة الجزئية قررت إيقاف الفصل فيها حتى تفصل المحكمة المدنية فى دعوى حساب رفعت إليها ، واستأنف المدعى المدنى هذا الحكم إلى المحكمة الكلية فقضت بإلغائه وبراءة التهم ، فطلعت المدعية بالحق المدنى فى هذا الحكم بطريق النقض ، فقضت محكمة النقض بأن المحكمة الاستئنافية قد تجاوزت حدود سلطتها بفصلها فى موضوع الدعوى ، لأن حق المحكمة الاستئنافية فى نظر الموضوع فى مثل هذه الحالة لم ينص عليه فى قانون تحقيق الجنايات كما نص عليه فى المادة ٣٧٠ من قانون المرافعات فى المواد المدنية ( ٢٠ أبريل سنة ١٩١٨ المجموعة الرسمية السنة التاسعة عشرة ص ١٢٣ ) .

فلم عادت محكمة النقض فقضت من بعد بأن استئناف المدعى المدنى يستلزم تحريك الدعوى العمومية أيضا أمام محكمة ثانى درجة وطرحها على بساط البحث ، لأن الدعوى المباشرة لم توضع إلا صيانة للحقوق المدنية فى حالة ما إذا تخلفت النيابة عن رفع الدعوى العمومية فيجب إذا لا يكون فى يدها عرقها بعد أن تكون قد تحركت ( ٢٤ يناير سنة ١٩٢٠ المجموعة الرسمية السنة الحادية والعشرين ص ١٠٤ ) . وقد جاراها فى ذلك بعض المحاكم الأخرى ( طنطا الكلية ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ مجلة المحاماة السنة الثانية ص ١٨٩ ) .

لوقد جاء هذا القضاء مخالفا لما قرره محكمة النقض في حكمها الصادر بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٨٩٣ الذي قلنا بمناسبة ذكره إن ما قرره هو وغيره من الأحكام التي حذت حذوه لا علاقة له بحق التصدي لموضوع الدعوى من قبل المحكمة الاستئنافية ، بل إن كل ما جاء فيها هو أن استئناف المدعى المدني ليس من شأنه تحريك الدعوى العمومية أمام المحكمة الاستئنافية في حالة عدم استئناف النيابة . ولا ريب في أن هذه الأحكام ، وهي أقدم عهدا ، أمتن حجة وأقوى دليلا وأصح رأيا لأنها متفقة كل الاتفاق مع المبدأ الأساسي الخاص بالدعوى العمومية من أن أمرها موكل للنيابة تحريكها متى شامت ولها دون غيرها استئناف الحكم الصادر فيها ، وأن تحريك المدعى المدني لها أمام القضاء الابتدائي إنما ورد على سبيل الاستثناء ولا محل للتوسع فيه والقول بإمكان حصوله أيضا أمام الاستئناف .

فلكن مبدأ عدم التصدي أخذ يستقر بعد هذا التردد . فقد صدر من محكمة الزقازيق بجهة استئنافية حكم ( ٥ أكتوبر سنة ١٩٢١ المجموعة الرسمية السنة الثالثة والعشرون ص ١٧٤ ) تقرر فيه ما يأتي : " إذا قضت محكمة الجنح المستأنفة بالنقض حكم صادر من المحكمة الجزئية بسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية فليس لها حق الفصل في موضوع التهمة ، بل عليها أن تحيل الدعوى على المحكمة الجزئية للفصل فيها حتى لا تضيع على المتهم درجة في التفاضل منته لماها القانون " . وقد جاء هذا القضاء على تقيض حكم النقض الصادر في ٢٢ يناير سنة ١٨٩٨ السابقة الإشارة إليه .

لهم ما لجأت محكمة النقض بعد ذلك هذه النظرية في حكيمين صادرين في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ وبمحتها بحثا وإفيا ورات أن لا محل لتطبيقها في مصر . ولقد جاء قضاؤها مبنيًا على أسباب قانونية في منتهى الشائنة والإقناع . ويلوح لي أن في قضائتها هذا القول الفصل فلا محل بمده للتردد أو للعلول عن المبدأ الذي أرقته اللهم إلا إذا كان ذلك من طريق التشريع . وهاك ما جاء في أحد حكمها ( مجلة المحاماة : السنة التاسعة ص ٦١١ ) " وحيث إنه إذا جاز لدى المحاكم المدنية بحسب المادتين ٣٧٠ و ٣٧١ من قانون المرافعات أن تنزع المحكمة الاستئنافية أصل الدعوى من قضاء الدرجة الأولى وتحكم فيها ، فإن هذا الاتراع لا يكون إلا في صورة إلغاء حكم تهديد أو حكم صادر في مسألة اختصاص أو إحالة ، فلا يتناول إذا صورة الدعوى الحالية . ولا يمكن أن يتناولها بالقياس لأنه استثناء وارد على خلاف الأصل ، وما كان كذلك فلا يقاس عليه . على أنه سواء أصح القياس لدى المحاكم المدنية أم لم يصح ، فإن من المجازفة القول بجواز القياس عليه لدى المحاكم الجنائية وإلا كان قياسا على قياس على استثناء والقواعد يصعب أن تحتل هذا التوسع " .

فبحث الحكم الآخر (الصادر في القضية رقم ٣٧٦ سنة ٤٦ قضائية) الموضوع ببناء من حسن البيان ومثانة التدليل ، وناقش حكم النقض المخالف له الصادر في ٢٤ يناير سنة ١٩٢٠ الذي تقدمت الإشارة إليه ، ورأى أنه كان في غنى للفصل في الدعوى المدنية عن التكلم على تحريك استئناف المدعى المدني للدعوى العمومية أمام محكمة ثاني درجة ، ثم قال : "ولكن القانون على كل حال لم يعتبر المدعى بالحق المدني في نص من نصوبه قائما مقام النيابة العمومية أمام المحكمة الاستئنافية ، بل ولا أمام محكمة أول درجة ، بل اعتبره — عند تقرير حقه في استئناف الأحكام الصادرة من محاكم الجلس — خصما مستقلا ، ولم يميز له الاستئناف إلا فيما يتعلق بحقوقه المدنية ، بل أردف هذه الجملة بقوله "دون غيرها" تأكيداً لهذا المفهوم منه .

فلقد تقدم القول بأن هذا هو المقرر في القضاء الفرنسي ، فلم يصدر حكم ولم يقل أحد من رجال الفقه بأن استئناف المدعى المدني وحده يترتب عليه إمكان تحريك الدعوى العمومية . ويحذر بنا هنا لفت النظر مرة أخرى إلى أن القول بتحريك الدعوى العمومية في الصورة التي نحن بصددنا لم يكن سوى فهم غير صائب لحق التصدي المقرر في القضاء الجنائي الفرنسي . لأن كل ما قاله هذا القضاء في موضوعنا هذا هو أنه إذا كانت محكمة أول درجة لم تفصل في الدعوى العمومية وكانت قد فصلت في مسألة فرعية فاستأنف المدعى المدني وحده الحكم ، كان على محكمة الاستئناف التصدي للدعوى العمومية .

فاستعرضنا لك أحكام القضاء المصري في موضوع حق المحكمة الاستئنافية في التصدي للدعوى الموضوعية ، ومنه يتبين مقدار ما كانت عليه الأحكام من التردد بشأن الأخذ أو عدم الأخذ بنظرية التصدي . وليس يسعنا سوى التماس العذر للقضاء في هذا التردد بسبب دقة الموضوع وتعدد العوامل المؤثرة فيما يبنى عليه أن يسلك من النتائج . فقد كان أمامه القضاء الفرنسي وقد خلق نظرية حق التصدي في المواد الجنائية وتمهدها حتى تمت واستقرت وساد اتباعها بغير جدل في أصلها ، وذلك لما وفر في نفسه من فوائدها ، فتمسك لها نصا لا يمت لها بصلة ولا تربطها به رابطة ، وتوسع في تأويله توسعا كبيرا لم ينبج من نقد علماء القانون . وكان لدى القضاء المصري — غير هذا العامل — عامل القواعد العامة المقررة في قانون المرافعات مما قد يمكن أن يقال باتباعها من طريق القياس فيما لم يرد بشأنه نص خاص بقانون تحقيق الجنائيات . وعامل آخر لم يفسح عنه القضاء في أحكامه ولكنه مفهوم بداهة من نزعة تلك الأحكام ألا وهو اقتصاد الوقت والتفتت واختصار الإجراءات . إلا أن هذه العوامل ، مهما بلغ تأثيرها وكبر شأنها ، لا تكفي للاقتناع بصواب الرأي القائل بالتصدي وموافقته لنص القانون أو روحه . فمن جهة



القضاء الفرنسى ، فالاستئناف بأحكامه لا محل له لمدى وجود أى سند فى قانون تحقيق الجنائيات المصرى يصح الاجتهاد عليه ، حتى مع التوسع فى التأويل مجازة لما فعل هذا القضاء فى تأويله لسنة ٢١٥ . أما قانون المرافعات المدنية فإنه لا يصح الرجوع إلى شيء منه فى هذا الصدد ، لأن ما ورد به إنما كان استثناء من الأصل كما قالت محكمة النقض المصرية والاستثناء لا يقاس عليه . ناهيك بأن الأحكام الفرنسية لم تقول فى توطيد أركان هذه النظرية إلا على المادة ٢١٥ كما سبق الذكر . وأما تبسيط الإجراءات فهما يمكن من أمر فائدته فهو وحده غير كاف للتشبت بهذه النظرية وحرمان المتهم من إحدى درجتي القضاء ، لما فى ذلك من الخروج على القواعد الأساسية لإجراءات المحاكمة ، وهو ما كان يقتضى نصا صريحا لا وجود له فى التشريع الجنائى المصرى .

لخلاصة ما تقدم أننا نرى قانون تحقيق الجنائيات خلوا من نص يسمح لمحكمة ثانى درجة بالتصدى لموضوع الدعوى كما هو الشأن فى المسائل المدنية . فهو إذن فى حاجة إلى الإصلاح من هذه الناحية ، إذ لا شك فى أن اختصار الإجراءات بغير ضرر يجب أن يكون من أهم أغراض الشارع . والضرر هنا — على ما نرى — يكاد يكون متعددا لأن نظر محكمة ثانى درجة للدعوى وقضاءها بما يخالف قضاء أول درجة فى مسألة فرعية كثيرا ما يمهدها سبيل الفصل فى موضوع تلك الدعوى ، ويعسر لها حسن التقدير ، فتكون هى بذلك أولى بالحكم فيها فى أنسب الأوقات . وبجانب هذه المزايا لا يكاد يذكر القول بحرمان المتهم من إحدى درجتي القضاء ، إذ التصدى لا يكون بطبيعة الحال إلا اختياريا للمحكمة الاستئنافية تأخذ به عند تحقق المصلحة وضمان العدالة . فإحباطا لو كان الشارع المصرى يعنى بهذا الموضوع ويمثل القانون بما يجوز للحاكم ثانى درجة حق الفصل فى موضوع الدعوى عند فصلها استئنافيا فى مسألة فرعية . إنه لو فعل ذلك لأذى ، على ما نعتقد ، للقانون أكبر إصلاح ولل قضاء أجل خدمة .

### الاستئناف الفرعى

#### Appel Incident

لئن القواعد المقررة فى قانون المرافعات المدنية والتجارية أن الاستئناف على نوصين : أصلى ويرفع بالطرق المتادة ، وفرعى وهو غير مقيد بهذه الطرق ( مادة ٢٥٧ ) . وبيان ذلك أن الاستئناف الأصلى لا يتسنى رفعه إلا فى خلال مدة معلومة . أما الاستئناف الفرعى فيرفع فى أية حالة كانت عليها الدعوى بنقض النظر عما إذا كان الميعاد قد انقضى أو لا يزال باقيا . ومن جهة أخرى فإن الاستئناف الأصلى لا يمكن رفعه بعد الرضا بالحكم . أما الاستئناف الفرعى فلا مانع من

إبدائه ولو كان المستأنف عليه رافع هذا الاستئناف الفرعى سبق أن رضى بالحكم ، لأنه مفروض فى رضائه هذا أنه معلق على شريطة أن هذا الحكم لا يستأنف من قبل الخصم . أضف إلى هذا أن الاستئناف الأصلى يرفع بصحيفة دعوى تعلن للاستأنف عليه ، أما الاستئناف الفرعى فيمكن إبدائه فى الجلسة .

لنظام الاستئناف الفرعى كثير النفع عظيم الفائدة . وحسبك أن المستأنف عليه إذا وجد فى الحكم ما لا يرضيه كان له إزاء استئناف خصمه أن يتظلم هو أيضا من الحكم فيما يختص به . حتى يتسنى بذلك للحكمة تعديله لمصلحته إذا اقتضى الحال ذلك . ولو أن الاستئناف كان أصليا فقط وتبين للحكمة أن الحكم غير صائب قانونا ، أو أن فيه إجحافا بحق المستأنف عليه لما كان سبيل تعديله ، ولكن التأييد فى هذه الحالة أمرا لا مفر منه ، إذ لا تستطيع المحكمة القضاء بما هو خارج عن الطلبات المطروحة لديها بمقتضى الاستئناف المرفوع ، بخلاف ما إذا حصل استئناف فرعى فانه يكون من الميسور وقتئذ للحكمة إصلاح الخطأ وتقويم الموعج من الحكم .

فلم ينص قانون تحقيق الجنايات على شيء خاص بالاستئناف الفرعى مع أنه قد يقع أن يكون الفعل المسند إلى المتهم موصوفا بأنه جنحة بالمادة ٢٠٦ عقوبات مثلا مما عقوبته المجلس أو القرامة ، ولكن الإصابة التى أحسبها المتهم بالجنى عليه قد تؤدي إلى وفاته فتكون حقيقة الواقعة عندئذ جناية ضرب أفضى إلى موت ينطبق على المادة ٢٠٠ عقوبات مما عقوبته قد تبلغ الأشغال الشاقة خمس عشرة سنة . فإذا لم تستأنف النيابة بالحكم ، وحدثت الوفاة بعد نوات ميعاد الاستئناف ، فلا حيلة للحكمة ثانيا درجة فى الأمر ، إذ ما دام الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده فليس فى وسعها القضاء بعدم الاختصاص بناء على أن الواقعة جنائية ، كما هو صريح النص . والحال كذلك إذا كان الاستئناف مرفوعا من المدعى بالحق المدنى وحده إذ ليس للحكمة أن تتصدى للدعوى العمومية فى هذه الصورة . ويترب على هذا أن المحكمة تكون ملزمة بحسب الأحوال إما بتأييد الحكم على مضمض وإما بعدم التعرض له من جهة الدعوى العمومية ، وقد يكون صادرا بغرامة سيئة . وكذلك الحال فى جرائم التزوير إذا كان الوصف الذى حوكم المتهم بموجبه يعتبر الواقعة جنحة بينا هى فى الواقع جنائية . وقس على ذلك أمثال هذه الصور التى يصبح فيها المتهمون فى موقف ممتاز كل الامتياز بسبب التسرع فى محاكمتهم أو بسبب التلاعب من قبلهم هم فى إبداء البيانات الصحيحة عن أسمائهم وماضيهم ، أو بسبب خطأ النيابة ومحكمة أول درجة فى تقدير الواقعة فى مبدأ الأمر . وهو امتياز تستكره العدالة ، إذ الواجب أن يكون العقاب متكافئا مع الجرم المقترف ، وألا يكون القاضي مطول اليد عن توقيع الجزاء الذى يقتضيه الفعل المرتكب .

لقد يقال بأنه لولا استئناف المتهم أو المدعى المدنى لما وصلت القضية الى محكمة ثانى درجة ولكانت النتيجة أن الاعتبار لاطلعى يصبح لحسن حظ المتهم — بعد انقضاء ما للنيابة من مواعيد الاستئناف — فى حزم ممكن لا سبيل إلى المساس به . وهذا القول صحيح لا غبار عليه ، ولكن بما لا شك فيه أيضا أن اضطراب محكمة ثانى درجة — بحكم النصوص — إلى السكوت عن الخطأ ، وإغماض العين على فوز الجانى على القانون أثناء محاكمته ، مما لا يستسيغه العدل ولا يقره النوق ، وهو فى الجملة مما يثير اشمئزاز القوس لدى الناس جميعا ، وإن تلطيف ويلات هذه الأخطار العامة فى فرصة الاستئناف والنقض الذى يليه أمر مرغوب فيه .

لكن نتائج هذا النقص فى التشريع أن المدعى المدنى يجد نفسه مغلول اليد عن الاستئناف إذا فوجئ فى آخر لحظة باستئناف المتهم الذى كان مظلوما أنه رضى بالحكم . وليس من سبيل لهذا المدعى المدنى لأن يرفع استئنافا فرجيا وفق أحكام قانون المرافعات ، لأن هذا الاستئناف إنما جاء على خلاف الأصل فلا قياس عليه فى غير حدود القانون الذى ورد هو به . على أن استئناف المدعى المدنى لا يقدم ولا يؤخر فى سير الدعوى العمومية كما سلف عند الكلام على حق التصدى للدعوى .

لقد كان التشريع الجنائى الفرنسى على هذا الحال من النقص مما كانت له نتائج غير مرضية كثرت منها الشكوى . وظل الأمر على هذا المنوال عهدا طويلا إلى أن صدر قانون ٢٢ أبريل سنة ١٩٢٥ وصدلت بمقتضاه المادتان ١٧٤ و ٢٠٣ من قانون تحقيق الجنائيات ، فأصبح بمقتضى النصوص الجديدة لغير المستأنف من الخصوم حق الاستئناف الفرعى فى ميعاد إضافى مقداره خمسة أيام يوقف فى أثناءها تنفيذ الحكم كما هو الحال بالنسبة لميعاد الاستئناف الأصل .

لذلك نرى أنه إذا عثر للشارع المصرى أن يدخل مثل هذا النص فى قانوننا فيحسن — مع إرادته موافقا لباقي مبادئه من جهة وجوب تنفيذ الحكم الابتدائى فوراً أو عدم تنفيذه — التوسع فى الميعاد بحمل مواعيد هذا الاستئناف قربية من مواعيد الاستئناف الفرعى فى المسائل المدنية . إذ بالتيسير فى هذا الشأن تتحقق العدالة ويكون فى مكنة النيابة تلافى كل خطأ وتدارك ما قد يكون وقع من إهمال أو سوء تقدير .

هكذا ما رأينا عرضه على نظر الباحثين وأولى الرأى ولنا الأمل فى أن يولوا موضوعه قسطا من عنايتهم ، وبما لجوء بما يستحق من الاهتمام والتقدير .

## هلى لى اساس

### ليكون تنقيح القانون الملى المصرى

المكتور هب ارزاق احمى السنهورى استاذ القانون الملى فى كلية الحقوق

فحن من يرون وجوب تنقيح القانون الملى <sup>(١)</sup>، ولكن لا يكفى أن نشر بهذا التنقيح ، بل يجب أن نبين على أى أساس يكون . وها نحن نورد ما من الرأى فى هذا الموضوع الدقيق . وحسبنا أن نفتح الباب لمناقشة هذه المسألة ، فإن خطر الأمر يتطلب مجهودا كبيرا يشترك فيه المشتغلون بالقانون فى مصر بما يقتضيه الموضوع من دقة وتمق ، فليس تنقيح التقنين ، لا سيما إذا كان هو التقنين الملى ، بالأمر الهين .

لذلك نتقدم بملاحظاتنا فى شىء من التهييب . ولا نقصد إلا أن نضع الأمر تحت أعين رجال القانون ، ليرأوا فيه رأيهم بعد مناقشة وبحت وتمحيص .

فقبل أن نحدد الأسس التى ينبى عليها تنقيح قانوننا الملى نحب أن نتقدم بأمر يجب أن يكون التفكير فيه سابقا على كل تفكير . فإن تنقيح القانون الملى لا يكون ذا قيمة فى نظرنا ، إلا إذا تم لنا بعد هذا التنقيح تقنين ملى كامل موحد .

فريد تقنيننا كاملا فلا معنى لشطر القانون شطرين ، بين معاملات وأحوال شخصية . فالتقنين الجديد يجب أن يكون شاملا لكل المسائل التى يحتوينا القانون الملى الكامل . ولا نقصد بهذا أن ننقل تشريع الأحوال الشخصية من التشريعات الغربية ، بل يجب أن يكون تشريعنا

(١) بحثنا هذا الموضوع فى مقال نشر فى مجلة القانون والاقتصاد فى العدد الخامس بالعدد الخامس والعشرون العام الألفية .

في هذه المسائل متقولا من الشريعة الإسلامية مع جعله ملائما لأن يطبق على غير المسلمين من المصريين ، فيكون لنا بذلك تشريع عام للأحوال الشخصية، يخضع له جميع المصريين مع احترام العقائد الدينية وعلم المساس بها . فنحن إذن لا نريد بادماج الأحوال الشخصية في القانون المدني أن نقتص من سلطان الشريعة الإسلامية بل ، على العكس من ذلك ، نود لو امتد هذا السلطان إلى دائرة المعاملات نفسها ، ولكنا نريد أن نحصل على مزية الثقتين في جميع تشريعاتنا المدنية . أما في الحالة الحاضرة فلا يزال نصف قانوننا المدني غير متقن . ولا علة لهذا سوى وهم قام بالذهن من أن الشريعة الإسلامية يجب البحث عنها في بطون كتب الفقهاء ، مع أن تقنينها أمر ليس بالصعب بل هو أمر قد تم بالفعل . وقد قام به الأتراك رسميا في "مجلتهم" المشهورة ، وقام به فذ من المصريين هو المرحوم محمد قنديل باشا ، فوضع كتابا قيمة يقن فيها الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية وفي المعاملات وفي الوقف . فثقتين الشريعة الإسلامية إذن سوابق معروفة . ولا نذهب بعيدا ، فإن المشرع المصري قد قن بالفعل بعض أحكامها في شكل تشريعات خاصة ، أدرج بعضها في لأشعة ترتيب المحاكم الشرعية ، وبنى البعض الآخر منفصلا . فلماذا لا نقوم بالعمل كاملا وتولى ، بمناسبة تنقيح القانون المدني ، ثقتين جميع الأحوال الشخصية ، ونهتج هذه الفرصة فنختار من كتب فقهاء المسلمين في هذه المسائل ما يكون أكثر اتفاقا مع روح العصر دون أن نتقيد بمذهب معين فيكون ثقتين أحكام الأحوال الشخصية ليس مجرد ثقتين ، بل هو إصلاح قانوني شامل نحس جميعا أن البلاد منقطعة له . بل هو لا يكون إصلاحا لحسب ، إذ يجب أن تكون الأحكام التي تقننا من الشريعة الإسلامية قابلة للتطبيق على غير المسلمين من المصريين . وإذا اقتضى الأمر أن ثقتين أحكاما خاصة بنير المسلمين أمكن إدماج هذه الأحكام في ثقتين الأحوال الشخصية على أن يقتصر تطبيقها على غير المسلمين . وبهذا يخلص لنا ثقتين مدني كامل ، معروف الأحكام ، بين السبيل .

لإدماج أحكام الأحوال الشخصية في الثقتين المدني لا يعني حتما إدماج المحاكم الشرعية والمجالس المالية والمجالس الحسبية في المحاكم الأهلية ، وإن كان ذلك مما يرغب فيه كل مصري يجب إصلاح القضاء في بلاده . ولكن إذا فرض أن هذا الإصلاح لا يقدر له أن يتم الآن ، فإنه من الممكن فصل فكرة توحيد الثقتين عن فكرة توحيد المحاكم . وإذا أعوزنا أن تكون لنا محكمة واحدة ، فلا أقل من أن يكون لنا قانون واحد . وهذا القانون تطبيقه المحاكم المختلفة ، كل محكمة في دائرة اختصاصها . فالمحاكم الشرعية والمجالس المالية تطبق القسم الخاص بالأحوال الشخصية من هذا الثقتين الجديد ، والمجالس الحسبية تطبق القسم الخاص بالأهلية وما يتعلق بها ، والمحاكم الأهلية

تطبق القسم خلاص بالمعاملات . ويتبقى الحال كذلك حتى يحين الوقت الذى تندمج فيه كل هذه الجهات القضائية فى جهة واحدة ، ونرجو أن يكون قريبا .

لو كما نريد تخميننا كاملا يشمل الأحوال الشخصية إلى جانب المعاملات نريده كذلك موحدا يطبق على جميع سكان مصر ، من مصريين وأجانب ، فلا يكون هناك تقنين للحاكم الأهلية وتقنين آخر للحاكم المختلطة ، فإن اختلاف القوانين فى المسألة الواحدة ليس من شأنه إلا إيجاد الفوضى والاضطراب فى المعاملات . وليس المصريون وحدهم هم الذين يقولون بوجوب توحيد القانون المدنى ، بل إن فقهاء كبارا من غير المصريين ينعون على التشريع المصرى عدم التوحيد . وإليك ما يقوله الأستاذ أرمانيون فى هذا الصدد : " والداهية أن « القواعد القانونية » ليست واحدة فى القوانين المختلطة والقوانين الأهلية . وإذا كانت هذه مأخوذة من تلك فإن النقل لم يكن أمينا . وسرى ، فى كثير من المسائل التفصيلية ، خلافا بين التشريعين فى المسائل المدنية والتجارية وقواعد المرافعات ... وما يزيد الموقف سوءا أن بعض أحكام الشريعة الإسلامية ، التى يطبقها قضاء المحاكم الشرعية ، داخلة فى دائرة الأحوال العينية ... فأصبح يوجد بذلك ثلاثة تشريعات مصرية فى المعاملات ، دون فائقة أو سبب ظاهر . وهذا عدم اتساق فى التشريع غريب (١) " . وقد لاحظ الأستاذ أرمانيون فى المقال الذى وردت فيه هذه العبارة أن توحيد القانونين الأهلى والمختلط فى الوقت الذى كتب فيه هذا المقال أمر صعب التحقيق ، إذ يقتضى موافقة الدول ذوات الامتياز على هذا التوحيد وعلى كل تعديل يتم بعد ذلك (٢) . ولكن هذه الصعوبة قد زالت إلى حد كبير ، إذ يكفى الآن موافقة الجمعية التشريعية لحكمة الاستئناف المختلطة ، وتعنى هذه الموافقة عن الحصول على موافقة جميع الدول .

فهل أن الأمر أكبر خطرا من أن نصطنع فيه هواة أو استرخاء . فهل قدر لنا أن نبقى غير مستقلين فيما يتناول الصمم من سيادتنا الداخلية ، وهو حق التشريع . أليس حق التشريع الشامل لكل سكان البلاد هو من أخص مميزات سيادة الدولة ، فكيف نبقى مغلولى الأيدي دون هذا الحق ، وإلى متى نعانى هذا القيد الثقيل ؟ إن كل مصرى سمع شيخ القضاة يلىو صوته فى أكبر حفل جمع رجال القضاء والقانون ، وفى حضرة ملك البلاد ، وهو يعلن فى عزم وإباء " أن مصر أصبحت مستحقة للتمتع بما تتمتع به كل أمة من الاستقلال بإدارة العدل فى ديارها بين قيطانها

(١) كتاب العبد المحنتى لقانون المدنى القرنى برز ٢ ص ٧٤٠

(٢) » » » » » من ص ٧٥٦ — ٧٥٧

أجمعين" لم يلبث أن أحس صوت هذا الشيخ الجليل قد مس الوتر الحساس في قلبه ، وأن هذا القول قد صيربه ، لآعن أمنية المصريين بحسب ، بل عن رغبة المصادقة ، وإرادتهم التي لا يتنون عنها ، في أن يكون لجميع سكان البلاد تشريع واحد وعامك واحدة .

فهل أن توحيد التقنين المصري يمكن النظر فيه منفصلا عن توحيد المحاكم كما أسلفنا . فهما يمكن من مصير المحاكم المختلطة —وعلى تقدير بقائها— فإن توحيد التقنين المدني في الماملات أمر ضروري على كل حال ، إذ وجود تقنين واحد ، تطبقه المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية <sup>(١)</sup> على السواء ، أمر يقتضيه حسن توزيع العدالة في البلاد ، ويقضى على الفوضى والاضطراب الذي يسود الماملات من جراء اختلاف القوانين . وإذا كنا قد رأينا أنه يمكن إدماج أحكام الأحوال الشخصية في التقنين المدني مع بقاء محاكم الأحوال الشخصية منفصلة عن المحاكم الأهلية ، فإنه يمكن من باب أولى أن يتوحد التقنين الخاص بالماملات مع قيام طائفتين من المحاكم ، كل منهما تطبقه في دائرة اختصاصها . وإذا كان الفرنسيون والإيطاليون يسعون إلى توحيد قوانينهم مع اختلاف المحاكم التي تطبقها ، ومع أن فرنسا وإيطاليا دولتان مستقلتان إحداهما عن الأخرى ، فكيف لا تطلب مصر ، وهي دولة واحدة ، أن يكون لها في المسائل الواحدة قانون واحد !

فنحن إذنا نقصد أننا نعب عن رغبة المصريين جميعا إذا قلنا إن مصر تريد ، عند تنقيح تقنينها المدني ، أن تحصل من هذا التنقيح على تقنين كامل موحد يطبق على كل سكان مصر ، مسلمين وغير مسلمين ، مصريين أو أجانب .

لذا فرغنا من تحرير ذلك نقفل إلى بيان الأسس والمصادر التي ينبغي عليها التنقيح المرجو ، من حيث الشكل ومن حيث الموضوع . فنبين أولا ما يحسن اتباعه من الإجراءات للقيام بهذا التنقيح ، وعلى أى أسلوب تشريعى يكون . ثم نبين بعد ذلك ما يجب مراعاته عند النظر في التنقيح موضوعا ، ومن أى المصادر القانونية نستمد ما نريد إدخاله من التعديلات على تشريعتنا الحاضر .

(١) يستر أن قلنا أن بلغة الاحتمال باليد التفسير للمحاكم الأهلية قد اقترحت تعديل الاسم القرصى الذى يطلق على هذه المحاكم فلا تدعى (Tribunaux Indigènes) بل تدعى (Tribunaux Nationaux) . وحلذا لو ظهر أثر هذا التعديل في اللغة العربية أيضا . ولا نرى أن تسمى محاكمنا "بالمحاكم الوطنية" فهذا اسم لا يختلف كثيرا عن اسم "المحاكم الأهلية" أو هو لا يفرق المعنى المقصود . وتقسمة زراحي "المحاكم المصرية" . ولا يترض على ذلك بأنه توجد في البلاد محاكم مصرية أخرى كالمحاكم المختلطة والمحاكم الشرعية فكل هذه محاكم استثنائية إذا فرت إلى محاكم "القانون العام" . وجب أن نأخذ لما اصحا خاصا يميزها . أما المحاكم العامة فهي وحدها التي تسمى بالمحاكم المصرية . وإذا أطلق هذا الاسم وجب أن ينصرف إليها دون غيرها . على أن اسم "المحاكم المصرية" رمز فيه تنازل بالمستقبل ، فسيأتى اليوم الذى يتدج فيه كل هذه المحاكم الاستثنائية في المحاكم المصرية فلا يبق في البلاد إلا محاكم واحدة تكون في ضي بعد ذلك عن وصفها بالمصرية .

ولا - الأسس التي ينبغي عليها التشريع

فن حيث الشكل

١ - استعراض القواعد العامة في الصناعة التشريعية

يمكن النظر إلى صناعة التقنين من ناحيتين : ناحية الإجراءات وناحية المادة التشريعية .  
والناحية الأولى هي ما يسمونها بالناحية الخارجية (côté externe) والناحية الأخرى هي  
الداخلية (côté interne) .

الناحية الخارجية تعنى بتحديد أفضل السبل التي تتبع في إجراءات التقنين ، وهل تكون  
الإجراءات التشريعية المعتادة ، أم إجراءات أخرى خاصة بالتقنين تكون أكثر اتفاقا مع طبيعة  
هذا العمل المقعد .

لقد اتفق العلماء<sup>(١)</sup> الذين عنوانوا هذه المسألة على أن الإجراءات التي تتبع في التشريع التفصيل  
ليست صالحة للتقنين الشامل . فإن ترك الأمر في التقنين إلى هيئة سياسية كالبرلمان ليس شأنه  
أن يوجد تعنتينا صالحا موافقا لأصول الفن . فإن رجال البرلمان رجال سياسيون قبل كل شيء ،  
وتنقصهم عادة الخبرة اللازمة في عمل فني خطير كالتقنين . هذا إلى أن كثرة عددهم موجب  
للبطء في الإجراءات . وقد نظمت لوائحهم الداخلية طبقا لطبيعة المناقشة في المسائل السياسية  
أو الاجتماعية . أما المسائل الفنية فلا فسيحة في هذه اللوائح لمناقشتها مناقشة جدية مثمرة . فيخرج  
التقنين مفكك الأجزاء ، وقد قال كل عضو فيه كلمته . والتقنين مجموع لا يتميز ، يجب أن يسوده  
الانسجام والتناسق ، فإذا عدل في ناحية كان لهذا أثره في النواحي الأخرى ، وهذا ما ينفل عنه  
عادة رجال البرلمان ، فيخرج التقنين متناقضا غير متماسك ولا منسجم .

(١) بدأ الفيلسوف الإنجليزي بيكون (Bacon) والفيلسوف الفرنسي مونتكيو (Montesquieu) يتكلمان في بعض  
مسائل هذه الصناعة بشيء من عدم التحديد والحدة ثم أتى بنظام (Boulbain) فيبحث مسائل التقنين بحثا مفصلا . وتناول سافيني  
وأخرج موضوع الصناعة في القانون ، وبجانبه الفقيه الثاني في كتابه "روح القانون الروماني" بحثا دقيقا (انظر أيضا روسيه  
(Roussseau) في صياغة التشريعات الحديثة في المجلة الانتقادية سنة ١٨٠٦ - ١٨٠٨) . ومن يبحث صناعة التقنين من  
الفقهاء المعاصرين بنى في "المبادئ العامة للقانون الخاص" باريس سنة ١٩١٤ - ١٩٣٤ ، وروبان (Roguin) في مجموعة  
جاسة لوزان بمناسبة العرض الوطني السويسري سنة ١٨٩٦ ص ٧٣ - ص ١٣٤ ، ودموج في كتابه "المبادئ الرئيسية  
في القانون الخاص" (باريس سنة ١٩١١) وميسكو (Miescu) "بحث في الصناعة القانونية" (رسالة من باريس سنة ١٩١١)  
وتيسيه (Tissier) "الصياغة الفنية للقانون الخاص" (المجلة الفصيلة للقانون المدني سنة ١٩٢٣) - ورايايه (Salatier)  
فن عمل القوانين سنة ١٩٢٧ ، وأنجليسكو (Angelisco) "الصناعة التشريعية في التقنين المدني" (رسالة من باريس سنة ١٩٣٠)



فيجب إذاً أن يكون التقنين إجراءات خاصة تراعى فيها طبيعة هذا العمل وما يقتضيه من دقة فنية . ويستخلص من تجارب الأمم المختلفة التي قامت بتقنين تشريعاتها في العصر الأخير أن هذه الإجراءات الخاصة تقوم على أسس ثلاثة : (١) تشكيل لجنة فنية يعهد إليها بوضع مشروع للتقنين . (٢) تنظيم طريقة متبعة لاستقاء ما يلزم من المعلومات ولإجراء استفتاءات واسعة النطاق . (٣) إدخال تعديلات جوهرية في الإجراءات البرلمانية عند نظر البرلمان لمشروع التقنين .

لما اللجنة التي يعهد إليها بوضع مشروع التقنين ، فيجب أن يكون عدد أعضائها محدوداً ، حتى يكون عملها متناسقاً ، تتشبه فيه روح الوحدة والانسجام . وقد بلغ الأمر ببعض الأمم أن فوضت إلى شخص واحد وضع مشروع التقنين ابتداءً ، على أن تناقشه بعد تحضيره لجنة عدد أعضائها قليل كما فعلت سويسرا في تقنينها . حل أن شخصاً واحداً قد ينوء به العمل الموكول إليه ، فالتقنين منشعب معقد ، وهو يقتضى كفايات متنوعة ، والشخص الذي يجمع هذه الكفايات كلها نادر الوجود . فالأفضل إذاً أن يعهد بالأمر إلى لجنة قليلة العدد ، يراعى في تشكيلها أن تضم عنصرين : عنصراً دائماً هو العنصر الفني ، وعنصراً غير دائم هو العنصر العملي . أما العنصر الفني فيمثل المشتغلون بالقانون فقها وعملاً كالأساتذة القضاء والمحامين . والعنصر العملي غير الدائم يختار عادة من دوائر الأعمال المثلة لنشاط البلد الاقتصادي ، يملكون آراهم في الأسس الاقتصادية التي يقوم عليها التقنين . ووجود هذا العنصر ضروري ليكون التقنين متمشياً مع الروح العملية السائدة . وقد أدركت بعض الأمم ضرورة وجود هذا العنصر بصفة دائمة إلى جانب البرلمان . فنص دستور فيلر في ألمانيا على إنشاء مجلس اقتصادي دائم للإمبراطورية . وكذلك فعلت إيطاليا في نظامها الفاشيستي . ونحت فرنسا هذا المنحى بإنشاء مجلس وطني اقتصادي . وسلك الألمان هذا السبيل عند ما وضعوا تقنينهم المدني ، فقد ضموا إلى اللجنة الثانية التي عهد إليها بمراجعة المشروع الأول ثلاثة عشر عضواً غير دائمين من رجال الاقتصاد والسياسة . ويحسن أن يندمج في هذه الهيئة غير الدائمة أعضاء من رجال البرلمان ، يكونون حلقة اتصال بين البرلمان واللجنة . ثم تنقسم اللجنة الرئيسية إلى لجان فرعية ، كل لجنة تقوم بكتابة النصوص في جزء من أجزاء التقنين ، والأفضل أن يكون القانونون بكتابة النصوص القانونية أفراداً قليلين جداً ، حتى تتشبه روح واحدة في مجموع التقنين . وتراجع اللجنة الرئيسية بعد ذلك أعمال اللجان الفرعية حتى تحقق فيها الوحدة والتناسق .

لوجب أن يساعد اللجنة في عملها هيئة منظمة ، تقوم (أولاً) باستقاء المعلومات اللازمة وبمجموعها وترتيبها . فان اللجنة في حاجة إلى كثير من الإحصائيات في المسائل الاجتماعية والاقتصادية

الكبرى. وهي في حاجة كذلك إلى معرفة حالة القضاء في المسائل التي تعرض لها وتريد أن تستأنس فيها بقضاء المحاكم وما جرى عليه العمل. وهي في حاجة أيضا إلى الإحاطة بالتشريعات الأجنبية المختلفة والوثائق المتعلقة بها. وتحتاج، عند ذلك، إلى عمل تحقيقات دقيقة في مسائل لا تستطيع البت فيها إلا في ضوء هذه التحقيقات. وتقوم هذه الهيئة المنظمة (ثانيا) بإجراء الاستفتاء اللازم للثقتين، فإن الثقتين الحديثتين تقوم على الاستفتاء. ذلك لأن عمل اللجنة الموكول إليها وضع مشروع الثقتين لا يمكن أن يكون كاملا من كل الوجوه مهما عنت به وحرصت على أن تتقنه، فإن عدد أعضاء اللجنة محدود، ويجب أن يكون محدودا كما قدمنا، فبقى هيئات كثيرة لا يمثل لها، ويقصى كثير من الكفايات فلا تستطيع الاشتراك في العمل. فيجب إذا دعوة هذه الهيئات والكفايات المختلفة إلى المساهمة في وضع مشروع الثقتين من طريق الاستفتاء. وقد قام الفرنسيون في ثقتينهم باستفتاء المحاكم في سنة ١٨٠١ فشكلت هذه بلانا للدرس مشروع الثقتين المروض عليها. وفعلت إيطاليا ذلك، فقدت بلانا متعددة من رجال القانون لاستفتاءهم في مشروع ثقتينها المدني في سنة ١٨٦٢. وعملت ألمانيا وسويسرا إلى طرق واسعة النطاق من الاستفتاء في دوائر رجال القانون ورجال الأعمال كان لها أثر كبير في تعديل المشروعات الأولى التي وضعت قبل هذا الاستفتاء. فيمكن القول إذن أن الاستفتاء أصبح ركنا من أركان إجراءات الثقتين في العصر الحاضر.

فإذا حضرت اللجنة مشروع الثقتين قائما على أسس صحيحة أحيل هذا المشروع على الهيئة التشريعية. وهنا يجب إدخال تعديل جوهرى في إجراءات هذه الهيئة. فلا تجوز مناقشة نصوص الثقتين نصا نصا، بل يجب اعتبار المشروع وحدة لا تتجزأ، فلا يدخل فيه شيء من التعديل. وإذا رأى البرلمان محلا للتعديل، فإن الأمر يعود إلى اللجنة، لتقوم هي بصياغة التعديل المطلوب وإدخاله في المشروع، بحيث لا يتخلل بتمامه ووحدته. وهذه الإجراءات الخاصة يمكن الاتفاق عليها مع البرلمان، كما فعلت ألمانيا عند ما اتفقت مع الأحزاب السياسية على قصر المناقشة على المسائل ذات الصبغة السياسية والاجتماعية، دون التعرض للمسائل الفنية. وقد فعلت إسبانيا في سنة ١٨٨٠ في ثقتينها المدني ما هو أبلغ من ذلك، فقد اقتصر البرلمان على إقرار المبادئ العامة للثقتين ونفوض إلى لجنة فنية صياغة النصوص وفقا لهذه المبادئ.

لإذا انتقلنا من صناعة الثقتين من الناحية الخارجية إلى الناحية الداخلية، فإن هناك كثيرا من المسائل تستحق البحث في هذه الناحية :

لأول هذه المسائل هو تبويب الثقتين. وأول صفة ضرورية في التبويب هو أن يكون منطقيا متاسكا، فإن هذا يبين كثيرا على فهم الثقتين والإحاطة به، ويعمل البحث فيه يسيرا. على أن

التقنين يتطلب تبويبا عمليا ، غير الترتيب العلمى لكتب الفقه ، فمقتضيات التقنين غير مقتضيات النظريات الفقهية . وخير تبويب للتقنين هو ما كان منطقيا عمليا في وقت واحد . فينقسم التقنين إلى أبواب وفصول تبين بنوع خاص الأهمية العملية للأحكام القانونية ، وتنفى ما كان من هذه الأحكام نظريا فقهيا ، بشرط أن ترتبط هذه الأبواب والفصول بعضها ببعض الآخر ارتباطا منطقيا محكما . ويحسن أن يكون هناك باب في التقنين يتقدم كل الأبواب ، ويكون متعلقا بالأحكام العامة التي تنمى على جميع نواحي القانون ، وليس لها مكان في باب معين ، على ألا يصاغ هذا الباب صياغة فقهية بل تنوع في الناحية العملية . ويلاحظ أن تبويب التقنين يعتبر جزءا من أحكامه ، فقد توجد نصوص لا تفسر تفسيريا واضحا إلا بعد ملاحظة الباب الذي وردت فيه (١) .

لقد ألفت بعض التقنينات الحديثة ، كالتقنين السويسرى ، وضع ملخص للنصوص في هوامشها . وتعتبر هذه الملخصات جزءا من التقنين يعين على تفهم نصوصه ، ويعطى خلاصة واضحة للمعنى المراد منها ، ويسهل على الباحث العثور على ما يريد من الأحكام القانونية .

لهم هناك الروح العامة التي تسيطر على التقنين . ويمكن القول إجمالا أن التقنين الصالح يمتاز بشيئين : (أولا) تغلب الروح العملية فيه على الروح الفقهية ، فإن الفرض من التقنين هو أن يجعل الأحكام القانونية في متناول الجميع ، جمهور الناس قبل فقهاءهم ، ويجب على المقتن أن يتجنب تعزيز أحكامه بذكر الأسباب التي دعت إليها ، أو بإيراد الأدلة على صحتها ، أو بسباق أمثلة توضح هذه الأحكام ، فكل هذا من عمل الفقه لا من عمل التشريع . وإذا كان لا بد أن يذكر شيء من هذا فيترك للأعمال التحضيرية وللذكرات التفسيرية التي تلحق مادة بالتقنين وتبقى منفصلة عنه . وتتطلب الروح العملية أيضا إذا تجنب المقتن الصور الفقهية والتعميمات المجردة والنظريات العامة فلا يذكر شيئا من ذلك دون مقتض يسوغه . ولا يجوز للمقتن مثلا أن يصرح بانضمامه للذهب المسادى أو المذهب الشخصى في الالتزام أو لمنع الإرادة الباطنة أو مذهب الإرادة الظاهرة في العقد ، بل يترك ذلك للفقه يستخلصه ضمنا من مجموع النصوص . وتتطلب الروح العملية على الروح الفقهية أخيرا إذا تجنب المشرع إيراد التعاريف والتفسيرات ؛

(١) وقد كان من حجج الفقهاء المصرى الذين قالوا بأن مبدأ الشريعة الإسلامية القاضى بأن " لا تركة إلا بعد سداد الدين " يخلق في القانون المصرى على انتقال ملكية الأموال الموروثة إلى الوراث ، أن الشارع المصرى نص على وجوب اتباع الأحوال الشخصية في الميراث في الباب الذى تكلم فيه على أسباب انتقال الملكية ، فخرج أحكام الشريعة الإسلامية في الميراث من حيث إنه سبب لانتقال الملكية ، ولا يقتصر الأمر على اتباع هذه الأحكام على تعيين الورثة وتحديد أصبتهم .

فيحسن به مثلا أن يتكلم على الالتزام وعلى المقد دون أن يعرف أي منهما ، وأن يورد مصادر الالتزام دون أن يتعرض لتقسيمها وترتيبها ، فمثل ذلك هو الفقه وذكره في التشريع لا فائدة منه ، بل فيه ضرر كبير . فإن هذه التعاريف والتقسيمات ، إذا أقرها المشرع في نصوصه ، تجدد جهودا عظيما لا يتفق مع تطور النظم القانونية ، ويقاسى الفقيه عناء كبيرا من وجودها ، وينفق جهدا عظيما في الحيلة والتلطف حتى يتخلص من هذا الجهد . يجب أن يتجنب المشرع كل هذا ، فإن مهمته هي أن يضع قواعد عملية ، لا أن يبسط نظريات فقهية . وقد قيل : "إن القانون وضع ليأمر ، ولم يوضع ليعلم ، وهو في غير حاجة إلى الإقناع"<sup>(١)</sup> .

لوالشيء الثاني الذي يتنازع به التقنين الصالح هو ألا يحاول الإساطة بكل شيء ، فإن هذه المحاولة عقيمة . ولا يستطيع المقنن ، مهما كان بصيرا بالأمور ، أن يتنبأ بكل أمر ليضع له الحكم الذي يقتضيه ، فهو عاجز عن ذلك لا بحالة . بل هو عاجز ، في الأمور التي يعرفها ، عن أن يضع لها أحكاما صالحة لكل زمان ومكان . والمشرع الحكيم هو الذي يترك مجالا فسيحا لتطور القانون ، فلا يحكم عليه بالجمود بمجسه في ألفاظ محدودة وأحكام معينة . وخير طريق يسلكه هو أن يترك المسائل التفصيلية لاجتهاد الفقهاء ولتقدير القضاة . بل يجب أيضا أن يترك كثيرا من المسائل الرئيسية ، دون أن يتخذ فيها موقفا خاصا ، ما دامت من المسائل التي لم يستقر تطورها ، وما دامت الحاجة العملية لا تدعو إلى أن يرضى لها بشيء . والمشرع الحكيم هو من يحل عبارة مرنة يتغير تفسيرها بتغير الظروف ، دون أن يذهب في ذلك إلى حد الغموض وعدم الدقة . وخير وسيلة للجمع بين الدقة والمرونة هي أن يبدل المشرع ، في المسائل التي تكون سريعة التطور ، عن القواعد الجامدة الضيقة إلى المعايير المرنة الواسعة . معايير يسترشد بها القاضى دون أن يتقيد ، ويطبقها على القضية التي تعرض له فيحصل من ذلك إلى حلول تختلف باختلاف كل قضية ، وما يحيطها من ملابسات . وخير مثل لتقنين لم يحاول أن يحيط بكل شيء هو التقنين السويسرى ، فقد أكثر من استعمال المعايير المرنة ، وترك مجالا واسعا للفقه والقضاء يفسران القانون بما تقتضيه الظروف .

لهذا أيضا أسلوب التقنين . وخير أسلوب هو الذى يتجنب التكرار ويتنزه عن التناقض . ومع ذلك يجوز أن تكرر القاعدة القانونية في مواضع مختلفة من التقنين ، بشرط أن يكون تكرارها مفيدا ، ولعلها مفهومة . كما إذا قرر المشرع قاعدة عامة ، ثم عرض إلى تطبيقها في حالة خاصة . فقد يكون هذا التطبيق التشريعى مفيدا بل ضروريا ، إذ قد يختلف الناس في تطبيق هذه القاعدة

(١) La loi commande ; elle n'est pas faite pour instruire , elle n'a pas besoin de convaincre.

فيحتم التطبيق التشريعي كل خلاف . والنصوص التي يوردها المشرع ضروب مختلفة : منها النصوص الآمرة ، وهذه يجب أن تكون في أسلوب حازم قاطع . ومنها النصوص المفردة ، والنصوص الميعة ، وهذه يكون أسلوبها مرنا رخوا يتفق مع الغرض الذي وضعت من أجله . وقد بلغ الأمر ، في وجوب التمييز في الأسلوب بين هذه الأنواع المختلفة من النصوص ، أن طلب " مجلس الدولة " عند وضع التقنين الفرنسي أن يكون أسلوب النصوص الآمرة بصيغة المستقبل ، وأسلوب النصوص الميعة والمفردة بصيغة الحاضر . ويختلف أسلوب التقنين أيضا طبقا لما إذا أكثر المشرع أو أقل في الإحالة من نص إلى نص . وقد تكون هذه الإحالة ضرورية في بعض المواضع ، ولكن الإكثار من الإحالة يجعل القانون غامضا مقبدا . مثل ذلك التقنين الألماني ، أكثر المشرع الإحالة فيه من نص إلى آخر ، ثم من هذا النص الثاني إلى نص ثالث ، حتى أصبح لغزا ، يقتضي كثيرا من الجهد لخله . هذا إلى أن الإحالة قد تكون ناقصة . فقد لا يستوعب المشرع كل النصوص التي تجب الإحالة إليها . أما المشرع السويسري فقد قلل من الإحالة بقدر المستطاع ، فإذا ما اضطر إليها أشار إلى النص الذي يريد الإحالة إليه ، لابرغم المادة التي تحتوى هذا النص ، بل بذكر ملخص النص في عبارة واضحة . وهذا مثل طيب يحذى في التقنين .

لكنناك أخيرا لغة التقنين . وهذه يجب أن تكون واضحة دقيقة . فاللغة المعقدة تجعل القانون مغلطا ، كما أن اللغة غير الدقيقة تجعل القانون مبهما . وقد امتاز التقنين الألماني بدقة لفظه في غير وضوح . وامتاز التقنين الفرنسي بوضوحه في غير دقة . والتقنين الذي يجمع بين الدقة والوضوح هو التقنين السويسري ، وكذلك المشروع الفرنسي الإيطالي . ويجب أن يكون للتشريع لغة فنية خاصة به ، يكون كل لفظ فيها موزونا محدود المعنى . وقد درج الإنجليز في تشريعاتهم على إيراد تعريف للألفاظ التي ترد في التشريع لتعديد معناها . ولا يجوز أن يتغير معنى اللفظ الواحد باستعماله في عبارات مختلفة . كما أنه إذا مر عن معنى بلفظ معين ، وجب ألا يتغير هذا اللفظ ، إذا أريد التعبير عن هذا المعنى مرة أخرى . ولا يتناقض أن تكون لغة التقنين فنية مع أن تكون بسيطة تنزل إلى مستوى فهم الجمهور .

#### (ب) لها يقع من الإجراءات في تنقيح التقنين المصري :

لأن وقد استرضنا المبادئ الرئيسية في صناعة التقنين ، تتولى تطبيق هذه المبادئ على حالتنا الخاصة عند تنقيح التقنين المصري . ونحن نذكر هنا بعض مقترحات عملية يصح أن تكون

أساساً للإجراءات التي يجب اتخاذها في هذا التحقيق . وإذا كنا قد انسقنا إلى ذكر شيء من ذلك  
فغرضنا في أن يؤدي بحثنا الغرض العمل الذي قصدنا إليه . ونحصر مقترحاتنا في النقاط الآتية :

( ١ ) نرى أن يوكل تحقيق تفتيشنا إلى لجنة خاصة ، تؤلف من عدد لا يزيد على العشرين  
من الرجال الفنين ، يتخبون من بين القضاة والمحامين والأساتذة ورجال أقلام القضاة وغيرهم  
من المشتغلين بالقانون . ويكون من بينهم عدد من قضاة المحاكم المختلطة ورجال القانون الأجانب ،  
وكذلك بعض رجال الشريعة الإسلامية من قضاة وفقهاء ، وبعض رجال الطوائف المصرية غير  
الإسلامية . وقد راعينا في تشكيل اللجنة على هذا النحو أننا نريد تفتيشنا كاملاً في الأحوال الشخصية  
والمعاملات ، موحداً يطبق على المصريين والأجانب .

ثالثاً جانب هؤلاء الأعضاء الدائمين ، عين أعضاء غير دائمين ، يعملون عند الحاجة إليهم ،  
ويتخبون من دوائر الأعمال المختلفة ، ويمثلون الزراعة والتجارة والصناعة والمال ويختلف نواحي  
النشاط الاقتصادي ، ويضم إليهم عدد من الشيوخ والتواب .

( ٢ ) فبعد هذه اللجنة عملها بوضع الأسس العامة للتقنين الجديد . قسّم المبادئ الاقتصادية  
والاجتماعية التي تبني عليها عملها . فتقرر مثلاً على أي أساس تقوم الملكية ، والقيود التي تحددها ،  
وكيف تهي الملكية المعنوية ، والوسائل التي تتخذ لحمل نظام الوقف أكثر مرونة مما هو عليه  
الآن ، والأسس التي يقوم عليها التشريع الخاص بالعمل والمستولية التصديرية والعقود ، وطرق  
إشهار الحقوق العينية ، ثم نظام تعدد الزوجات والطلاق والعدة ، وثبوت النسب ، وغير  
ذلك .

لنعرض هذه الأسس للاستفتاء العام على دوائر الأعمال المصرية والأجنبية ، وعلى الهيئات  
العامة والاجتماعية المختلفة . وتنظم الاستفتاء سكرتارية تقوم أيضاً باستقاء المعلومات وجمع الوثائق  
وعمل التحقيقات اللازمة . ويتبع في تنظيم الاستفتاء طرق مستجدة حتى يكون مجدياً ، كأن تشكل  
الهيئات التي تستفتي بلجاناً تكلف بدراسة ما تستفتي فيه وتقديم تقارير بنتيجة هذه الدراسة . وكان  
تلقياً اللجنة إلى المجالات العامة والصحف تستثير فيها اهتمام الجمهور .

ثم تعود اللجنة إلى مراجعة ما وضعته من الأسس في ضوء نتائج الاستفتاء العام .

( ٣ ) فحول هذه الأسس إلى البرلمان لمناقشتها وإقرارها .

(٤) جهود اللجنة بأعضائها الفنين الدائمين دون غيرهم إلى العمل . ففتش مكتبنا فيما من ثلاثة أعضاء ، يقوم بوضع مشروع لتبويب مفصل للتقنين راعى فيه ما تقدم بسطه عند الكلام على التبويب الصالح ،<sup>(١)</sup> ويعرض هذا المشروع على اللجنة العامة لمناقشته وإقراره .

(٥) فنقسم اللجنة العامة بعد ذلك إلى لجتين رئيسيتين : إحداها تتولى كتابة النصوص المتعلقة بأحكام الأحوال الشخصية ، ويراعى في تشكيلها أن تكون أغلبية أعضائها من رجال الشريعة الإسلامية ورجال الطوائف غير الإسلامية . والثانية تتولى كتابة النصوص المتعلقة بالأحكام الأخرى ، ويراعى في تشكيلها أن يمثل فيها المنصر الأجنبي تمثيلا كافيا .

لنشكل كل لجنة رئيسية من بين أعضائها بلانا فرعية يوزع بينها العمل بحيث يكون في كل لجنة عضو متوافر فيه الكفاية اللازمة لكتابة النصوص التشريعية . فراعى في كتابتها أصول صناعة التقنين ، ويستهدف في عمله بالأساس السادة التي سبق إقرارها من البرلمان ، ويستمد الأحكام من المصادر التي نشير إليها فيما يلي . ثم تجتمع كل لجنة رئيسية لمناقشة هذه النصوص وإقرارها .

لنقول بعد ذلك نصوص المشروع كاملة إلى المكتب الفني الذي أعد لتبويب التقنين ليحقق الوحدة والتناسق بين أجزائه موضوعا وشكلا ، ومن حيث الأسلوب واللغة ، ويعد تقريرا رئيسيا عن المشروع يكون أساسا للأعمال التحضيرية .

---

(١) سبق أن انتقدنا تبويب التقنين المصري . وقد حملنا عيوبه الكثيرة على أن نشر بالعدل منه . لاسيما أننا نريد تقنينا الجديد كاملا يشمل كل موضوعات القانون المدني من أحوال شخصية ومعاملات . وإذا رجعنا إلى تبويب التقنينات الحديثة كان من السهل أن نختص منها تقنيننا الجديد تبويبا منطقيا عمليا ، نكتفى بسط أساسه فيما يلي :

يكون التقنين قسم عام ، يتفرع منه ٤ . تبسط فيه أحكام عامة تنطبق بتطبيق القانون بالنسبة للزمان والمكان ولا تخص ، وبالقواعد العامة في تفسير القانون واحتماة القاضي بإحدى المذاهب في ذلك ، وبظرفية سوء استعمال الحق وعدم جواز التعالي على القانون (تأثر المادة ٥ من المشروع البولوني) .

ثم ينقسم التقنين بعد ذلك إلى أقسام ثلاثة : قسم قانون الأسرة ، وأخر قانون المعاملات ، وثالث لإثبات الوقائع القانونية وطرق الإثبات (وقد جعلنا طرق الإثبات والإفهار قسما مستقلا لأنها تتناول الحقوق الشخصية والحقوق البينية ، وتشمل المعاملات والأحوال الشخصية) .

أما قانون الأسرة فنقسمه على كتب ثلاثة : في الأشخاص (البلية والمنوية ، والبلديات والفتنات) والروابط الشخصية (للزواج والقب) ودوايلها المالية (المبة والوصية والوقف) .

وقانون المعاملات ينقسم كتابا أربعة : الأموال وأنواعها المختلفة ، والحقوق البينية ، ونظرة الالتزامات ، والمفرد المية والفاينيات .

وبشكل القسم الثالث كتابين : أولهما في طرق إثبات الوقائع المادية والأعمال القانونية ، والثاني في طرق الإثبات .

لُعرض المشروع بعد ذلك للاستفتاء العام على النحو الذى سبق فى الاستفتاء الأول ، ثم تراجعته اللجنة العامة لمراجعة نهائية فى ضوء هذا الاستفتاء الجديد .

( ٦ ) فيحول المشروع بعد ذلك إلى البرلمان . وتقتصر المناقشة على المسائل العامة فى المشروع دون تعرض للتفاصيل . ويؤخذ رأى على المشروع جملة واحدة . وإذا رأى أحد المجلسين ضرورة إدخال أى تعديل أحيل الأمر على اللجنة لتقوم بذلك .

لُما يحل ذكره أن إقرار البرلمان للمشروع يصبح أمرا سهلا ، بعد أن تمت موافقته على الأسس العامة التى بنى عليها فى المرحلة الأولى من هذه الإجراءات .

( ٧ ) فيجمع فى كتاب واحد : ( ١ ) محاضر جلسات اللجنة العامة والمجلسين الرئيسيين والجان الفرعية والمكتب الفنى . ( ب ) تفاصيل الاستفتاءين اللذين أجريا . ( ج ) التقرير الرئيسى الذى وضعه المكتب الفنى . ( د ) محاضر جلسات مجلس الشيوخ والنواب فى مناقشته الأولى للأسس العامة وفى مناقشته الثانية للمشروع الكامل .

لُيكون كل هذا هو مجموعة الأعمال التحضيرية للتقنين .

( ٨ ) لُيكون وضع مشروع التقنين باللغة العربية . وبعد أن يصبح قانونا يترجم إلى اللغة الفرنسية ترجمة دقيقة ، وترجم الأعمال التحضيرية كذلك . وبذلك تكون اللغة العربية هى اللغة الأصلية والرسمية للتقنين .

## ثانيا - المصادر التى يستند إليها التقنين

### فن حيث الموضوع

لُما من حيث الموضوع فرى أن تكون المراجعة ستمتد من مصادر ثلاثة : تجاربنا الخاصة ، وتجارب غربنا من الأمم ، وتقاليدنا الماضية فى القانون . قسمتهى اللجنة التى يوكل إليها أمر التقنين ( أولا ) بالقضاء المصرى فى مدى نصف قرن ، فهو المرشد العملى للشرع . ( ثانيا ) بالتقنينات الحديثة ، وما يمكن أن يستخلص من دروسها النافعة . ( ثالثا ) بالشرعة الإسلامية ، وكانت شرعية البلد قبل دخول التشريع الحاضر ، ولا تزال شريعته فى نواح مختلفة ( وقد اقتبس التقنين المصرى الحالى شيئا من أحكامها ) ولا يزال يستطيع أن يقتبس منها الشيء الكثير .



لما القضاء المصرى والتقنيات الحديثة ، كمصدرين لتفجيع التقنين ، فقد بحثناهما في المقال الذى سبقت الإشارة إليه . و تقتصر هنا على الشريعة الإسلامية :

ليُجب أن تنال هذه الشريعة نصيبا كبيرا من عناية المشرع المصرى عند مراجعة التقنين فقد كانت شريعة البلد قبل العمل بالقوانين الحالية ، ولا تزال شريعته في قمم كبير من القانون المدنى ، هو قسم الأحوال الشخصية ، وفي بعض موضوعات من قانون المعاملات .

لإستقاء تشريعاتنا ، بقدر الإمكان ، من مصدر الشريعة الإسلامية ، عمل يتفق مع تعاليدنا القانونية القديمة ، ويستقيم مع النظر الصحيح من أن القانون لا يخلق خلقا ، بل ينمو ويتطور ، ويتصل حاضره بماضيه .

لهذا من الناحية التاريخية . أما من الناحية العلمية فالشريعة الإسلامية تعد في نظر المنصفين من أرق النظم القانونية في العالم . وهى تصلح أن تكون دعامه من دعائم القانون المقارن . ولا نعرف في تاريخ القانون نظاما قانونيا قام على دعائم ثابتة من المنطق القانونى الدقيق ، يضاهى منطق القانون الرومانى ، إلا الشريعة الإسلامية .

فإذا كان لنا هذا التراث العظيم فكيف يجوز أن نقرط فيه !

لما تردد في الإشارة بوجوب الرجوع إلى أحكام الشريعة الإسلامية في كثير من الموضوعات التى يكون الرجوع فيها إلى هذه الأحكام ممكنا . فإن منها ما يقوم على مبادئ تضاهى أو تفوق أحدث المبادئ القانونية في العصر الحاضر .

فلا يجوز أن نخضع بهذه النظرة السطحية التى يلقيها البعض على الشريعة الإسلامية فيمتدح فيها عدم الصلاحيه والجمود ، فإنها نظرة خاطئة . فالشريعة الإسلامية قد تطورت كثيرا ، وتستطيع أن تتطور ، حتى تماشى المدنية الحاضرة . وقد أنصفها الدكتور أنريكو إنساباتو (Enrico Inesabato) حين قال : " إن الإسلام إذا كان محدودا غير متغير في شكله ، يتشى بالرغم من ذلك مع مقتضيات الحاجات الظاهرة ، فهو يستطيع أن يتطور ، دون أن يتضاد ، في خلال القرون ، ويبقى محفوظا بكامل ماله من قوة الحياة والمرونة ... (ولا يجوز) أن تهدم الخلقة هذا الهيكل العظيم من العلم الإسلامى ، أو أن تنفله ، أو أن تمسه بسوء ، فهو الذى أعطى العالم أروع الشرائع ثباتا ، وشمسته تفوق في كثير من تفاصيلها الشرائع الأوربية" (١) .

(١) الدكتور إنساباتو (الإسلام وسياسة الخلق) ص ١٤٥ - ١٤٦ .

وينصح الأستاذ بيولا كالزالي بالأخذ من مبادئ الشريعة ، لأن هذا أكثر اتقا مع روح البلد القانونية<sup>(١)</sup> .

لأننا نذكر أن الشريعة الإسلامية في حاجة إلى حركة علمية قوية ، تعيد لها جدتها ، وتنفض ماتراكم عليها من غبار الركون الفكري الذي ساد الشرق منذ أمد طويل ، وتكسر عنها أغلال التقليد الذي تعيد به المتأخرون من الفقهاء . وقد اقترحنا في كتاب "الحلقة"<sup>(٢)</sup> أن ترتكز هذه الحركة العلمية على دراسة الشريعة الإسلامية طبقا للأساليب العلمية الحديثة وفي ضوء القانون المقارن . وتقوم هذه الدراسة الجديدة على أساس التمييز ما بين الأحكام الدينية والأحكام القانونية ، فالأولى لاشأن لنا بها وإنما نعى بالأخيرة .

لنميز فيها بين حكم اقتضاء اقتران الدين بالفقه الإسلامي ، وهذا يبقى محترما ولكن في العقيدة والقلب ، إذ هو مرتبط على الدين ، وحكم قائم على أساس المنطق القانوني المحض ، وهذا هو الذي يدخل في دائرة بحثنا العلمي . ثم نميز أيضا في هذه الأحكام القانونية المحضة بين المبادئ العامة الشاملة ، وهذه هي الأسس التي تبقى ، والأحكام التفصيلية التطبيقية ، وهذه هي التي تتطور حتى تماشى الزمن .

لأننا نرى أن بين المصادر الأربعة للشريعة الإسلامية مصدرا هو الإجماع ، نعتبره مفتاح التطور في هذه الشريعة ، فهو الذي يكفل لها حياة متجددة تتماشى مع مقتضيات المذنبات المتغيرة .

لظهر الإجماع ، في أول مراحله ، فأعطى للمادات مكانا بين المصادر القانونية . فكان مالك يأخذ بإجماع أهل المدينة . باعتبار أنهم إذا اعتادوا شيئا وأجمعوا عليه كان من ذلك

(١) مجلة مصر المصرية سنة ١٩٢١ مجلد ١٢ ص ١٩٥ ، وإذا كان بعض المستشرقين كالأستاذين شوك هيرجويج وجوله زهر ، قد خيل له أن مبادئ الشريعة الإسلامية جامدة لا تتطور ، فذلك يرجع إلى أن هؤلاء المستشرقين ليسوا من رجال القانون ، فهم ينظرون إلى الشريعة الإسلامية نظرة المروخ لانظره القديم . وإلا فإن رجال القانون من درسوا الشريعة الإسلامية ينشقون مع هؤلاء المستشرقين في نظرتهم إلى هذه الشريعة ، ويمكن أن تشير إلى الفقيه الألماني الكبير كوهلر (Kohler) وإلى الأستاذ الإيطالي دلفيكو (Del Voontio) عميد كلية الحقوق بربرا وإلى السيد الأمريكي ويجمور (Wigmore) ، وإلى كثيرين غيرهم من الفقهاء يشهدون بما أطولت عليه الشريعة الإسلامية من مروية وقابلة للتطور ، ويضربونها — إلى جانب القانون الروماني والقانون الإنجليزي — إحدى النرائع الأساسية الثلاث التي سادت ولا تزال تسود العالم .

وقد أشار الأستاذ لاجر (Lagar) الفقيه الفرنسي المعروف في المؤتمر الدولي للقانون المقارن الذي انعقد في مدينة لاهاي سنة ١٩٢٢ إلى هذا التقدير الكبير للشريعة الإسلامية الذي بنى يسود بين فقهاء أوروبا وأمريكا في العصر الحاضر (انظر مجلة القانون والاقتصاد السنة الثانية المئامس — القسم الإنجليزي ص ٣٠١ — ص ٣٠٢)

(٢) "الحلقة" وتطورها تصبح حصة أم شرقية" إدريس سنة ١٩٢٦ — ص ١٣٤ — ص ١٦ — ٥٨٠ — ٥٨١

قرينة على أنهم قللوا فيه صاحب الرسالة وكان مقيا بين ظهرانيهم . ثم استخدم الفقهاء الإجماع ، في مرحلة ثانية ، ليجعلوا من اتفاق الصحابة على رأي قانونا ملزما . واستخدموه ، في مرحلة ثالثة ليخلص لهم هذا القانون الملزم من اتفاق الأجيال الأخرى من المجتهدين غير الصحابة .

❦ الإجماع في المرحلة الأولى كان شيفا يصدر عن غير قصد بل عن غير شعور . عادة ألفها الناس فصارت محترمة . أما في المرحلتين الأخيرتين ، فهو يصدر عن شعور ، وإن لم يصدر عن اتفاق مقصود . فلتطور الإجماع ، في مراحله المنطقية ، وجب أن يصل إلى مرحلة يصدر فيها عن هذا الاتفاق المقصود ، ولا يكتفى فيه بالاتفاق العرضي ، فيجتمع المسلمون ، أو تواب عنهم ، ويستعرضون مسألتهم ، ويقررون فيها أحكاما تتفق مع حضارة زمنهم ، وهذه الأحكام تكون تشريعا . وبذلك يكون الإجماع عنصر التجديد في الشريعة الإسلامية ، يحفظ لها بروتها ومقدرتها على التطور .

لئيهما يكن من أمر الشريعة الإسلامية ، وحاجتها إلى حركة التجديد التي تشير إليها ، فإنها ، حتى في حالتها الراهنة ، تصلح مصدرا خصبا يستمد منه المشرع المصري كثيرا من المبادئ القانونية في تقنينه الجديد . لئمالنا نذهب بعيدا ! ألم يأخذ المشرع المصري فضلا بكثير من أحكام الشريعة الإسلامية في تشريعنا الحاضر . وهذه عما كنا الأهلية والمختلطة — دع الحاكم الشريعة — تطبق كل يوم هذه الأحكام في الوقف والشفعة والأهلية وغيرها من المسائل المتخلطة في جميع المعاملات المدنية . ألم تطبق هذه الأحكام على المصريين والأجانب على السواء ، فلم يشعر أحد أنها دون أحكام القوانين الحديثة الراقية ؟ ألم تقن أحكام الشريعة الإسلامية في بعض الموضوعات ، كالشفعة وبعض مسائل الأحوال الشخصية ، فلم يضيق التقنين بها ، بل جعلها تبرز في حلة لم ينكر معها أحد على الشريعة صلاحيتها للتقنين والتطبيق ؟

❦ لذا تردد إنفا في المضي في هذا الطريق وقد سار فيه مشرعنا ، منذ تحسين تاما ، شوطا بعيدا ، نتعقبه فيه هنا فنذكر ما أخذناه قانوننا بالفعل من الشريعة الإسلامية ، ثم نبين بعد ذلك مالا يزال ممكنا أن نأخذ به من مبادئ الشريعة في تقنيننا الجديد ؟

### ❦ أخذة القانون المدني المصري فن الشريعة الإسلامية

❦ لا تقتصر على الإشارة إلى أن نصف القانون المدني ، وهو القسم المتعلق بالأحوال الشخصية ، تطبق فيه أحكام الشريعة الإسلامية ، ولا إلى أن هناك كثيرا من المسائل التي تنقسمها الأحوال

الشخصية والمعاملات ، كالمالية والوقف والحكر ، يرجع فيها إلى أحكام هذه الشريعة . ولكن نريد أن نبين أن المشرع المصري لم يغفل الشريعة الإسلامية حتى في القسم الخاص بالمعاملات المحضة . أخذ مشرعا ، في القانونين الأهل والمختلط ، من الشريعة الإسلامية في المعاملات بعضا من نظمها الرئيسية كالشفعة ، وبعضا من أحكامها التفصيلية مما سنشير إليه فيما يلي . وهذه الأحكام تطبقها المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية على المسلمين وغير المسلمين ، والمصريين وغير المصريين . وقد أثبتت التجارب صلاحيتها للتطبيق على غير المسلم .

لأنه يمكن لمشروعنا خطة منطقية ظاهرة في الأخذ ببعض أحكام الشريعة الإسلامية . والظاهر أنه لم يضع لضمه خطة ما ، بل التقط بعض أحكام هذه الشريعة ، ووضعها في أماكن متفرقة من التقنين . أهمها حقوق الارتفاق وأسباب اكتساب الملكية وعقدا البيع والإيجار ، وقد دلفه إلى ذلك أسباب مختلفة .

فهو تارة يحترم ماددات البلاد وتقاليدها ، خصوصا في الحقوق العيلية وفي العقود كثيرة الذبوع ، كما فعل في حقوق الارتفاق وفي اكتساب حق الملكية بالشفعة وفي جعل مدة التقادم خمس عشرة سنة ، وكما فعل في بعض أحكام البيع والإيجار .

فهو طورا يتأثر في الحكم الذي ينقله لصلته الوثيقة بقانون الأحوال الشخصية ، كما في بيع المريض مرض الموت ، فقد أزاله على حكم الوصية .

فهو ثالثا يرضخ في إيراد الحكم للنطق القانوني الصحيح ، فيعدل عن قاعدة في القانون الفرنسي إلى أخرى مختلفة عنها في الشريعة الإسلامية ، لأن هذه أكثر تماشيا مع القواعد العامة ، كما فعل في تحميل هلاك الشيء المبيع المعين قبل التسليم للبائع لا للشترى .

فهو رابعا ينقل الحكم من الشريعة الإسلامية ، حتى لا يتورط في نقل مبادئ القانون الفرنسي إلى بلد لم تألفها ، كما فعل في اشتراط قبول المدين لحالة الحق في القانون الأهل دون المختلط .

فما كيف اتصل مشروعنا بالشريعة الإسلامية ، فذلك ما ليس بجلي في تاريخ وضع تقنيناتنا . والظاهر أن اتصاله بها كان محدودا . ولم يكن مانورى ولا موريوندو بالمتصلين اتصالا خاصا بهذه الشريعة . ولو أنهما كانا يعرفانها معرفة كافية لكان من الممكن أن يستفيدا منها أكثر مما فعلوا ، وقد كانا ، قبل أن يهد إليهما بوضع التقنين المصري ، حمايين يمارسان مهتهما في مصر ، فمن المحتمل أنهما اتصلوا بالشريعة الإسلامية أثناء ممارستهما للمحاماة وبمجم إقامتهما في مصر ،

فان كثيرا من الأقضية بين المصريين والأجانب كان يحتاج فيها إلى معرفة أحكام الشريعة الإسلامية. ثم إنهما، بعد أن عهد إليهما بوضع التقنين، كان لا بد لهما من التعرف ببعض أحكام هذه الشريعة التي كانت قانون البلد في ذلك العصر. ولا تزال نجعل إلى أى مصدر بلغنا لمعرفة هذه الأحكام. قد يكون الأمر مقصودا على أنهما اتصلوا ببعض فقهاء الشريعة الإسلامية الرسميين وبعض علماء الأزهر الشريف؛ وقد كان (موريوندو) يستعين بالأستاذ البحراوى مفتى نظارة الحفانية في ذلك الوقت. وقد يكونان ذهبا مباشرة إلى مصادر الشريعة الإسلامية في كتبها المؤلفة أو المترجمة وإن كان ذلك بعيد الاحتمال. وقد يكونان استمانا بالمجلة الثمانية، وقد قنفت فيها أحكام الشريعة الإسلامية، وكان ظهورها حديثا في ذلك العصر (سنة ١٨٦٩). أما كتب المرحوم قدرى باشا فلم تكن قد ظهرت بعد، وإن كان من الممكن أن يكون قد استعين بقدرى باشا نفسه، وكان ناظرا للحفانية في سنة ١٨٨١.

لئيهما يكن من الأمر فان التاب شيطان: الأول — أن مانورى هو الذى بدأ الأخذ بالشريعة الإسلامية في بعض أحكامها في التقنين المختلط الذى وضعه. وقد قلده موريوندو فيها أخذه، وقلما ساد عنه في ذلك. فلما عدا بعض مسائل تفصيلية (كخلف النص على بطلان بيع المحصول المستقبل، وكإضافة وجوب رضاء المحال عليه في حوالة الدين) فان نصيب التقنين الأهل من الشريعة الإسلامية هو نفسه نصيب التقنين المختلط. والثى الثانى — أن كلا من مانورى وموريوندو كانا محدودى العلم بأحكام الشريعة الإسلامية، إلى حد أنهما كانا يخططان في نقلها في بعض الأحوال، كما فعلا في بيع المريض مرض الموت، فقد أخطأ في تقرير أحكام الشريعة الإسلامية في هذا الموضوع.

لأن نذكر الأحكام التى استمدتها المشرع المصرى من الشريعة الإسلامية وهى متصلة بالموضوعات الآتية: حقوق الارتفاق، وأسباب اكتساب الملكية، والبيع، والحوالة، والإيجار، والكفالة.

### لحقوق الارتفاق:

(١) لشل المشرع المصرى الأحكام المتعلقة بالعلو والسفل عن الشريعة الإسلامية. فليس في القانون الفرنسى إلا نص واحد مقتضب في هذا الموضوع، هو المادة ٦٦٤، أما القانون المصرى فلم يخطاه قد تضمن أربع مواد (٥٥/٣٤ — ٥٨/٣٧) إذا قوبل بأحكام الشريعة الإسلامية (انظر ٦٤/٦٨ من كتاب مرشد الحيران) أمكن أن نلاحظ التشابه الكبير بينها.

(٢) لؤى الحافظ المشترك أورد المشرع المصرى نصا (٥٩/٣٨ م - ٦٠) يختلف فى الحكم عن نص القانون الفرنسى (٦٥٣ م) ، ويتفق مع حكم الشريعة الإسلامية (انظر م ٦٩ من كتاب مرشد الخيران) .

(٣) لؤى أورد المشرع المصرى فى أول نص تكلم فيه على حقوق الارتفاق (٥١/٣٠ م) حكما يقضى بالرجوع إلى عرف البلد ، وعرف البلد هنا هو الشريعة الإسلامية وقد فسرتها المحاكم بذلك .

### أسباب اكتساب الملكية :

(٤) لؤى أسباب اكتساب الملكية أخذ المشرع المصرى بسبب منها لا يعرفه القانون الفرنسى وهو الشفعة . وقد استمد أحكامها من الشريعة الإسلامية ، ثم صدر قانون معدل لهذه الأحكام (٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ للمعاشرة ، ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ للمعاشرة الأهلية) ولكنه لم يمد مبادئ الشريعة الإسلامية كالتقنين الذى سبقه .

(٥) لؤى التقادم خالف المشرع المصرى القانون الفرنسى فى تحديد مدته الطويلة ، فجعلها خمس عشرة سنة بدلا من ثلاثين ، متفقا فى هذا مع الشريعة الإسلامية . وأقص المدة القصيرة تبعا لذلك إلى خمس سنوات. وفى الوقف والميراث تأخذ المحاكم بمدة التقادم فى الشريعة الإسلامية وهى ثلاث وعشرون سنة. على أن هناك فرقا بين تقادم الشريعة الإسلامية وتقادم القانون المصرى المأخوذ من القانون الفرنسى فى أن التقادم الأول مقصور على منع سماع الدعوى ، أما التقادم الآخر فوسيلة لكسب الحق ذاته أو إسقاطه .

### البيع :

لؤى أخذ المشرع المصرى فى البيع أحكاما كثيرة عن الشريعة الإسلامية .

(٦) فلأخذ بخيار الرؤية ، ونقل أحكام هذا الخيار عن الشريعة الإسلامية فى النصوص التى وضعها لذلك (٢٥٠ م - ٣١٦/٢٥٣ - ٣١٨) .

(٧) فلأخذ بحكم الشريعة الإسلامية فى بيع المريض مرض الموت ، وجعل هذا البيع فى حكم الوصية (٢٥٤ م - ٢٢٠/٢٥٦ - ٢٢٣) .

(٨) وأخذ القانون المختلط ، دون القانون الأهل ، بحكم الشريعة الإسلامية في تحريم بيع المحصولات المستقبلية ( انظر م ٣٣٠ - ٣٣١ ) .

(٩) وكذلك أخذ القانون المختلط بسقوط حق البائع في حبس الشيء المبيع إذا جول بالثمن على المشتري ، فقضت المادة ٣٥٢ مختلط على أنه ليس للبائع أن يتمتع من التسليم إذا جول على المشتري بجميع الثمن أو بجزء منه . ولا مقابل لهذا النص في القانون الأهل ولا في القانون الفرنسي . وحكم النص متفق مع حكم الشريعة الإسلامية . وقد أورد صاحب كتاب مرشد الحيران هذا الحكم كما يأتي : " ( م ٤٥٦ ) إذا أقال البائع أحدا على المشتري بكل الثمن إن لم يكن قبض منه شيئا أو بما بقي له منه إن كان لم يقبضه كله ، وقبل المشتري الحوالة سقط حق البائع في حبس المبيع " . ثم كل هذا الحكم بما ورد في المادة ٥١ من كتاب مرشد الحيران ، ونصها ما يأتي : " إذا أقال البائع بالثمن على المشتري ، فدفعه إلى المختال ، ثم استحق المبيع بالينة ، يرجع المشتري بالثمن على البائع لا على المختال " .

(١٠) وأهم حكم في البيع أخذه المشرع المصري عن الشريعة الإسلامية هو حكم هلاك الشيء المبيع قبل التسليم إذا كان مينا فانه يهلك على البائع طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية . وقد نقل القانون المصري هذا الحكم عنها ( م ٣٧١/٢٩٧ ) دون القانون الفرنسي الذي يعامل الهلاك على المالك وهو المشتري ( م ١١٣٨ فرنسي ) . وحكم الشريعة الإسلامية أكثر تشميا مع القواعد العامة فانه متى ثبت أن البائع لا يستطيع تسليم الشيء المبيع لهلاكه في يده فقد عجز عن القيام بأحد التزاماته وهو الالتزام بالتسليم ، وأمكن المشتري أن يفسخ البيع وأن يسترد الثمن إذا كان قد دفعه فيتحمل البائع تبعه الهلاك .

(١١) وفي ضمان العيب انلخى أخذ المشرع المصري بحكم الشريعة الإسلامية في حالة بيع جملة أشياء معينة ظهر ببعضها عيب قبل التسليم أو بعده ، فنص على فسخ البيع في كل المبيع إذا ظهر العيب قبل التسليم ( م ٣٩٠/٣١٦ ) ، وعلى فسخه فيما ظهر فيه العيب فقط إذا لم يترتب على قسمة المبيع ضرر إذا ظهر العيب بعد التسليم ( م ٣٩١/٣١٧ - ٣٩٢ ) . وهذا هو حكم الشريعة الإسلامية ( م ٥٣٣ - ٥٣٤ من كتاب مرشد الحيران ) . ولا مقابل لهذه النصوص في القانون الفرنسي .

وكذلك إذا حدث بالبيع عيب جديد إلى جانب العيب القديم ، فقد أورد القانون المختلط ( م ٣٩٩ و ٤٠١ ) ، دون القانون الأهل ، حكم الشريعة الإسلامية في ذلك ( م ٥٣٧ - ٥٣٨ من كتاب مرشد الحيران ) . وليس في القانون الفرنسي مقابل لذلك .

لوقل المشرع المصرى عن الشريعة الإسلامية طريقة إقاص الثمن في الأحوال التي يجوز فيها المشتري طلب ذلك رجوعا بضمان العيب الخفى ، فيكون باعتبار قيمة المبيع خاليا من العيب وقيمته مبيعا وتطبيق هاتين القيمتين على الثمن المتفق عليه ( م ٣١٩/٣٩٤ ) . وهذا ما تقرره الشريعة الإسلامية ، إذ يقوم المبيع سالما ، ثم يقوم مبيعا ، وما كان بين القيمتين من التفاوت ينسب إلى الثمن المسئى ، وبمقتضى تلك النسبة يرجع المشتري على البائع بالتقصا ( م ٥٣٩ مرشد الحيران ) . أما القانون الفرنسى فلا يفضل طريقا لإقاص الثمن ، بل يكمل الأمر في ذلك لأهل الخبرة ( م ١٦٤٤ فرنسى ) .

( ١٢ ) لوفى الثمن يأخذ المشرع المصرى من الشريعة الإسلامية دون القانون الفرنسى . فلا يميز الطمن في البيع للثمن إلا إذا كان البائع المغبون قاصرا وقد غبن في أكثر من خمس قيمة المقار ( م ٤١٩/٣٣٦ ) ، وهذا هو المقدار الذى تقرره الشريعة الإسلامية للثمن الفاحش ، وتقتصر على التاصر دون البائع ( م ٣٠٠ و ٥٤٦ من مرشد الحيران ) . أما القانون الفرنسى فيعطى حق الطمن بالثمن البالغ أيضا ، ويتطلب أن يكون مقدار الثمن زائدا على  $\frac{1}{11}$  من قيمة الشيء المبيع ( م ١٦٧٤ فرنسى ) . على أن القانون المصرى يختلف عن الشريعة الإسلامية في أنه يقصر دعوى الثمن على المقار دون المغنول ، ويعطى البائع الحق في تكملة الثمن ، لا في البطلان .

#### § الحوالة :

( ١٣ ) لويتطلب القانون الأهل ، دون القانون المختلط ، رضا المدين في حوالة الحق ( م ٣٤٩ ) جريا على حكم الشريعة الإسلامية لتلك ( م ٨٨٢ مرشد الحيران ) .

#### § الإيجار :

( ١٤ ) لوفى الإيجار يلزم القانون المصرى المؤجر بتسليم العين بالحالة التي هي عليها ( م ٤٥٢/٣٦٩ ) ، ولا يكلفه القيام بعمل أى مرممة ( م ٤٥٣/٣٧٠ ) ، متفقا في هذا مع حكم الشريعة الإسلامية ( م ٦٤٢ و ٦٤٥ من كتاب مرشد الحيران ) وغنظا مع حكم القانون الفرنسى الذى يوجب تسليم العين في حالة حسنة من الترميم ، ويلزم المؤجر بإجراء الترميمات اللازمة ( م ١٧٢٠ فرنسى ) .

( ١٥ ) لوقل المشرع المصرى حكم غرس الأشجار في الأرض المؤجرة ( م ٣٩٤ - ٤٨١/٣٩٥ ) من الشريعة الإسلامية ( م ٦٧٧ من كتاب مرشد الحيران ) . ولا مقابل



لذلك في القانون الفرنسي . ولم تفرق الشريعة الإسلامية بين الأئمة والبياء ، كما فعل القانون المصري ، دون أن يكون هناك مبرر لذلك .

### ❦ كفالة :

( ١٦ ) يُقتل المشرع المصري حكم كفالة النفس ( ٦٢٠/٥٠٨م - ٦٢١ ) من الشريعة الإسلامية ( ٨٤٨م - ٨٥١ من كتاب مرشد الحيران ) ولا مقابل لهذه النصوص في القانون الفرنسي .

❦ ما يمكن أخذه من الشريعة الإسلامية

❦ عند تنقيح التقنين المدني

هل أن ما يمكن أخذه من مبادئ الشريعة الإسلامية ، مما يتماشى مع أرق وأحدث المبادئ القانونية ، هو أجل شأنا وأكبر خطرا مما أخذه مقررنا المصري .

نؤرخ أولا أسلوبا منطقيًا نجري عليه في الاقتباس من أحكام الشريعة الإسلامية عند تنقيح التقنين . وعندنا أن الشريعة الإسلامية يفيد الرجوع إليها في شيئين : ( أولا ) في ترقية مبادئ القانون المصري ( ثانيا ) في سد وجهه النقص فيه .

❦ ما ترقية مبادئ التشريع فذلك يكون على وجهين :

( ١ ) فأن طريق النظريات العامة التي تنمى على جميع نواحي القانون . فهناك من هذه النظريات ما نجده في الشريعة الإسلامية متفقا مع أحدث النظريات التي تقرها القوانين الحديثة . فمثل هذه النظريات يجب ألا ترد في الأخذ به ، لا لأنه مقرر في القوانين الحديثة فهذا وحده لا يكفي إذ قد تقرر هذه القوانين نظريات صالحة للبلاد التي نبتت فيها ، ولكنها لا تصلح لنا . وإنما نأخذ لأن الشريعة الإسلامية ، وهي شريعة البلاد في الماضي ولا تزال جزءا من شريعته في الحاضر ، قد أخذت بهذه المبادئ فهي إذن مبادئ تتفق مع تعاليدنا القانونية .

( ٢ ) فهناك مبادئ قانونية أقل شيوعا من النظريات المتقدمة . وهي مبادئ أخذت في الظهور في بعض القوانين الحديثة ، ولا تزال محلا للنظر . والمفنون المصري سيقف أمامها في شيء من الحيرة ، إياخذها أم يدعها ، فيستطيع أن يستعين بالشريعة الإسلامية ليثبت في موقفه منها ، فإن كان لها أصل في الشريعة كان هذا مرجعا للأخذ بها في التقنين المصري .

لما سد وجوه القصد في التشريع المصرى فذلك يكون أيضا على وجهين :

( ١ ) هناك أحكام تنقص تشريعا ، ولا يزال مكانها شاغرا لم يملأه القضاء ، ونحسن كثيرا لو ملأنا هذا المكان بأحكام الشريعة الإسلامية ، مما يكون أقرب لتقاليدنا ، وهو بعد متفق مع المبادئ القانونية الحديثة ، بل قد يكون أرق منها .

( ٢ ) فلم إن هناك وجوه قص في التشريع المصرى قد سدعا القضاء بأحكامه . وقد اخفى القضاء في هذه المسائل مع ماقروته الشريعة الإسلامية فيها من الأحكام . فنسجل في تقنيننا الجديد هذه الأحكام ، مستثنين فيها إلى القضاء وإلى الشريعة الإسلامية .

فنحن نقتصر هنا على إيراد بعض الأمثلة لكل من الوجوه الأربعة المتقدمة . ولا نحاول الحصر في أى وجه منها ، فذلك مما يضيق به نطاق هذا البحث :

### شظريات عامة تشمئ على جميع فروع القانون :

فقتصر هنا على بيان التزعة المادية المتغلبة في الشريعة الإسلامية والتي يمكن أن نستفيد منها عند مراجعة التقنين المدنى ، ونظرية سوء استعمال الحق المعروفة .

( ١ ) التزعة المادية هي الشريعة الإسلامية : يمكن تقسيم الشرائع إلى قوانين تغلب فيها التزعة الشخصية أو النفسية ، وهذه هي الشرائع اللاتينية بوجه عام ، وأخرى تغلب فيها التزعة المادية أو الموضوعية ، وهي الشرائع الجرمانية والشريعة الإنجليزىة .

فختلف هذه الشرائع بعضها عن البعض الآخر في نظرتها إلى النظم القانونية . فالشرائع الشخصية تغلب في الالتزام عنصره الشخصى دون موضوعه المادى ، وتنتظر إلى العقد نظرة شخصية فتعتبر الإرادة الباطنة التسمية دون الإرادة الظاهرة المادية . وإذا وضعت معايير فهمي معايير نفسية تعتبر فيها النية الباطنة ، لا معايير مادية يتبر فيها العرف وما ألفه الناس في التعامل . ويجرى الشرائع ذات التزعة المادية على العكس من ذلك . والتزعة المادية في القانون دليل على تقدمه وحرصه على ثبات المعاملات واستقرارها .

لذا أردنا تحديد زمة للشريعة الإسلامية ، فهذه التزعة مادية . وإذا كانت العبرة في هذه الشريعة بالمعاني دون الألفاظ ، فإن المعانى التى تخف عندها هي التى تستخلص من الألفاظ . فالعبرة فيها بالإرادة الظاهرة لا بالإرادة الباطنة . ومن هنا يدقق الفقهاء ، في كثير من المواطن ، في تحديد معانى الألفاظ التى تصدر من الشخص ، ويرتبون على اختلافها اختلافات في الحكم .

وهم في ذلك ليسوا متطعين يخضعون للمعنى للفظ كما يتوهم البعض ، بل هم يتلمسون من وراء هذا أن يقفوا عند الإرادة الظاهرة التي يدل عليها اللفظ المستعمل حفظا لثبات المعاملات واستقرارها ولا يحرون وراء النيات المستترة والضاير الخفية ، مما لا يمكن معه ضبط التعامل . كذلك نجد معايير الشريعة الإسلامية معايير مادية تنزل عند المألوف المتعارف بين الناس . وستبين ذلك بشيء من الوضوح في بعض النظريات التي نستعرضها فيما يلي .

لولا شك أن تقنيننا المدنى يكسب كثيرا لو أخذ شيئا من هذه التزعة المادية يمزج بها التزعة الشخصية المتخلطة فيه من طريق القانون الفرنسى فتنرى نصوصه وتضبط أحكامه .

( ٢ ) نظرية شوء استعمال الحق : يحدده المشرع المصرى أن يختار نصا يقرر به هذه النظرية الخطيرة في التقنين الجديد ، كما قررتا التقنينات الحديثة .

لنحسب إذا رجعنا إلى الشريعة الإسلامية رأيناها تهز ونظرية سوء استعمال الحق في أوسع مدى ، ورأينا هذه النظرية أكثر تقدما في الشريعة الإسلامية منها في كثير من القوانين الغربية . فهي لا تقتصر على المعيار الشخصى الذى اقتصر عليه أكثر القوانين ، بل تضم إليه معيارا ماديا ، وتفيد كل حق بالعرض الاجتماعى والاقتصادى الذى قرر من أجله . فيحسن أن يستند المشرع المصرى ، في أخذه بهذه النظرية ، إلى الشريعة الإسلامية ، ويقع المعيار الذى أخذت به .

لأنك تطبيقات تفصيلية كثيرة لهذه النظرية في الشريعة الإسلامية جديرة بأن يسجلها المشرع المصرى في نصوص تشريعية في تقنينه الجديد . نكتفى منها بذكر مثليين :

( ١ ) حقوق الجوار : وهى من أهم تطبيقات النظرية . والحق الذى يساء استعماله هنا هو حق الملكية ، يستعمله الجوار نفسه استعماله ، ويضر جاره . وليس في التقنين المصرى الحال نص على ذلك . أما القضاء فقد أخذ بأحكام الشريعة الإسلامية في هذه المسألة الخطيرة ، وقرر صراحة أنه يأخذ بهذه الأحكام . ونوردها هنا كما تلخصها صاحب مرشد الحيران :

٥٧ م — السالك أن يتصرف كيف شاء في خالص ملكه الذى ليس للغير حق فيه ، فيجلى حائطه ، وينى ما يريد ، ما لم يكن تصرفه مضرا بالجوار ضرا فاحشا .

٥٩ م — الضرر الفاحش ما يكون سببا لو هن البناء أو هدمه ، أو يمنع الحوائج الأصلية أى المنافع المقصودة من البناء . وأما ما يمنع المنافع التى ليست من الحوائج الأصلية فليس بضرر فاحش .

م ٦٠ — إزالة الضرر الفاحش ، سواء كان قديما أو حادثا .

م ٦١ — سد الضياء بالكلية على الجار يعد ضررا فاحشا . فلا يسوغ لأحد إحداث بناء يسد به شباك بيت جاره سدا يمنع الضوء عنه . وإن فعل ذلك فله جار أن يكلفه رفع البناء دهما للضرر .

م ٦٢ — رؤية المحل الذي هو مقر للنساء يعد ضررا فاحشا . فلا يسوغ إحداث شباك أو بناء يحجب فيه شباك للنظر مطلقا على محل نساء جاره ، وإن أحدث ذلك يؤمر برفع الضرر ، إما بسد الشباك أو بناء ساتر . وإن كان الشباك المحدث مرفعا فوق قامة الإنسان ، فليس للجار طلب سده .

م ٦٣ — إن كان لأحد دار يتصرف فيها تصرفا مشروعا ، فأحدث غيره بجواره بناء مجندا ، فليس للأحدث أن يتضرر من شبايك الدار القديمة ، ولو كانت مطلية على مقرساته ، بل هو الذي يلزمه دفع الضرر عن نفسه .

لهذه الأحكام تتفق مع أرقى ما قرره القوانين الحديثة من المبادئ في حقوق الجار (١) .

(ب) التنفيذ على أموال المدين : توجد نصوص في القانون الفرنسي تلزم الدائن الرقيق بمدينته عند التنفيذ على أمواله ، فيبدأ ، إذا كان المدين قاصرا ، بالتنفيذ على المقتول ثم على العقار (م ٢٢٠٦ فرنسي) . ولا ينفذ على نصيب شائع لمالك للمدين ، قاصرا كان أو غير قاصر ، قبل إفراز هذا النصيب (م ٢٢٠٥ فرنسي) . ولا يجوز للدائن المرتين أن ينفذ على عقار غير مرهون ، إلا إذا كان العقار المرهون غير كاف للوفاء بمدينته (م ٢٢٠٩ فرنسي) . وإذا أثبت المدين أن ربح عقاراته الصافي مدة سنة كاف للوفاء دينه ، وتنازل عن هذا الربح للدائن ، أوقف القاضى إجراءات التنفيذ التي اتخذها الدائن (م ٢٢١٢ فرنسي) .

وليس لهذه النصوص مقابل في التقنين المصري إلا أن الواجب الرقيق بالمدين ، فلا يتسلف الدائن في التنفيذ ، وإلا كان مسيئا لاستعمال هذا الحق . وهذا هو المبدأ الذي قرره الشريعة

(١) قارن ما وضعه الأستاذ والبرون من النصوص في هذا الموضوع في مقاله المنشور في مجلة مصر المصرية سنة ١٩١٦  
مج ٧ ص ١٩٢ — ص ١٩٤

الإسلامية . فقد جاء في المادة ١٦٤ من كتاب مرشد الحيران ما يأتي : "إذا كان المالك مديونا ديننا ثابتا عليه شرطا يجوز نزع ملكه الزائد عن حوائجه الضرورية المحتاج إليها في الحال ، ومنها مسكنه الضروري ، إذا لم يكن له مال من جلس ما عليه من الدين الشرعى . ويبيع قضا" إذا امتنع عن بيعه بنفسه لفضاء دينه من ثمنه . ويبدأ في المبيع بالأسير فالأيسر بقدر الدين " .

لئما أولى بمشروعنا أن يقتبس من هذا النص ما يكفل به الرافة بالمؤمن فيكون متفقا في ذلك مع مبادئ القانون الحديثة ، فضلا عن استناده إلى الشريعة الإسلامية .

### مبادئ قانونية لا تزال محلًا للنظر

هذه من هذه المبادئ ، على سبيل التمثيل ، مسئولية عدم التمييز ، ونظرية تحمل التبعة ، وحالة الدين ، ونظرية الظروف الطارئة .

( ١ ) مسئولية عدم التمييز : تنبئ الشرائع اللاتينية المسئولية التقصيرية على أساس تقضى هو الخطأ . وينبئ على ذلك أن الصبي غير المميز والمجنون ، وغيرهما ممن عدم التمييز وفقد الإرادة التي يتدبها القانون ، لا يكونون مسئولين مسئولية تقصيرية ، لأن الخطأ لا يتصور صدورهم منهم . ومن هنا تقرر في القانون الفرنسى ، وفي القانون المصرى تبعا له ، أن عدم التمييز لا يكون مسئولا عما يصدر عنه من الأعمال الضارة ، وإنما المسئول هو من كان هذا الشخص تحت رعايته .

لما القوانين الحديثة ، لا سيما القوانين الجرمانية ، فقد عدلت عن هذا الأساس التقضى في المسئولية عن العمل الضار . وأوجبت مسئولية عدم التمييز إلى قدر محدود ، ومجتها في ذلك أن الروابط المدنية غير الروابط الجنائية . وإذا كان مفهوما ألا يعاقب شخص إلا إذا توفرت عنده الإرادة ، لأن هذه الإرادة هي التي تبرر المسئولية الجنائية ، فليس بمفهوم أن شخصا تسبب في إلحاق ضرر بمال شخص آخر لا يروض هذا الضرر بدعوى أن الإرادة تنقصه ، إذ الروابط المدنية إنما توجد بين مال ومال ، لا بين شخص وشخص . فالمنطق يقضى بوجوب التعويض متى وجد الضرر ، وأن تنبئ المسئولية المدنية على فكرة السببية لا على فكرة الخطأ .

لوقد قضى القانون الألماني في المادة ٨٢٩ بأن عدم التمييز يلزم بتعويض الضرر الذي أحدثه للغير ، إذا لم يمكن الحصول على هذا التعويض من شخص مسئول عنه ، وبشرط ألا يتسبب عن دفعه التعويض حرمانه من الموارد الضرورية ليعيشه .

لوقضى قانون الالتزامات السويسرى فى المادة ٥٤ بأنه يجوز للقاضى ، إذا اقتضت العدالة ذلك ، أن يلزم شخصا عديم التمييز بتعويض الضرر الذى أحدثه ، كله أو بعضه . ويجوز للمشروع الفرنسى الإيطالى فى المادة ٧٦ للقاضى أن يحكم بتعويض عادل على شخص عديم التمييز من الضرر الذى يصيب به الغير . وقضى قانون السوفيت المدنى ( ٤٠٦ م ) بأنه يجوز الحكم بتعويض على عديم التمييز بعد الموازنة بين يساره ويسار المصاب ، وكذلك قضى المشرع البولونى فى المادة ٢٩ بجواز الحكم بتعويض على عديم التمييز طبقا للأحوال .

شكل هذه نصوص تقرر مسئولية عديم التمييز فى شيء من التحفظ ، فمضى أن يكون موقف مشرعا فى هذه المسألة ؟ أبقى على المنهج التمسى اللاتينى الذى انتقل إليه من القانون الفرنسى ، أم يعدل عن هذا المنهج ويأخذ بالمعيار المادى الذى أخذت به القوانين الجرمانية والقوانين الحديثة بوجه عام ؟

فستفى فى ذلك الشريعة الإسلامية فتراها تأخذ بالمعيار المادى دون تحفظ ، ونجدها تقرر أن الصبي إذا ألق مال غيره يلزمه الضمان من ماله ، ولو كان غير مميز . لأنه ، وإن كان محجورا فى الأصل حتى لا تعتبر تصرفاته القولية ، إلا أنه لا يفتى من الضرر الذى نسا عن فعله ، وإن لم يكن له مال ينتظر إلى حين الميسرة ( مجمع الضمانات ص ١٤٦ ) . حتى إن طفلا ، يوم ولد ، لو ألق على مال إنسان فألقه ، يلزمه الضمان . وكذا المجنون الذى لا يفتى ، إذا مزق ثوب إنسان ، يلزمه الضمان ( شرح المجلة صفحة ٥٣٤ قلا من الهندية ) .

هذه هى أحكام الشريعة الإسلامية ، تبطلنا نرجح الأخذ بالمنهج المادى ، وهو منهج القوانين الحديثة .

( ٢ ) فخطرية تحمل التبعة : ويتحقق بما تقدم نظرية تحمل التبعة . فقد تمشى المعيار المادى فى المسئولية التصهيرية إلى حد أن قال قوم بجذف فكرة الخطأ بتاتا من هذه المسئولية ، وجعل الضرر بالغرم . فمن تسبب بنشاطه الاقتصادى ، الذى يستفيد منه ، فى إحداث ضرر وجب أن يتحمل غرم هذا النشاط كما استفاد من غنمه ، حتى لو نسا الضرر عن حادثة بغائية لا يده فيها . هذه هى نظرية تحمل التبعة . وقد بدأت تسود فى الفقه الحديث . وأخذت بها بعض التشريعات فى أحوال معينة ، أخصها حوادث المبال وحوادث النقل .

لما القانون المصرى فهو بمنزلة من هذا . وقد قدمنا أن المسئولية فيه مبنية على خطأ ثابت . والمحاكم المصرية لا تأخذ حتى بالخطأ المفترض الذى أخذت به المحاكم الفرنسية إلا فى بعض

أحكام قليلة . وأشد ما نشكو منه في مصر هي حوادث النقل . فإن وسائل النقل أصبحت قوية عتفة ، ولها ضحايا كثيرون ، لا يستطيعون أن يتأوا تويضاً إلا إذا أثبتوا خطأ في جانب من سبب في إصابتهم وقلما يتمكنون من ذلك .

لما عسى أن يكون موقف المشرع المصري في هذا الأمر عند مراجعة التقنين ؟ هل يشارى قضاء بعض المحاكم المصرية فأخذ بنظرية تحمل التبعة في حوادث النقل ، ويمتنع في ذلك مع التشريعات الحديثة ؟ إنه إن فعل وجد مستنداً له في الشريعة الإسلامية . فمن أحكامها أن الإلحاق المباشر لا يشترط فيه التعمد أو التعدي . فإذا زلق أحد وسقط فأظف مال غيره ضمنه ، ولو كان قد زلق رغماً عنه ، لأن الإلحاق هنا حدث مباشرة ، والمباشر ضامن وإن لم يعتمد (جمع الضمانات صفحة ١٤٦) . ولو أن دابة يركبها إنسان داست شيئاً بيدها وأظفته ، يسد الراكب أنه أظف ذلك الشيء مباشرة ، فيضمن في كل حال (أي دون تعمد أو قصد) ؛ وبمارة أخرى (دون خطأ) . ومثل الراكب القائد والسائق (شرح المجلة ص ٥٠٨ وما بعدها) . فلو وضعتنا إلى جانب الدواب السيارات والمركبات البخارية والكهربائية والطيارات ونحوها ، وهذا ما استمدته المدنية الحاضرة ، خلصنا من الشريعة الإسلامية بحكم يقرر مبدأ تحمل التبعة في حوادث النقل .

(٣) **حوالة الدين** : من المقرر في القوانين اللاتينية ، وفي القانون المصري تبعاً لها ، أن الحق الشخصي تجوز حوالة حقا ، ولا تجوز حوالة ديناً . فيصح أن ينقل الدائن حقه إلى دائن آخر ، ولكن لا يصح أن ينقل المدين دينه إلى مدين يحمل محله ، فإذا أريد نقل الدين وجب أن يكون ذلك بطريق تجديد ، والتجديد غير الحوالة .

لقد كان هذا الموقف الشاذ محلاً للتقد . إذ نحن بين أن نعتبر الالتزام علاقة شخصية ونأخذ في ذلك بالمذهب الشخصي فلا نجاز حوالة الحق كما لم نجاز حوالة الدين ، وبين أن نعتبره قيمة مالية ونأخذ في ذلك بالمذهب المادي فنجاز حوالة الدين كما أجزنا حوالة الحق . أما أن نميز حوالة الحق ولا نميز حوالة الدين ، فهذا غير مفهوم . ولا يفترض على حوالة الدين بأن تغير المدين قد يضر بالدائن ، لأننا نشترط رضا الدائن ، فإذا أحس ضرراً يصيبه من الحوالة فما عليه إلا أن يرفضها .

لقد قررت القوانين الحديثة التي أخذت بالمذهب المادي في الالتزام جواز حوالة الدين . بل وجد من كبار الفقهاء الفرنسيين من يميزها في التشريع الفرنسي الحالي ، إذ لا يصطلم ذلك مع القواعد العامة التي يقرها ذلك التشريع<sup>(١)</sup> .

(١) سال في الالتزامات في القانون الألماني طعة ثالثة سنة ١٩٢٥ ص ٨٣ وص ٧٤ هامش ٣

لذا أراد المشرع المصري أن يكون موقفه في هذه المسألة منطقيًا، وأن يتماشى في الوقت ذاته مع ما يقتضيه التعامل من موهولة انتقال المال، عينا كان أو دينًا، وجب أن يقرر جواز حوالة الدين. ويعد مستندًا له في الشريعة الإسلامية فهي تقرر ذلك، وتحقق فيه إلى جانب القوانين ذات التزمة المادية. فيجوز أن يتفق كل من الملائن والمدين والغير (سواء كان هذا الغير مدينا للدين أو غير مدين له طبقا للنهب الحنفى) على أن ينتقل الدين إلى الغير، فيحل فيه محل المدين الأصلي. ويحول الدين على المحتال عليه بصفته التي على المحيل (م ٨٩٦ مرسد الحيران) (١).

(٤) نظرية الظروف الطارئة: هذه نظرية حديثة أخذ بها القضاء الإدارى في فرنسا، وخفف بها من جمود نظرية القوة القاهرة. فمنه أن تنفيذ الالتزام إذا أصبح مرهقا للدين، بسبب ظروف طارئة لم يكن يتوقعها، ولم يكن يستطيع، مهما كان بصيرا بالأمر، أن يحسب لها حسابا وقت التعاقد، جاز له أن يطلب تخفيف التزامه. فالتزام المدين لم ينقض إذا بالقوة القاهرة، لأن تنفيذه لا يزال ممكنا، وإنما خفف لأنه أصبح مرهقا صيرًا. وقد أخذ القضاء الإدارى في فرنسا بهذه النظرية، على أثر ما أحدثته الحرب الكبرى من الاضطراب في المعاملات الاقتصادية. وأكثر ما يطبقها في العقود المستمرة، التي يستغرق تنفيذها وقتا طويلا، قد تغير في غضون الأحوال، وتطرأ ظروف تحل بالتوازن الاقتصادى في التعاقد.

لما القضاء المدني في فرنسا فلم يحار القضاء الإدارى لتقيده بنصوص مكتوبة لا يتقيد بها القضاء الإدارى. كذلك في مصر قضت محكمة النقض بعدم الأخذ بنظرية الظروف الطارئة.

كل أن هذه النظرة عادلة. ويمكن للمشرع المصري في قننته الجديد أن يأخذ بها استنادا إلى نظرية الضرورة في الشريعة الإسلامية وهي نظرية فسيحة المدى خصبة النتائج توسع لنظرية الظروف الطارئة. ولها تطبيقات كثيرة، سنذكر منها فيما على نظرية العذر في فسخ الإيجار. وقد أصبحت نظرية الضرورة من النظريات الأساسية في الشريعة الإسلامية، وهي تماشى أحدث النظريات القانونية في هذا الموضوع، كما لاحظ ذلك الاستاذ لامبر (Lambrert) في المؤتمر الدولي للقانون المقارن، الذى انعقد في مدينة لاهاي في سنة ١٩٣٢ حيث قال: "تعتبر نظرية الضرورة في الفقه الإسلامى، أشد ما تكون جزمًا وشمولًا، عن فكرة يوجد أساسها في القانون الدولي العام في نظرية الظروف المتغيرة، وفي القضاء الإدارى الفرنسى في نظرية الظروف الطارئة،

(١) انظر أيضا بحثنا في هذا الموضوع للأستاذين شيرون ومحمد صادق فهمي بك، منشورا في مجلة مصر العصرية



وفي القضاء الإنجليزي فيما أدخله من المرونة على نظرية استحالة تنفيذ الالتزام تحت ضغط الظروف الاقتصادية التي نشأت بسبب الحرب ، وفي القضاء الدستوري الأمريكي في نظرية الحوادث المفاجئة (١) .

### لوجه شكص لرسدھا القضاء :

لھذ كرم هذه هلاك الزرع في الأرض المؤجرة ، واقتضاء الإيجار بموت المستأجر ، واقتضاء بالضرر ، والإبراء من الدين .

( ١ ) هلاك الزرع هي العين المؤجرة : ينص القانون الفرنسي على أن المؤجر ضامن لهلاك الزرع بقوة قاهرة بعد بآته ، والمستأجر أن يطلب إنقاص الأجرة بنسبة ما هلك من الزرع ( م ١٧٦٩ - ١٧٧٣ فرنسى ) . وفي قانون الالتزامات السويسرى نص ( ٢٨٧م ) أكثر مرونة من نصوص القانون الفرنسى بقضى بأن مستأجر الأرض الزراعية الحق في طلب إنقاص الأجرة إقتصاصا نسبيا إذا قص ريع الأرض المتأجر تقصا غصوسا بسبب وقوع حوادث أو كوارث غير متعآة . أما القانون المصرى فقد كان قاسيا على المستأجر ، فهو لا يجوز أن يطلب إنقاص الأجرة إذا هلك الزرع بمحادثة جبرية ( م ٤٧٩/ ٣٩٢ ) . وعلى هذا الحكم سار القضاء .

لأولى بمشرعنا أن يعدل من موقفه هذا فيوجب الضمان على المؤجر إذا هلك الزرع ، ويكون في هذا متفقا ، لا مع القوانين الغربية فحسب بل مع الشريعة الإسلامية أيضا . فقد نصت المادة ٦٧٥ من كتاب مرشد الحيران على أنه إذا زرع المستأجر الأرض فأصاب الزرع آفة فهلك ، وجب عليه من الأجرة حصبة ماضى من المدة قبل هلاك الزرع ، وسقط حصبة ما بقى من المدة أيضا . ونلاحظ أن هذا الحكم يقضى بأن يكون إقتصاص الأجرة بنسبة المدة التي لم يتضم فيها المستأجر العين ، لا بنسبة ما هلك من الزرع . وهذا هو المنهج الحنفى . أما مالك فيذهب إلى أبعد من ذلك ويقضى بسقوط الأجرة حتى عما مضى من المدة قبل هلاك الزرع (٢) .

(١) انظر مجلة القانون والاقتصاد السنة الثانية العدد الخامس القسم الأفرنى ص ٣٠٢ - ص ٣٠٣ . وقد ورد في كتاب الأشياء والظائر كثير من المباحث الفقهية التي تسود فيها فكرة الضرورة . مثل ذلك قولهم : المشقة تجلب التيسير . لا ضرر ولا ضرار . الضرر يزال . الضرورات تبیح المحظورات . الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف . الضرر يدفع بقدر الإمكان . الحاجة تنزل منزلة الضرورة ... الخ الخ .

(٢) انظر كتابا يخطوط للأستاذ مخلوف في مقارنة القانون الفرنسى بمنهج مالك ، وقد ورد فيه ما يلى : ( ص ٢٤٥ ص ٢٤٦ ) "إذا تلف الزرع بآفة ، عما للأرض مدخل فيه ، فان تلف بدرد الأرض أوارها ، أو ما يقع منها من الماء ، أو بخر سامول أو غاب وهاولك وما قول أو عطش ، سقط كراء الأرض عن المكترى . والمال في السقوط على تلف الزرع بوجود ما ذكر في المدة المستأجرة . وإن لم تكن الأرض متعآة بذلك " .

(٢) قضاء الإيجار بموت المستأجر: يقضى القانون المصرى بدم انقضاء الإيجار بموت المستأجر، ما لم يكن الإيجار حاصلًا للمستأجر بسبب حرقه أو مهارته الشخصية (م ٣٩١ / ٤٧٨) . وهذا حكم غير عادل ، أخذ المشرع المصرى عن المشرع الفرنسى . أرأيت لو أن موظفا ذا مرتب كبير كان يسكن دارا يدفع فيها أجرة طالية ، ثم مات وترك عياله ، وقد انقطع عنهم مرتب إبيهم ، واستبدلوا به معاشا قد يكون ضئيلا ، أيلتمون بالبقاء فى الدار بقية مدة الإيجار ، يدفعون هذه الأجرة العالية من تركه إبيهم وهم أحوج إلى استبقاء التركة من السكنى فى دار نفقة أصبحت لا تناسب مع حالتهم الجديدة ؟ الحق أن حكم الشريعة الإسلامية فى هذه المسألة أصل ، فهو يقضى بانتهاء الإيجار بموت المستأجر . والأولى بالمشرع المصرى أن يستند إلى هذا الحكم ليعطى وريثة المستأجر الخيار ، بعد موت مورثهم ، بين البقاء فى العين المؤجرة أو الخروج منها حتى قبل انتهاء مدة الإيجار . وقد فعل ذلك القانون الألمانى (م ٥٦٩) وقانون الالتزامات السوىبرى (م ٢٧٠ و ٢٩٧) والمشروع الفرنسى الإيطالى (م ٤٤٠) ، مما يدل على أن مبدأ الشريعة الإسلامية هو أكثر اتفاقا مع المبدأ الذى سارت عليه القوانين الحديثة .

(٣) قضاء الإيجار بالعمى : هذا مبدأ قرره المنهب الحنفى فى الشريعة الإسلامية ، وهو أحد تطبيقات نظرية الضرورة التى أسلفنا الإشارة إليها . ويتلخص فى أن عقد الإيجار ينفسخ للعمى الطارئ . وذلك لأن الحاجة تدعو إلى الفسخ عند العمى ، لأنه لو لم ينفسخ العقد عند تحقق العمى ، لزم صاحب العمى ضرر لم يلزمه بالعقد ، فكان الفسخ فى الحقيقة امتناعا من التزم الضرر (البداية ٤ ص ١٩٧) . والعمى إما أن يرجع للعمى المؤجرة ، كمن استأجر حماما فى قرية مدة معلومة ، ففقر الناس ، ووقع الجلاء ، فلا يجب الأجر (الفتاوى الهندية ٤ ص ٤٦٣) . وإما أن يرجع للزجر ، كأن يلحقه دين فادح لا يجد قضاءه إلا من ثمن العين المؤجرة ، فيجعل الدين ضرا فى فسخ الإجارة . وكذلك لو اشترى شيئا فأنجزه ثم اطلع على عيب به ، له أن يفسخ الإجارة ويرده بالميب (البداية ٤ ص ١٩٨ - ١٩٩ ، الفتاوى الهندية ٤ ص ٥٩ - ص ٤٦٣) . وإما أن يرجع للعمى للمستأجر ، نحو أن يفسخ فيقوم من السوق ، أو يريد سفرا ، أو يتنقل من الحرفة إلى الزراعة ، أو من الزراعة إلى التجارة ، أو يتنقل من حرفة إلى حرفة (البداية ٤ ص ١٩٧) . وكذا إذا كانت الإجارة لغرض ، ولم يبق ذلك الغرض ، أو كان غرض يمنعه من الجرى على موجب العقد شرعا ، تنقضى الإجارة من غير قبض ، كما لو استأجر إنسانا لقطع يده عند وقوع الأكلة ، أو لقطع السن عند الوجع ، فبأن الأكلة وزال الوجع ، تنقضى الإجارة (الفتاوى الهندية ٤ ص ٣٦٨ طبعة بولاق) .

لقد وضع الفقهاء للمنزع معياراً مرناً، فقال ابن عابدين (هـ ص ٧٦) : "والحاصل أن كل من لا يمكن معه استيفاء المقود عليه إلا بضرب يلحقه في نفسه أو ماله ، يثبت له حق الفسخ". ويمكن أن نستخلص من الأحكام التفصيلية التي قررها الفقهاء في هذه المسألة القواعد الآتية :

- (١) لا يصح الفسخ للمنزعة إذا كان العاقد الذي يطلب الفسخ يريد أن يحقق منفعة تفوقه بدون الفسخ.
- (٢) ولا يصح كذلك الفسخ للمنزعة إذا طلب العاقد ذلك لدفع ضرر عنه لا يزيد على الضرر الذي يحم عن الفسخ. (٣) ويصح الفسخ للمنزعة إذا كان العاقد يدفع عنه بالفسخ ضرراً جسيماً يزيد على الضرر الذي يحم عن الفسخ.

لأن نظرية فسخ الإيجار للمنزعة جديرة بأن يأخذ بها المشرع المصري . فهي من النظريات التي تشهد بروق الشريعة الإسلامية ومرونتها وصلاحياتها للتطبيق في مختلف الظروف. وهي تتفق في هذا مع أحدث مبادئ القانون وأرقاها . فقد قضى قانون الالتزامات السويسري (٢٩٦ م) بإجواز فسخ الإيجار قبل انتهاء مدته إذا وجدت ظروف خطيرة تجعل المضي في الإيجار مما لا يمكن احتياله .

لهذا المبدأ إنما هو في الواقع تطبيق لنظرية الظروف الطارئة في عقد الإيجار .

(٤) الإبراء : يعتبر الإبراء في قانوننا ، تبعا للقانون الفرنسي ، اتفاقاً لا يتم إلا بتوافق إرادتين . أما في الشريعة الإسلامية فالإبراء يتم بإرادة واحدة تصدر من الدائن . وقد ورد في المادة ٣٢٩ من مرشد الحلوان أنه لا يتوقف الإبراء على قبول المدين ، لكن إذا رده قبل القبول ارتدت .

لننظر تأثير التكييف القانوني الذي اتبعته الشريعة الإسلامية على تكييف القانون الفرنسي والمصري لسببين : أولهما منطقي والآخر عملي .

أما السبب الأول فهو أن الدائن الذي يرى ذمة المدين إنما يتنازل عن حق له ، وكان يجب أن يتم ذلك بإرادته وحدها . وإذا كان التنازل عن الحق المعنى يتم بالإرادة المفردة ، فلماذا لا يتم التنازل عن الحق الشخصي بالإرادة المفردة كذلك ؟ عللنا هذا في كتابنا (الالتزامات ١ ص ٧) بما يأتي : "يتم التنازل عن الحق المعنى بإرادة مفردة ، لأن صاحب الحق ليست بينه وبين شخص بالذات علاقة مباشرة حتى يتفق معه على هذا التنازل . أما الحق الشخصي فالتنازل عنه لا يكون إلا باعق الدائن والمدين ، لأن الحق علاقة مباشرة فيما بينهما ، فلا يتحول إلا باتفاقهما". وهذا التحليل هو كل ما استطعنا أن نقوله في تبرير هذا التمييز بين التنازل والإبراء . وهو بعد

لا يستند إلا إلى نظرة ضيقة للحق الشخصي، على اعتبار أنه علاقة شخصية، لا قيمة مالية. وإلا فإننا إذا أخذنا بالمنهج المادى للاتزام، واعتبرنا الحق الشخصي قيمة مالية كالحق العيني، وجب أن يتم التنازل عن كل من الحقين بالإرادة المفردة. وهذا ما تقرره الشريعة الإسلامية.

لهذا سبب ثان لعدم اعتبار الإبراء اتفاقاً يتم بتوافق لإرادتين، إذ القول بهذا ينهى عليه أنه إذا صدر الإيجاب من الدائن، ومات المدين قبل القبول، فإن الإبراء لا يتم. وهذه نتيجة غير مألوفة. ولا يجوز القياس على الحبة في إمكان قبولها من ورثة الموهوب له إذا كان هذا قد توفي قبل القبول (م ٥١/٧٣)، فإن هذا نص استثنائي لا يقاس عليه. أما إذا ذهبنا مع الشريعة الإسلامية إلى أن الإبراء يتم بإرادة الدائن وحده، وصدرت هذه الإرادة، ثم الإبراء ولو مات المدين قبل رضائه بل وقبل علمه بذلك. وهذا ما يقرره صاحب كتاب مرشد الحيران في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣٩ فيقول: "وإن مات (أى المدين) قبل القبول فلا يؤخذ الدين من تركته".

## لوجوه شقق شدھا القضاء فيما يتفق شع احكام

### الشريعة الإسلامية

هذه من هذه الوجوه أحكاماً تتعلق بالملكية الشائعة، وبحقوق الارتفاق، وبالترامات المؤجر، وبإيجار الأراضي الزراعية، وبضمان المستعير في عارية الاستئجار، وبالدعوى البوليصية، وبالعين في القسمة.

(١) الملكية الشائعة: لا يحصى التقنين المصرى إلا نصوصاً قليلة مبثثة في هذا الموضوع الخطير. مع أننا لو رجعنا للشريعة الإسلامية إلى جانب أحكام القضاء، وجدنا الشريعة غنية بأحكامها التى تتفق مع المنطق القانونى، وتنشئ مع عاداتنا وتقاليدها.

لهذا نذكر حكم يقرر مبدأ عاماً فى الملكية الشائعة، أورده صاحب مرشد الحيران فيما يأتى: " (م ٢٢) — إذا كانت العين مشتركة بين اثنين أو أكثر فلكل واحد من الشركاء حق الانتفاع بمحصته، والتصرف فيها تصرفاً لا يضر بالشريك، وله استغلالها وبيعها مشاعاً، حيث كانت معلومة القدر، غير إخذ الشريك". ثم يفصل الأحكام بعد ذلك فى نصوص كثيرة، بعضها يمرض لحكم التصرف فى العين المشاعة (م ٧٤٩—٧٥٣)، وبعضها لسكنى المزارع الشائعة (م ٧٥٥—٧٥٧)،

وبعضها للانتفاع بالعين المشتركة (م ٧٥٨-٧٦٢) ، وبعضها لحلاك العين (م ٧٦٣) ، وبعضها لعبارة الملك المشترك (م ٧٦٤-٧٧٣) .

فالمشرع المصرى أن يختار من هذه الأحكام الكثيرة ما يتفق مع أحكام القضاء فى هذا الموضوع .

(٢) حقوق الارتفاق : ويستطيع مشرعنا فى حقوق الارتفاق كذلك أن يستعرض أحكام الشريعة الإسلامية إلى جانب أحكام القضاء فيأخذ منها ما يصلح .

فمثل ذلك انهدام السفلى : والقضاء المصرى فى هذا الموضوع بكل حكم المادتين ٣٧ و ٥٨ فيجيز لصاحب العلوان بنى السفلى ، ويرجع بمصاريف البناء على صاحب هذا السفلى . فإذا سجل المشرع المصرى هذا الحكم فى تقييده الجليل وجد مستندا له فى الشريعة الإسلامية وحكمها ما يأتى : . إذا هدم صاحب السفلى سفله تصديا يجب عليه تعجيل بنائه ، ويجبر على ذلك (م ٦٦ مرشد الحيران) . وإذا انهدم السفلى بلا صنع صاحبه فعليه بناءؤه بلا جبر عليه ، فإذا امتنع صاحب السفلى عن تعميره ، وعمره صاحب العلوان صاحب أو بإذن القاضى ، فله الرجوع على صاحب السفلى بما أنفق على العبارة ، بالما ما بلغ قدره . وإن عمره بلا إذن صاحبه أو بإذن القاضى فليس له الرجوع إلا بقيمة البناء . وتقدر القيمة بمعرفة أرباب الخبرة زمن البناء لا زمن الرجوع . ولصاحب العلوان بمنع فى الحالتين صاحب السفلى من سكناه والانتفاع به حتى يوفيه حقه ، وله أن يجره بإذن القاضى ويستخلص حقه من أجرته .

لؤمناك أحكام أخرى فى السلو والسفلى ، وفى الحائط المشترك يصح الرجوع إليها فى التقنين الجليل ( انظر م ٦٤ و ٦٥ و ٦٨ و ٧٠ و ٧١ من كتاب مرشد الحيران ) .

(٣) التزامات المؤجر : تختلف هذه الالتزامات فى القانون المصرى عنها فى القانون الفرنسى . فالمؤجر ، فى القانون المصرى ، يسلم العين فى الحالة التى هى عليها (م ٤٥٢/٣٦٩) ، ولا يلتزم بإجراء مرماط (م ٤٥٣/٣٧٠) ، وليس هناك نص يلزمه بضمان العيوب الخفية . أما القانون الفرنسى فيلزم المؤجر بتسليم العين فى حالة حسنة من الترميم (م ١٧٢٠ فرنسى فقرة أولى) ، ويوجب عليه إجراء المرماط الضرورية (م ١٧٢٠ فقرة ثانية) ، ويجعله ضامنا للعيوب الخفية (م ١٧٢١) . ولا شك فى أن القانون الفرنسى أعدل من القانون المصرى فى هذه المسائل الثلاث . على أنه يمكن الاستمانة بأحكام الشريعة الإسلامية ، للتقريب فيما بين القانونين .

لتسليم المؤجر للمعين في الحالة التي هي عليها، وإن كان حكا مأخوذا من الشريعة الإسلامية (انظر م ٦٤٢ مرشد الحيران) ، يمكن تعديله من طريق الشريعة الإسلامية نفسها حتى يقترب من القانون الفرنسي في ثلاثة وجوه :

(أ) فيجب تسليم العين المؤجرة في حالة تسمح باستغلالها على الوجه المطلوب. وهذا هو حكم الشريعة الإسلامية . فقد ورد في البدائع ( جزء ٤ ص ١٨٧ ) أنه يشترط في الإيجار أن يكون المقود عليه ، وهو المنفعة ، مقدور الاستيفاء حقيقة وشرعا . وهذا ما يحكم به القضاء المصري (استئناف مختلط في ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ جازيت ١٣ ص ١٨٣ نمرة ٣٠٤) .

(ب) فيجب كذلك في التسليم التخليه والتحكين من الانتفاع بدفع الموانع ، كما تقتضى بذلك الشريعة الإسلامية (البدائع ٤ ص ١٧٩) . فإذا كانت العين مشغولة بأشياء أو بأشخاص ، وجب على المؤجر تخليتها ، ولا يقتصر على تسليمها في الحالة التي هي عليها .

(ج) فلا تباذلة المؤجر من التزامه بالتسليم إذا تغير الشيء بفعله أو بفعل غيره تغيرا يخل بالمنفعة قبل التسليم . ولا يقتصر التزامه في هذه الحالة على تسليمه الشيء تالفا في الحالة التي هو عليها ( م ٦٤٢ مرشد الحيران ) .

أما القيام بالمهمات الضرورية فهنا أيضا قد أخذ المشرع المصري حكمه عن الشريعة الإسلامية. إذ تنص المادة ٦٤٥ من كتاب مرشد الحيران على أنه لا يجبر صاحب الدار المؤجرة على عمارتها، وترميم ما اختل من بنائها ، وإصلاح ميازيبها ، وإن كان ذلك عليه لا على المستأجر . ولكن الرجوع إلى أحكام الشريعة الإسلامية في هذا الأمر يعدل من هذا الحكم كما عدل من الحكم الأول، ويدنو بنا من حكم القانون الفرنسي . فإذا كان المؤجر لا يجبر على إجراء المرمات الضرورية ، إلا أنه إذا لم يقم بها ، كان للمستأجر الحق في فسخ الإيجار . وقد جاء في ابن عابدين ما يأتي : (جزءه ص ٦٦ - ص ٦٧) : "عمارة الدار المستأجرة وتطينتها وإصلاح الميزاب وما كان من البناء على رب الدار ، وكذا كل ما يخل بالسكن . فإن أبى صاحبها أن يفعل كان للمستأجر أن يخرج منها ، إلا أن يكون المستأجر استأجرها وهي كذلك ، وقد رآها ، لرضاه بالعيب ... وفي الجوهرة : وله أن يفرد بالفسخ بلا قضاء" . أما إذا قام المؤجر بالمرمة ، فصار يفها عليه لا على المستأجر . على أنه يمكن النود على قول في الشريعة الإسلامية يحل المؤجر ملزما بالقيام بالمهمات ، فيجبر على تنفيذ التزامه عينا ، لا من طريق التهديد بفسخ العقد . ففى مذهب الإمام مالك ، على ما جاء في كتاب

مخطوط للأستاذ مخلوف سبقت الإشارة إليه: "لا يجبر مالك الدار المؤجر لها على الإصلاح للكثيرى الساكن مثلا ، سواء كان ما احتاج للإصلاح يضر بالسكن أم لا ، حدث بعد العقد أم لا . وهو مذهب ابن القاسم في المدونة . ويجبر الساكن بين السكنى فيلزمه الكراء ، والخروج منها . وأما غير ابن القاسم ، وهو ابن حبيب ، فيقول يجبر الآجر على الإصلاح كما قال ابن عبد السلام ، وبه العمل . لكن الخلاف خاص بالمضر اليسير ، وأما إذا كان كثيرا فلا يلزمه الإصلاح إجماعا ... فالبنيد يوافق المذهب على قول ابن حبيب مع تقييد الإصلاح باليسير " ( ص ٢٣٤ ) .

١١١١ ما من حيث الترام المؤجر بضمان العيوب الخفية ، فانه إذا كان لا يوجد فيه نص في القانون المصرى ، فان في الشريعة الإسلامية نصوصا صريحة في ذلك ، إذا أخذ بها مشرعنا ، بعد أن أخذ بها قضاؤنا ، اقترب كثيرا من حكم القساون الفرنسى . فقد جاء في ابن طابئين : ( جزء ٥ ص ٦٤ ) "الإجارة تفسخ بخيار العيب الحاصل قبل العقد أو بعده ، بعد القبض أو قبله . فإذا كان العيب حاصلا قبل العقد فيشترط أن المستأجر لم يكن رآه وقت ذلك . فان رآه فلا خيار لرضاه به" (انظر أيضا شرح العناية على الهداية ٧ ص ٢٢٠ - البدائع ٤ ص ١٩٥ - ١٩٧) .

( ٤ ) إيجار الأراضي الزراعية : نصت المادتان ٣٨٧ و ٤٧٢ على أنه يجب على مستأجر الأرض للزراعة ، الذى قارب مدة إيجاره على الانتهاء ، أن يمكن المستأجر اللاحق من تهيئة الأرض للزراعة والبذر ، ما لم يحصل للمستأجر السابق ضرر من ذلك . ولا يوجد نص على الفرض العكس ، إذا انتهت المدة المحددة للإيجار وبقيت في الأرض زراعة لم تخصص . وقد جرى القضاء على أنه إذا انتهت مدة الإيجار ، ولم ينضج الزرع ، وألزم المستأجر بقسليم الأرض بما فيها من الزرع ، فله مطالبة المؤجر والمستأجر الحديد بتعويض الخسارة التى ألتمت به لهذا السبب ( استئناف أهلى فى ٣٠ يناير سنة ١٩٠٦ الاستقلال ٥ ص ١٨٩ - استئناف مخطوط ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ م ٣٧ ص ٥١ ) وهذا الحكم حاد . وإذا أراد مشرعنا أن يورده فى التقنين الجديد استطاع أن يستند فى ذلك إلى أحكام الشريعة الإسلامية ، فانها تلزم فى حماية المستأجر إلى أبعد من ذلك ، إذ تلزم المؤجر أن يبقى الأرض فى حيازة المستأجر بأجر المثل حتى ينضج زرعه ( م ٦٧٨ و ٦٧٩ من كتاب مرشد الحيران ) .

لذلك أحكام كثيرة فى المزارعة والمساقاة يمكن استمدادها من الشريعة الإسلامية أيضا .

( ٥ ) هتمان المستعير فى قارية الاستعمال : يقضى القانون الفرنسى على المستعير ، فى قارية الاستعمال ، بأن يحفظ الشيء المأر من الهلاك ولو بتضحية شيء مملوك له ( ١٨٨٢ فرنسى ) .

ولا نص في القانون المصري على ذلك . ولكن يمكن الأخذ بحكم القانون الفرنسي استنادا إلى الشريعة الإسلامية فقد ورد في المادة ٧٩١ من كتاب مرشد الخيران : "إذا كان في إمكان المستعير منع التلف عن العارية بأى وجه ولم يمنعه يكون متعديا فيضمنها " .

(٦) الدعوى البوليصة : في هذه الدعوى حكم معروف يقضى بأنه لا يجوز للدائنين الطعن في وفاء المدين بالدين لأحدهم دون الباقي ، لأن الدائن الذى استوفى دينه له حق في ذمة المدين تخافاضه ، فلا يمكن أن يقال إنه تواطأ معه للإضرار ببقية الدائنين . ويستطيع المشرع المصرى أن ينص على هذا الحكم ، مستندا في ذلك إلى الشريعة الإسلامية . وقد جاء في المادة ٢١٠ من مرشد الخيران : "إذا كثرت غرماء المدين ، وكان ماله لا يفي بجميع الديون المطلوبة لهم ، فله أن يقدم من شاء منهم ، ويؤثره على غيره ، وإن قضى دين أحدهم فليس للآخرين أن يجبروا القابض على تقسيم ما قبضه بيده وبينهم " .

(٧) النبن هي القسمة : يقضى القانون الفرنسى (٨٨٧ م فقرة ثانية) بجواز الطعن في القسمة إذا زاد النبن على الربع . ولا يتضمن القانون المصرى نصا يميز الطعن بالنبن في القسمة . ولكن القضاء ، بالرغم من ذلك ، يميز هذا الطعن . وهو تارة يحدد النبن بالربع تمشيا مع القانون الفرنسى ، وطورا يجعل هذا التحديد تقديريا لعدم وجود النص . وغنى عن البيان أن هذا القضاء الذى يميز الطعن بالنبن في حالة لانص عليها هو قضاء اجتهادى في حاجة إلى سند قانونى . وهذا السند موجود في الشريعة الإسلامية . فقد جاء في شرح المحلة ما يأتى : ( ص ٢٢٤ ) "ثم إنه إذا ثبت النبن الفاحش بطلت القسمة إذا كانت بالقضاء اتفاقا ، لأن تصرف اقراضى مقيد بالعدل ولم يوجد . ولو وقعت بالتراضى تبطل أيضا في الأصح ، لأن شرط جوازها المعادلة ولم توجد . وبه جزم أصحاب المتون ومفسره الشروح واختاره في المنع تبعا للكتاب وقاضيه خان " .

• •

لجئنا فيما تقدم على أى أساس إلى تنقيح القانون المدنى من ناحية الشكل ومن ناحية الموضوع<sup>(١)</sup> . ولما كان التنقيح على النحو الذى ننصح به عملا دقيقا ، يستغرق وقتا طويلا ، ويقتضى مجهودا كبيرا ، وجبت المبادرة إلى العمل . وكلما عجلنا في ذلك كلما اتسع لنا الوقت وتبهرت الظروف الصالحة لإتمام العمل على الوجه الذى يرضى أطماع أمة ناهضة .

(١) كما نود أن نقتض مشروعا لتعديل التقنين المدنى ، في بعض أجزائه على الأقل ، وزاعمى وضع نصوص هذا المشروع ما قدمناه من الملاحظات ، ونبيه على الأسر إلى ذكرنا ولكننا خشينا الإطالة ، وقد نود إلى هذا في فرصة أخرى .



لكل أن كل ما قدمناه، إذا بين الأسس العلمية التي يمكن أن يقوم عليها تنقيح القانون المدني، فليس معناه أن هذا التنقيح قد مهلت سبله، وأصبح البت في القيام به أمرا ميسورا. فان الرغبة، مهما كانت صادقة في عمل التقنين، لا تكفى وحدها. بل إن توافر الوسائل الفنية ذاتها لا يثنى شيئا. فان التقنين أمر يقوم على النشاط، وهو روحه الدافعة. فاذا انعدم هذا النشاط أو قهر، سار التقنين سيرا بطيئا ملتويا، يتعرض عند كل منرج، ويصطدم في كل عقبة، وقبلما يصل إلى نهاية الطريق. وهذا هو السر في أن التقنيات العظمية لم تكن تتم في عصور كبار الفقهاء والمشرعين، بل في عهود امتازت بنشاط رجال عظماء جعلوا التقنين قضيتهم، وحاطوه برعايتهم، حتى وصلوا به إلى الغاية، في غير قحور ولا استقامة. يشهد بذلك تقنينات جوستينيان، وفردريك الأكبر، و نابليون، وظليم الثاني، والحديد إسماعيل.

فهل لمصر أن تؤمل، في عهد نهضتها الحاضرة، أن تضم إلى انتصاراتها في النشاط العلمي والنشاط الاقتصادي انتصارا جديدا في النشاط القانوني، فتعمل على إخراج تقنين مدني جديد، يكون نفرا لها، وعلما ترفعه بين الأمم الشرقية؟

أرجو أن يكون ذلك قريبا.



## الحمامة كما أعرفها

الحضرة الأستاذ أحمد رشدي الحامى

فعل صناعة من صناعات البيان والمنطق لم تشغف الناس بالتحديث عنها والتطلع اليها وإلى أصحابها قدر ما تشغفهم بذلك صناعة الحمامة ، ولعل مرد هذا الشغف ما أقامته الحمامة بينها وبين الناس من صلة القربى ، فالحمامة منذ كانت لم تقع من آمال الناس وحاجاتهم موقفاً بعيداً عن موقع التجدة في الضيق والعون بما لا يستطيعون من وسيلة على ما يطلبون من غاية . وعلى أن الحمامة تنزل في ضمايرهم هذه المنزلة فرأيهم بعد ذلك في الحامى نفسه مختلف ، ولهذا الاختلاف مسالك ، بعضها تطير بهم حوله الظنون فيسوء رأيهم فيه ، ويبلغ بهم بعضها الآخر مستقره فيعود ما ساء من الرأى حسناً مرضياً .

لهذا الاختلاف سبب يلقى أبداً بالمنازع والأهواء ، وليس سواناً نحن الحاميين يعرف هذا السبب ومصدره كما نعرفه ، فقد ألسنتنا التجارب حقيقة لم نجد لها تتخلف في موقف من مواقفها ، وهذه الحقيقة ليست شيئاً إلا أن مجرد الظفر بما يريد صاحب الدعوى أن يجعله حقاً له يطلق الألسنة بحمد الحامى ، ويرسل في الآفاق حليت الإعجاب به ، والتعويل عليه ، وليس كذلك تكون العاقبة إذا جرت كلمة القضاء بنير ما كان يشتهى . ومع أن الحامى وصاحب الدعوى إنما يلقيان عاقبتهما في الحالين على قدر حظهما من التوفيق فإن الناس لا يدرون بالملم إلى شئ من ذلك ، وعذرم أن النفس البشرية مجبولة على حب النعمة كيفما كانت وسيلتها : فالرجل الذى لا يملك أغنمته شيئاً يراه من حقه ويراها القضاء من حق سواء تخطى إذا كلفته أن ينقلب عنك راضياً فلا يتناولك بفضله لسانه . ومن هنا تكون الناحية التى ينتهى اليها الحامى وصاحب الدعوى عند القضاء هى — في الأمر الأغلب — معيار الرأى فيه ومناط التحديث عنه .

لعمرك ذلك فإن حظ الحامى من حسن تقدير موكله إذا أغنمه ما يطلبه لا يسلم أبداً مما يكدره . ذلك بأنه في سبيل مطالبته بحق موكله يواجه طرفاً آخر بالخصومة ، والخصومات مهما ترفعت

في توجيهاتها ومناحيها عما لا يتصل بها من فوارط العيب ، فهي بذاتها تمهد صعبا من الحفاظ وتطر وأبلا من الأحقاد ، والحماي الواقف تحت ظلال هذه السحب وفي مساقط هذه الأمطار كيف يجبو ؟ أليس الحق أن الحماي إنما يقوم بين محط الناس ورضاهم مقاما لاجلته له فيه ؟

في جانب تلك الظاهرة التي تفيض بها أنانية النفس البشرية ظاهرة أخرى تشبه أن تكون حفيظه و بفضاء . وإتلك مهما ذهبت تستقرئ أسباب هذه الظاهرة فلن يسفك الاستقراء بأكثر من سبب واحد مظلون . هذا السبب هو أن صدور العامة لم تزل تتطوى من صور الحمامة على صورة تلقفتها عن الماضي البعيد ، حين كانت هذه الصناعة على حال من الفوضى الفاشية لا تؤمن معها على حق ، ولا يستعان بها ، أظلم الأمر ، إلا على باطل . وإذا كان حقا أن القوانين الحديثة أبرأت الحمامة — بحمد الله — من تلك الفوضى ، ووجهتها إلى الخير والبركة ، فحق أيضا أن تلك الصورة لم تتجعد من صدور العامة .

لئن ظهروا ظاهرة أخرى هي أن حظ الحمامة من اهتمام الناس أعظم بكثير مما يقتضيه شأنها كطلق صناعة من الصناعات . فهي كطلق صناعة كان يجب أن لا يتناولها اهتمام الناس إلا من ناحية ما يتصل بها من مصالحهم الخاصة باعتبارهم أفرادا ، كما يتناولون صناعة الطب مثلا من حيث المرض والعلاج وما يتصل بهما بحسب ، أو كما يتناولون صناعة البناء من حيث الرسم والتخطيط وما يتصل بهما من شؤون الفن ، ولكنهم يتناولون الحمامة من نواح أكثر عموما من تلك الناحية الخاصة . إنهم مثلا يأخذون الحمامين بما وراء الانقلابات التي تحدث في أقطار الأرض من تبعات وأوزار حتى لنكاد نسمع في كل مكان ما تتمتع به الأفواه من أن الحمامين وثبوا إلى مقام السلطة الحاكمة بحيث أصبحت حكومات هذا الزمن حكومات الحمامين ، تمدها بالسلطان والجاه برلسانات الحمامين أيضا ، وإن هذه وتلك حكومات كلام لا خير فيه ، وبرلسانات جندل وتصادق ، لا جدوى لها ولا وقع وراءهما

لؤل هذه الظاهرة ليست إلا أثرا من صنع المنافسة بين الطوائف . وفي الواقع فإن الحمامين هم غالبا العنصر الأقوى في كل الحكومات ، وشتمهم لذلك دراستهم وهي أكثر أنواع الدراسات اتصالا بشؤون الحكم وأبعدها تغلغلا في أمور الاجتياح ، وأطاعتهم على الاضطلاع بأعباء صناعاتهم لطول ما مارسوا فنون الكلام ومقارعة الحجج بالحجة واختلاب الأذهان براع الباطل واقتناص الإعجاب بأربع الأساليب . فليس عجبيا أن تنفس الطوائف الأخرى على طائفة الحمامين وأن تحمل عليها الحملات القاسيات .

لؤلؤ أولئك الذين يرون ذلك الرأي في المحامين هم أولئك الذين توفر لهم بعض الكفايات ، وعز عليهم أن يبدوا مظهرها من بيان القول والقرص بإنهاض الحق . وما من شك في أن المحامين ، سواء أكانوا وزراء أم كانوا نوابا ، أعرف من سواهم بما يقولون حين يطلب القول ويحمد ، وبما لا يقولون حين لا يكون القول مطلوباً ولا محموداً . ولا شبهة كذلك في أن المحاماة في كل أمة قد أدت إلى البلاد أجل الخدمات . وليست في حاجة إلى أن أحصى هنا عظمه رجال العالم الذين أهابت بهم أوطانهم في أشد أوقاتها حرباً فلبوا النداء ، وأدوا الأمانة أحسن الإداء . وإن أكثر هؤلاء من المحامين . ولا بد هنا من أن أجميل للمحاماة في تاريخ مصر مائة خالدة . وإذا كانت هناك اعتبارات ، ليس لي وحدي تهديها ، تمنني أن أكون صريحاً كما أشتي ، فلا أقل من أن أثبت هنا أن الثورة الاستقلالية المصرية قامت على أكتاف رجال ظلوا قبل نشوبها بزمان طويل يحملون العبء وحدهم وقد كان فيهم يومئذ أعلام المحامين ومنهم اليوم أعلام القضاء .

لقد يكون من المناسب في هذا المقام أن أجميل الكلمات الطيبات التي وجهها إلى المحامين حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس محكمة النقض والإبرام في خطابه القيم الذي ألقاه عند افتتاح الجلسة الأولى من جلسات الدائرة المدنية لمحكمة النقض والإبرام . قال حفظه الله فيما قال :

”إن سروري يا حضرات القضاة واختاري بكم ليس بملء إلا إعجابي واختاري بحضرات “  
 ”إخواني المحامين الذين اعتبرهم كما تعتبرونهم أتم عماد القضاء وسناده . ليس عملهم هو غذاء “  
 ”القضاء الذي يحياه ؟ ولئن كان على القضاة مشقة في البحث للقارة والمفاضلة والترجيح فإن على “  
 ”المحامين مشقة كبرى في البحث للإبداع والإبداء والتأسيس . وليت شعري أية المشقتين أبلغ عناء “  
 ”وأشد نصيباً ؟ لا شك أن عناء المحامين في عملهم عناء بالغ جداً لا يقل ألبتة عن عناء القضاة “  
 ”في عملهم . بل اسمحوا لي أن أقول إن عناء المحامي — ولا ينبتك مثل خير — أشد في أحوال “  
 ”كثيرة من عناء القاضي ، لأن المبدع في المرح .

” هذا يا إخواني المحامين نظرتنا إليكم . ورجاؤنا فيكم أن تكونوا دائماً عند حسن الظن بكم . “  
 ” وإن تهديرتنا لجهودكم الشاقة جعلنا جميعاً نحن القضاة نأخذ على أنفسنا أن نيسر عليكم سبيل “  
 ”السير في عملكم ، وإن أية فرصة تمكننا من تيسير السير عليكم لا نتركها إلا انتهزناها في حدود “  
 ”القانون ومصلحة المتقاضين . ذلك بأن هذا التيسير عليكم تيسير على القضاة أيضاً ، إذ القاضي “  
 ”قد تشغله الفكرة القانونية فيبحث لها ليالي موحوزاً مؤرقاً على مثل شوك القتاد يتننى لو يجد من “  
 ”يسبته على حل مشكلها وإن له غير معين في الحامي المكل الذي لا يخطئ بين واجب مهته “  
 ”الشريفة وبين نزوات الهوى وزناته ، ولا يشوب عمله بما ليس من شأنه . “

“إذا كان هذا ظلنا بكم ورجاءنا فيكم فأرجو أن تكونوا دائما عند حسن الظن بكم وتقديروا” تلك المسؤولية التي عليكم كما يقدر القضاة مسؤوليتهم .

لأما بعد فلم يكن من همي أن أطيل الكلام في المحاماة من هذه النواحي ، وإنما أردت أن أضمن هذا المقال خلاصة تجاربي مع الأثر الذي تركته في نفسي منازلة هذه الصناعة .

فهي القانون قاعدة أصولية تفرض على الناصر العلم به وتمنع أن يكون جهله عذرا مقبولا . أما تطبيق هذه القاعدة فيختلف مداه باختلاف الدائرة التي يقع في حدودها نوع معين من تصرفات الأفراد . فاحكام العقوبات بما فيها من زجر أو تنظيم للحريات ، هذا التنظيم الذي يقيد حرية الفرد أو الجماعة ، تخالف الأحكام الخاصة بالشؤون المدنية بما يقع أثره على المال . وليست هذه القاعدة متروكة في فرنسا على إطلاقها ، فان هناك استثناءات لا أجد سعة المقام هنا تسمح أن أتناولها بشيء من التفصيل . كما أنه لا تفوتنا الإشارة إلى ما أسلف الرومان في قديمهم ، فقد كانوا يرون إعفاء الشبان والنساء والأجناد من حكم هذه القاعدة بقدر معلوم وإلى حد مخصوص وفي سن معينة .

لأولئك أن هذه القاعدة تجرى على أن العلم بالقانون حاصل حكا . ومهما تزهت أغراض الشارع ، أو مهما سميت فيه نية الحرص على تزويد الهيئة الاجتماعية بأقوى الضمانات وأوثقها فليس له مع ذلك بد من إقرار الواقع الصحيح والتمشي مع طبيعة الأشياء . لهذا اختص فريق من الناس بدرس القوانين والإحاطة بأحكامها جملة وتفصيلا ، ومن ثم ظهرت المحاماة ، وقام المحامي من الهيئة الاجتماعية مقام العضو النافع ، لا يستغنى عنه ولا عن خبرته ما دامت هذه الهيئة الاجتماعية ولا عاصم لها من القوضى غير النظم والقوانين .

### دراسات المحامي لثقافته

لئن التريد في الكلام أن يقال إن على المحامي أن يتفقه في القوانين فهما واستذكارا ، لما ينبغي أن يكون المحامي شيئا إذا لم يكن كذلك . أما أن يصبح محاميا حقا فذلك يوم لا يفوته التصيب المسعف من كل علم بينه وبين عمله صلة تكاد لا تنقطع . إنه لا يحصى له من أن يصيب حقا وأقرا من الفقه الشرعي والتاريخ والمنطق وعلم الاجتماع وعلم النفس وآداب البحث والمناظرة ، إلى حظ مؤات من مبادئ العلوم الطبية والميكانيكية ، وليس ذلك بعجيب ولا هو بمستكثر . إن ضرورة العمل وحسن أدائه أصبغا يقتضيان من المحامي أن يجتهد في وطء قلبه من المعارف ما لا يتأدى

إليه التوفيق في المرافعة ويبحث القضايا إلا به . أليس مما يشين المحامي أن يكون لقضيته اتصال  
بمن من الفنون ، وأن تنضاف إلى أسنادها تقارير خبراء فنيين ثم يقف هنالك زائع البصر عاجزا  
من تخليق هذه التقارير ليعيط ما فيها من باطل أو ليقم ما بها من حق .

لئمن الواضح أن ليس المقصود الإحاطة بالعلوم والفنون إحاطة ترد المحامي طبيا أو مهندسا  
أو قريبا شرعيا أو تجمله كل أولئك ، وإنما المقصود أن يستكمل ثقافته بالنصيب المسعف من كل  
علم وفن حتى لا يقعد به القصور عن حسن العمل وأداء الواجب .

لئما يقع في الطليعة بين طائفة الصفات اللازمة للمحامي أن يكون قويا فيما يستقده حقا ، وأن  
يروض نفسه على هذه القوة حتى لا تخونه في زمان ولا مكان ، وأن يزل موكله فيما عهد إليه من حق  
متزلة نفسه فيحوطه من أسباب الزاوية والحفظ بما يحوط به حقه النخلص . فإذا كملت له هذه  
الحمدة أعطى مجلس القضاء حقه من الإجلال والتوقير ، ثم أخذ نفسه ببذل ذلك بالصبر والأناة حتى  
لا تن ولا تضعف إذا أصابها قليل أو كثير من تمرير قضائه .

••

لئعنى أن خيرا ما تقفذه ذنريومك وغدك أن تمهد لهذه الصناعة من نفسك ، وأنت مقبل  
عليها ، مكان الرضا المطلق والثقة المستمكنة حتى لا يداخلك شيء من التبرم بيومك فيها ، ولا يهيجس  
في قلبك سوء ظن بذك المأمول معها . فان طويت نفسك على هذا فستقرم بالمحاماة إغراما يطعمك  
حلاوتها وحلاوة الإخلاص لها ، ويذكك من النبلة بأداء الواجب هذا النصيب الذي أرادته الله  
للوقين بالعهد من عباده . أما إن أنت تراخيت في ذلك فقد مهدت العذر لمن يقولون إن جمهوره  
من ناشئة المحامين أصبحوا الآن يحامى ضرورة حتى لا قرار لهم على المحاماة إلا ربما يستشرفون  
فرصة الالتحاق " بالوظائف " فيهجرونها هجر صد وكراهة . ولأريب لو أن صدرا حمل للمحاماة  
مثل هذا الشعور فلن يستطيع صاحبه أن يكون فيها عظيما مقدما ، ولن يتاح له أن يدرك ما لما من  
فضل وما فيها من خير وبركة .

### فائدة المرافعة والاستعداد لها

ليس من عادتي أن أقبل قضية إلا أن أقتنع ببنى وبين نفسي بالحق فيها . وإنما أخذت نفسي  
بهذه العادة لأني أعلم أنه لا شيء غير الاقتناع بالحق يكفل سلامة الدفاع ، ويمده بالقوة الماضية  
والحمية النابذة . فتي استشرت نفسي مما تمنطني أوراق الدعوى ونظرونها أن هناك حقا مهضوما أو مصلحة

مضاعة الحماة اليها ، وحجب إلى الاضطلاع بها ، وتفتح قلبي للواجب أقوم به ، ووجدت من عقل نشاط المعين الدائم ، ثم لا تزال هذه الروح القوية تؤاتيني بالكفاية من الصبر والجهد لأذلل ماقد يمترض طريق الدعوى من صعب ، تنشأ تارة عما يهد الخضم من وسائل دفاع أو هجوم ، وتنشأ تارة أخرى عن موقف القاضى وما عرف فيه من حياطة عمله باليقظة والجهد فى تقصى شوارد الموضوع . وقد تكون الصعاب فيما يهد أو يتخيله صاحب الدعوى داخلا فى عناصر الدليل ، وفى تدبيره الحيلة لاستكمال ما قص من هذه العناصر مما يخرج عن طاقة صاحب الحق . ولعل أهون الصعاب وأيسر العقبات — فيما أرى — تلك التى يتخذها الخضم سلاح هجوم أو دفاع . ذلك بأنى أعلم أن الحق ما دام فى جانبى فهو كفيل أن يهضى قوة التفكير وصواب الرأى فلا ألبث أن أرى على الخضم كيده وأحيط حجته ، والحق ما زالت له من نفسه قوة لا تنضب ، وطيه من قوته دليل لا يرد ، وحسبك نظهره — ونوره يمشى بين يديك — أن تصطنع شيئا من الكياسة إلى شئ من القطعة ، إلى مثلها من حضور الذهن ، فكثيرا ما تسلك هذه الصفات كلما اصطفتها لنفسك بالدليل القاطع لتقطع من كلمة يسبق إليها لسان الخضم أو عبارة تتروى فى ورقة من أوراقه .

لوإذا كان فى المقام الأول أن تروض نفسك على هذه الصفات حتى تصبح من خصائصك الثابتة فى المقام الأول أيضا أن تلتفت الالتفات كله إلى طريق المناقشة بالاستجواب فى الجلسات على لسان المحكمة وفى حدود الحق الخول للمقاضين . فكثيرا ما ينتهى النزاع بكلمة تصدر من الخضم أو من محاميه . واقتناص مثل هذه الكلمة قبل شرودها وإقامة الحجج بها قبل أن تروح دفينة بين زحمة المناقشة وركام الأسئلة والأجوبة ، ذلك فن دقيق يكتسب باليقظة والمران الطويل .

لوإذا تمكن حال القاضى من علم وخبرة ، وحال المتقاضين من لفة على الفوز وتطلع إلى القلب ، فالحامى هو وحده الذى يسوس الدعوى ويتولى توجيهها ، وهو وحده ، فى الأمم الأغلب ، الذى يرجع إليه المتقلب من نجاح أو خيبة ، ويهد لا يهد سواه تحيا الدعوى أو تموت ، فهو المسئول عن أوعار المسالك يتخطاها على أمن وهدى كلما وجدها قائمة فى المرافعات أو فيما يمرض من تحقيق أو استجواب أو استحضار خصوم .

لوإذا تحدث أحيانا أن يعضى القاضى حكمة فى الدعوى تمهيدا للفصل فى موضوعها فيسبق الخطأ إلى ناحية من نواحي حكمة ، وقد لا يكون لمثل هذا الخطأ كبير أثر فى الصميم من موضوع الدعوى ، وقد يسلم معه — رغم ذلك — جوهر الموضوع فيقضى به أخيرا . ولكنى مع ذلك لا أرضى للحامى أن يسكت على هذا الخطأ ، فانه إذا كان من واجبه لخلق المطلوب فى دعواه أن يورد الحق مورده كما يهد عنه شئ من خطأ الحكم فن واجبه كذلك لتحقيق العملية أن يوردها مورد الصواب

حين يراها وقد عدل بها عن طريقها . فحتم على المحامي إذن أن يرضع أمر هذا الحكم التمهيدى إلى القاضى الأعلى حرصا على تحرير القواعد الصحيحة وعلى سلامتها . وكل فوز يظفر به من القاضى الأعلى فى مثل هذه الحالة — وإن لم يكن ذا تأخير ظاهر فى أصل الحق الذى يطلبه فى دعواه — هو فى الواقع فوز للعلم وتأييد لحقايقه ، وهو ولاشك فوز عظيم . على أنه من يدرى ؟ . فقد يكون لهذا الفوز من الأثر فى أصل الحق المطلوب ما لا يقينه المحامى لأول وهلة .

ولكل دعوى عناصرها الخاصة ، هى مدار تكييفها وإبائها من القانون ثوبها الذى لا يقصر عنها ولا يطول ، ثم إحصاء الطلبات التى ترفع إلى القاضى مستخلصة من جملة الحق المطلوب . وتكييف الدعوى وتصويرها مئة من أعظم ميزات المحامى . هو وحده الذى ييسر النهوض بالدليل على الحق المدعى . وتلك ميزة لا تنأتى للمحامى إلا بالدراسة العميقة لقضاياها ولما يتصل بها من النصوص القانونية ثم بانيات الواقع فى القضية ومراجعة ما يؤيد الحق المطلوب من الأصول القانونية وإنزال هذه الأصول على حكم هذا الواقع . وهذه الميزة تمنح مع المحامى نامية كلما مضى هو مع الزمن يقتسم من التجارب أهداها وأضعفها ، ويترود من المران أطيب ثمراته .

إن الدليل المكتوب ليس هو كل شيء ، فى طريق الإثبات ، بل فى النصوص القانونية التى تنظم الإجراءات كثير من أوجه الإثبات قد تخفى على الخصم وقد لا يظن إليها صاحب الدعوى نفسه ، وهذه الأوجه لا تجل بالدليل متى تولاه تفكير سليم وتدرتها فطنة هادئة وعصبا استنباط صحيح ، هنالك يد لك الدليل كلما يديه ، فيمشى إليك الحق بين صفيين من هدى ونور .

ولكل دعوى روح خاصة تخفي الحياة على وقائمه ، وتمطى الدفاع من هذه الحياة نصيبا يفتح له ضمير القاضى ويمهد سبيل اقتناعه . وحياة الدفاع فى أسلوبه ، وفى طريقة عرضه ، وفى حسن اختيار الأدلة وحسن ترتيبها ، وفى تصوير الدعوى والرد على أوجه دفاع الخصم . وقد تكون لهذا الفرع الأخير قيمة خاصة . وذلك أن انتفاء هجوم الخصم وإحباط مجبهه هو قطب الرسى فى توجيه الدعوى . وليس أوجع لنفس المحامى من أن تهبأ له فرصة التكهّن بما عسى أن يدفع به الخصم دعواه ثم يترك هذه الفرصة تضيق من يده فلا يقتنصها قبل أن تفلت أو لا يحسب حسابها فيعد لها عذبه .

لهما يشاهد أحيانا أن بعض المحامين لا يأخذون أنفسهم بما يجب عليهم من دراسة القضية قبل موعد نظرها ، فإذا جاء وقت نظرها يجلبون من الإقضاء إلى القاضى بما فاتهم من تمحيص ما فيها من وقائع وتحضير ما يلزمها من أدلة وأستاذ . ذلك عيب لا يشفع فيه الجمل إن كان سببه



الجل ، ولا تيسر العزة الموهومة إن كان منشؤه هذه العزة الموهومة . وأى شفع لبيب كهذا أقل ما قد يقع من عواقبه أن تقتل به الدعوى وهى فى يد المحامى قتلا لا يحله شرع ولا ضمير ؟ فمن حق المحامى على نفسه باعتباره إنسانا ، ومن حق صناعته عليه باعتباره محاميا ، أن يكون شجاعا حتى تصبح الشجاعة — فيما يصون ودائع الناس عنده — فضيلة مأثورة عنه . ولا يضير أن يجد من شجاعته فى سبيل صون هذه الودائع ما يمكنه من أن يتدارك فوارط الإهمال السابق ببوادى العناية اللاحقة .



لوالآن فما هى المرافعة ؟ أليست هى رسالة تؤديها عن صاحب الحق إلى من يملك إقرار الحق أو إنشائه ؟ إذن لا مناص من أن تتروى — لتبلغ هذه الرسالة — صدق اليقين وقوة البرهان ، وأن ترى كيف تمهد سبيلها إلى الاستماع ثم إلى القلوب بلطف الأداء ورفق العبارة وحسن الخطاب . فالمرافعة ليست بذلك هى القصاصة وحدها ، ولا هى العلم بالقانون وحده . ولكنها ، قبل أن تكون غزارة علم وزخرف كلام ، يجب أن تكون حول الدعوى نسياسة يقظة واستبصار ، وحول الدليل حذقا فى الأداء ولباقة فى إيراد الأمر وإصداره .

لخير المترافعين هذا الذى يقوم مع القاضى — وهو يرافع أمامه — فى الجو الذى يقوم فيه القاضى نفسه ، هناك يستطيع أن يستقرئ ميول القاضى ويتابع تفكيره ويسبقه إلى ما يقع فى نفسه من الخواطر والإلهامات . وهذه حال ، إذا بلغت تمامها ، أدت إلى المزاوجة بين طرق الإقناع والافتناع . ومن شأن هذه المزاوجة أن يتبعها قبول حسن من القاضى لرسول صاحب الحق . ولكن وراء هذا كله شرطا لا تفريط فيه ، هو أن يكون الكلام ثوبا للمانى المقصودة لا قصيرا ينكرها وتنكره ، ولا طويلا يتعثر فيها وتعثر فيه ، فقد تكون الحق المطلوب حياة فى نفسه ولكنه لا يلبث أن يموت لأن قصور الإبانة عنه تركه غشقا تحت تراه ، أو لأن الخروج عن القدر اللازم للإبانة عنه إلى الإطناب فى غير مقتضى أو إلى التعلق بالخواشى البعيدة عن صلب الموضوع أرسل من الملالة والسأم ما يضيق به صدر القاضى فلا يجد الحقيقة مسلكا إلى قلبه ، والقاضى على كل حال بشر مثلنا تنهيه الحجية الظاهرة فى العبارة الموجزة عن التطويل بإعادة ما قيل أو بما لا يقوم به الدليل .

فكنا فى أحيان كثيرة نجد توضيح الحق الذى يطلبه المحامى مقتضيا من جانبه الإطناب والشرح الطويل ، مستوحيا من القاضى الاستماع وسعة الصدر ، ونجد القاضى قلقا يتربم ويستحث المحامى

على الإيجاز والاختصار. وفي مثل هذه المواقف يشعر المحامي أن حرية الدفاع محمولة على قيود مسلوكة في أغلال . ونحن لانياس أن نجد لمثل هذا القاضي مذرا . فأكبر الظن أن فرصة العمل في المحاماة لم تنبأ له يوما من الأيام ، ولو أنها كانت قد تنبأت له لرأى كيف يجلس المحامي للقاء قضاة ، وكيف يستمع إلى شكاوهم ، وكيف يعرضون عليه ما بينهم وبين خصومهم من المنازعات ، وكيف يضطر كارها أو راضيا أن يسمع أقاصيصهم مما لا يدع حاجتهم إلا فضول كلام . لو أن هذه التجربة كانت قد مرت بمثل هذا القاضي لوجد المحامي من رحابة صدره وحسن استماعه ذلك الحظ الذي يبينه على إتمام واجبه بإيراد كل ما يحتاج الحق إلى إرضائه .

فولست أريد أن تفوتني الإشارة إلى أن بعض المحامين يظنون أن تناول الخصوم بما يشيع مساوئهم الخاصة في مجلس القضاء يكسب الدفاع قوة ، ويسبغ على الدعوى شيئا من الوضوح فحسبي أن أقول إنه ظن باطل ، ومن حق المحاماة على أن أقول لم لاتصدقوا هذا الظن . إن خير المحامين من قصر مرافقته على تجلية الوقائع وتبينة البراهين لإثبات الحق المطلوب وتفنيده ما يرد عليها من الاعتراضات وتقى ما يلاق بها من الشبه ، ذلك إلى التفتف في القول والترفع عما لا يتصل بصميم الدعوى من فوارط العيب .



فولا أستطيع أن أختم هذا المقال دون أن أشير إلى أمانة رددتها محكمتنا العليا في أحكامها . فحالت محكمتنا العليا في حكمها الصادر في القضية رقم ١١٧٥ سنة ٤٦ القضائية إنها "أسف على ألا يكون للحاكم سلطة تأديب على المحامين في حدود متواضعة تنصرف بها عن تطبيق نصوص قانون العقوبات عليهم بسبب ما يصدر منهم بالجلسة من الأقوال التي يعدها القضاة مهينة لهم - تلك النصوص التي لا يحدون لحفظ كرامتهم من وسيلة أخرى غير اللجوء إليها مع شدة وقمها فيطبونها وهم لما يفعلون كارهون " .

فولعل الأوان قد آن لوضع التشريع الذي يحول الحاكم هذه السلطة .



## المرافعة

### للاستاذ حسن الجداوى

فيجئ عضو النيابة المحقق ويكد ، ويبحث في خفايا الأوراق ، ويفتش عما تحويه الصدور وما يخفيه الغرض في قلوب الشهود أو المتهمين ، ويستنطق الجناد ، ويستشف الآثار والقرائن ، ويعد القضية التي بين يديه بكل ما وهبه الله من حكمة ودراية وصبر ، ويبقى عمله مع ذلك خافيا ، ضعيف الأثر ، قليل الإنتاج ، ما لم يمنحه الله قدرة على التمييز يستطيع بها أن يشر على قضائه ماضيه ملف القضية ، وأن يبرز ما فيها من حجب ويحل ما بها من مكامن الضعف أو مواطن القوة .

لئيسهر المحامي الليالى الطوال يسأل أوراق التحقيق أسرارها ، ويستلهمها خفاياها ، ويستنبط الجحجج التي أمدتها لصالح موكله ، ويعد لليوم الموعود ما استطاع من صلة وبيان ، ما ين شهود ينفى بهم الاتهام ، وأسئلة محرجة يقضى بها على شهود الإثبات ، ومستندات قاطعة في الدعوى قاصمة لأدلة الاتهام ، فإذا ما جاء يوم الفصل بحث عن لسانه فوجد يتهثر في جوانب فيه ، لا يدري ما يقول ، ويبحث عن الجحجج التي أمدتها فإذا بها قد تجزأت وخلا منها بيانه ، ونظر إلى المستندات التي ظنها دامغة فإذا بها قد تحولت قصباصات لا قيمة لها في الدعوى إن لم تتحول مستندات عليه لا له .

فلأن المرافعة في ساحة القضاء معركة . أو إن شئت الدقة فقل هي مباراة ، تشرف عليها روح رياضية عالية يشترط فيها الصديق وعدم أخذ الخصم غيلة أو خنلا ، والاتجاه إلى سلاح شريف لا زائف ولا مسموم — مباراة أسلحتها الوحيدة المعتمدة قوة البيان ، وثبات الجنان ، وقرع الحجج بالهجة ، والتدليل المنطقي والاستمانة — ولكن بقدر — بتأثير العاطفة واستدراار رحمة

الحكم الذى هو القاضى ، أو استأذنه غضبه واستأذنه لتحقيق واجبه كحام للهيئة الاجتماعية يدفع عنها عدوان المتدين ، وكلبا للظلم وسند للهموم .

لهذه المباراة التى يتولى إدارتها دائما قاض واحد أو قضاة ثلاثة وأحيانا خمسة ، تجري دائما فى قاعات متشابهة الوضع وتنسيق يكاد يكون واحدا . فالحكم يجلس فى رأس القاعة تحت صورة للملك الذى يصدر العدل باسمه ، وتشرف عليه الحكمة الخالدة التى تلى الدهور وهى لا تتلى وتستغير المبادئ والأنظمة وهى ثابتة "العدل أساس الملك" . ويجلس إلى يمينه ممثل الاتهام ، وإلى يساره كاتب الجلسة المكلف بإثبات ما يجرى أمامه وما يدلى به المتبارون من دفرع وحجج ، ويسجل لهم ما يرحون وما يصرحون . وأمام القاضى يجلس المحامى إلى ناحية فقصر الاتهام بيجوار المتهم الذى جاء ليدافع عنه أو إلى ناحية النائب الذى جاء يشد أزره فى طلب الاقتصاد من المتهم ، لأنه يمثل الزوجة التى أنكلها المتهم زوجها أو الابن الذى حرمة أباه . ومن خلف هؤلاء جميعا الجمهور — أو قل المتفرجون — أتوا لأنهم يتصلون إلى أحد الخصمين بسبب أو جاء بهم إليهم لمشاهدة مظاهر العدل كيف تأخذ مجراها وسفينة الحق كيف تصل إلى مراسها .

هناذا بدأت المباراة وجب على كل من المتباين أن يبذل قصارى جهده ليقنع الحكم بحقه ، وليعقد له لواء النصر . ولكن المباراة فى سبيل العدل لا يستعمل فيها إلا سلاح الحق والصدق ، تسمو فيها الروح الرياضية الحققة ، فلا مداورة ولا مواربة ، ولكن كلمة الحق يقال وإن أضرت بظلمها ، وحجة الخصم يسلم له بها وإن خسرت المعركة بسببها . فالنائب وإن جاء ليمثل الهيئة الاجتماعية لم يعمى ليقصص لها من المتهم وإن ثبتت براءته ، أو ليقصص منه بالقوة القاسية وإن بدا له معنونا أو مدفوعا إلى جرمه بوسائل لا قبل له بمقاومتها . والمحامى ، وواجبه الدفاع عن المتهم ، لا يفرض عليه أن يسعى لتبرئته وإن كان مجرما ، أو أن يبادل فى إدانته وقد ثبتت لانتقيل جدلا . بل كل منهما مطالب بأن يقر بالحق متى وضع له ، وأن يسلم لخصمه قائما راضيا ، فالناس فى هذه المباراة والكاسب سواء ، كل منهما سعى لنصرة الحق وبها فاز .

وإذا كانت طبيعة وضع القضايا من شأنها أن تجعل كفة النيابة العمومية هى الراجحة ، لأنها لا تتقدم مادة إلى القضاء إلا إذا استنفدت حقها فى حفظ القضايا التى لم يوصل فيها التحقيق إلى إدانة واضحة ، فإن هذا يدعو ممثل الاتهام إلى أن يترحم فى مراضته الإيجاز والقصص والتعدير . ولكن ذلك ليس عليه حياء فقد يرى نفسه أمام هيئة من الدفاع لها بلاعة فى التعبير وقوة فى الإدلاء بالحجة ، فمن مصلحة العدالة نفسها أن يكون هناك تفوق ظاهر للاتهام على الدفاع حين يقضى بالقوة ، حتى يطمئن الناس إلى أن أحكام القضاء صادقت الحق والعدل . إذ ليس أشق على سمعة العدالة

من أن يقف ممثل الاتهام متلصحا في اتهامه ، متعذرا في أقواله ، بينما القضية غنية بالأدلة والبراهين ، وفي حين يقف الدفاع مهاجما حتى يجيل السامعين أن القضية لا تستند إلى أساس ولا ترتكز على حجج وبراہين ، وأن يأتي بعد ذلك الحكم بالإدانة لثبوت الدعوى على المتهم بأدلة لم يصرف ممثل الاتهام كيف يشاء وحجج لم يوفق إلى إبرازها .

لوضع القضايا هذا يتطلب أيضا أن يترك للدفاع كامل حريته . فالحمى يقف غالبا ليدفع عن متهم أحاطته النيابة والبوليس بسياس متين من الأدلة والبراهين ، وأحاطه الرأي العام وصحفه وجرائده بحكم قاس سبق به حكم القضاء . وليس للتهم الأعزل إلا ذلك الرجل الذى وقف عليه وفضله ولسانه على الدفاع عنه ، فإن نحن ضيقنا عليه الخناق وحاصناه على كل لفظ يقلت منه أو تعبير يسبق به لسانه لم تمكنه من أداء واجبه . فحرية الدفاع ملك للهامين ، أعطيت لهم للصلحة العامة ، لمصلحة المواطنين جميعا ، وليس لأحد أيا كان أن يمتدئ عليها .

لقد وقف محام فرنسي مشهور يترافع في قضية ، فنسب إلى النائب المترافع أنه قد لحا في مرافحته إلى استغلال الشهوات الضارة وأن هذا ليس بالأمر الحسن ، فد قوله هذا مخالفة تأديبية وحوكم من أجلها ، وكان دفاعه عن نفسه أن قال : " أما شخص النائب المترافع فنفصل عن مرافحته كل الانفصال ، فشخصه محل إجلال واسترامى ، ولا أبيع لنفى أن أهاجمه ، ولكنى أهاجم مرافحته ، فهى ملكى ومن حق أن أمزقها إربا وأن أطأها بقدمى " . وقد أدانته محكمة الاستئناف بباريس وقالت إن من حق الحمى أن يدافع عن موكله ولكن ليس من حقه أن يهاجم . فردت عليها محكمة النقض بأنه لا دفاع بنير هجوم .

لأننا إذا أئزمتا الحمى أن يقيس ألفاظه ومعانيه ، وأن يخشى ما قد يعطى لها من تفسير لم يقصده وأن يرهب ما قد تؤدي إليه من معان لم تخطر له ببال فأننا نكون قد قضينا على كل مرافعة ارجالية ، وأطفأنا جذوة البلاغة القضائية ، لأنه لا مرافعة بنير ارجال .

لأنه ليسرنى أن أقرر أن العمل القضائى قد دل على أن حرية الدفاع فى المحاكم المصرية مكفولة إلى أقصى حدودها ، وأن الحمى المصرى يجد فى سمة صدر قضائه وفى زمالة ممثل الاتهام وفى قوة عقيدته ما يجعله مطمئنا واقفا من أن أحدا لا يفكر فى أن يتسقط أخطاه أو يحاسبه على إلناظه . وإذا كان قد حدث فى تاريخنا القضائى بعض مشااات لا تلو من مثلها تاريخ قضائى فى أى بلد من البلدان فهى — لقلتها — كقطعة الحجر تلقى فى الماء الهادئ الصافي تحدث على وجهه بعض التجمدات برهة وجيزة ثم لا يلبث أن يسترد سابق هدوئه وصفائه .

# لغة الأحكام والمرافعات

بقلم الأستاذ زكى مريى الحامى

## لمستور البحث

لأى شئ يراد بهذا العنوان "لغة الأحكام والمرافعات".

الموضوع معد للكتاب النهي وبمناسبة انقضاء خمسين عاما على إنشاء المحاكم الأهلية . فهل يجب أن يقتصر على الأحكام والمرافعات المصرية ، كيف كانت لنتها قديما ، وكيف تطورت ، والإلام انتهت ، وكيف يجب أن تكون ؟

أهنا هو محور البحث أم أن له مدى أبعد ودائرة أوسع ؟

ألحق أن نواحي الموضوع ، حسبما يوحى عنوانه ، أكثر من أن تعد أو تحصر . فقد كان للناس عما كم منذ أقدم العصور ، وفي جميع البلاد المتعددة . ولكل عصر من عصور التاريخ ، ولكل بلد من بلاد المعمورة مميزات في تسيير العدالة وما يرتبط بها ، ومنه ما نحن بصدد . ثم إنك إذا تحدثت عن لغة المرافعات استحال عليك أن تقتصر بمحتك على نحو الكلام وصرفه وباقي صفاته اللغوية ، بل أنت تريد إلى جانب هذا أن تنظر في الأحكام والمرافعات من حيث الأسلوب واختيار اللفظ وترتيب الكلام ومراعاة المناسبة وملاحظة الصوت والإشارة . ثم إن الموضوع ذو شقين بطبيعته إذ أن لنتك وأنت جالس للقضاء غيرها وأنت قائم للدفاع . ثم إن الحال في مصر تختلف عنها في أكثر بلاد الدنيا ؛ فنحن هنا نطبق أحكام قانون نبت في بلاد أجنبية ولم تحتضنه لنتنا إلا منذ عهد قريب ، فأكثر المشتغلين بتطبيقه درسوا مبادئه ثم تعمقوا في أصوله بشير اللغة التي يكتبون بها أحكامهم أو يملون دفاعهم .

في ناحية من هذه النواحي الكثيرة المتصلة يجب أن نعالج في مقال أكبر القان أن الحيز المخصص له محدود وسط البحوث الأخرى التي سوف ينطوي عليها "الكتاب النقي".

لقد فكرنا في الأمر ملياً فاقطينا إلى أنه غير لهذا المقال إذا اخرجت حلقة البحث فيه بغاوزت الحدود المصرية البحتة إلى المسألة بالحال عند ضمنا من المصاعين ، ومن سبقهم من الغابرين الذين يمكن أن يعلموا بحق وأضى أساس فن الكلام القضاى . فاذا فرغنا من ذلك — ولن نطيل فيه — عرضنا لتاريخ لفه القضاء عندنا : ماضيها القريب ، وحاضرها ، وما يتظار لها على يد حملة لواء نهضتها الحالية .

ولما نعالج في هذا المقال بحثاً لنويا عميقاً فليس لنا بذلك طاقة ولا العمل هنا محله . ههنا إلى أن نواحي البحث الأخرى أبجدى وأضع .

لوسوف فنى بالتفريق بين لفه المرافعات ولفه الأحكام ، فان لكل منهما مميزات تختص بها ، ويجب التنبية عليها ، ولو أن كلا منهما تلقى في مصر صعوبات مشتركة يجب على الدالة القضائية بأسرها التضاضر على مغالبتها وتذليلها .

لنبدأ بهذا قبل أن ينفرج ضلعا الزاوية بحكم اضطرابنا إلى الفصل بين شتى هذا البحث .



### مناعب اللغة العربية

للمناعب التي يلقيها المترافعون وصانعو الأحكام على السواء في مصر جزء من مناعب لفه قديمة كريمة التحقت بأهل الكهف زمناً ، ثم أوقظت على حين غفلة لتقف على قدميها دفعة واحدة فتستهم — والناس ما يزال ينالها ويسعد أجفانها — أحوالاً جديدة ليس لها بها عهد ولا سابق معرفة . أوقظت بشدة ودققت بعنف الضرورة الملحة لتساير وتلاحق ، في ميدان لا يحده سوى حدود العقل البشرى ، لنات وثيقة الصلة بنهضة العلوم التي رقت بأوروبا إلى مقامها المتناز الحالى ، وجعلت منها مباءة العلم والفلسفة والأدب والتشريع والاختراع . لنات صقلت قرون متعاقبة حاضرة بجهود متواصلة ربطت طارفتها بتليها وهيأتها أداة مرنة صالحة لا يطلب منها في مختلف ميادين النشاط العقلى

لأنت في مصر - كاتبا كنت أو أستاذاً في جامعة ، محامياً أو قاضياً ، مهندساً أو طبيباً - لا تمكث تذكر أمامك اللغة حتى تتجه بفكرك إلى مختلف الصعوبات التي تعانيها إذا طلب منك أن تكتب أو تدرس أو تحاضر في فرك الخاص . لقد أخذت - كما أخذ أفراد هذا الجيل والذي تقدمه - العلم ع.ر. أوروبا . أخذته سهلاً ميسوراً بلغة أجنبية لغتها صغيراً في طرازها الأخير فحصلت بها على أداة دقيقة مطوعة لحاجات العمر قد استوفت دقائقها من مسميات وأفعال وتميزات لما دلالتها الخاصة المحدودة . درست بهذه الواسطة في لين ومهولة ، ثم إذا بك وقد انتقلت بقاءً بمجسوك العلم إلى محيط يريد أن يفهم منك ما فهمته و يأخذ منك ما أخذته . وليس سبيل التفاهم مع هذا المحيط إلا بلغة قد يكون معنيها ذهباً ولكنه ذهب ما يزال تبرا مخلوطاً بأتربة تراكت منذ أجيال فأنت مضطر إلى تظهيره من كل عنصر زائف . ثم عليك بعد ذلك صهره في بوتقة العصر ، ثم صقله ، ثم ضربه بقوداً من أبرة وفئات مختلفة . فإذا ما استقام لك هذا كله ، لزم أن يحرب الناس عملك هذه الجديدة وأن يتداولوها زمناً قبل أن تستقر نظاماً مألوفاً معمولاً به .

ليس مركز المتكلم أو الكاتب باللغة العربية سهلاً ميسوراً في هذا العصر ، اللهم إلا أن يقول شعراً يتحدى فيه المتنبي ، أو يكتب تقرأ فيسج فيه على منوال عبد الحميد الكاتب أو ابن المقفع . أما أن يمرض بقلبه لشئ من مختلف العلوم والفنون الحديثة فهو أعزل إلا من العزم الذي تبعته الصعاب ، فقير إلا من عناصر الثروة المخبوءة في لغة جميلة تتطلب كثيراً من الجهد في استكشافها ثم متابعة وصبراً لإقرار ما يكشف وإحلاله محله من نظام مقبول .

ولكن أيمكن حصر هذه الصعوبات ومعالجتها ؟

فليس في هذه المعالجة منسج محض في موضوع قلنا ، ونكرر ، إنه خارج اختصاصنا وفوق مقدورنا . ولكن ما نراه في عالم الحقوق يميز لنا أن نتقد أنه ليس في اللغة العربية أدواء أصيلة تمنعنا من أن تأخذ مكانها تحت الشمس كلفة عصرية تضرب بهم في مختلف العلوم والفنون . فقد سبق لها أن دعيحت إلى مثل ما تدعى إليه اليوم وهي بعد أقرب إلى اللبذلة منها إلى استقرار الحضارة ، فوثبت إلى ظايتها العالمية وثبة الجواد الكريم ، ودرس العرب حضارة الإغريق وفسقهم وطبهم بالعربية ، وحلوا محل الرومان في حمل مشكاة الحضارة قروناً يقولون في كل علم وفن ، بل ويزيدون في ثروة العالم العالمية بما استنبطوا من معارف جديدة . فهل تجز العربية ، ولها هذه السابقة المحيطة وذلك التراث الباهر ، عن أن توصل بغيرها الجديد المتألق بمسائها الباهر . إن لنا أن نأمل بل لنا أن نطمئن إلى غد سعيد أخذاً بالقياس .



ولكن لنعد إلى ما كنا فيه ، ولتحدث قليلا عن صعوبات الحاضر فقد يتعين هنا التنويه  
بأثنين :

### تجاوز القصد

كثيرا ما عرنا - وأخشى أن نكون عرنا بحق - أننا نجاوز ، إذا جلسنا للكتابة أو قننا  
للكلام ، الغرض الذى نتوخاه بأحدهما ، وأن اللغة التى نستعملها فى عصر اللاسلكى والكهرباء  
ما تزال تشاها المحسنات اللفظية ، وتتمرها الحواشى المنمقة ، ويرهقها استطراد يمكن التخفيف  
من كثير منه . وفى الحق أن القليل من كتاب العربية الحديثة هو الذى لا يبنى بموسيقى الألفاظ  
ورنة العبارة . أما الأغلب فانه إذا ذكر الظلم ألحق به الاستبداد ، وإذا تكلم عن الرحمة أورد فيها  
بالشفقة والحنان . وليس الذنب فى هذا على اللغة العربية ، بل على تقاليد سبئة وجهل بمقتضيات  
المصر . إن لغتنا موسيقية بلا مراد ، ولكن بأعرابها ، وهى غنية غاية الغنى بأسمائها وأصاها  
ومعوتها ، ولكن هذه الثروة لم تجمع للزينة فحسب ولم تنحرف بطون المعاجم لى يترن بها  
الروى وتستقيم القافية ويحسن السجع . وإنما ليكون منها وسائل لأداء معان مختلفة وإن تقاربت .  
وأول واجب على الكاتب فى هذا العصر أن يستعمل كل لفظ فيما أبدله من الأصل ،  
فيعرف مثلا متى ينعت صاحبه بالإقدام ، ومتى يسميه شجاعا ، ومتى يصفه بالجرأة . وعبارة  
أخرى نحن أحوج ما نكون اليوم إلى فقه صحيح دقيق لغة العربية نعرف منه متى نستغل  
لفظا معينا فى معنى معين . وهذا إذا تم استتبع حتى سير قلم الكاتب ولسان المتكلم فى سبل مرسومة  
وطرق مبيدة فلا يكتب ولا يقول إلا بقدر حاجة الموضوع دون استطراد يحاول به تمكين المعنى  
فى نفس قارئ أو سامع يخشى أن يفوته القصد .

كُلُّهُ أنه من الإنصاف أن نقرر هنا أن لغة الجدل الفقهي فى مصر قد قطعت شوطا بعيدا فيما  
تجناه لأسلوب الكتابة على وجه العموم .

لأول مثل يحضرنى أسلوب أستاذى المرحوم أحمد بك لطفى طيب الله ثراه ، فقد كانت  
لغته مرآة مصقولة لفكره الراقى المرتب . ألفاظ سهلة مختارة ، وجعل على قدر حاجة الكلام لا أقل  
ولا أكثر ، لا تستطيع حذف عبارة منها حتى يخلط المعنى وتضيق الفائدة . انظر إليه يترافع عن  
الوردانى فى قضية اهترت لها جوانب القطر كيف يروى وقائمه فى بساطة ومهولة توطئة  
لبجته القانونى .

” فخرزل رئيس الوزارة المصرية يوم الحادث من ديوانه يحيط به كعادته رجال الحكومة  
حتى يلغوا به سلم نظارة الحفانية ؛ ولم يكذب يودع مشيعه حتى ابتدره هذا الفتى فأفرغ فيه عدة

رصاصات طرحته على الأرض يخط في دمه ، أطلقها من مسدس كانت تحمله يد لم تمنحها قواها ،  
يقبله قلب كأنه قد من الحديد ، فانفذ حشوها فيه كما ينفذ الجلاد حكم القضاء في المتكردين .  
ولكن مع الأسف لم يكن حول الفقيد يد شهم مخلص مقدم كيد أحمد الجراوى التى أقنعت  
سعادة حكمدار الساحة من الرصاص الذى صوب إليه ، ولذلك وجدت رصاصات ذلك الفتى  
سيلا إلى جسم رئيس الوزارة ” .

لعل استمع له وهو يحنم هذه المرافعة بتوجيه الخطاب إلى المتهم كيف يطلق العنان للماعطفة  
دون أن يختل ميزان أسلوبه السهل الممتنع .

” فلما أنت أيها المتهم !

لقد همت بحب بلادك حتى أنساك ذلك الميام كل شئ حولك ، أنساك واجبا مقدسا هو  
الرافة بأختك الصغيرة وأمك الحزينة فتركتهما يبكان هذا الشباب الفاضل . تركتهما يتقلبان على حجر  
الفضا . تركتهما يلبان الطرف حولهما فلا يجدان غير منزل مقفر ظاب عنه طائله . تركتهما حل الاتمود  
إليهما وأنت تعلم أنهما لا يطيعان صبرا على فراقك لحظة واحدة فأنت أمهما ورجاؤهما .

لأنك حب بلادك إلى نسيان هذا الواجب وحجب عنك كل شئ غير وطنك وأمتك ، فلم  
تد تفكر في تلك الوالدة البائسة ، وهذه الزهرة البائسة ، ولا فيما سيتزل بهما من الحزن والشقاء  
بسبب ما أقدمت عليه .

لأنك نسيت كل أملك في هذه الحياة ، وقلت إن السعادة في حب الوطن وخدمة البلاد ،  
واعتمدت أن الوسيلة الوحيدة للقيام بهذه الخدمة هي تضحية حياتك ، أى أعز شئ لديك ولدى  
أختك والذاتك ، فأقدمت على ما أقدمت راضيا بالموت لا مكرها ولا جبا في الظهور . أقدمت  
وأنت عالم أن أقل ما يصيبك هو فقدان حريتك ، ففى سبيل حرية أمتك بت حريتك ببنى غال .

لأنك إذ ذاك ، أيها الشاب ، أنه إذا تشدد عليك قضائك ، ولا إخالهم إلا راحيك ، فذلك لأنهم  
خدمة القانون ، وهذا هو السلاح المسلول في يد العدالة والحرية ، وإذا لم ينصفوك ، ولا أظنهم  
إلا منصفيك ، فقد أنصفك ذلك العالم الذى يرى أنك لم ترتكب ما ارتكبه بنية الإجرام ولكن  
باعتقاد أنك تخدم بلادك ، وسواء وافق اعتقادك الحقيقة أو خالفها قتلك مسألة سيحكم التاريخ  
فيها . وإن هنالك حقيقة عرفها قضائك وشهد بها الناس وهي أنك لست مجرما سفاكا للدماء  
ولا فوضويا من مبادئه الفتك ببنى جنسه ، ولا متعصبا دينيا خلته كراهية من يدين بغير دينه ،

إنما أنت مغرم ببلدك ، هائم بوطئك ، فليكن مصيرك أعماق السجن أو جدران المستشفى فإن صوركك في البعد والقرب حرسومة على قلوب أهلك وأصدقاك ، وهبل حكم قضائك بأطمئنان واذهب إلى مقرك بأمان ” .

لنمثل آخر لإيراد الكلام على قدر المعنى المطلوب تجده في مذكرات صديقي الأستاذ سليمان حافظ الحامى . وأظن ظنى أنه يحتذى إمامنا الراسل . قال في صدر إحدى هذه المذكرات يتحدث موضوع البحث وبين ماسبق من رأى ويتهى إلى غرضه من الاستشهاد بحكم محكمة النقض ؛ وهذا كله فى أسطر معدودة :

”في بيان أحدهما من مورث والثانى من وارث عن حين بلاتها . وبيع الوارث أسبق تسجيلاً . فأيها أحق بالفضل ؟ وأي المشترين تملك ؟ المشترى من المورث أو المشترى من الوارث ؟ ذلك هو موضوع البحث ومناط الفصل فى هذه الدعوى .

لقد يقال إن القصد الأسبق تسجيلاً هو القصد الأحق بالفضل ، غير أن نظرية التفاضل بالتسجيل لا محل لها ما لم يكن البيان صادقين من مالك واحد . وهنا يحق البحث فيما إذا كان الوارث والمورث شخصاً واحداً بمعنى أن الوارث استمرار لشخص المورث أو أن لكلهما شخصية قانونية مستقلة عن الأخرى .

لوقع الخلاف فيما مضى على هذه المسألة فقال فريق إن شخصية الوارث تملك شخصية المورث أخذنا بقواعد القانون الفرنسى . وقال فريق آخر أنها مغايرة لشخصية المورث طبقاً للشرعة الإسلامية . وتزاحمت الأحكام بين الرأى ، واقسم الفقهاء المصريون إلى شطرين حتى طرحت هذه المسألة أمام محكمة النقض وأصدرت فيها حكماً بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ أخذ بالرأى الثانى ووضع نهاية لخلاف السابق ” .

فخرج هذا الكلام حرفاً بحرف إلى اللغة الفرنسية أو إلى الإنكليزية التى اشتهر أهلها بحب الإنجاز فلن نجد فيها الفرنسى أو الإنجليزى أثرًا لحشو أو تزيد مما يؤخذ على كثيرين من كتابنا .

### ثنائى للإلتفات والتصيرات العلمية

لثمة صعوبة أخرى يلقاها المترافع المصرى ، تلك هى صعوبة الشور على اللفظ اللازم أو التعبير اللازم فى المحل اللازم .

لقد هنا أن كثيراً من المشتغلين بالقانون في مصر — بل قل غالبهم المطلقة — درسوا القانون بلغة أجنبية استجمعت شروط الصلاحية للتعبير عن كل فكرة أتقنها الفقه الحديث ، وجميع هؤلاء — عوامين كانوا أو وكلاء نيابة أو قضاة — مطلوب منهم أن يصوغوا ماتعلموه بالفرنسية أو الإنكليزية كلاماً عربياً فصيحاً .

لحكم من صموبة التفكير بلغة والكتابة بأخرى فقد يتطلب عليها من ملك زمام اللغتين كقاضى قضائنا يمرض للقاعدة المعروفة : "إن العقوبة شخصية لا يمكن أن تملو الجاني إلى غيره" فيؤديها بهذا الاقتباس البديع "القاعدة العامة ألا تزد وازدة وزر أخرى" . دلك من هذا فقد يثبت المثل المتقنم أن الأمر مما لا يصعب تذليله وتعال إلى ضرورة إيجاد الألفاظ والتراكيب اللازمة لتأدية معان مشهورة مستقرة في فرنسا وغيرها من بلاد الفقه الحديث .

لقد هنا الصموبة الكبرى يلقاها المشتغلون بالكتابة القانونية كل يوم . ولا سبيل لتهربها سوى التعريب أو الاستعمال المجازى بعد الاستقصاء الطويل والياس من وجود لفظ في الفقه الإسلامى مصطلح عليه للمعنى المراد .

لأول مرة سهل ميسور على شرط الرضاء بأن تكون لفتنا القضائية شبيهة بالمطوية . ومن ذا الذى يرضى لنفسه الآن أن يقول كما كانوا يقولون في أحكام شرفنا عليها في مجموعة "القضاء" سنة ١٨٨٧ "البلو" "وعمالك الرضومة" .

لم يبق إذن بعد اليأس من وجود اللفظ المطلوب في كتب الفقه الإسلامى — وليس كل واحد يستطيع الصبر على التعقيد فيها — لم يبق سوى طريق الاستعمال المجازى وهو أصعب ما يكون . لا لأن الأمر يتطلب تمعقاً في اللغة وحسن ذوق في الاختيار فحسب ، بل لأن اللفظ المجازى كثيراً ما يتوى معناه ويستغرق على غير مبتدعه . هو في حاجة بفرض التوفيق من هذه الناحية إلى مباينة رجال القانون له واعترافهم به سيداً غير منازع لمعنى خاص .

لقد مثلاً كلمتي (responsabilité délictuelle) فقد حار صدقنا القاضى مصطفى مرعى وهو الفصحى المعقود في ترجمته ولم يوفق بعد طول الجهد لغير "المسئولية التقصيرية" وقد يقول سواه "المسئولية الخطئية" . وكلا التعبيرين قاصر في نظرنا عن تأدية كل المعنى المنطوى في العبارة الفرنسية .

لأن أنس لا أنسى ما لا قيته وأنا أحاول تأدية معنى (action liée entre) في مذكرة قدمتها لمحكمة التقص عن الشروط الواجب توافرها في جريمة شهادة الزور . بماذا أبعرج هذا الركن

من أركان الجريمة ؟ إن قلت " دعوى مربوطة " وهى الترجمة الحرفية للفظ الفرنسى كانت ترجمة سقيمة باردة ، وإن قلت " دعوى معلقة " انصرفت الصيغة إلى معنى آخر . وأخيرا استخرت الله فقلت " دعوى قائمة " وأنا لا أدري أأدبت أم لم أزد .

هل أن هذا الذى حار فيه عجزى قد استقام لحكمة التقض برئاسة إمام اللغة القضائية المصرية عبد العزيز باشا فهمى ، فقد صدر حكمها مقررًا أن لا شهادة زور حتى تؤدى فى دعوى "مردة" بين خصمين . وهو تعبير بارع دقيق لم يكن فى ميسور غير الضليح المتفقه فى اللغة العنود عليه .

لأنكف عند هذا الحد من الكلام على مشاق الناطقين بالضاد فى عصر الاسلكى والكهرباء فقد ساقنا المناسبة إلى أبعد مما نريد ، ولنعصد رأسا إلى لغة المرافعات كيف كانت وكيف يجب أن تكون ، ثم نقب على ذلك يبحث موجز فى لغة الأحكام .

## لغة المرافعات

### ضرورة البلاغة فى إظهار الحق

لحقى الناس من قديم على أن البلاغة صفة لازمة لمن جعل الدفاع من حقوق الناس مهته ، وتواضعوا على وجوب أن يكون المحامى فصيح اللسان بالغ الأثر بكلامه متلاحبا بالمقول والقولوب ، وما يزال الإجماع على لزوم توافر هذه الصفات واقفا .

ولكن لماذا ؟

ليس الحق هو بنية المترافعين عن الحق ؟ أليس الحق حقا بذاته ؟ أيوجد أوضح أو أظهر منه ؟ فم حاجة المترافع عن الحق إذن إلى الصنعة وإلى التفتن فى أساليب الخطاب ؟ أحد أمرين : إما أن المترافع يرى إلى قلب الحقائق فلا بد له من زخرف القول يمزقه به ويفر ، وإما أن الحق المجرد بفضته ومطلبه ، والحق المجرد ميسور بمجرد الطلب .

خطا بالغ !

هل طلاب الحق فى كل زمان ومكان ينتهوك بأن الكلام من نوره الساطع وشمسه المتألقة وسلطانه القاهرة خيال فى خيال . حشهم عن كنهه ينتهوك بأنه جوهر نادر ثمين مستقر فى أعماق

الأعماق ، خنى على الباحث ، عصى على المستخرج ؛ وأن وجوده - إذا هو اكتشف - وجود نسبي يقتصر في الغالب على المكتشف . فإذا ما أراد هذا أن يثبت اكتشافه للغير يجب أن يعد نفسه لحرب عوان ليس له من سلاح فيها غير بيان حسن ومنطق واضح وبلاغة ظالبة .

يضحك عن امرسون أحد جهابذة الفقهاء في عصره ، وقاضى القضاة في عهد لويس الخامس عشر أنه قال : " والله لو اتهمت بسرقة برّيتي كنيسة نوتردام وجرى الفوضى في إثري صائحين : اللص !! اللص !! لبدأت دفاعي عن نفسي بإطلاق ساق للريح " .

شبالنة ولاشك لكنها مبالغة أراد بها من عرك المحاكم دهرًا أن ليس في عالم القضاة شيء يزاحم البسطة ويقر له بالصحة حتمًا ، وأنه يكفي أن توجد تهمة لكي يوجد بيجانها خطر الحكم على المتهم ظلمًا أو تبرئة الجاني خطأ .

هل أنه من ذا الذي يستطيع التحدث عن الحقيقة المجردة المطلقة ؟ أين الحق الذي لا يمازجه باطل وأين الباطل الذي لا يمازجه حق ؟ النسبية قانون متمش في كل شيء في الوجود ، وليس أسهل من تبين حكمه في عالم الحقوق . ورحم الله الإمام الأعظم أبا حنيفة فقد قال لتلاميذه يوما : " أراكم تسمرون في الأخذ عني فوالله إني لأرى اليوم رأيا أضل عنه هذا إلى عكسه " . وسأله سائل مرة : " هذا الذي تفتي به أهو الحق الذي لاشك فيه ؟ " قال : " والله لا أدري فقد يكون الباطل الذي لاشك فيه " .

هل كل دعوى إذن مزاج من الحق هو أشبه شيء بالذهب بخالطه عناصر كثيرة متنوعة على المترافع أن يطوره منها فيخرج بالمعدن النفيس متألقا وهاجا . وأنى له ذلك إلا أن يؤدي رسالته على الوجه الأكمل فيجلو ما غمض ويبسط ما تمقذ ويسهل ما استعصى . والأمر بعد ذلك ودرغم ذلك ، لا للقضاء وحده ، بل للقضاء والقدر .

لأرب حجة سائنة قاطعة يحويها كلام مقم خضيع قوتها ونعمد جنوتها ، فإذا ناصرها البيان وقدمها فصيح اللسان انقلبت سمرا حللا .

### تعريف البلاغة

البلاغة إذن ألزم الزويميات المترافع ، ولكن ما البلاغة ؟ وبسيرة أخرى - حتى لا نظن أننا قد شردنا عن الموضوع الذي نعالجه - كيف يجب أن تكون لغة المترافع ؟

## ❦ احترام قواعد اللغة

نحن البعث أن يليه منه حل ضرورة احترام قواعد اللسان الذى يستعمله المتراحم أداة للإقناع .  
إنه يخاطب فى الغالب هيئات نالت حظا يذكر من الثقافة العامة ، وإنه ليعترم هذه الثقافة إذا  
هو نزه سمعهم عن لغة السوق والنوفاة فكلمهم بلسان سليم يحترم فيه قواعد النحو والصرف .

## ❦ لحن اللغة العامية فى المرافعات

ولكن أسمى هذا أنه يجب نبذ اللغة العامية وإقصاؤها عن المرافعات حتى ولو ظهرت من  
الإسفاف فى القول وخلت من كل ما يؤذى السمع ؟

❦ لحن يختلف فى مصر عنها فى غالب البلاد الأوروبية ، فهناك تتكلم الطبقة الراقية ( ومنها  
المتراصفون مادة ) بين اللغة التى يكتبون بها ويقرعون . صحيح أن المتكلم لا يبنى باختيار اللفظ  
وصقل الكلام عنايته بهذين الأمرين إذا كتب ، وصحيح أن لغة الارتجال ما تزال تختلف اليوم  
عن لغة التحرير فالأولى تسمع والثانية تقرأ ، ولكن يجرى اللسان فى الحالتين واحد فلا يميز بينهما  
إلا الضليح فى اللغة .

❦ ليس الأمر كذلك فى مصر . فصحن — وأضى طبقة المتعلمين — نستعمل إلى اليوم فى بيوتنا  
وفى حديثنا مع أصدقائنا ، بل وفى تفكيرنا إذا خلونا إلى أنفسنا لغة نعدل عنها عدولا ظاهرا  
إذا وقفنا للدفاع أو جلسنا للكتابة .

❦ فهل يجب أن نغضى فى هذه السبيل إلى نهايتها ؟ وهل يجب إقصاء العامية عن المرافعات .  
❦ المسألة شائكة حقا . وإنه ليكيفيك أن تسمع واحدا من شيوخ مدارنها المفاويل لكى تأخذك  
الحيرة ويستعصى عليك الحكم .

❦ نينا لم ير الملباوى فى أحد مواقفه الرائعة . إنه يتكلم القصصى فيزرى بفقهاء اللغة . ولكن  
الرجل حمام بطبعه وسليقته ، فهو يعرف أن العربية الصحيحة ما تزال إلى اليوم لغة صنعة ، وأنها  
ما تزال تجهد المخاطب والمخاطب مما . والإجهاذ إذا طال انتهى إلى الملل والسآمة . لهذا تراه ،  
وقد فرغ من التحليق فى سماء البيان وانتهى من قرع الأسماع ، فى قطعة معينة ، بخطاب نغم ،  
داوى الألفاظ ، رنان العبارة — تراه بعد هذا وقد هبط من جوه الأعلى إلى سهل موطن من  
كلام عامى يروى به لطيفة من لطائفه السائفة ، أو يصوغ فيه ملحمة من ملحمة المذبة الباردة ،  
أو يرى منه سهما من السخر الفناك يتفقد به إلى مقاتل الخصم .

أودع من غير أمي هذه اللهجة الحلوة التي طبعها الخلق المصري بطابعه الخاص منذ ألف أو يزيد من السنين، وأصبحت مظهرا قوميا تليه به مصر على جاراتها العربيات كلما ذكر موسيقا اللفظ وخفة وقع الكلام على السمع وصرعة فحاده إلى القلب ؟

❦ . سوف تبقى العامية إلى جانب العربية الفصحى لغة مراضة إضافية تصاغ منها النكتة الباردة يخف بها الضجر ويطوى بموتها ملل الجلسات الطويلة الفاحلة . سوف تبقى لغة كلام متبحر زائل بزوال الجلسة التي يقال فيها . وليس من بقائها ضرر ، فهي لن تغطي على الفصحى بحال ، ولن تغطي على الحلول محلها في موضع الجد وعند المناقشة الحامية تدور حول مسائل علمية أو موضوع خطير .

❦ بل إن تخش شيئا فاختش زوال العامية بزوال الأمية وانتشار التعليم . بل لقد بدأت هذه النهاية فعلا ، فان اللغة التي يتفاهم بها عامة أهل المدن هي بالتأكيد غير ما كان يتخاطب بها آباؤهم منذ خمسين عاما . إنما أقرب إلى الفصحى بفضل ما تذييه الجرائد السيارة والمجلات المصورة وغيرها من صحيح الألفاظ والبارات. ولن يمضي زمن طويل حتى تصبح الحال كذلك في الأرياف فتدول دولة العامية ويسود مصر من أقصاها إلى أقصاها لسان راق أكبر أمنا أن يتحدث به شباب لغة القرآن .

### ❦ الروح الفكاهة في لغة العصر الفصحى

❦ أولسنا نخاف على روح الفكاهة من هذا التجديد، فالبرهان قائم على صلاحية الفصحى المصرية لما ينطوى عليه الخلق المصري من حب للرج والدعابة. لقد طاولت فكري أباطلة إلى آخر حدود المطاوعة، وإن نأسف لشيء فلا نه لم يقع لنا من كلام الأستاذ شيء قضائي يمكن أن يجد له محلا في هذا البحث . ولكن إن فالتنا دعابة فكري أباطلة القضائية فلم يفتنا لحسن الحظ دعابة عمر عارف. انظر إليه وقد قام يترافع في قضية قذف مشهورة كان المتهم فيها موظفا استباح لنفسه أن يتدخل في السياسة وجمع به قلبه مرة فنال من رجل كريم .

❦ « ولكن المتهم آثر الترض للسياسة وما هو لما ، وانصرف إلى التشجيع فيها ، ورضى أن يكون موقفه منها موقف الزبانية من جهنم فهو يطلع على خصومه يشع وجهه نارا ، متفخخ الأوداج ، ينفض بلسانه على لقم الطريق إن تعرضوا له يلهث وإن تركوه يلهث . ثم إذا فرغ من تذيب الناس مما رماه به من جارج القول ، عاد يتصبب مرقا وأخذ مجلسه من ديوان الصناعة والتجارة



يعد بداً للوظيفة يمدحها قرشاً قرشاً ، ويمسح عرقه بالآخرى كأنه أبل في عمله الحكيمى الذى أوتى عليه .

كثرة بارعة بلغت فيها الدعاية الساحرة غاية ما يتناه صاحب " النكتة البلدية " ولكن بلغت من أفصح ما يكون .

لست مطابقة الكلام لقواعد الأجرومية إلا عنصراً واحداً من عناصر لغة المرافعة الجليدة فما هي عناصرها الأخرى ؟

### مطابقة لغة المرافعة لمقتضى الحال

إن أهمها بلا شك هو مطابقتها لمقتضى الحال . فلا يساهب منها مواضع والإيجاز مواضع . يجب استعمال اللفظ الجليل مرة والمهل البسيط أخرى . ينطب المتطابق هنا والمطابقة هناك حسب الظروف والأحوال .

لئس يستطيع هذا إلا المتكلم المصنوع المتصل بالأدب بأوفق صلة ، العالم بطلابع الناس ، العارف لمواقع الكلام ، المتصرف فى أنواعه المختلفة بما يريد ويستهى .

كشفايات صعبة بلا شك ولكنها لازمة . أدرك الأقدمون ضرورة توافرها فيمن اتخذ الكلام صناعة . فكان محامو اليونان أفصح أهل زمانهم وأعلمهم . وسار الرومان فى إثرهم فلم يكن لطلاب البلاغة فى عهدهم غير ساحة القضاء يقصدها للأخذ عن أئمتها وحامل لوائها من المترافعين المبرزين أمثال أنطونيوس وهو رتسنس وشيرون . ثم تجددت هذه الحال فى عصر النهضة فكان على طالب المحاماة بعد الفراغ من دراسة الحقوق أن يتنسك أربع سنوات يقضيها متأملاً باحثاً قبل أن يقدم على المهمة المقدسة الكبرى ، مهمة الدفاع .

لقد بلغ من إغراق العائلة القضائية فى ذلك العهد فى التأدب أن أصبحت المرافعات والأحكام عبارة عن اقتباسات مكسدة من كتب اليونان والرومان تلوح بينها الألفاظ الغريبة وتختفى .

لعل إنك تقرأ فى أخبار ذلك الزمن أن باسكيه أشهر محامى القرن السادس عشر أورد فى إحدى مذكراته بيتاً لاتينياً لم يشر إلى قائله ، ووقعت المذكرة فى يد " دى تو " قاضى القضاة فلم يشأ أن يحكم فى الدعوى إلا أن يعرف مصدر الشعر .

لنوع الاتصال وثيقا بين الأدب والقانون خلال القرن السابع عشر والذي يليه . فصار من تقاليد المجمع الفتوى تخصيص أحد كراسيه لأربع المحامين أدا . ويشغل هذا الكرسي فى عصرنا الحاضر القضاة الأشهر هنرى روبر .

لقد بقيت لفظة الأحكام والمرافعات في مصر سقيمة تافهة حتى دخل الميدان أمثال محمد عبده وحفي ناصف ومحمد صالح وقاسم أمين وسعد زغلول فرفعوا بها إلى طبقات لم تكن تحمل

لغة المحاكم إذن جزء من أدب كل أمة . ليس لها عنه ضئ ولا فيها كل الغناء .

لله فيها غناء لأنه يحذ في ساحتها ميدانا مترام الأطراف تلتقي فيه الحقيقة بالخيال ويسعد قلم الأديب بمواضيع لا حد لكثرتها ولا تباينها . فنهنا العظم الفخم ومنها الصغير الدقيق . فيها البياكى المنفجع وفيها الفكك الضاحك . الإنسانية كلها هناك ، بأفراحها وأزراحها ، بآلامها وأحلامها ، بنيلها وضمتها ، بنجرها وشرها . فائقه الذي لا يجرى في هذه الحلبة الواسعة خبرله أن يكسر .

لُغَةُ الْمُرَافَعَاتِ لُغَةُ الْحَدِيثِ لَا لُغَةَ كِتَابَةٍ

لأن كان الحديث على الكتابة من أيا فان له متابعه وله صحابه .

لهم مزياء أن المحدث يلقي السامع وجها لوجه . وفي استطاعته إذ يلقاه على هذه الصورة أن يستعين على إقناعه بلسانه وعينه ، بصوته وإشارته ، بحركته وسكونه ، ببديته ودقة ملاحظته ، بل بمافيه من قوة متخاطبة كاملة .

ولكن يقابل هذه المزاي أن المحدث مضطر بحكم طبيعة الموقف إلى الابتكار السريع والكلام المرتجل ومواصلة الحديث في غير توقف ولا تردد .

فكيف يجب أن تكون لفته ؟

إن أول صفاتها من غير شك بساطة التعبير .

فيل قل إن هذا الشرط شرط ضرورة . فقد يملك الكاتب أن يستعمل اللفظ المنق وأَن يحثل على المعاني البعيدة ، وأن يطلق العنان لخياله فيؤتيه بصور شعرية رائعة . ولكن شيئا من هذا غير مستطاع ولا ميسور لتكلم تكنته صعاب الارتجال ، وتسخته الحاجة الملحة إلى إتمام سامع يرفقه بين تشع انتظارا قد يتقلب في لحظة إلى تملل أو سامة .

فكيف أن الطبيعة لم توات جميع الناس بالبديهة الحاضرة التي تستطيع الكلام صفوا فهم مضطرون إلى تحرير مرافقتهم ثم إلقائها . ولكن حتى هؤلاء يجب أن يكتبوا بغير اللغة المدة للقرأة . إن طيبم أن يصنعوا لغة الارتجال فيأوا بكلامهم من كل ما يشعر بجهد التحضير . وليس هذا ميسور إلا أن يحتذوا حذو عام نابعة يدعى فارير تكلم الأستاذ ماري من طريقته في كتابه المنع الممنون "La plaidoirie sentimentale" فقال إنه كان يرى صائتا مفكرا مدى أيام كلما اعترم الدفاع في قضية هامة . فإذا ما كان قبل الجلسة بقليل احتكف في مكتبته ثم جلس للكتابة فأطلق العنان لقلبه لا يلوى على شيء مما يبنى به الكاتب من فصل أو وصل . وبعبارة أخرى إن الرجل كان يترافع بقلمه في القضية مبتلا أنه أمام المحكمة ، حتى إذا فرغ طوى صفحته وقام منها وقد رسمت هذه المرافعة المكتوبة في رأسه معالم واضحة توجه فكره إذا ما وقف للدفاع ، وتقيه شرجوح الخاطر دون أن تمنع تنفي بيان المطالب لمقتضى الحال .

• •

### العاطفة في لغة المرافعات

لويس أجمل في لغة المرافعات ، بل ليس أزم ، من غلبة العاطفة فيها .

إن كلام المحامي ليقى مجرد كلام لا طائل تحته حتى تنشأ عاطفة صادقة فتصبح له قوة السحر .

لقد بيا قالوا إن القول ينفذ إلى القلب إذا صدر من القلب .

ولكن كيف السبيل إلى مثل هذا القول ؟

فليس أحصى في موضوعنا من التمييز عما قصد بالمعاطفة .

فهي لا شيء . وهي كل شيء .

يُكفف عاميان يطلبان الرأفة لمتهم فيفوه أحدهما بكلام لا يعلو السمع ، ويقول الآخر قولاً يهز القلوب هزاً . كلاهما يترافع ، وكلاهما يستعمل كلمة الرأفة والشفقة . فكيف يتفاوت أثر مراعاتهما هذا التفاوت ؟

لنفس وابحث وسل علماء النفس ينهوك بأن واحداً من الاثنين حساس يستشعر ما يقول ويتأثر به فتقبل منه عدوى التأثير إلى الغير . والتأثر ، لكي يكون له هذا الأثر ، يجب أن يكون صادقا . وهو لا يكون صادقا إلا أن يصدر عن يقين واقتناع . وإن تسبب لشيء فاعجب لهذا الاقتناع يبدو لك صادقا — وهو صادق بالفعل — في قضايا يكاد يستحيل على العقل أن يصدق أن كلام المحامي فيها وليد الاقتناع .

وليس في الأمر مع ذلك معنى . ذلك أن المحامي القادر إذا ما أخذ على طاقته المرافعة في قضية صعبة راح يفكر في صوغها ، ورائته الرغبة في التغلب عليها ، وتلج عليه هذه الرغبة وتلحف بقدر ما يستعصى الفرج ويبعد الحل . ثم ينتهي الأمر بتذليل المحامي للعقبة أو اعتقاده أنه ذلها . وفي هذه الحالة الثانية تطفئ الرغبة على العقل تستعبده وقد يكون جباراً قوياً فيندفع بقوة الإيمان الصحيح .

لجمعني وأستاذي الكبير مرقس فهمي قضية غدرات كان المتهم فيها رجلاً معروفاً . ولم يكن في القضية مقدرة لإبرة ، لا من حيث أدلتها ولا من حيث أدبياتها . فالمتهم ضبط متلبساً بالجرم ولم يكن له عذر مقبول من أى نوع . بل بالعكس كانت الأسباب تحشد وتتضافر لأخذه بالشدّة ، فقد كان الرجل متقفاً غنياً لا يشفع له جهل ولا ميسر حاجة . بلغت الجلسة وكلّى آذان لسماع مرقس فهمي . ما ذا يستطيع الأستاذ العظيم أن يقول في هذه القضية اللعينة ؟ أى دفاع يحسن وأى عذر يتلصص ؟ جلست أترقب وأنتظر . وأخيراً وقف مرقس للكلام فإذا به يهاجم هذا الحصن المنيع من أكثر نواحيه منعة وأقلها توقفاً للهجوم . أجل لقد أخذ مرقس القضية عنوة من ناحيتها الأدبية متوسلاً بما لاحظته من أن التحقيق فيها كان سريعاً ، وأن المحامين قد منموا عن حضوره . وانظر إليه كيف يرق بقضيته التمسّة من أعماق الحضيض إلى سماء الرفعة يجعلها مثار

الكلام على الضمانات التي يشترطها القانون لصحة التحقيق وقضية مهمة المحامي . انظر إليه كيف يبدأ هذا الدفاع المحيد وقل إن في مصر محامين :

”نحن المحامين نعالج آلام الناس وترافقهم في شقايمهم ولهذا نرتدى الثوب الأسود ونقف في هذا المكان المنخفض . فإذا ما أحيانا التبت جلوسا على هذا الخشب الصلب فيزيدنا نصبا . فنحن حقيقة رؤساء ، رفقاء الرؤساء . ولكن رغم هذه المظاهر الخداعة فإن الذي في قلبه إيمان بالحق يرتفع من هذا المركز المتواضع إلى السمو الذي لا حد له . ذلك لأن عماده كله الحق ، ولأن مأمورية المحامي تمثل حق الدفاع المقدس . والقناعة لا تحتاج لسلطة ولا تحتاج لمظهر قوة بل هي جميلة . جميلة بنفسها مهما كانت مظاهرها مظاهر التمس والتواضع . ولأن المحامي مأموريته التي تسمو به إلى أقصى ما يعرف من معاني السمو هي أن يوجه ضمير القاضي وأن يخدمه فيما يصح أن يجهه إليه عمله . حقيقة لا يوجد سمو آخر يذاني هذا السمو .

هلت هذا لانفانرا بموقف المحامي لأن الذي يدرك واجبه ليس في حاجة — بل عيب عليه — أن يفخر ، لكنني قلته ليعلم حضرة القاضي أنني أعاهد نفسي ألا أصرف لها كرامة إلا إذا تقدمت إلى ضميره بكلمة الحق . وفي هذا السبيل لفيوقفني في الكلام حضرة وكيل النيابة في الوقت الذي يريد .“

فلى أن قال :

”إن التحقيق ليس هو ما يكتب . لا . لا . التحقيق هو أولا وبالذات الضمانات ، احترام الكفالات التي قررها القانون في حق المتهم . كيف تستجوبه ؟ من هو الشخص الذي وضع فيه الشارع ثقته في أن يتلقى هذا المتهم المسكين ودية في يده ليتصرف في شأنه ؟ لعله يمنحه . لعله يخدمه . لعله يمتنيه . لعله يخيفه أو يهتده . حتى لا تكون قداسة القضاء مستندة إلى تلك الطرق المخجلة المعيبة قال المشرع إن المتهم في حماية النيابة وحدها ، والمتهم أول ما تقر به النيابة تستجوبه في ساعات ، ٢٤ ساعة . والمتهم إذا حسنته له ضمانات معينة . والمتهم يا حضرة القاضي لا يقابله أحد في صحبته ، حتى إذا أراد المحامي أن يقابله لياخذ سر هذا المسكين لا يقابله إلا بإذن .

ولكن ماذا جرى في هذه الدعوى ؟ جرى أن المتهمين جميعا قذف بهم يا حضرة القاضي إلى هوة من النار .“

لؤيد كرنى تلمس مواضع الإحساس هنا بما يرويه ”هنري روير“ عن سلفه العظيم ”لاشو“ إذ قبل أن يضطلع بمهمة الدفاع عن القائد ”بازين“ أمام المجلس الحربى الأعلى في قضية اتهمه

بالحيانة العظمى في حرب السبعين . وكان مركز المتهم بالغا نهاية السوء ، والبلاد من أقصاها إلى أقصاها مرجلا يفل بالحقد مل من سلم إلى العدو مائة ألف مقاتل بمعداتهم وأسلحتهم . قضى "لاشو" يترافع ثلاثة أيام وهو كمن يضرب في حديد بارد حتى أسفه الحظ ، وقد أخذ اليأس منه كل مأخذ ، بسقطة لسان من النائب العام إذ وصفه في رده على مرافقته "بالمدافع عن المزورين وقطاع الطريق" . وهنا وثب "لاشو" وثبة الأسد قد ونز بسكين ، وعادته قوته المائلة بفعل الكرامة المحروسة ، وانطلق بيانه الساحر من عقاله فأقن بما لم يسبقه إليه متكلم ، واستطاع بعد دفع مرئجل ملتهب أن يتقدز رأس موكله .

### لغة المرافعة لغة التماس

لوجب ألا يهرب عن النحن أن المترافع ملتمس ، فلتته يجب أن تكون لغة يحوطها الاحترام الكل للهيئة التي يترافع أمامها . قد يكون أغزر من ساميه صاما ، وأظهر فضلا ، وقد يكون كلامه لم تعلما ، ولكن عبارته يجب أن تكون حارة لإكبار وإعظام .

لوا احترام والإكبار لا يقتضي التذلل ولا الضعة في توجيه الخطاب . وشد ما أكره عبارة "سيدي البك" يوجهها بعض الزملاء إلى قاض ليس بحاجة إلى رتبة تتخلل عليه على سبيل التأدب الزائد ، وقد يحل خلعها على أنه زلقى وهروب .

### لغة الوقت هي لغة الجراءة

لهل أنه إن كانت لغة المرافعة لغة تعظيم وتوقير ، فهي في الوقت عينه لغة حزة وجراءة . وقد روى التاريخ مواقف للسامين رقا فيها إلى درجة البطولة . انظر إلى "ديسير" وقد دعاه لويس السادس عشر إلى الدفاع عنه أمام الجمعية التأسيسية في وقت جمعت فيه هذه الهيئة في يدها جميع السلطات ، وأصبح مجرد الإشارة إلى الملوكة جريمة . انظر إليه وهو يواجه هيئة ضمت أمثال روبسبير ودانتون ومارات . انظر إليه وهو يقرع أسماعهم وقلوبهم بهذا الخطاب الخالد .

أيها المواطنون !

كنا طبعكم لسان الرجل الحر . إنني أبحث بينكم عن قضية فلا أجد غير متهمين .

أريدون أن يجعلوا من أنفسهم قضية "للويس" وأتم خصومه ؟

لزيدون أن تجلسوا للحكم في قضية لويس ولكم فيها رأى يحوب أوروبا من أقصاها إلى أقصاها ؟

ليكون لويس الفرنسي الوحيد الذي لا يحبه قانون ولا يتبع في محاكمته إجراء واحد صحيح ؟

ليحرد من امتيازاته كملك ومن حقوقه كواطن ؟

ليخذه القانون حاكما ومحكوما ؟

ليأله من مصير عجيب لا يتصور !

لقد ضربت أعناق كثيرة في عهد الثورة لكلام أقل خطورة من هذا بما لا يقاس . ولكن لأعمال الجراءة روعة تهاب وتحترم ، فان التاريخ الذي حفظ هذه المرافعة بين صحفه الذهبية - هذا التاريخ عينه يحدثنا بأن شعرة من رأس ديسيز لم تمس بسبب هذا الكلام الجريء ، وأنه ترفع بعد ذلك أكثر من مرة في أشد أوقات الثورة حلقة وسوادا .

### الاعتدال هي اللغة المرافعات

لويس أزدى بالمرافعات ولا أصبح لهجتها ولا أقل لسلاحتها من سفه لغتها .

إن عبارة مقدمة واحدة يرى بها خصم كريم أو خير كريم لتكفي في تغيير القاضى .

لويس بعد الثورة تقويت للفرض الأصيل المقصود بالمرافعات .

لأفجع من رضى الخصم بما لا يجب ، جرح الزميل .

لجميع أن المرافعات دفع وجذب . ونادر هو المترافع الذى يملك زمام أعصابه فلا تجمع به حدة الدفاع . ولكن المسألة مسألة مراتب . وإنك لتدهش ، وقد عودت نفسك التزام حدود الاعتدال ، كيف يسمو موقفك ، وتعلو ججتك ، ويمتاز بياك .

### المرافعات هي الشعر

لجئيت كلمة كان يمكن أن تكون موضوع مقال خاص فلستنا نملك الإطالة فيها هنا وهى عن المرافعات في مصر .

لقد انقضى على إنشاء المحاكم المختلطة نيف وستون عاما ، وانقضى نحسون على قيام المحاكم الأهلية . وقد غلبت على الأولى اللغة الفرنسية . وكانت العربية لغة الثانية منذ الإنشاء وقبله .

لقد زهت اللغة في كلا القضامين إلى حد يشهد لمصر بالتفوق البعيد .

هضرت الأستاذين كاتسغليس و بادو (وكلاهما شرق متمصر) يترافضان في قضية قناتالسويس وكان إلى جاني الأستاذ جرانغولان الناظر الأسبق لمدرسة الحقوق فهمس في أذني، والأول مندفع في بيانه الساحر، "لا تطلع أن تسمع خيرا من هذه الفرنسية من خير المترافضين أمام محكمة السين" ثوفي المحاكم الأهلية سابت لغة المرافعات الزمن فسيفته .

لقد وجد مداره مقاولي — على حد تعبير رئيس محكمة النقض — قبل أن تخطو اللغة العربية خطواتها الأخيرة الواسعة .

لوجد حسين صقر واللغاني والبايجوري وغيرهم من بناء المجد في زمن كانت الحمامة فيه مجرد اجتباد .

لثمة نموذج من هذا المجد النابرجع إلى اليوم قائما بيننا في شخص شيخ الجماعة وإمام الصناعة الأستاذ الأكبر إبراهيم الحلأوى بك .

نحن ذا نستطيع إلى اليوم نحى بسيفه الوفاة ولغته الفكهة اللاذعة ومنجوه القتال !  
لكن ذا الذى يستطيع أن ينسى سعد زغلول وأبا شادى من جباية ذلك العصر وكلاهما كان إلى الأسس القريب صداما بأروع الأدب .

لوجأت بعد هؤلاء طبقة هى نحر الحمامة بمناء الصحيح ، ونفر لغة مصر :

لحمد لطفى بلغته السهلة الممتعة .

لوجد العزيز فهمى بقلمه ولسانه الجبارين يتصرفان في المنى وفي المبنى كما يريد ويشتهى .

لهو هيب دوس صاحب المنطق الجزل والديباجة الرشقة واليان المتدفق في غير صنعة ولا ترتيب .

لهمرقس . مرقس الذى لا يلحق ولا يئانى . مرقس الجذاب الأخاذ ، المتغلغل بساممه إلى الأعماق ، السامى به إلى السبح الطباقي .

شكل من هؤلاء يستحق أن يدرس دراسة خاصة ، وأن يقدمه إلى الناس قلم غير هذا القلم ، وأن توقف عليه جهود لا تستطيعها هذه السبالة .

لثوى دراسة هؤلاء الفحول دراسة لتاحية جيدة من أدبنا القومى يجب الاهتمام .

لوحسبك منا هنا الإشارة إلى آثارهم في مختلف ألوان الكلام القضائى مما لا يحصى محص .



## شرافعات النبایة

لومن الجحود أن نفعل فی صدد الکلام علی المرافعات فی مصر جهود القائمین بالدعوی العامة.

ثم قد ضربوا فی فن الکلام القضائی بسهم ، وروقا بالمرافعات الجنائیة إلی علین .

ثم نذكر علی سبیل المثال ؟

ثروت أم أبو السمود من المنیین فی جوار الله ؟

ثم لأبراشی أم لیب عطیة أم عمر طارف من الأیاء النابین .

ثم لهم یصح أن یحتدی .

لسمع ما یقول النائب العام الأسبق فی قضیة الوردانی ، وتثوق خیر أنانین القول .

ولأن الوطنیة الّتی یدعی المتهم الدفاع عنها بهذا السلاح المسموم لبراء من مثل هذا المنکر . إن الوطنیة الصحیحة لا تحمل فی قلب ملائمة مبادئ تستعمل اختیال النفس . إن مثل هذه المبادئ مقوضة لكل اجتماع .

ولماذا یكون حال أمة إذا كانت حیاة أولى الأمر فیها رهینة حکم متوس یبیت لیلہ ، فیضطرب نومه وتكثر هواجسه ، فیصبح صباحه ، ویعمل سلاحه ، یشاهم فی دار أعمالهم فیسقیم كأس المنون .

ثم إذا سئل فی ذلك یتیح وقال إنما أخدم وطنی لآقی أعتقد أن مثلهم خائنون للبلاد ضاربون بها . تباً لتلك المبادئ وصحفا لها . کیف یقوم لنظام قائمة مع تلك المبادئ الفاسدة . إن مبادئ كل اجتماع إلا ینال إنسان جزاء علی عمل مهما كان هذا الجزاء صغیراً إلا عن ید قضاة اشتربت فیهم ضمانات قویة وبعد أن یتمكن من الدفاع عن نفسه حتی یتیح الجزاء نتیجة الصالحة الّتی یوضع لها من حیاة الاجتماع .

ولماذا كان هذا هو الشأن فی أقل جزاء یلحق بالنفس أو بالمال لما بالك یجزاء هو إزهاق الروح والحرمات من الحیاة !

ثم لك مبادئ لا وجود لجمع إلا بها ولا سعادة له بدونها . فالطمانیة علی المسال والنفس هی أساس العمران ، ومن اللطائف الّتی أدمع علیها فی كل زمان ومكان . ولكن الوردانی له مذهب آخر فی الاجتماع فهو یضع نفسه موضع الحکم علی أعمال الرجال ، فما ارتضاه منها كان هو النافع ،

وما لم يرتضه كان هو الضار ؛ و يريد أيضا أن يكون القاضي الذي يقدر الجزاء ثم يقضى به من غير معقب ولا راد .

هـ ذلك والأمر لم يتعد أرجاء صدره ، ولا يعلم ذلك المسكين الذي سينصب عليه هذا القضاء أنه على قيد شبر من الموت جزاء له على جناية لم يسأل عنها ولم يعلم من أمرها شيئا .

وإن مثل هذا الحق لا يمكن أن يكون إلا لله سبحانه وتعالى المطلع على السرائر العليم بالنيات ؛ ومع ذلك فانه ، جل شأنه ، شرع الحساب قبل العقاب . ثم إن هذا الحق لم يتطلع إليه أحد من العالمين حتى الأنبياء أنفسهم ، وقد أجمعت الشرائع على عصمتهم من الزلل والخطأ ، ولكن الورداني يريد أن يضع نفسه فوق كل الدرجات المتصورة فحاكم وحكم وقتل .

وإن ترتعد فرائصه إذ تصورت منظر البلاد وقد نشأ فيها البلاء الأكبر بفشو تلك المبادئ القاضية ” .

وإسمع ما يقول النائب العام الحالي خاتما به مرافقته الراضية في قضية الفلال ” لقد أثبت مبلغ مذلة الجريمة ومدى شرها إذا هي وقعت على كابرجيل المقام . أثبت ذلك بقدر ما فسح لي موقف النائب العمومي وأجازته الأمانة التي في عنقه . ولو أن المجال حرقا غائل لسمعت كل ما يتطلبه حزمكم وترضاه عدلكم ، ولكني كما أسلفت مؤمن بفطنتكم ولى فيها كل الفناء .

هـ أن هناك أمرا أجلا شائعا وأعظم خطرا لا أستطيع حل ضميري على كتمانها ولا عقد لسانى عن بيانها . هذا الأمر الخطير هو ما أشرت إليه في صدر مرافقتي وألحمت به عند حديثي عن الباعث الذي دفع المتهم لى جانيته .

هـ هو ولىع التبطل ؛ وذواية الاستعظام ، وما أجمعت في جلسة الإحالة بأنه داء اجتماعى وبيل يهدد الحكومات في كيانها ، ويشل النظام من أساسه ، وأنه إن لم يؤخذ بيد عصره استفضل ضرره ، وعزاقته شره .

هـ استفضل ضرره وعزاقته شره .

هـ رسموا لأنفسكم بوسع خبرتكم ونافذ بصيرتكم حال البلاد وقد أصبح كل عظيم فيها هدفا ل نار أى شقى تربعت في نفسه الشريرة هذه الأفكار الخطيرة .

هـ حال استميد باقه منها .

هـ مضية للطمانينة ومقتلة للتبوغ ومفسدة لنفس المالمين .

فهل هي حفرة يتردى فيها إخلاص المخلصين ونشاط المجنين وإيمان الصالحين .

أتم قضية الحق ولكنكم أيضا مريو الخلق .

لكلمة العدل التي بها تنطقون يتجاوب صديها في نفوس ناشئة ونفوس نائرة ونفوس فزعة خائرة .

فهاجملوا حكمكم رسالة عدل وبلاغ صبة وبشرى سلام .

فإذا جنحتكم إلى الرحمة فاشملوها بها النشء ، وقد أوشك أن يلتوى ، والبلاد وقد دب فيها ذلك الداء الوخيم .

أتم أطباء النفس كما أتم قضية العدل والطبيب البصير لا يتردد ولا يني عند الضرورة الحاكمة ، والقاضي الحازم يهذب بالزجر الحكيم وهو في زجره من الراحين .

فإنزوا بين رومة الرحمة وقد حلت بالبلاد والنشء وبين ضآلتها إن هي حلت بهذا الجرم المتيد ، ثم أقضوا قضاءكم واقه معكم إنه نعم المادى ونعم النصير .

فذلك وأيم الحق بلاغة ليس بعدها بلاغة ! معنى حكيم في لفظ سليم ، وفصيح عبارة في أوجز إشارة .

فإنما إن أردت تسريح الطرف في خير ما تقع عليه العين من أدب في قضية أدب إلى مرافعة عمر طارف في دعوى القذف التي سبقت الإشارة إليها . اسمع ما يعهد به هذا الأديب المتشجع بردها النيابة لمرافعته القيمة :

فأعرض اليوم أمام القضاء قضية جنى فيها رجلان ينتسبان إلى الأدب على طهر الأدب طامة في شخص مصري له مكانته من العلم . ولو لم يكن إلا أنه محام نذر نفسه لنصرة الحق أمام شرف القضاء لكان ذلك من المتزلة في الثقافة العلمية والفضل المشكور حسبه .

فأما الجانيان على الأدب ، الزاريان على الفضل في أشخاص المثقفين ، فهما . . . . وأما المحنى عليه فهو . . . .

فألو شئنا التوسع لقلنا إن المحنى عليهم قوم كانوا في عزلة من القوة فتجرد لهم المتهمان يستلوان عليهم بالقلم المسموم والقول المقذع والعبارة التي تقطر سماً وجقداً . . .

فألو علمنا أن أمة صقلتها الحضارة أو كانت على الفطرة من البداوة جلت من فضائلها تجنبها على الوادعين الذين هم في أمن وعزلة لا يملكون لأنفسهم أمام الساطين عليهم دفعا .

لأن لهذا الإيجاز إيضاحاً ولمذه الجملة تفصيلاً .

لؤلؤة التفصيل الموعود أروع وأجمل . اقرأ هذا البيان لما وقع من المتهمين وهذا التنويه بشناعة الجريمة :

«قبل مديرون من ولاية الأقاليم وما كانوا نكرة فينساهم الناس، وما كان التشيع الحزبي يلميت المواطنين الكريمة ، بل ما كان للنبل أن يموت ، وما فقدت مصر الرجولة ، فراح قوم يمشون إلى هؤلاء المزعولين بالكلم الطيب ، ودعوهم إلى وليمة ، ورأى من يحسن القول في هذا الحفل أن يتقدم بكلمة طيبة لا ينكرها إلا حقود .

لوقديما كان الناس يمشون إلى الولاية المزعولين يرفهون عنهم ويذكرون لهم حميد فعالم . . . ولكن المتهمين هاجهما أن يرضى الناس عن غضبا هما طليم . ثم هاجهما أن يمشي هؤلاء الولاية وأن يرضى عنهم الناس فراحا يقولان عنهم في جريدة . . . إنهم أسفل المجرمين .

لما شرف اللغة العربية كيف طاولت هذين الرجلين حتى جعلنا من بعض الأكرمين " أسفل المجرمين " !!

لشجروني إذا كان الوالي الذي يزل لا لقيصة في شرف يد " أسفل المجرمين " فمن يكون القاتل الذي يقتل صاحب الفضل عليه عند الثقة به والركون إليه ، والسارق الذي يسطو على الآمنين ثم يسلب الأموال والأعراض ولا يبقى على الأطفال والنساء ؟ هذا القاتل السارق بماذا نعرفه ومن يكون ؟

" أسفل المجرمين " لا يعرف عنه حتى تنسب إليه تهمة وحتى يأخذ به القضاء الدائل بعد مدافعة ومطالبة ، ومع هذا فانه من المؤلم أن نصمه بأنه " أسفل المجرمين " .

لما في الخصومة الحزبية هودة ونصفه ؟ أما لهذا البحر الزانر من أتر ؟ أما لهذا الظلام نهاية ؟

لنظر إلى هذا الافعال الحق يستولى على النائب المتراجع وقد قرأ للحكمة بعض هذا المقال القادح فراح يؤدب المادى على الأدب بصبا الأدب ولا يقل الحديد إلا الحديد :

"فاني أسف كل الأسف لإيلاام المخني عليه بهذا القتل ولكني أنقل هذا الكفر مكرها عن المتهم .

كل هذا يقوله هذا المسكين المدم في أدبه الفقير إلى عصا التأديب ويتقدم صاحبه الشيخ الوقور بالتنبؤ به والتليل له ويدهوه في صحيفته بالأستاذ .

لهم . . . . صاحب القلم الجراح .

لله أبوه ! ألا يكون لي الشرف فأراه لأعرف رأيه فيه وهو ينمس قلبه المسموم في دماء الودعين كما تنفث الرقطاء الزنابق ؟ بل الرقطاء قد تنود عن نفسها بسلاح أعد لها ، وهذا يلود عن الرذيلة بسلاح لم يخلف لرجل كريم له ضمير حي .

لها هو يبدأ بعد هذا العنف فيعرض لتعريف النقد المشروع في أحكام وحسن تعبير مدعشين :

«فما من النقد أن تنى بدرس الأمر فتبينه جملة جملة وترى أى أجزائه خير وأى أجزائه لا يتسق مع باقيه في جمال الوضع وتناسق التكوين . على أن يكون الناقد زحيا لا غرض له إلا الحق . ولا تتم له ملكة النقد إلا بعد أن يكون من القوة على تمييز الأشياء بعضها عن بعض في الموضع المسلم له به .

لناقد حكم ، والحكم قاض ، والقاضى أعلى من أن يتصف بهجو القول وإلا فليس بناقد» .

لنقف عند هذا الحد في الاستعراض وإلا ساقنا هذا الإبداع وأمثاله إلى أبعد مما يريد القارئون على الكتاب النهمي .

## لغة الأحكام

### لتمهيد لمقارنة

لحقيقة مطلب البشر منذ أن قام للبشر مدنية . طلبها في الدين . طلبها في العلم والفلسفة . وطلبها في التشريع ، وفي توزيع العدالة .

لأحكام هي أداة هذا التوزيع . فهي عنوان الحقيقة .

لوعنوان الحقيقة يجب أن يكون جذريا بها من حيث شكله على الأقل ، وهو الذى يمتينا في هذا البحث .

لقد تحدثنا عما يجب توافره في لغة المرافعات فوجدناه كثيرا بل مرهقا . يتطلب كفايات مدة ألما إلى بعضها . فهل يصدق على الأحكام ما يصدق على المرافعات ؟

لنتدبر طبيعة كل قبل أن نحاول الإجابة على هذا السؤال .

المرافعة نوع من الأدب الخطابى يرى بالإقناع أو تحريك العواطف إلى خدمة مصلحة معينة .

لوالكم تقرير الحقيقة كما استطاع أن يراها القاضى على ضوء عناصر الدعوى ومرافعات الخصوم . الأولى ثمرة جهاد مقاتل يتكسر الوسائل الكلامية المؤدية إلى الظفر . والثانى عمل حكيم هادئ يتحسس مكان النصفة فيدل عليه .

لنستجمل إذن أن يكون نوع اللتين واحدا .

لنأخذاهما متغيرة متوثة أبدا ، والأخرى ساكنة مستقرة أبدا .

لكن أسمى هذا أن مهمة القاضى إذا ما جلس لكتابة الحكم أيسر من مهمة المحامى إذا وقف للدفاع ؟ كلا .

لصحيح أن مهمة القاضى لا تستلزم الابتكار وهو عمل شاق يرهق المحامى إلى آخر حدود الإرهاق ويتطلب فيه استعدادا خاصا يرقى بالمران ، وقد يصل بالمحامى التابعة إلى سماء كبار المحترمين . ولكن عمل القاضى إذ يخلص تمييز الحق من الباطل لا يقل عن عمل زميله دقة وصعوبة .

لأنه قبل كل شيء ناقد . والتقد يتطلب قدرة على فهم الرأى المروض ، ثم قوة على تحليله ورده إلى عناصره الأولية ، ثم صحة نظر وسلامة تقدير يستطيع بهما الوقوع على الحقيقة وسقط بحر زائغ من الآراء المتناقضة ، وقد ينطوى كل منها على بعض الوجاهة .

لجلس هنرى الرابع ملك فرنسا العظيم يوما ليفصل في قضية هامة بنفسه . وقام للرافعة بين يديه اثنان من أعلام المحاماة في عصره ، فأبدع كلامهما وأعجز إلى حد أن صاح الملك يائسا "رباه ! إن الخصمين على حق" .

لوالصمان في كثير من الأحوال على حق إلى حد ما . والصعوبة الكبرى — الصعوبة الهائلة — هى أن يتبين القاضى هذا الحد فيترك عليه حكمه .

لأن مهمة القاضي وقد أصاب الخبز لا تنهى بإصابته ، إذ عليه بعد ذلك أن يؤيد حكمه بقلمه .

لأن الحق أن الأمر ليس من السهولة بحيث يبدو .

لأنك من القضايا السهلة التي يزعم فيها الحق البديهية ولا يتطلب إلا تحريره بكلمة قد يكفي فيها قلم كاتب الجلسة .

لأنك من قاض يعتقد أن عبارة "حيث" تقدم سطورا جرى بها التقليد الزاكد تكفي في لباس رأيه ثوب الأحكام .

لأنك هذه القضايا ولا ذلك القاضي نفي . وإنما زبد القضية العصبية يتسابق فيها لسانان أو قلمان لعابيين من أعلام البيان ، فيخضع كل منهما لرأيه طائفة من المصالح الدائمة والألفة القوية ، ويقف القاضي بين هذين فيصلا للحممة ، ثم يقول أخيرا كلمته الحاسمة . كيف يقولها ؟

ليس القاضي بمختلف يكفي أن يجب بنم أو لا .

لأن الخصمين — كاسب للدعوى وخاسرها — بل وجمهور الناس يتطلع إلى أسباب حكمه ليحكم له أو عليه .

لأن واجب أن تكون هذه الأسباب مقنعة .

لأنك الإقناع في مكتبها إلا أن يكون كاتبها من المقدرة بحيث يستطيع أن يعالج بقلمه القضية من جميع نواحيها . يبين وقائعها بجلاء ويستعرض مختلف الآراء فيها بدقة وإيجاز . يناهض ما يرى مناهضته ويؤيد ما يرى تأييده . ثم يقف عند الرأي الذي يستقد صحته موافقا له قوته وله جلاله .

لأنك هي مهمة القاضي ككاتب . وليس يستعملها إلا جاهل بأعباء الكتابة ومشاقها .

\*\*\*

### لخصائص لغة الأحكام

لكل قلم قوته ، ولكل كاتب طريقته . فن البعث أن نضع قواعد مطلقة لصياغة الأحكام .

لأن الأمر قبل كل شيء حسن ذوق وحسن تصرف . ولكن لغة الأحكام مع ذلك مميزات يجب التنويه بها .

\*\*\*

## حسن اختيار اللفظ ودقة الأداء

المفهوم في الأحكام أنها نتيجة أعمال فكريتين . يصوغها القاضى وهو جالس الى مكتبه ، لا تواجهه أنظار شاخصة ، ولا تتجمله وجوه مستحثة . فليس يتفكر له ما قد يتفكر للترافع المندفع من تساهل في اختيار اللفظ ودقة الأداء .

ليست المسألة مسألة أدب فحسب ، فان الحكم الذى تصدره محكمة ابتدائية هو سفيرها أمام محكمة الدرجة الثانية ، وحكم محكمة الاستئناف عنوان جهودها أمام محكمة النقض ، وقد ينبى على سوء تعبير أو غموض يتور أسباب الحكم تشويه الرأى كله أو إضعاف مجته أمام المحكمة العليا .

## الابتماد على العمل

هلى أن الإحسان في التحرير لا يستلزم العمل ولا التردد . وليس أبعد عن كرامة القاضى من سبه وراء الإعلان بأحكام تليين فيها صنة الإعداد للنشر والرغبة في استجلاب الثناء .

## الوقار فى لغة الأحكام

هكذا يكره في لغة الأحكام العنف والشدة وجوح العاطفة . فالقضاء وقور بطبعه وبالمهمة السامية التى يؤدنها وبالاسم العالى الذى يتوج به أحكامه . فليس يليق به إذا ما تين الحق في جانب خصم من الخصمين أن يحمل على الخصم الانخريفصفه بما لا يجب . صحيح أن مهمة القضاء في بعض الأحيان التأديب والزرع ، ولكن للزرع مواضعه في القليل من الأحوال . أما على العموم — وفي القضاء المدنى على الخصوص — فيجب أن يكون الحكم عنوان الاعتدال والحشمة والتهديب .

لوجب على القاضى أن يذكر إذا ما ناقش دفاعا لحام أو رأيا قانونيا إبداءه أنه إنما يناقش زميلا له في السعى وراء الحقيقة . فليس بجيلا منه ولا كرمًا أن يسفه رأيه بمثل هذه العبارة التى قرأناها في حكم جنائى ” أما ما ذهب إليه الدفاع من أن عقوبة المتهم غير مناسبة ويجب أن نصدقه لهذا السبب فهو من لئس القول ولا تلتفت إليه المحكمة “ .



لقد يبدو لك مافى هذا القول من إساءة إذا قارنته بتصرف محكمة النقض وقد عرضت لأسباب تقرير مقدم من النيابة ، فركبتها عرك الرما وأطارتها هباءً ثم ختمت بمشها بهذه التجة الجلية ثم وإن المحكمة لتقدر للنيابة ما قامت به من المجهود الفنى العظيم فى سبيل تأييد نظريتها .  
لقد جرت على هذه السنة حينها مع الدفاع إذا أحسن .

•••

### لغة الأحكام هدياً لوحديثنا فى مصر

لويس سيقى لاختتام هذا البحث إلا إشارة موجزة إلى تاريخ لغة الأحكام فى مصر .

لئن العبث التحدث عما قبل عهد منشئ مصر الحديثة ، فالؤكد أنه لم يكن بمصر إلا قضاء شرعى غير محدود الاختصاص . بل لقد استقرت الحلال فوضى قضائية فى العهد المسمى بعهد المجالس المنفاة ، فلم يكن هناك محاكم بالمعنى الصحيح المفهوم اليوم ، بل كان رجال يجلسون للقضاء وليس لهم من مؤجلات إلا الاسم ، يقوم بين يسهم وكلاء دعاوى يسعون إلى كسب قضاياهم بجميع الوسائل . وكانت اللغة فى ذلك الوسط من أخط ما عرف فى تاريخ العربية نوحا من العامية الجوفاء يتورها تمقيد متمل ينطوى فى نظر أصحاب ذلك اللسان على أنواع الأدب . انظر إلى رواية الوقائع فى هذا الحكم الذى أورده محررو الوقائع الرسمية سنة ١٨٨١ نموذجاً للنموض والتعقيد المتمشيين فى أحكام ذلك العهد ، وفك رموزها إن استطعت .

”هى ليلة الجمعة ٢٢ شعبان سنة ٢٩٤ هـ صار قتل شخص يدعى شعبان نجم من كفر سعودون غربية بالنيط تعلقه وورثاه حصروا شهبهم فى شخص بلديه يدعى أحمد شوره ولما أن المذكور لم يقر على ذلك وأنسب سيد أحمد عبد الدائم رئيس المشيخة أفرى الرورة ومن سطلوا فى القضية على تهمته وما قيل فيحقه بسبب مطاعته فيحق الرئيس المذكور معاً أبلده من الممادات فى ذلك قد أخذت الحكومة فى أسباب الفحص والتدقيق فى هذه المسألة ولما تبين براة احمد الشورة المذكور بما حل بشعبان نجم وما اتضح من بعد شخص يدعى أبو السعود ابراهيم من كفر أبو جندى تابع إسماعيل الفار صهر سيد أحمد المذكور ليلة قتل شعبان المذكور وما تورى بالتحريات التى جرت عن ذلك من أن فقده بمعرفته لإبراهيم الفار هو لعدم افشا ام شعبان نجم الذى قتله ليلتها مراعاة لحاطر سيد أحمد عبد الدائم بقصد نسبة قتله لأحمد الشورى المحكى عنه بسبب مطاعته فبحقه قد حكم من الاستئناف براة أحمد المذكور ومجازاة أحمد عبد الدائم بليان أسكنثرية مدة سنة ونصف انل “ .

لعل أن لغة عمر الوقائع الرسمية الذى شهر بهذا الحكم وسحر منه وقام يدعو إلى الإصلاح تستحق الإثبات هى أيضا لطرافتها :

”فَئِذْ أَيَّامٌ جَرَى قَلَمُ النَصِيحَةِ بِمَدَادِ حُبِّ الْمُنْعَةِ عَلَى قِرْطَاسِ الْمَقْصِدِ الْجَمِيلِ فَرَقَمَ كَلِمَاتِ فِي الْإِنْشَاءِ وَبَيَّنَ مَرَاتِبَهُ وَتَحْصِيلَ الْمُدَوَّحِ مِنْهُ وَغَيْرَ الْمُدَوَّحِ وَتَقْسِيمَ أَرْبَابِ الْقَلَمِ فِي دِيَارِنَا الْمِصْرِيَّةِ وَخَتَمَهَا بِبِنَاءِ عُمُومَى صَادِرٍ عَنْ سَلِيمِ الْقَلْبِ وَصَمِيمِ الْقَوَادِ .

فَلَقَدْ كَانَتْ الْأَمَالُ تَرْسُلُ فِي غَيْبَتِي بِأَقْلَامِ الرِّجَاءِ أَنْ سَيَكُونُ لَتِلْكَ الْكَلِمَاتِ عِنْدَ أَهْلِ الدِّيَارِ وَقَعٌ جَمِيلٌ تَنْضَعُ عَنْهَا النُّفُوسُ وَيُظْهِرُ لَهَا أَثَرِيذَكَرَ فِي عَالَمِ الْحَسُوسَاتِ فَكَنتَ لَذَلِكَ كَالْوِاقِفِ عَلَى أَقْدَامِ الْإِنْتِظَارِ لَاتِهَازِ الْفُرْصَةِ فِي لِقَاءِ الْمَحْبُوبِ يَقْلِقُهُ الضُّجْرُ وَيَضْنِيهِ الْإِصْطِبَارُ فَإِذَا مَضَى الْيَوْمُ الطَّوِيلُ وَلَمْ أَرْ فِيهِ مِنْ أَثَرِيذِ عَلَى نَوَالِ الْمَطْلُوبِ رَدَدَتْ أَنْفَاسُ الْأَسْفِ وَمَنِيتِ النَّفْسُ بِالْيَوْمِ الثَّانِي عَسَاهُ يَسْفِرُ بِغَرِّهِ عَمَّا يَسْكُنُ الرُّوعَ وَيُدْفِعُ الْوَسْوَاسَ شَأْنَ الْحُبِّ يَتَعَلَّلُ بِالْأُمَانِ وَيَتَنَدَّرُ بِتَوَارِدِ الْأَيَّامِ وَلِمَا طَالَ بِي الْمَدَى وَتَطَاوَلَتِ الْأَزْمَانُ ... “ .

فَوَقَدْ يَطُولُ بِنَا وَبِكَ الْمَدَى وَتَنْقُضِي الْأَزْمَانُ قَبْلَ أَنْ نَقْتَبِى مِنْ هَذِهِ الْمَقْدَمَةِ الَّتِي لَا تَحْمُوى فَائِدَةٌ وَلَا تُؤْدِى غَرْضًا فَتَتْرَكُهَا وَتَتْرِكُ عَهْدَهَا السَّعِيدَ إِلَى الْعَهْدِ الثَّانِي .



فَانْشَلَتْ الْمَحَاكِمُ الْأَهْلِيَّةُ سَنَةَ ١٨٨٣ ظَمَّ يَزِلُ عَهْدِ الرِّكَازَةِ دَفْعَةً وَاحِدَةً . صَحِيحٌ أَنْكَ لَمْ تَعْدُ تَطَالِعُ “هَذَا الْمَرَأَةَ” وَ”تِلْكَ الرَّجُلَ” وَ”هَؤُلَاءِ الشَّخْصِ” وَ”مَنْهُ يَنْفَعُهُمْ” وَ”لَنَا وَكُنْ مَا ذَكَرَ” وَ”مَنْ حَيْثُ لَيْسَ” وَ”مَاتُورَى” وَ”سَبُوقِ الْخَاطِبَةِ” وَ”تَحْتَ الْأَهْمِيَّةِ” وَ”كُنْ مِنْ سَابِقَةِ التَّحْقِيقِ” وَ”كُنْ مِنْ ذَا بَيِّنَةٍ” وَ”كَانَ جَارِى الْمَشَاجِرَةِ” . لَمْ تَعْدُ تَطَالِعُ هَذَا وَأُمَثَالَهُ . وَلَكِنَّكَ تَقَعُ عَلَى لَفَةٍ مَازَالَتْ سَقِيمَةً مُتَعَلَّةً كَلَفَةً هَذَا الْحُكْمُ الصَّادِرُ مِنْ حَكْمَةِ الْخَنَائِيَّاتِ الْإِسْتِثْنَائِيَّةِ سَنَةَ ١٨٨٧ قَالَ يَرْوِى وَقَائِعُ الْجَرِيْمَةِ :

”وَكَانَ عِنْدَ الْقَتِيلِ قَبْلًا وَاصِفٌ أَفَّا مُتَبَيِّنُهُ وَجَاعِلُهُ لَمْ نَصِيبِ فِي بَعْضِ مُلْكِهِ ثُمَّ كَرِهَهُ وَطَرَدَهُ وَاسْتَعْبَدَهُ مِنَ الْمَنْزِلِ قَبْلَ الرَّاقِصَةِ بِشَهْرِ وَكَانَ فَيُورُزُ أَفَّا مَدْخَرًا فِي مَنَزَلِهِ أَمْتَعَةً ذَاتَ قِيَمَةٍ فَوَاصِفٌ وَعَبْدُ اللَّهِ وَخَدِيجَةُ الْمَذْكُورَةِ عَمِلُوا عَلَى قَتْلِهِ بِاتِّفَاقٍ بَيْنَهُمْ وَفِي اللَّيْلَةِ الْمَعْهُودَةِ تَوَجَّهَ وَاصِفٌ أَفَّا إِلَى الْمَنْزِلِ وَكَانَ فَيُورُزُ أَفَّا خَارِجًا عَنْهُ وَكُنْ فِي السُّطْحِ بِوَاسِطَةِ خَدِيجَةٍ حَتَّى حَضَرَ فَيُورُزُ أَفَّا وَكَانَتْ خَدِيجَةُ فِي صَالَةِ مَعْتَادِ نَوْمِهَا فِيهَا وَعَبْدُ اللَّهِ مَعْدِلُهُ لَمْ يَحُلْ بِالْحَوْشِ وَفِي آتَرِ اللَّيْلِ اجْتَمَعَ الثَّلَاثَةُ عَلَى بَعْضِهِمْ وَدَخَلُوا عَلَى فَيُورُزِ أَفَّا وَأَحْدَسُوهُ الْحَيَاةَ “ .

فلى أن قال يورد الأدلة على سبق الإصرار ويشير إلى النصوص :

لأنها اعترافه ( أى القاتل ) أن خديجة كانت تشتري له ملابس وتناوله تقود من مصروف الأفا على أمل الأفا سيزوجها وهذا يفيد سبق سعيه في إعدام الأفا .

لأن حيث إن هذه الأدلة قد أثبتت على عبد الله السودانى التعمد وسبق الإصرار والترص على قتل فيروز أفا بالأسباب المذكورة صار عبد الله يستحق العقاب بالقتل عملاً بالمادة ٢٠٨ لحيث إن من يحكم عليه بالإعدام يشق .

لحيث إن باقى المتهمين مثبتت اشتراكهم فى السرقة باعتراف اثنينهم “ .

وهالك ما يقوله حكم مدنى ابتدائى صدر فى السنة عينها ( صحيفة ٢٥٠ حقوق ) يردد ماجه فى صحيفة الدعوى :

” لحيث إن حالة المرض الذى اضرى المدعى لا يمكن شفاؤه قطعياً وإن بينه وبين غطاطة وأن طته من الجسمى ولا يمكن أن يؤدى أشغاله بالميرى ولما كان قضى حياته فى خدمة الحكومة وأقصد بصره فى إنشاء تادية خدماته كان من باب العدالة أن يربط له معاش “ .

فل أن المحكمة لم تكن أفصح عبارة فيما رأته من “ أن المدعى يمكن معالجته واستحصله بعدها على كية من النظر “ .

فل انظر ماذا يقوله محكمة الاستئناف “ فى الأودة المدنية والتجارية “ :

لأن حيث إن الأعمال المدعى بإجراها سلامة بك ( المدعى ) فى المدة المذكورة هذه ليست أعمال مستجدة صار تكليفه بها ، بل إنها استعلامات واستفهامات ويجب عليه فى كل الأحوال استيفاء تلك الأمور فى يوم إخلاله منها.... وأن سلامة بك أجرى مناظرة المهمات المذكورة.... ولهذا توضح لليلك الموما اليه بتلك الإفادة بأنه يعلم مسألة تلك الرسوم وأنه يلزم إعطاء أفكاره فيما تطلبه مصلحة السكة الحديد.... وهذا لا يعد عمل جديد .

لحيث إنه لما علم للجمعية بناء على طلب سلامة بك قررت اللجنة بتعيين واحد كاتب بماهية شهرى ١٢٠٠ قرش .

لحيث بناء على هذه الأسباب يتبين لنو الحكم الابتدائى “ .

لأن السنة عينها نشرت مجلة الحقوق بحثاً فى “ الاقتصاد المدنى “ .

ولكن بوادعة سليمة بدأت تظهر وسط هذا الضعف كلك التي يشرح بها هذا الحكم الصادر من إحدى المحاكم الابتدائية عدم قابلية بعض الالتزامات للاقسام :

«فلنبحث الآن عن ماهية التمسك الغير قابل للاقسام فنجد أنهم عرفوه بقولهم هو ما كان موضوعه شيئاً أو عملاً لا يمكن الوفاء به مقبلاً وقت تكوين العقد . وقد قسم العلامة ديملان الشهير التمسكات الغير قابلة للاقسام إلى ثلاثة أنواع : النوع الأول عدم الاقسام الناشئ عن العقد وهو المعبر عنه بعدم الاقسام الطليعي أو المطلق أو الضروري .... فيظهر جلياً أن عدم الاقسام هذا هو اضطرارى وخارج عن إرادة المتعاقدين لأنه ليس في وسعهم وقدرتهم تغيير ماهية وطبيعة الأشياء » .

\*  
\*  
\*

ثم طفرت لغة المحاكم طفرة سعيدة وظهر التحسن واضحا ملموسا في العشر السنوات التالية على يدقول فذى بهم القضاء الأهل بعد سنة ١٨٩٠ انظر إلى هذه الدائرة بحكمة الاستئناف كيف أصبحت تكتب برئاسة حامد محمود وعضوية قام أمين ودو هلس ( حقوق سنة ١٨٩٥ ) .

«لحيث إن القاضي يتخطيه هذه الحدود ( أى حين يتخطى القيود الموضوعية لتحديد ولاية المحكمة ) صار مديم الصفة في الفصل وأصبح كأنه في بلد أجنبي . ومتى انضمت صفة المحكمة في الفصل لا تكون أحكامها أحكاماً ولا قضائتها قضاءً وإنما يكونون كأفراد فصلوا فيما رفع إليهم وصاغوا فصلهم في قالب الأحكام . وإن كان ذلك في استطاعتهم فليس في وسعهم أن يمنحوها من عندياتهم ما حرمة الشارع من القوة » .

لوما أجل هذا الإيجاز في بيان موضوع النزاع المطروح على دائرة أخرى ( دائرة أحمد عفيفي وسعد زفول وكوريت ) .

«لحيث إن نقطة النزاع في هذه الدعوى هي : من هو ملزم بدفع مبلغ المائة وثمانين جنيا إلى الخراجة سكوبو ؟ هل تكون الست نفيسة ملزمة أو الشيخ أحمد الحكيم أو الاثنان معا ؟ وفي الحالة الأخيرة هل تلك الملتزمة بالتضامن أم لا » .

لومضى الرق في طريقه بعد ذلك خيروان ولا متردد ، فسار سمو الأسلوب فضوح الفكر واكتشفت أو اشتقت الأناظر عربية كبيرة لتؤدي معاني فقهية حديثة . وغمر سيل هذه النهضة المباركة دور المحاكم كلها لا فرق بين جزئية وابتدائية واستئنافية . ثم جاءت محكمة النقض في العهد الأخير فطبعت لغة الأحكام بطابع جليل يمتاز جمع إلى دقة الأداء رشاقة اللفظ وجمال الأسلوب .

فلسنا نبالغ ولا تلقى القول بغير دليل "ومن ماري - كما يقول رئيس محكمة القضاة الجليل  
في خطبته الخالصة - فعليه أن يقرأ فإنه لا رأى لغير مطلع علم"

لإن المطلع العلم ليجار أى زهر يقتطف وسط هذه الجنة الفيحاء . لقد طغى تيار الإجابة  
فاكتسح بقايا الحجمة وضلالة التعبير، وأصبحنا حتى في القضايا البسيطة أمام أحكام حيك نسجها  
وأشرقت ديباجتها . اقرأ هذا الحكم لقاض جزئى فاضل ( اسكندر حنا ) يقرر فيه القواعد التي  
يجب على سائق السيارات مراعاتها إذا ما اقتربوا من تقاطع شارعين ويتحدث عن ماهية هذه  
القواعد قانونا :

"لنحيث إن المدعى المدنى يقول إنه كان سائرا في شارع رئيسى ومن حقه أن يأمن السير فيه  
ولا يكرهه أنه السيارات الخارجة من الشوارع المتقاطعة فواجبها ألا تخرج إلى الشارع الرئيسى  
إلا بعد الاستيثاق من خلوه .

"لنحيث إنه ليس في اللوائح أو الأوامر الإدارية تقسيم الشوارع بين رئيسية وفرعية، وماهى  
إلا قواعد أوحى بها العقل فواضع الناس على العمل بها اتباعا لما تقضى به مصالحهم وما يستوجب  
ضمان أرواحهم أثناء سيرهم في الطرق العمومية ، وتنظيلا لمروهم . والواجب يقضى على من يقود  
سيارة في شارع متقاطع مع شارع رئيسى أن يتحقق قبل محاولة اجتيازه من خلوه أو من إمكانه  
المورد فيه قبل أن تدركه السيارات السائرة فيه . ولكن ليس معنى ذلك أن السائق الذى يسير في شارع  
رئيسى يتهاون في قيادته إلى حد الخطأ أو الإهمال فانه يتعين عليه أن يكون شديد الحذر كلما  
اقترب من نقطة التقاطع وأن يخفف من سرعة سيارته اجتنابا للفاجآت التي قد تحصل على غرة"

لبيان كامل لما احتواه رأس الكاتب من فهم صحيح لقواعد السير، خطته يراعة مالكة لخاصية  
الانقلاط تضعها حيث يجب أن توضع في أسلوب سهل رشيق .

لنقرأ هذا الحكم للقاضى حسن جاد في قضية رفعها رجل على شريكه في الجريمة بطلب استرداد  
مادفنه إليه ثمنا لاشتراكه ووجد القاضى نفسه أمام رأيين فقهيين لكل منهما أنصاره ومخالفوه .  
انظر كيف يؤيد الرأى الذى اختاره لنفسه تأييد أديب باوع :

"لنحيث إن المدعى عليه دفع بعدم قبول الدعوى قولا منه بأن استرداد المبلغ على فرض حصول  
دفنه أمر غير جائز لأن الدفع إنما حصل تنفيذا لارتكاب جريمة يعاقب عليها القانون .

لُحِيتَ إن هذه المسألة وإن اشدَّ الجدل وكثر التماور واختلفت الآراء وتناقضت الأحكام بشأنها ، إلا أن المحكة ترى رجحان المذهب القائل بيجواز الاسترداد . لا لأنه هو المذهب السائد المتقلب بين الشارحين والمحاكم فقط بل لما فيه من مزايا وما في عكسه من آفات .

لِوَسْطِ ذلك ظاهر لأن في اعتماد الدفع إقرارا بالحظور وتشجيعا للفاجر على بخره . دح أن القانون نفسه لا يرتب أثرا للعقد القائم على سبب غير مشروع ، ولا يمكن أن تفهم هذه القاعدة وتترك حكامها إلا إذا محوت أثر التعاقد وعاد ما كان إلى ما كان .

لِوَسْطِ خبر من الرأي القائل بأنه لا ينبغي مساعدة أى من طرفي التعاقد لأنه ليس لمن خالف القانون أن يستعين بالقانون ليحميه . ذلك بأن أصحاب هذا الرأي ، وهذه حجته ، لم يباؤا بما يترتب على المنع من معاملة القايض على السحت معاملة أخف وأصلح من معاملة القايض على الحلال ، بل إن هذه المجبة قد تترى على أصحابها في بعض الأحوال ويكون من نتائجها أن تتفاوت المعاملة بين العاقدن فيحل لأحدهما ما يحرم على الآخر .

لهذا من الوجهة القانونية . وأدب النفس يقضى بأن ماخرج من النظام العام يجب إرجاعه إليه . ولما كان تنفيذ العقد الباطل خروجاً عن النظام وجب إلغاء التنفيذ ورد الحالة إلى ماكانت عليه قبله . ومن مصلحة المجموع أن يعلم سلفاً كل مقدم على مباشرة عقد باطل أنه لا يمكن تنفيذ العقد ، بل ولا يملك الاحتفاظ بما تم لمصلحته تنفيذاً للتعاقد .

لغة ممشوقة تحبب إليك لو كنت من قضاة الدرجة الثانية البحث في الدعوى وتصور لك قاضى الدرجة الأولى رجلاً له قيمته فلا تقبل على هدم حكمه إن أردت الإلغاء إلا بحذر واحتراس .

لهذا قاض ثالث — مصطفى مرعى — يحدد كتابة الأحكام على حدائة عهده بالقضاء . انظر كيف انقلب قلم المذكرات الجائع يراعا مترنا ناديا يغير لكل لفظ موضعه ولا يتردد في الأسباب حرفاً . انظر إليه يطبق قاعدة أن العبرة في العقود بمعانيها لا بمبانيها :

” لُحِيتَ إن الطعن الثانى الذى وجهه المدعى للعقد يتطلب البحث فيما إذا كان العقد المذكور قد استوفى شروط البيع فيكون ملزماً للبائع أو هو لم يستوف هذه الشروط خلافاً لظاهره فيكون هبة أو وصية يسترها بيع .

لُحِيتَ إن المحكة عند إجراء هذا البحث لا تستطيع أن تنظر إلى العقد فى ظاهره دون أن ترجع إلى الظروف التى أحاطت بالتعاقدن لأن العبرة فى وصف العقود بالحقيقة التى قصدتها المتعاقدون لا بالصورة التى تمل عليها الألفاظ والنصوص . كما أن المحكة لا تستطيع أن تنظر إلى العقد المذكور

مستغلا عن الورقة الأخرى التي استصدرها الوالد من ابنته على طول المدة التي تقرب من سنة بين تاريخ العقد وتاريخ الورقة سابقة الذكر . لأن تحرير هذه الورقة معناه أن المتعاقدين أرادا أن يكتلا بها العقد بحيث تصبح منه جزءا لا ينفصل أو تكون معه كلاً لا يقبل التجزئة ” .

هناك نماذج للغة الأحكام في يومنا الحاضر أتينا بها على سبيل التمثيل لا الحصر ، فان مجموعات الأحكام زاهرة بثمار قرائح خصبه وأقلام مواتية . ” ومن ماري فعليه أن يقرأ فانه لا رأى لغير مطلع طيم ” .

لوحلت ولا حرج عن أحكام محكمة النقض والإبرام في عهدنا الحاضر . ارجع الى أى حكم تقع طبع يملك من أحكام دائريتها . اقرأ ما شئت بلا تمييز تقرأ أدبا عاليا قد أسبغ على قضاء المحكمة العليا ما كان يجب له من روعة وجلال . لسنا نحاول هنا تحليلا لهذه الناحية من أدب العصر . ولكن من ذا يملك أن يمدون أن يقف وقفة إعجاب وطرب على مثل هذا القول لمحكمة النقض ترسم به حدود حرية التقيد .

” لؤيما أن ماذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن العرف جرى دل المساجلة بالعبارات الحماسية والأساليب التخيلية وألفاظ التهويل والمبالغة والتحذير والترهيب لمجرد التأثير على النفس وحملها على التصديق في الشؤون التي ليس من المستطاع حمل الناظر على تصديقها بالطرق البرهانية الهادئة . هذا الرأى لا يميزه محكمة النقض والإبرام ، بل إنها تصرح بأن فيه خطرا على كرامة الناس وطمأنيتهم وتشجيما للبداءة ودفن الشائتم . والحقيقة ليست بفت التهويل والتشهير والمبالغة والترهيب بل بفت البحث الهادئ والجلد الكريم . وإذا كان لحسن النية مظهر ناطق فانه الأدب في المناظرة والصدق في المساجلة ” .

لجل انظر الى لغة هذه الماطفة الجياشة تجلبلى بحق الإنسان إذا عذبه الإنسان لا فرق لدى حارسه القانون بين رجل ورجل :

” لؤيما أن هذه المعاملة التي أثبتت المحكمة أن المجنى عليه كان يامل الطاعتين بها هي إجمام في إجمام ، ومن وقائعها ما هو جناية هناك عرض يعاقب عليها القانون بالأشغال الشاقة ، وكلها من أشد المخازى إثارة للنفس واحتياجا لها ودفعها بها الى الانتقام . ولو صح أن المأمور كان يطلب نوم الطاعتين بمركز البوليس كما يقول الشاهد الذي اعتمدت المحكمة شهادته وكان هذان الطاعتان يتخرفان من تكرار ارتكاب مثل هذه المنكرات في حقهما كما يقول وكيل أحدهما في تقرير الأسباب وفي المرافعة الشفهية ، فلا شك أن مثلهما ، الذي أودى واحتيج ظلما وطمينا ، والذي ينظر

أن يجتهد إقناع هذا الأذى الفظيع به — لاشك أنه إذا اتجهت نفسه إلى قتل معذبه فإنها تنجيه إلى هذا الجرم مواتية مما كان ، مترعجة واجبة مما سيكون . والنفس المواتية المترعجة هي هاتجة أبدا ، لا يدع انزاجها سبيلا إلى البصر والسكون حتى يحكم العقل ، هادئا مترويا ، فيما تنجيه إليه الإرادة من الأغراض الإجرامية التي تتجلبها قاطعة لشقاتها . ولا شك ، بناء على هذا ، أن لا محل للقول بسبق الإصرار إذ هذا الظرف يستلزم أن يكون لدى الجاني من الفرصة ما يسمح له بالتروى والتفكير المطمئن فيما هو مقدم عليه .“

### نظرة إلى الامام

لؤلؤان ، وقد استدبرنا حياة لفتنا القضائية كما كانت واستعرضنا بعض الأدلة القائمة على نهضة حالية لا تنكر ، نود لو استطعنا أن نزع طرفا من تحجب المستقبل فنطل على ما يبعده الزمن لهذه اللغة الكريمة العزيرة .

هكأنى بها وقد راق لها الجوى وانبسط أمامها ميدان العمل فسيحا غير محدود . كأنى بها وقد استولت على مشاعر جبل جديد ممعن في الأدب وثقافة العصر فراح يفكر بها ويكتب ويؤلف . وكأنى بهذا الجبل وقد ضرب بسهم في جهود البشرية نحو الكمال . وكأنى بمصر وقد وقفت على قدميها في طليعة العالم العربي تبادل الغرب ثقافة بثقافة وتعارضه علما بعلم .

فأنت بحالم . إلى أرى هذا اليوم رؤيا العين .





## هراغات

لجمعها قضية صاحب العزة مصطفى الحق بك

١

قضية لقتل المرحوم بطرس هالي باشا

أمام محكمة الجنائيات المشكلة تحت رئاسة جناب المستر دلبوغي  
وبحضور حضرات أمين بك عل وعبد الحميد بك رضا مستشارين

فهر شهر أبريل سنة ١٩١٠

هقطع فن هراغة قضية صاحب السعادة عبد الخالق هروت باشا النائب العمومي

أن الجناية المطروحة عليكم اليوم ليست من الجنائيات العادية ، بل هي بدعة ارجع لها القدر  
بأكمله ، ابتدئها الورداني فيه وكان إلى اليوم طاهرا منها .

لهم يكن من قصدي أن أطيل الكلام في الجريمة من حيث ثبوت ارتكابها ، فإن المتهم بجبل  
على نفسه باقراره سواء أفي التحقيق أو أمام قاضي الإحالة أنه قتل المرحوم بطرس باشا عمدا بعد  
سبق إصرار على القتل والترصد له ، ولكن الدفاع أجمعنا في الجلسة الماضية ٣٣ شاهدا . سمعت  
شهادتهم وفكرت فيها فالفيتها تحوم من بعيد حول قتل الدفاع أن يدرا بها عن المتهم مسئولية  
القتل من جهة خاصة ، ويخفف بها مسئوليته عن الجناية من جهة عامة .

فكان لابد لنا من الكلام عن هاتين المسألتين وإن كنا لا نرى هذه الطريقة التي يسلكها الدفاع إلا بعيدة جدا في التأدية إلى هذه الغاية .

فبعد أن تكلم سعادة النائب العموي عن هاتين المسألتين بإسهاب قال سعادته :

«هذه الورداني بجنائته قد عمد إلى نرق حرية القوانين السماوية والبشرية . عمد إلى قتل النفس التي حرم الله قتلها . عمد إلى إزهاق روح بريئة من غير ذنب . عمد إلى حرمان إنسان من أقدس حق له في هذه الدنيا . عمد إلى حرمان عيلة من معيلها وأمة من رجلها وحكومة من رئيسها . عمد ، وأطاع هواه ، وأطلق رصاصاته ، فلماذا جرى ؟

هأنظروا يا حضرات القضاة كم أساء الورداني بجنائته إلى هذا البلد الأمين الأسيف ! فلماذا جنت عليه مصر ؟ ولماذا هو يضرها كل هذا الضرر ؟ لعله يدلى بخدمة الوطن .

إن الوطنية التي يدعى المتهم الدفاع عنها بهذا السلاح المسموم لبراء من مثل هذا المنكر .

إن الوطنية الصحيحة لا تحمل في قلب ملائمة مبادئ تستل اغتيال النفس . إن مثل هذه المبادئ مقوضة لكل اجتماع .

فلماذا يكون حال أمة إذا كانت حياة أولى الأمر فيها رهينة حكم متوس بيت ليله ، فيضطرب نومه وتكثر هواجسه ، فيصبح صباحه ، ويحمل سلاحه ، ينشأهم في دار أعمالم فيسقيهم كأس الموتون .

فهم استورد سعادة النائب العام في الكلام إلى أن قال :

فلماذا يريد الورداني ؟ أريد ألا يكون حكم ولا حاكم ؟ أريد أن تكون الفوضى بعد النظام ؟ أريد ضرا ودمارا عاجلين ؟

هذه ، يا حضرات القضاة ، الغاية التي استعمل الورداني من أجلها قتل النفوس ليصل بوطنه إليها خدمة له وحمية فيه .

هذه هي الغاية التي ظننا شفيها له لديكم ؛ وسببا لمطفكم عليه وشفتكم به .

إن جنابة الورداني لأشد ضررا ألف مرة من جنابة كل مجرم قاتل أو سارق أو قاطع طريق ؛ فإن هؤلاء جنائتهم فردية و جنابة الورداني على أمته ووطنه . وهؤلاء يمكن الاحتراس منهم وتوقي أضرارهم ؛ وهو يأخذ الناس في مأنهم غيلة وعلى غرة منهم ومالم منه من واق .

فإن كان الورداني أراد فعلته أن يخدم بلاده فقد ساء طريقه إلى هذه الخدمة . إن كان أراد أن يحميها من الجناية فقد صدع كيانها صدماء ، وأضر بها ضررا بالغا بتخليخه بحقيقتها بالدماء وقد كان أمامه لخدمتها طريق من طرق مشروعة .

فكان في وسعه أن يحارب خصمه بغير ذلك السلاح القاتل ، فإن كان على حق خرج من هذا النضال بطلا شريفا سائرا به وبف نفسه إلى خدمة الوطن ، لا أن يلقى إليه تلك الرصاصات ليذهب به إلى عدم يسير إليه اليوم قاتلا أيما . بثت المبادئ مبادؤه ، ولعنة الله عليها باسم الإنسانية التي انتهك حرمتها ، والحرية التي خرقت سياجها ، والوطن الذي جنى عليه .

فيحاضرات القضية : الآن يذكرك الأمر . إن هي إلا كلمة تخرج من أفواهكم لا تسألون عنها إلا أمام ضمائرك وأمام الله سبحانه وتعالى ، وبها تبددون ظلمات أحاطت بالبلاد ، وبها تستأصلون جرثومة خبيثة ينشئ منها حل عقول الناس . وأنا على يقين من أنكم ستجيبون صوت الحق والعدل .

فالإسانية تستصرخكم لما أصابها من جراء هذه الجناية الفظيعة فتصكون بالإعدام على هذا الجاني .

## الوقائع

حضرة الأستاذ فيجود فيك أبو النصر

فأدعينا للدفاع في هذه القضية تمثل لنا ذلك الحادث الجلل بنتائجه وأسبابه ، فשמعنا بعظم المسؤولية التي احتملتها أمام ضمائرنا وأمام الله والناس . نعم إن المسؤولية كبرى ما كنا لتقدم إلى احتلالها لولا حققتنا بجلل القضاء واستقلاله .

حدث ذلك الحادث الأليم فسمت الدهشة البلاد ، واستحكم الذهول في بعض العقول ، فتمسرع من تمسرع إلى اقتناذه مثارا لأحقاد وضغائن يشهد الله أن لا وجود لما إلا في بيده الخيال والوهم .

فهم سمعنا ، والأسف مله قلوبنا ، سمعنا صيحة كانت أشبه بأصوات الانتقام منها بشكيف الحالة الواقعة . أوشك الجور بهذه الصيحة أن يزداد ظلما فتشابه الأمر ، وأصبحت دائرة المسؤولية

الجنائية عن مركزها الحقيقي . أخذ البريء بغير البريء ، ثم سيقوا جميعا إلى المحاكم فلم يلاقوا من عدل القضاء واستقلاله سوى ما تلمون . وكان من نتائج هذا التهوريل في هذا الحادث والخروج به عن حد المقول وحقيقته النابتة أن قام بيننا بالأسف ذلك الضيف الكريم يعرف بما لا يعرف . ليته وقف بهجته عند حد البحث — خطأ أو صوابا — في كنه ذلك المصائب العظيم ، ولكنه أجلس نفسه ظلما على منصة القضاء وأصدر حكمه في قضيتنا كما يشاء ( يقصد بذلك خطبة المستر روزلت التي اتهم فيها الأمة بالتعصب الديني ) .

أجل يا حضرات المستشارين . لا مثل هذه الصيغة المتكزة ، ولا ما هو أشد وقعا منها ، واجد سبيلا إلى نفوسكم الكريمة وعقولكم الرزينة في تقدير مسغولية الورداني . ذلك الذي اختارته الأقدار ليكون حكمكم في سادته مظهرا جديدا من مظاهر الاستقلال القضائي في محاكنا الجنائية . اختارته ليكون حكمكم في قضيتنا برهانا ساطعا على وجود تلك الضمانة الكبرى في قضائكم المتعالي عن الشبهات . اختارته ليكون حكمكم في هذه الظروف إثباتا شافيا للناس عن معنى ذلك الثبات الكامل ، والسكينة المطلقة ، والتجرد عن كل شيء إلا عن النظر الحر في تلك الحادثة مع رعاية الظروف والأسباب فلا تهزمكم صيغة ، ولا تؤثر في رأيكم ضوضاء .

لهم أخذ الأستاذ أبو النصر يتكلم عن سبق الإصرار والسبب الذي دفع المتهم إلى ارتكاب جرمه . وبعد أن انتهى من كل ذلك تقدم إلى المحكمة بطلب الرحمة . وبما قاله في ذلك :

لأريد بالرحمة أن تتجاوزوا لثهم عن شيء مما يستحقه عدلا ، لأنني لا أقول إن الرحمة فوق العدل ، بل أقول إن الرحمة هي أقصى وأسمى مرتبة من مراتب العدل . فإذا طلبتها فأنا أطلب العدل في أرق معانيه .

أطلب العدل المجرد من كل مؤثر . ذلك العدل الذي يقضى بقصاصين ، مختلفين اختلافا كبيرا ، على شخصين ارتكبا جريمة واحدة في ظروف متشابهة لما يدين فيهما من اختلاف الطبائع ، وتباير المقاصد وتباين الأسباب .

لأنني على ثقة تامة من أنكم ستقدرون لهذا المتهم من زمان العقوبة ما يصلح تقديره لمثله . وبلبسي لديكم أن قليل العقوبة عنده يبادل كثيرها عند غيره من المجرمين العاديين .

لرب ساعة واحدة في السجن تبادل شهرا أو أياما . العقوبات مقدورة ، وأرقاها في سلم العدل ما روعيت فيه أحوال الإرادة صحة واعتلالا وقوة وضعفا ، وهو ما لا سبيل إليه إلا باعتبار

المشخصات الناتية لكل متهم، والظروف الخصوصية لكل تهمة . فاذا اقتضى العدل أن تماقبوا  
فتمكن العقوبة على هذا المبدأ القويم . . . .

فاحكموا وسيحفظ التاريخ حكمكم في هذه القضية ليكون آية من آيات العدل . فلا تنسوا  
لنهم ما قدمته من الاعتبارات ، وعلى الخصوص تحرر عمله عن سبق الإصرار، وتغلب الأسباب  
على إرادته وتأثيرها في مزاجه العصبي إلى الحد الذي عرفناه .

## للقاع

حضرة الأستاذ أحمد لطفي حيك الحامي

فرائع الأستاذ أحمد بك لطفي عن المتهم وطلب إلى المحكمة اعتبار الواقعة مجرد شروع في قتل  
لأن الوفاة لم تنشأ عن الإصابات التي أحدثها به المتهم . وكذلك طلب أنت يوكل إلى طيب  
اختصاصي فحص المتهم لتقدير مسؤوليته عن الجريمة التي ثبتت عليه . وبعد الانتهاء من دفاعه خاطب  
المتهم بما يأتي ٢ :

لما أنت أيا المتهم

لقد همت بحب بلادك حتى أنساك ذلك الميام كل شيء حولك ؛ أنساك واجبا مقدسا  
هو الرافة بأختك الصغيرة وأملك الخزينة تركتهما ييكان هذا الشباب الفص ، تركتهما يتقلبان  
على بحر الفضا . تركتهما يقلبان الطرف حولهما فلا يجدان غير منزل مقفر غاب عنه طائله . تركتهما  
على ألا تنود إليهما وأنت تعلم أنهما لا يطيقان صبرا على فراقك لحظة واحدة فأت أمهما  
ورجاؤهما .

لقد حب بلادك إلى نسيان هذا الواجب ، وحجب عنك كل شيء غير وطنك وأهلك ،  
فلم تعد تفكر في تلك الوالدة البائسة وهذه الزهرة اليانعة ، ولا فيا سيتزل بهما من الحزن والشقاء  
بسبب ما أندمت عليه .

لأنسيت كل أملك في هذه الحياة ، وقلت إن السعادة في حب الوطن وخدمة البلاد ،  
واعتقدت أن الوسيلة الوحيدة للقيام بهذه الخدمة هي تضحية حياتك ، أي أعز شيء لديك ولدي

أخنتك ووالدتك ، فأقدمت على ما أقدمت راضيا بالموت لا مكرها ، ولا حيا في الظهور . أقدمت وأنت عالم أن أقل ما يصيبك هو فقدان حريك ، ففى سبيل حرية أمتك بت حريك بثنى غال .

فأعلم إذا أيا الشاب أنه إذا تسدد معك قضائك - ولا إخالهم إلا راحيك - فذلك لأنهم خدمة القانون وهذا هو السلاح المسلول فى يد العدالة والحرية ؛ وإذا لم ينصفوك - ولا أظنهم إلا منصفيك - فقد أنصفك ذلك العالم الذى يرى أنك لم ترتكب ما ارتكبته بنية الإحرام ولكن باعتماد أنك تخدم بلادك ؛ وسواء وافق اعتقادك الحقيقة أو خالفها فذلك مسألة سيحكم التاريخ فيها . وإن هنالك حقيقة عرفها قضائك وشهد بها الناس وهى أنك لست مجرما سفاكا للدماء ، ولا فوضويا من مبادئه الفتنك بنى جلسه ، ولا متعصبا دينيا خلفه كراهية من يلين بشير دينه . إنما أنت مغرم ببلدك ، هائم بوطئك ، فليكن مصيرك أعماق السجن أو جدران المستشفى فإن صورتك فى البدن والقرب مرسومة على قلوب أهلك وأصدقائك . وتقبل حكم قضائك باطمئنان واذهب إلى مقرك بأمان .

## الرافعة

### حضرة الأستاذ الملباوى بك

لبعد أن ترافع حضرة الأستاذ الملباوى بك فى القضية وبين الظروف التى ارتكب فيها الحادث وحالة المتهم العصبية ختم مرافعته بالكلية الآتية :

لخدمت نحو الخمسة والعشرين عاما محاميا ، ولم يخطر ببالى يوما أن أسأل أو أقرأ سبب اختيار الرداء الأسود حلة رسمية للحامى الذى يتشرف بالدفاع بين يدى القضاء ، ولا سبب انتخاب اللون الأخضر للوسام الذى تران به صدور من عهد إليهم لإصدار الأحكام النهائية . أما الآن وقد أبعدت عن قلبي هذه القضية كل راحة ، وجعلتلى مرآة لتلك القلوب المتفطرة كأم المتهم وشقيقته وباقي أهله ، قلت إن كان مختار هذه الألوان أراد باللون الأسود رمز الحداد والمصائب للحامى الذى يمثل القائم هو بالدفاع عنه ، وبألون الأخضر الذى يتجلى به صدر القاضي ، الرمز إلى الطاووس ذى الريش الأخضر وهو مثال ملائكة الرحمة ، فتم الاختيار .

كأننا نحن ، هنا في هذه القاعة ، أمام أولئك القضاة المشبهين بملائكة الرحمة على سطح هذه الأرض ، تقوم — على نوع ما — بأمورية شبيهة بأمورية أولئك الأبحار في هياكلهم الذين اتخذوا مثلنا ثياب الحداد وهم يتضرعون إلى مبدع السموات والأرض بأن يفيض على الأرواح الناهبة إلى دار الخلود بحب رحمته وغفرانه . ونحن هنا نقول لكم إنكم تذكرون أنه ليس دائماً بمقدور لهذا الإنسان الضعيف أن يحمي نفسه من الخطر والزلازل ، وأن يعيش معيشة الملائكة ، فتقبلوا دعاءنا في طلب الرحمة للأحياء كما يتقبلها من أقامكم حكاماً في عبادته ، والذي علمنا أنه كما أن من صفاته العدل فإن من صفاته الرحمة ، وعلمنا فوق هذا أن الرحمة فوق العدل .

لأن لي كلمتان أوجههما إلى المتهم بين يدي القاضي : الأولى أني إذا كنت قاسياً عليه في نيتي فلا أني خاضع لقانون ليس دائماً — من سوء البخت — مثلثاً في أحكامه مع ما عصى به الذمة والضمير ؛ لأنه مضطر في أحوال كثيرة — رعاية لسلامة المجتمع البشري وصيائنه — أن ينظر نظراً آخر في تعريف الحل والحرام ، ونحن المحامين أحق الناس بالأدب والخضوع لهذا القانون . فإذا قبل الدفاع عنك أيها المتهم وعرضه على قاضيك فعليك أنت أيضاً أن تتقبل قبولاً حسناً مذكر الدفاع فيما خالفك فيه من عقائدك السياسية . الثانية أني إذا أزيلت منزلة المجرمين العاديين وطلبت لك الرحمة والغفران ، فلا ن ذلك واجب أيضاً يقتضيه الدفاع . ولكن إذا أبت نفسك أن تعيش بين السلاسل والأغلال ، وأن تعيش معاملة الأشقياء وقطاع الطريق فارفع نفسك عن هذا السبيل ، واقبل نبال الموت بقلب البواسل ، فالموت آت لا راد له إن لم يكن اليوم فنذا . اذهب إلى لقاء الله الذي لا يرتبط إلا بصدائه المجردة عن الظروف والزمان والمكان ، اذهب مودعاً منا بالقلوب والعبوات . اذهب فقد يكون في موتك بقضاء البشر عظة لأمتك أكثر من حياتك . اذهب فإن قلوب المباد إذا ضاقت رحمتها عليك فرحة الله واسعة .

( ملحوظة — حكم في هذه القضية بإعدام المتهم وقعة الحكم ) .

## شرافة

حضرة صاحب السعادة كبد الخالق فحروت نجاشا النائب العمومي

لدى المحاكم الأهلية

في قضية المؤامرة نمرة ٩١ جنابات سائرة الأزبكية سنة ١٩١٢

المتهم فيها إمام واكد ومحمود طاهر العربي ومحمد عبد السلام

في دور أغسطس سنة ١٩١٢

إن أول كلمة أفتتح بها مرافقتي اليوم هي حمد الله على وقاية البلاد من نكبة لم يشهد التاريخ مثلاً .  
فتبت منذ طامن يد أئمة أودت بحياة كبير الوزارة المصرية إذ ذاك فأصابته بموته كبد الأمة  
المصرية فتناجزت عناصرها ، وتنافرت قلوبها ، وتمثلت في الأقطار — بعد أن كانت مثال الهدو  
والعلمانية — أمة هائجة مائجة ليس لأحد بينها اعتمنان على نفس ولا مال .

فجلاء عظيم وخطب كبير ! ما كانت البلاد لتخلص من نتائج المشئومة ، وعواقبه السيئة ،  
لولا ما أتاح الله لها من أمير رحيم برأياء ، محب لشعبه ، أخذ بحكمته وطلى مقلدته يعمل بمحونة  
رجاله ومشيريه على تقويم ما كاد ينقض من دعام سعادة البلاد ، وتجديد ما غشى سمعتها من  
السوء ، ومداداة ما أصابها من الانحلام .

فحينما كان سيد البلاد يحفظه الله يعمل على مداواة هذه الأدواء ليل نهار لا يتره في ذلك ملل ،  
ولا تشليه عنه مشقة ولا تعب ، حتى أخذت الأمة بفضل تلك الأجهاد الشريفة تتنسم نسيم  
الانفاق بعد الانشقاق ، والالتئام بعد الانقسام ، وأخذت بشائر الأعمال تبعث في النفوس الآمال  
بتحصين الحال والاستقبال ، وأضحت الأمة تلمح بريق اليسر بعد العسر ، والفرج بعد الشدة ،  
كانت إبان ذلك تختمر من وراء ستار عزائم شر وخبيث ، من ورثها كبير البلايا والمصائب .

فهم كانت هناك فئة من الأغرار المفتونين طاشت أحلامهم ، وعميت بصائرهم وقلوبهم ،  
وخبيث نفوسهم فلم يروا من النور إلا ظلاماً ، ومن اليسر إلا عسراً ، ومن الخير إلا شراً ،  
ومن النظام إلا ظلاماً ، ومن وجوب المحافظة على القانون إلا استعباداً ورقاً .



فقط عطلت عن التربية الصحيحة ، وتسممت عقولهم بشر المبادئ فلم يروا البلاد — وهي في طمأنيتها سائرة في طريق سعادتها — خيرا من إراقة الدماء فيها أنهارا ، والإيذاء بنفوس عالية غالية تدأب أبدا لخير أمتهم البريئة مما كانوا يفعلون .

لهم يروا خيرا من قتل كبار البلاد المخلصين لها ، خيانة وجبنًا ، واغتيال الأرواح الطاهرة المطمئنة ، خلسة وخسة . هؤلاء هم أولئك المتهمون المساكين أمامكم اليوم ليلقوا جزاء ضرورهم ، وسوء ما كانوا يدبرون ، وإن في تاريخهم لعبة .

لهم أخذ سعادة النائب العام يتكلم عن تاريخ حياة المتهمين وأخلاقهم وشعورهم نحو حكومة ذلك الوقت ، مستشهدا على ذلك بما كان يكتبه المتهمون . ثم أخذ في سرد وقائع الدعوى وتكلم عن التطبيق القانوني ثم ختم مرافقته بما يأتي :

«لأن يا حضرات المستشارين ، وقد قمت بواجبي في هذه القضية من شرح أدوارها وتفصيل وقائعها وبيان أدلتها ، لم يبق لي إلا كلمة أوجهها إليكم خصيصا أنادى بها فيكم الحكمة والنظر البعيد .

لأنادى الحكمة والنظر البعيد ولا أنسى أن فيكم معهما الرحمة والعدل .

كان لنجاة البلاد من كبرى الكوارث هبة حيور وضجة حدقه على دفعا .

ولكن عزم هذا الشعور ما أدركه الحكام منا من أن الداء الذي كنا نأمل أن أولى جرائمه قد آتى عليها القضاء العدل من طامنين ، قد ولد جرائم أخرى هي في الخطر مع الأولى سواء .

لأن الحكام منا ذلك ، وأدركه بعدهم الناس عامة فلقوا ذعرا ورعبا ، وحق لم أن يذعروا من أن تصبح الأرواح الغالية تحت رحمة أشرار لا عقل لهم ولا تربية .

لأن أشد ما يتأب بلادنا من الفوضى والاضطراب أن يصاب حكامها وساستها في طمأنينتهم على أرواحهم من جراء قيامهم بالواجب المفروض عليهم .

لأنى أخشى أن أزيد رعب الناس إن قلت إن الداء الذي نخشاه هو ذلك الخطر الجلل ، ولكن خيرا أن نعلم من أنفسنا الآن ما قد نأسف على فوات معرفته يوم لا ينفع الندم .

لهم خيرا أن نعرف مقدار هذا الخطر الداهم ، فما أشد الحالة التي يصبح فيها الإنسان رهين حكم متوس قد يرى في كلمة أو عمل ، هبا خيرا ما تقتضيه الظروف وتليه الحكمة الصحيحة والعقل الراجح ، مثارا للقتل ومسوغا للإعدام .

لأننا أمام تيار جارف إن لم تقف في سبيله نزل بقول سفهاء شبابنا إلى مترلق فيه بلاء البلاد .  
لقد بدأ هؤلاء الشبان يفكرون في استباحة القتل وإراقة الدماء تخلصا مما صور حقهم من  
الشقاء قبل أن يفكروا في الخلاص من جهالتهم التي هم فيها يعمهون .  
إن هذه الأفكار الطائشة الخطرة كالسلاح في يد المجنون المائج ، إن لم يسجل بترعه منه قوة  
واقترارا كانت العاقبة وبالا .

كفى من هذا الواجب الخطير الشريف ؟

لأنه عليكم الآن يا حضرات المستشارين .

لأنهم هذه الأفكار الخطرة ، وانزعوا هذا السلاح القاتل .

لأنهم من أيدي هؤلاء المفتونين قبل أن يصيب البلاد شره المستطير .

لأنهم يزعمون بحكم رضاه الحكمة وأصالة الرأي .

لأنكم بذلك لا تكسفون الرحمة والعدل ، بل تزيدونهما رواء وجمالا .

ليس من الرحمة والعدل أن تحموا أرواح الأبرياء ؟

ليس من الرحمة والعدل أن تبتئوا الطمأنينة في القلوب الواجفة ؟

ليس من الرحمة والعدل أن ترجموا صفارا كالنصوص الرطبة أوشكت أن تلتوى على الشر تقليدا  
أسمى للتهمين وأمثالهم ؟

لقد أجهلت قضى في هذه القضية حتى اطمأن ضميري واقتنع بأن من وضع القانون يده  
طليم هم الجنة الماتون ، فقدمتهم للقضاء العادل لينالوا جزاء شرورهم وسوء ما كانوا يدبرون .

لقدمتهم وأنا راج أن ما اقتنعت به بحق في إجرامهم سيقنع ضمائرهم بعد الروية والنظر الصحيح

لقدمتهم وأنا مؤمل أنكم ستقفون حيال شرور كثيرة وتردون عن البلاد بؤسا وشقاء كان  
المتهمون مجلبة له .

لأنتم يا حضرات المستشارين من خيرة أبناء البلاد وأعرف الناس بأحوالنا وأدوائنا ، فنزوا  
نتائج ما كان المتهمون مقدمين عليه .

فأنا نتاج ذلك ونتاج حكم حكم يحو هذا السوء ، وبقينا شر ما كاد يدهمنا ، وما نحن منه موجسون .

فأنا ذلك وصلموا صفار الأحلام والطاشين أن اللعب بالنار فيه أذى وآلام ، وحرق وسقام .  
أنا هي إلا كلمة تنطقون بها ترجو الأمة أن يكون من ورائها عبرة كبرى لأمثال هؤلاء المتهمين فلا تقوم لهم من بعدها قائمة .

لقد كان شديدنا علينا يوم أن جر على البلاد ما فعله السفهاء من ضرورة من قانون الاتفاقات الجنائية . ذلك القانون الاستثنائي الذي في وجوده مسبة على أمن الديار ، وجمحة قائمة على أننا دائما تحت خطر الاضطراب والمهاج .

كان ذلك علينا يوما عصيبا ، لن يكون شقاه ويخفف من رزئه إلا الأمل في ألا يشهد المستقبل ذلك اليوم الذي تمس فيه الحاجة إلى العمل به .

لكنكم كما نؤمل ألا يأتي ذلك اليوم الكريه ، ولكنه أتى على أشنع ما نكره وأبشع ما كنا نخاف .  
أنا ذلك اليوم العصيب ، وتوافق هؤلاء الأشرار على قتل رؤوس البلاد وحماتها ؛ وهل بعد ذلك من مصيبة ؟

فوافقوا على ارتكاب هذه الجريمة الماثلة التي لا يمكن أن ينطبق هذا القانون على جريمة أفظع منها .

أنا كان شديدنا علينا أن يوجد بين قوانيننا مثل هذا القانون قاتنا — بعد أن قدر علينا أن تقع هذه الجريمة في ديارنا — لا مناص لنا من الاعتراف الآن بأنه السلاح الوحيد الذي نستأصل به اليوم هذه الجريمة الفاسدة .

لكنكم هو سلاحنا الوحيد في ذلك قد وضعناه في أيديكم نسألكم أن تصرعوا به هذا الشر الذي بدت نواجهه وكثر عن أنيابه .

لهم صروه بأشد ما في القانون الذي يديكم .

ليس في ذلك من قسوة ولا تحيف لنا أشد ما نحن فيه من الظروف !!

( ملحوظة — حكم في هذه القضية بالأشغال الشاقة المؤقتة على التمييز الملاحق ) .

الخصية اغتيال الماسوف طيه السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى والمتهم  
فيما عبد الفتاح عنايت وآخرون أمام محكمة جنايات مصر المشكلة برئاسة حضرة  
صاحب السعادة أحمد عرفان باشا وعضوية كل من المستر كرشو وعبد مظهر بك  
في دور شهر مايو سنة ١٩٢٥

### شرافة

حضرة صاحب السعادة محمد طاهر طاهر فيا الشا النائب العمومي

قبل أن أشرح لحضرتكم وقائع هذه الحادثة المؤلمة التي لم يشهد تاريخ الحوادث الجنائية  
في مصر مثله ، أكرر أسف الأمة لمصائبها في قائد جيشها الذي قتل من أيد أئمة وهو قائم  
بخدمة مصر التي لاتنسى له خدمته كما لاتنسى جميل كل من أحسن عملا فيها .

فهم قد جزعت الأمة لمصائبها في قائد جيشها ، لجنابة ارتكبها فتنة من الأغرار المفتونين الذين  
طاشت أعلامهم ، وعميت بصائرهم فخرجوا على إرادة أمتهم ، واتحلوا لأنفسهم سلطة القضاء  
في مهام لم يناطوا بها . جزعت لهذه الحادثة جزعا بادي الأثر ، فقد أظهرت مصر من أقصائها  
إلى أقصائها اشترازا ونفورا أوجت بهما عاطفة صميعة كاملة في نفوس هذا الشعب الذي يابى  
أن يحقق آماله الشريفة إلا بالوسائل المشروعة .

استنفطت الأمة هذا الحرم واستنكرته ، واشتد في هذا الاستنكار والاستفطاع الصغير  
والكبير ، وعلى رأس الجميع مولانا العظيم جلالة الملك حفظه الله .

أن مصر أم الحضارة والمدنية قديما ، والتي لا تنكر مترتها في عالم العلم والحضارة حديثا  
لحضر التي يضرب بحسن ضيافتها الأمثال وشعارها ( أحرار في بلادنا كرماء لضيوفنا )

فحصر ، مثال الهدوء والطمأنينة: قد تمتلئ في البلاد الأخرى بسبب هذه الكارثة والحراث  
السابقة عليها أمة هائجة ليس لأحد فيها اطمئنان على نفس أو مال ، حيث قال عنها بعض الصحف  
الأجنبية : "إنه من الصعب الاعتقاد بأن أى أسف أو اعتذار أو تمويض يعوض عن اعتداء من

شأنه أن ينزل مقام مصر الدولى إلى منزلة أمة نصف متقدمة ، فانه ليس من المحتمل أن تنظر الأمم الأخرى ذات المصالح في مصر نظرة التساهل إلى هذا الاعتداء . وألقت صحف أخرى تبعة هذه الجناية على الشعب المصرى الذى تأصلت في نفسه العقيدة الدينية وهى تحرم قتل النفس وتنبى عنه ، والذى يعرف حق المعرفة أن وسائل العنف والإجرام أكبر جناية على الوطن .

لما خلت بلاد من القتالين ومن حوادث الاضطراب . وقد وقع الإجرام على المصريين ذاتهم قبل أن يقع على سواهم ، وكما تأمل أن أولى جرائمهم قد آتى عليها القضاء العادل ، ولكنها مع الأسف الشديد قد ولدت جرائم أخرى أشد خطرا وأعظم هولا جرت على البلاد شرورا كثيرة ، أضرت بسمتها ، وأورثتها من المشكلات والحسائر ما يقتضى إضناء العقول وإجهاد القوى زمانا طويلا لتلافيه ودره عواقبه .

هذه الجرائم الخطيرة التى تولدت عن الجرثومة الأولى كان سببها إغلات بعض الجناة من يد العدالة ، فكانوا حربا على البلاد هم ومن كانوا على شاكلتهم من المتهوسين ضيعوا النفوس أثمانهم ، فاختاروا طريقا لا يخلدون في مصر من يوافقهم عليها أو يجادهم فيها .

فمحدثت هذه النفوس الضعيفة في مهاوى الجريمة والإثم بسبب تلبذ الجو السياسى ، وراوا أن وسائل العنف والإجرام بالجناية والبلجى تخدم البلاد وتليها أمنيته ، وفاتهم أن العنف على مختلف صوره وأشكاله لا يمكن أن يجر على مصر وقضيتها إلا الضرر والفساد ، ولم نسمع في تاريخ أى أمة — حالها كحالنا — أن هذه الوسائل الإجرامية أنالها أمنيته .

فكأنهم أن أشد ما يتأب البلاد من الفوضى والاضطراب أن يصبح الأمر فيها بيد فئة من المفتونين اختلسوا لأنفسهم الحق في إقامة أنفسهم مقام الحكم والمنفذ ، في أمور لا يكون الحكم فيها إلا للأمة بأسرها .

فكأنهم أن بلادا يصبح فيها الإنسان رهين حكم المتهوسين لا تهوم ولن تهوم لها قائمة حتى يترك ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله .

فكأن هؤلاء الأغرار أن الاستقلال لا يكتفى لصوتنا ورفع مقامنا ، بل يجب أن نعرف كيف نصون استقلالنا . فلبشر التعليم وإعلاء شأن الأخلاق والفضائل ، وتوثيق عرى الاتحاد بين أبناء الأمة ، نتمكن من صيانة استقلالنا وننبوأ المكان اللائق بنا بين الأمم المتمدينة .

فبعد أن شرح النائب العمومى وقائع الدعوى ، وآتى على تاريخ حياة المتهمين ، وكيف توصل المحققون إلى معرفتهم ، والأدلة التى قامت عليهم قال في ختام مرافعته :

لقد شرحت لحضراتكم أدوار هذه القضية ، وفصلت وقائعها ، وقد أجهدت نفسي فيها حرصا على العدل وعلى سمعة البلاد كما قدمت .

لقد وضعت العدالة يدها على من عاثوا في الأرض فسادا . عبثوا بالقانون لمواطف شريرة ظلت في صلورهم فأصيحتم عن صوت العقل ، وأعمتهم عن نور الحق .

لقد أطمأن ضميري وأقنعت بأن من قدمت للقضاء العادل ليتالوا جزاء ضرورهم هم اللجنة السفاكون ، وأرجو أن ما أقتنعت به ، بحق ، سيقنع ضمائركم فتصحون هذه الأخطار الخطرة ، وتردون عن البلاد يؤسا وشقاء كان المتهمون مجلبة له .

لهمن الآن ، يا حضرات المستشارين ، أمام خطرداهم إن لم تقف في سبيله مرنا إلى الهاوية . فصل حضراتكم أولا ، ثم على كل مصرى خبر الحياة ، وعلى الأخص قادة الأفكار فيها ، واجب خطير شريف . إن الأمة المصرية تمقت بطبيعتها الاعتداء وقتل النفس التي حرم الله قتلها ، حاققة أشد الحق على هذه الفئة الضالة التي اتخذت سفك الدماء صناعة ووسيلة ، وزجوا أن يكون من وراء حكمكم العادل عبة وذكري لأمثال هؤلاء المتهمين حتى لا يعود صغار الأعلام والطلائشون إلى اللعب بالنار . ولكن هذا العلاج وحده لا يكفي لاستئصال المرض من أساسه .

لهم إن قصاص القضاء العادل سيعيد إلى البلاد حظا وافرا من السكينة يمكنها من أن تسير في طريق التقدم والارتقاء — ذلك الطريق الطويل الكثير الثمرات ، فإذا ما مرنا بحكمة وأصالة رأى قطعنا الطريق في وقت قصير قضى سوانا في اجتيازها وقطعه قرونا . والحكمة تقضى بالقضاء على هذا المرض الذي وإن كان محصورا الآن في فئة من الأغوار ضعيفي العقول إلا أنه يخشى أن تسرى صلواه إلى شبابنا التاهض الذي تفخر به البلاد ، ولها فيه رجاء عظيم . يخشى أن تسرى إليه هذه المدوى فتتوى هذه الفصون الرطبة على الشر . وهناك الطامة الكبرى .

لها هي نصيحة جلالة الملك المحبوب الساهر على سعادة بلاده والعامل على إعلاء شأنها مسطورة في خطاب العرش يجب أن تكون منقوشة في صدر كل مصري لما فيها من العلاج الشافي .

لآن ، يا حضرات المستشارين ، قد قلت بواجبي في هذه القضية فأطلب منكم أن تستأصلوا اليوم هذه الجرثومة الفاسدة بأشد ما في القانون ، فليس في ذلك من قسوة إذ نحن في ظروف شديدة توجب ذلك .

## الطاع

حضرة الأستاذ الملباوى بك هـن هنيق شعور

فلبنا هذه المأمورية القاسية ، مأمورية أن نكون لسان حال هؤلاء النساء ، ونحن نعتقد أننا أمام محكمة تصمم أذنانها عن كل ما هو خارج عن موضوع الدعوى . تهدر ظروف الاتهام وظروف الحادث والأدلة كما تهدرها في القضايا الأخرى . هذا رجاء زاد تحققا عندما أطلع سعادة الرئيس في جلسة أول أمس أن هذه المحكمة لا تمنى شيء من السياسة وأنها تقصر نظرها على المسائل العادية كما تنظر إلى بقية القضايا . زدنا إيمانا بأنها تحقق العدل فتعاقب بقدر الجرم ، وتبرئ من تعتقد فيهم البراءة .

لعتقد هذا . ولكن ، يا حضرات المستشارين ، الظروف التي أثرت في هذه القضية ، والنتائج النعسة التي لحقت البلاد ، من المستحيل — ونحن تؤدي هذه المأمورية — ألا نتأثر بها . ولكن هذا التأثير يجب أن يقف عند حد ، هو ما يعني القاضي عندما يقدر أسباب الجريمة ، وعندما يقدر النتائج التي ترتبت على الجريمة ، وعندما يقدر حالة المتهم وترتيبه . تلك هي الأركان الأربع التي نعتقد أنها ستكون بحسب القانون أساسا لمبدأ نفقف عنها .

شهادة النائب العام بدأ مرافعته بأن وصف شفيق منصور بأنه زعيم العصابة التي ارتكبت هذه الجريمة . ونحن مع اعترافنا بحسن تقديره ، وبالنتائج الباهرة التي وفق إليها في تحقيق هذه القضية نستسمحه في أننا نخالفه في هذا .

لهم أخذ حضرته يشرح موقف شفيق منصور من التهمة كشرير في الجناية ويتكلم عن التطبيق القانوني بالنسبة له . ثم قال :

لروضت على حضراتكم أنكم الآن تمايلون مرضى أصيبوا بجنون الوطنية . وأريد أن أنكم عن شيوع هذه الجرائم ، وهو يدعو أحيانا إلى التشدد في العقوبة ، وهو يدعو أحيانا إلى اللطف فيها .

لالجريمة التي وقعت والتي أخذ بعض الجرائد الإنجليزية يندبها علينا ، والتي أتعجت الإنظار البريطاني الذي يقول إننا لا نستحق من أجلها أن نكون بين الأمم المتحضرة ، هذه الجريمة من واردات أوروبا .

إن أوروبا التي نحن عليها في كثير من الأحيان بأن ما نحن فيه من حضارة هو من ناحيتها ،  
يجب أن تقبل أيضا ، إلى حد ما ، أن الجرم السيامي هو من ناحيتها أيضا . فلم يكن الجرم  
السيامي موطنه هذه البلاد أبدا ، بل لقد أتى مرض القتل السيامي من الغرب مع مرض الزهري  
تماما . يجب أن تقبل أوروبا هذا أيضا ، فهي ملوثة في جميع أرجائها بمثل هذه الجرائم ، وبإفزع  
منها .

كبر صيحة نرفها في وجه معلمتنا أوروبا أن ٩٠ في المائة ممن جروا في هذا السبيل هم الذين  
طلوحت بهم المقادير وتسلوا في ربوعها . تلك جناية خلقية ، لا غربية ولا شرقية .

فكريد استئصال هذه الجرائم . القاضي مهما كان لديه من الوسائل لا يستطيع القضاء على  
الجرائم . أحسن علاج أن تمشي الأمم خاضعة للنظام . إعدام غلامين أو خمسة أو ستة مثل هؤلاء  
السفهاء لم يعمل فينا على إصلاح الداء . إنما يرجع الداء إلى أن الأمم ينبغي أن تمشي فيما بينها محترمة  
لقواعد النظام .

فكظم العلماء يملون الآن ، أيضا في أوروبا التي تتلم عنها ، إلى نبذ عقوبة الإعدام .  
فاليك ، ولو أني أمام محكمة في أمة صغرية غير معروف للغرب أنها تعطى حكما وأمثلة للعزل — ولكن  
ليس للعزل وطن ولا للحكمة دار — إذا استطعت أن أقدم بين يديك أن هذه العقوبة علاج خطير  
تنفر منه النفس إلا في الأوقات الخطرة فإني أستطيع أن أقول صوبونا الهيئة الاجتماعية من خطر  
هؤلاء السفهاء . انتفعوا من قوة هؤلاء الشبان فقد ينفعون إذا تابوا ، وقد تصلح المقادير من  
أصرهم . وخصوصا وأن عقوبة الجرائم السياسية مبيدة دائما على خطأ في التقدير . هؤلاء البناة  
يذكرون أنهم ارتكبوا الجريمة بحسن نية . هم كالمجنون الذي يتوهم خوفه من البريء فيقتله .  
في عرفهم هو قصد الخير . أنا لا أطلب منكم أن تحترموا هذا ، وإنما وأتم تزون قدر العقوبة  
عليكم أن تزوها بقدر فكر الجاني . أغنى القانون القاصر من عقوبة الإعدام لأنه عرف أنه لا يقدر  
تمام التقدير الظروف كلها .

هم مرضى . عرضوا على طبيب ينظر في أمرهم دون غل ولا حقد . أتم تماجلون مرضى  
الأرواح كما يماجل الطبيب مرضى الأجسام .

فمن أجل هذا أستطيع أن أقول إن هؤلاء المجرمين يستحقون عدلكم .  
هذه الدار تمثل رحمة الله في الأرض فأطلبها منكم لهؤلاء الأفرار .



لهذا سبب أنضرع إليكم أيضا بأن يكون سبب رحمة . هذه الجريمة كان يرى خطرها إلى إنشاء العلاقة بين مصر وإنجلترا فكان مالا بد منه ، أن تتدخل السياسة الإنجليزية . وقد تدخلت ، واحتملت مصر طرا أن تكفر عن هذه الجريمة . دفعت مصر أيضا لا يقل عن نصف مليون جنيه . فهؤلاء الأغرار الأشرار حملونا كل هذا المصائب . لم الحق أن يقولوا لكم إن سعادة النائب العام قال (ولكم في القصص حياة يا أولى الألباب) لكن حكمة الله يجب ألا تنسى .

فصفت كلمة الأئمة على أن دفع الدية ينفي توقيع العقوبة . وقد دفعت مصر الدية فأرجو أن تدخلوا ذلك في اعتباركم .

فأرجو أن يعرف الإنجليز أنا أمة تعرف الجليل وتعرف الرحمة فرجو ألا يؤخذونا بما فعل السفهاء منا .

فهل لكم أس إن هذه هي القضية الأولى من نوعها التي تعرض حل القضاء المصري ، وأنا أعتقد أن عودة القضاء فيها إلى نظامه المادى قد جعلتها بين أيدي قضاة ممن تتشرف بهم الأمم فيما يتعلق بصيانة المصالح ، فأؤكد لكم أن الطمأنينة قد عادت في كثير من البلاد .

أقول إن الإنجليز غير عادلين ففخر الأمة الإنجليزية مداتها . ولكن إذا اعترى المصري سوء قضائه إلى النظر في أموره كلها فانما هذا ترضية لشعوره وإحساسه بالمسئولية الذي يلحقه .

في حضرات المستشارين : أهل المتهمين جميعا يتقدمون لكم طالين الرحمة مع اعترافهم بما حدث .

## الدفاع

حضرة الأستاذ فؤاد هوس هني هنيق هنيصور

في حضرات المستشارين :

فرض القانون — فيما فرض ضمانا لحسن مياسة القضاء وإقامة العدل بين الناس — أن لا يتقدم متهم أمام هيكل قضائكم الجنائي دون أن يرافقه في هذه المرحلة الأليمة محام يتولى الدفاع عنه — محام يشترك معكم في شرف خدمة القانون ويرتفع عن أوساط المتهمين إلى الوسط الذي يفهم فيه معنى العدالة كما يفهمونه أمم ، ويقدر أغراض الشارع التي وكل إليكم تحقيقها كما

تقدرونها ، فيعرض عليكم المتهم كما يجب أن يعرض — برئاً أو مذنباً — ويصور لكم  
المواطف التي اجتاحت نفسه وعصفت بوجدانه فأفقدته أسمى ما يتجلى به الإنسان في إنسانيته ،  
وأرق ما يطمع في السمو إليه من فضيلة الرفق والتضحية والتسامح التي لو سادت لما اجترم  
بجرم جرمه ، ولما قامت الحاجة لنظام القضاء .

لوجب القانون هذا ، مع افتراض أن يكون بين هؤلاء المتهمين معترف أو متلبس بجريمته  
دون أن يحرم هذا الفريق من هذه المساعدة ، أو يقلل من أهميتها بالنسبة له ، فكان قضاؤكم  
باطلاً إذ لم يسترشد بدفاع المحامين الذين أصبحوا ركناً أساسياً في القضاء الجنائي تسمى إلى تحقيق  
قيادته نفس السلطة التي تقيم الدعوى إذا قصر المتهم في حق نفسه فلم يسع إليه أَوْ حتى إذا رفضه هو  
رفضاً باتاً .

لثم يكن هذا الوجوب عبثاً ، يا حضرات المستشارين ، لأن المهمة التي شرفنا الشارع بتقليدنا  
إياها — مهمة الدفاع عن المتهمين أمامكم — لا تهوى النفوس البشرية أن تجمع بينها وبين مهمة  
القضاء . فنفس القاضي وهو يحيط للقضاء عرضة لتنازع العوامل المختلفة ، والأهواء المتباينة .  
بحكم سرركه قيتين مصاب المصنوع عليه ، فيتصور حال من أصابهم الجاني بجنائنه ليقدر مبلغ أثرها  
فيهم ليسترشد بذلك في حكمه . وطبعاً أيضاً أن يتبين نفسية المتهم ، وما تفاعل في نفسه من الأغراض  
والشهوات ، ومبلغ أثرها في حسن تقديره لما أقدم عليه . على القاضي أن يحيط بهذا وذاك وهو  
ينفرد بك عرضة للخطأ في التقدير بين مختلف هذه الأهواء والشهوات . ومن هنا وجدت الحاجة إلى  
من يقيم الدعوى ومن يدافع فيها ، ليتفرغ القاضي إلى وزن ما يعرض عليه دون إجهاد في البحث  
عما يجب أن يعرض .

لذا كان شرف المحاماة عظيماً بهذا المكان الأسمى الذي حلت فيه تحت هذا النظام ، ولهذا جئنا  
تدافع أمامكم عن هؤلاء المتهمين تقديرنا لهذا الشرف رغم ما أوجف به الكثيرون من تنويه  
جمال هذا الموقف الذي تحفه كحامين ترتدى هذا الرداء وتخلع فيه عن أنفسهم كل رداء آخر قد  
يعطل من جهودنا فيما لو أعزناه التفاتنا وجارينا هؤلاء المرجفين في إمارته اعتبارنا .

فيظن العامة ، يا حضرات المستشارين ، أن اعتراف المتهم باجترام الجرم يخفف عبء القضاء  
على القاضي ويون له سبيل الحكم في الدعوى .

لقد ضل العامة في زعمهم . وأمامكم الفرصة سانحة لخدمة العدالة بالقضاء على هذه الضلالة .

إذا أنكر المتهم وأقيمت عليه اليقينة كان عمل القاضي حينئذ لا يتقيد إلا بالعمل المادى ، وهذا قد أقيم عليه الدليل فلا ينبغي إلا توقيع العقاب فيوقعه القاضي وهو قرير العين ، طيب النفس للخدمة التي أداها للجمع .

لما المتهم المقرف يجرئته فيتقدم لقاضيه وسريته على كفيه يسقطها أمامه مطالب إياه بأن يحل نفسه عنه ، ويتصورها عوطة بظروفه ، وأن يزل إلى دكره في الفهم وفي مبلغ أثر الحوادث فيه — يطالبه بكل هذا لأن القضاء لا يقوم إلا بفهم هذا جميعه . ومن أجل ذلك ترك لكم ذلك المدى الواسع بين أقصى العقوبة وأدناها . والمفروض في جميع الأحوال أن الفعل المادى واحد ، ولا يجرى الفرق في الحكم إلا لاختلاف ما يفهمه القاضي من جميع تلك العناصر المختلفة والأهواء المتباينة .

لذا كانت مأموريتكم ، يا حضرات المستشارين ، في حال المتهم المقرف أشق وأدق منها في أى ظرف آخر . حتى في حالة الجريمة التي يمتد المتهم عنها بإحدى شهوات النفس الأولية كالانتقام والثيرة والسرقة للفاقة ، والتضيب لعدم ضبط المواطف .

لذا كان هذا هو الحكم في تبين تلك الشهوات الأولية فكى يكون واجبك أشق إذا كانت مقدمات الجريمة تشبك فيها المواطف وتأخذ فيها الشهوات بعضها باعتناق بعض ، وتتناقض فيها الحالة النفسية للتم الواحد تناقضا لا يتفق مع النتيجة على ظاهر الحال ، ولا يمكن فهمه إلا بالجهد والعمى .

لهذا كان إشفاقا عظيما على نفسى ، وعلى حضرات زملائى الذين كلفوا بالدفاع في هذه الدعوى عن المقرفين من المتهمين ، وكان إشفاقا أعظم على حضراتكم ، وفي أعناقكم مسئولية الحكم وطبيكم وحدكم تبتعه ، وضمايركم بين ضلوصكم تستحقكم لتلمس قبس النور في هذا الظلام الحالك فلا تكادون تبصرونه حتى يخفى . وبلون هذا القبس لا تملكون الحكم ولا تفوقون طعم الراحة إذا أنتم حكمتم .

لحضرات المستشارين : كمتخلون إلى أنفسكم إذا ما فرغنا نحن من القيام بواجبنا ، وستعرضون أمام خيالكم الجريمة بما أحاط بها من ظروف مفعمة ، وما ترتب عليها من نتائج بعيدة المدى قد يكون من أثرها تعطيل تقدم البلد أحقابا أو أجيالا . ستعرضون أمام خيالكم المبنى عليه عائدا من بلاده بعد أن قضى فيها شهور راحته ، وأثركا وراءه إخوانا وخلانا على أمل لقاءهم قريبا — عائدا ونفسه مملوءة بالأمال في المستقبل وقلبه مغمم بالمشروعات التي ينوى أن يخدم بها وطنه .

فهيأتى حتا في هذه الصورة خيال زوج ذلك الشهيد ونفرا واعتازها بهذا الذى يمثل لما الرجولة الخفة ، وأملها في أن يخلد لها من الذكر الطيب ما يشتره الناس بأرواحهم كاسيين . ستمثلون هذا جميعه وغيره مما يمرض للفكر عميق التفكير ، وتصورون أن تلك الحياة النابضة وذلك الجسم القوى وتلك المواهب والآمال تهدم في لحظة واحدة ، فاذا بقائد الجيش لا يقوى على الكلام ، وإذا بالموت يتسلل إليه برغم من أحاط به من أصدقاء وأحباب ، وإذا بالبرق تتجاوب أسلاكه بنهر الفاجعة ، وإذا بالرجل الملوء حياة ونشاطا طالما ملاهما يادين القتال رهين حفرة تضيق به ويضيق بها .

فيأحضرات المستشارين : فإذا ما تماقت هذه الصور المفزعة أمامكم فثارت نفوسكم للحق ، وهمت بتوقيع العقاب على المجرم ، فذكروا أنكم ورثتم أولياء الدم في نظام القضاء الحديث ، ولكن الإرث انتقل إليكم بعد أن تجرد من عاطفة الغضب والانتقام — انتقل إليكم للقصاص العدل ، القصاص الذى فيه الحياة . فذكروا هذا ولا تنسوا أن السألة وجها آخر يجب استعراض صورته كذلك استعراضا دقيقا قبل أن تقولوا كلمتكم الأخيرة ، وجها تتعلق أرواح هؤلاء الأغرار .

لهم أخذ حضرة المحامى يرافع في موضوع الدعوى ويشرح للحكمة المؤثرات التى دفعت هؤلاء المتهمين على ارتكاب جريمتهم إلى أن قال في ختام مرافحته :

لقد كروا يا حضرات المستشارين إذا ما وضعت القلم على القراطاس وقبل أن يجرى به قضاؤكم أن هؤلاء الشبان قضوا أحواما انغمسوا فيها في الجريمة دون أن يكون لهم في ذلك مصلحة .

لقد كروا أن لهم عائلات يلبسها حكمكم السواد ، وأمهات وأخوات تحفق قلوبهن حنوا وعطفا ، وتجمع نفوسهن هلما وإشفاقا ، وأن لهم عليكم دين لا تملكون سداه إذا حم القضاء . خاطروا بأنفسهم وتمرضوا للوت قتلأ أوحكا في سبيل مصر بحسب معتقدهم ، والأعمال بالنيات ، وهذا دين يشغل ذمة كل مصرى ، عليكم فيه نصيبكم ، فلكم موفونه في حكمكم بإقالتهم من عثتهم ، وإنكم بإذن الله لفاعلون .

( ملحوظة — وقد قضى في هذه القضية بإعدام جميع المتهمين ) .

## مرافعة النيابة العمومية

في قضية النيابة رقم ١٠٤ لسنة ١٩٢٦ الخاصة بالاختيالات السياسية

في شهر أبريل سنة ١٩٢٦

## محكمة الجنايات بصر

المشكلة برئاسة المستر كرشو وعضوية حضرات كامل إبراهيم بك  
وعل عزت بك

## مرافعة

حضرة صاحب العزة مصطفى كهنى بك رئيس هيئة الاستئناف

في هذه القاعة ، ومن خمس عشرة سنة مضت ، وقف حضرة صاحب الدولة عبد الخالق  
ثروت باشا النائب العمومي لذلك العهد وأحد المجنبي طليهم في قضية اليوم ليتراجع في أول اعتدائه  
سيامي حدث في هذه البلاد يوم أن أطلق الورداني رصاصاته على صيدو بطرس غالي باشا . فقال  
بصف الإجماع السيامي .

(هنا ذكر حضرة رئيس النيابة العمومية بعض فقرات من مرافعة المرحوم عبد الخالق  
ثروت باشا في قضية مقتل المرحوم بطرس غالي باشا ) .

ليمثل هذه الكلمات البليغة ، والنصائح العالية التي صدرت عن رجل خبر الدهر ، وعرك  
الأيام ، خاطب النائب العام قضائه وهي كلمات إن حققت في أول اعتدائه سيامي فهي أحق اليوم  
بعد أن قضيت مصر خمس عشرة سنة ثن من هذا الداء الويل ، وبعد أن تعدد ذلك النوع  
من الاعتداء حتى أغلق الثنين يدهم أمر هذه البلاد .

لأن المحكمة أجابت نداء النائب العام فقضيت بإعدام المتهم إلا أن هذا العلاج لم يستأصل  
الداء تماما . فان كان الورداني قد أعدم فقد بقي شفيق منصور ومن على شاكلة أحرارا طليقين

يقضون أثره ، ويعملون عمله ، وينشرون مبادئه إلى أن انتهى بمجادة المردار تلك الحادثة الأليمة التي بلغت لها الأمة والتي اصطلمت بآمال مصر ؛ بل لست مبالغاً إن قلت لكم إن تلك الرصاصات الطائشة التي أطلقها المتهمون على المردار إنما هي رصاصات صوبت إلى صدر مصر .

فبعد أن أخذ رئيس النيابة العمومية في سرد وقائع الدعوى ذا كرا تاريخ الإجرام السيامى في مصر قال :

حضرات المستشارين :

لأن انتهى واجب مهني ، وبق واجب وطني . وإن كانت هذه المهنة قد تمنعني في الماضي أن أدلى برأيي في هذه المسائل التي ألفتت البال أعواماً طويلاً ، فإن هذه المهنة نفسها هي التي أوقفني اليوم هذا الموقف فأناحت لي فرصة قلما تسنح مرة أخرى ، فمن الواجب ألا أتركها تمر دون أن أقول كلمة في سبيل بلادي ، وقد لا أكون في هذه الكلمة إلا معبراً عن رأي انخلاص دون أن أمثل أحداً .

لقد ظلل الإجرام السيامى في مصر عهداً طويلاً بدأ بمقتل المرحوم بطرس غالى باشا وانتهى بمقتل المأسوف عليه المردار وبين الفقيدين ضحايا أخرى سقطوا في ميدان الشهوات السياسية .

لقد بدأ التحقيق دولة عبد الخالق ثروت باشا وانتهى به سمادة طاهر نور باشا وبين الاثنين العموميين نواب عموميون آخرون من ذوى العقول الراجحة ، والأفكار الناقبة . وقد وضعوا نصب أعينهم مصلحة بلادهم فعملوا على إبرائها من هذا الداء الويل فيحثوا ودققوا وبذلوا جهوداً كبيرة في هذا السبيل . فإن كانت المجهودات التي ظلت زمناً طويلاً لم تنتج إلا اتهام عشرات من الأشخاص فمن العدل أن نقرر هنا أن هؤلاء المتهمين أقلية ضئيلة بل أقلية نافهة لا تنبر إلا عن رأيها ضلهم وحدهم أن يحملوا مسئولية أعمالهم ، وطعنهم وحدهم أن يحملوا تبعاتها .

فإذا كانت هذه التحقيقات أيضاً لم تثبت وجود أية صلة بين هذه الفئة الضئيلة ، وبين أية هيئة سياسية فمن الإنصاف أن نقرر هنا أن مجموع الأمة برىء من هذا الإجرام .

حضرات المستشارين : لقد يكون من حسن حظنا جميعاً أن يمرض الأمر برمته على هذه الحكمة وهي أكبر هيئة قضائية مختصة في هذه البلاد لتقول كلمتها . وقد تكون الكلمة التي تصدر منها هي أقرب الكلمات إلى صدور الأهم التمدنية .

فقد رأيتم بأعينكم وسمعت بأذانكم كيف كانت الأمة تتفجع عند وقوع كل حادث ، وكيف كان ينهري الزعماء إلى تفتيح هذه الأعمال ، وبيان ما يلحق البلاد من جرائمها ، فسمم المتهمون أذانهم عن سماع أي من مصر ونصائح الزعماء . فكلمة منكم يا حضرات المستشارين قد تحفف ألاما محنتها الأمة بصبر ، وتقضى على أراجيف أذيت عن هذه البلاد بفيرحق .

فكنتمكون بإدانة المتهمين أو ببراءتهم حسبما تستريح إليه ضمائركم الطاهرة ، ولكنكم ستقضون حتا بأن مصر بريئة من الإجرام والمجرمين وستظل سائرة في طريقها المشروع نحو فاتها المنشودة رافعة راية السلم حتى تقبوا بين الأمم مركزا يليق بتاريخها الخالد المجيد .

## لوقاع

### هضرة الأستاذ هكرم ههيد

فقد أثاره هذه القضية بين الناس على تباين نزعاتهم وأهوائهم شديد اهتمامهم وكمائن عواطفهم ، وهذا طبيعي لأن القضية سياسية . والسياسة كانت ولا تزال مسرعا لكل عاطفة ، وسوقا لكل شهوة ، وميزانا لكل ضعف وكل قوة . ولقد نتج عن هذا الخلط بين السياسة والقانون أن اختلطت في القضية أسباب الحق بالباطل ، والمعدل بالظلم ، والصدق بالكذب حتى أصبحت مجما لكل تناقض ومضربا لكل مثل .

فهير أن القضية قد أثاره أيضا هواجس الناس وغاوفهم ، وهذا غير طبيعي ، لأن القضايا يقصد منها أولا وقبل كل شيء الوصول إلى العدل ، والمعدل تطمئن له النفوس ولا تجزع .

فلكن الناس خافوا — وحق لهم أن يخافوا — لأنهم خشوا أن هذه القضية ذات الإهمية الاستثنائية قد يمثل لها التوازن القانوني قبيل أن تصل إلى حرمة القضاء ، فتجر إلى إجراءات استثنائية في الاتهام والتحقيق ، ومن طبيعة الاستثناء أنه لا يعرف حدا ، لأنه لا يعرف قاعدة ، بل هو ضد كل قاعدة ، ولا يبا بمعدل أو مساواة لأنه لا مساواة مع استثناء ، ولا يخضع لضمان لأنه لا يرى ضمانا إلا في هدم الضمانات ، ثم إن الاستثناء هو الفكك من كل قيد . ومن سوء حظ البشرية أن هناك نفوسا إذا لم تكبح تجمع ، وإذا لم ترعو لا تسبحي ، وهناك نفوس تجزع ، ونفوس تطمع . وهكذا فالاستثناء ، مهما تطفنا في تسميته ، هو الظلم بعينه لأنه يفتح الباب لكل

شهوة ويتناقى مع كل مساواة . ولهذا قلت إن الناس قلقوا وأوجست نفوسهم خيفة ، لأن كل ظلم مهما كان فرديا فهو ظلم مزدوج ، ظلم واقع على الفرد وظلم يهدد المجموع ، فهو إذن فعل وتهديد وواقعة وسابقة .

لهم أخذ حضرة المحامى يتحدث عن تصرفات البوليس فى هذه القضية وعن وجود جمعية سياسية للقتل السياسى ثم انتهى من مرافحته بالكلمة الآتية :

يا حضرات المستشارين : لقد انتهى واجبى كهام . ولا ريب أن واجب المهنة يتطلب كثيرا من الصنعة ، وأنه فيما بين الأوراق والدوسسات وشهادة الشهود والاثام والدفاع يخلق جو خاص هو جو المحاكم ، وكثيرا ما تضيق على المتهم شخصيته فى وسط هذا الزحام العلمى ... فيصبح المتهم ويمسى فإذا به قد تحول إلى نظرية قانونية أو دليل يترأسه الخصمان ، النيابة والمحاماة ، فهو فى نظر النيابة مندمج فى الاتهام وفى نظر المحاماة هو عبارة عن الدفاع ... أما شخصيته ، أما حريته ، أما عواطفه فهى فى نظر الاتهام مسألة ثانوية طالما أن القضية (مخدومة) .

فلانى أؤكد لحضراتكم أنه ليس أسمى على المتهم من هذا التجرد من شخصه ، هذا التترك عن أهله وجلسه ، فإذا دخل قالى مجن ، وإذا خرج قالى قفص .

ليجب ألا نسمى أرب المتهم الذى هو فى السجن نمرة هو فى بيته حياة ومحبة . يجب أن لا نسمى أن المتهم الذى هو فى نظر النيابة اتهام هو فى الوقت نفسه أب وزوج وولد وأخ وصديق...

فلا تسبوا إذن ، يا حضرات المستشارين ، إذا كلمتكم عن هؤلاء المتهمين كأشخاص وبشر ، فأتى وقت الحمد لستم قضاة أوراق ، كما وصف حضرة قاضى الإحالة نفسه . أتم - وإلى لأرتجف من هول ما أتم - أتم قضية نفوس بشرية أودع الله مصيرها فى كلمة تخرج من أفواهكم ، فأتى لسان الله وصوت القدر . فاقضوا إذن بيننا وبين شقيق منصور ، ذلك المجرم الذى قضى الله عليه مرات عديدة قبل أن يقضى عليه بشر ، اقضوا بين ضعفنا وقوة من إذا قال قدر ، فأتى أقوى وأتم أقدر .

(ملحوظة - قضى فى هذه القضية بإعدام محمد فهى على ورياسة باقى المتهمين).



## شرافة

حضرة صاحب العزة مصطفى الحنفى بك رئيس النيابة

فى قضية البلخاية رقم ٣٦٦ جندر البلخاية سنة ١٩٣٧ الخاصة بالاعتداء هل المسيو  
سلامون شيكوريل ، لقتله لثمنهم لاريو لجاكويل لآخرين لاجانب .

### حضرات المستشارين :

للمحاولى أن أؤدى واجبى ، فأعيد إلى ذكراكم خادتا أليسا ، ذلك الجرم الشنيع الذى  
ارتجعت له أركان البلاد وتفزعته منه نفوس الناس : قتل تاجر من أكبر التجار وأطيبهم نفسا وهو  
وادمع فى بيته ، آمن فى سربه ، وتأميم سيده كريمة لم تستوف بعد سن الشباب ، وتيتيم أطفال  
صغار ما زالوا بحاجة كبيرة إلى جناح الأب الرؤوف . أقصد بهذا مقتل المأسوف عليه المسيو سلامون  
شيكوريل بشوارع البلخاية . ذلك الرجل الذى لم أكن أعرفه من قبل ولكنى عرفته فى خلال  
التحقيق : رب ماثلة على أحسن ما يكون ، وزوج من أبر الأزواج ، ووالد من أطيب الآباء ،  
ورئيس شفيق بمرؤوسيه . فلقد تبينت كل هذه الصفات فى تلك البيوت الباكية ، وتلك الوجوه  
العابسة التى كانت تنم عما فى قلوبهم من حزن وأسى . حتى لقد كان كل منهم يرى المصائب  
مصابه والفقيد فقيده فأبوا أن يذهب هذا الراحل إلى داره الأخيرة إلا محمولا على أكتافهم .

### حضرات المستشارين :

لتم من شيوخ القضاة ، خبرتم الدنيا فذقم حلوها ومرها . وفى هذه الساحة المقدسة ماحة  
القضاء العادل سمعت شكوى المظلومين وسمعت آهين المحزونين ، ودرأيت كيف تفقد الزوجة زوجها  
والأم ابنها والابن أباه فى ظروف وحشية قاسية ، وأرسلت كثيرين إلى منصة الإعدام بحكم  
القانون وأتم هادئون مطمئنون . ولكن قلما أن تكونوا فى خبرتكم الماضية رأيتم شيئا فظيلا كالذى  
أعرضه عليكم اليوم . رجل آمن فى بيته بين زوجته وأهله ، يؤخذ قهرا لينزع كما تدبج الأغنام ،  
على مرأى من زوجته التى كادت تموت أسى وفزعا . اثنتا عشرة طعنة فى صدر القاتل وظهره ،  
فارق بعدها الحياة وهو يتوسل إليهم بكلمات تذيب الحجر الصلب " غنوا كل شئ واتركوا لى  
الحياة " .

الذى يزيد الأمر فظاعة أن اثنين من المتهمين أكلا خبز القنيل وملحه ، بل لا يزال مافى بطن أحدهما من نعمة هذا السيد . فاستطاعت هذه التوسلات أن تحصل الرأفة على تلك القلوب القاسية .

هبل أن آتى على تفاصيل هذا الحادث أريد أن أدلى بكلمة شكر لحضرات المحققين الأجانب ، وأذكر منهم القاضي الإيطالى جناب الكافاليرى امبالومينى والقنصل الشيخ بابادا كيس وقاضى القنصلية اليونانية على المساعدة القيمة التى أسدوها إلينا فى تحقيق هذه القضية والتى كانت من الأسباب التى أدت إلى النجاح .

لقد ظهر بأجل وضوح أن التضامن بين رجال التحقيق خير الوسائل للوصول إلى الحقائق . وقد تكون هذه القضية من المرات القليلة التى تلاقى فيها القضاء الأجنبى بالقضاء الأهل ، وعندى أن مثل هذا التلاقى سيكون له أثر جيد المدى للوصول إلى الغاية التى نشدها ، وسيعمل بنا بخطوات سريعة نحو ذلك اليوم الذى تصبح فيه هذه التحقيقات بين أيدٍ مصرية هى أشد ما يكون حرصا على إقامة العدل . لقد قام البوليس المصرى بواجبه فأضاف صحيفة جديدة إلى صفه الحميدة ، وقام المحققون من الأجانب وللوطنين بواجبهم وسيقوم القضاء الأهل بواجبه . وأنا لمنتظرون بنفوس هادئة وقلوب مطمئنة أن يقوم القضاء الإيطالى واليونانى بواجبهما أيضا بما عرف عن هاتين الأمتين من حب العدل والإنصاف .

ثم أخذ حضرة رئيس النيابة فى سرد وقائع الدعوى والتطبيق القانونى وأتم مرافحته بالعبارة الآتية :

يحيى لى الآن ، يا حضرات المستشارين ، بعد أن تقدمت إليكم بهذه البيانات الكافية ، وتلك الأدلة القاطعة أن اطلب إلى حضراتكم أن تقضوا عدلا بإعدام المتهم فالقتل أخى للقتل .

ثم إن عقوبة الإعدام لن تميد إلى الضحايا أرواحهم ، ولا إلى الأيامى أزواجهم ، ولا إلى النباى آبائهم ، ولكنها مع ذلك أقصى ما تصل إليه العدالة البشرية . أما عدالة الله فستكون شديدة ، جزاء وفاقا لما جنت أيديهم .

فلست فى حاجة لأن أعيد على مسامعكم تلك الحكم التى دعت المجتمع الإنسانى فى كل المصور أن يلجأ الى هذا القاب الصارم فهو ليس انتقاما بل عبة ، وفيه مع ذلك جزاء للقلوب الخزيئة ، وتهذبة لتواطر المضطربة ، وتطمين للنفوس المترجعة .

لأن تمييزاً، يحضرات المستشارين، أى وزن لراى القين يقولون إن بعض المتهمين لا يقضى عليه بهذه العقوبة ، وإن من العدل أن يسوى بينهم جميعاً . نعم إن القانون الإيطالى الذى عقوبة الإعدام واستبدل بها عقوبة أخرى ، ولكن رب حياة شر من الموت ، ورب موت خير من الحياة .

لقد قضى القانون الإيطالى على هذه العقوبة منذ نحو أربعين عاماً ، ولكن القوم من ذلك الحين يشعرون بمحاجتهم إلى هذا الجزاء الرادع ، بل لقد أعيد فضلاً عن جرائم خاصة . وعندى أنه لن يمضى زمن طويل حتى تعود هذه العقوبة إلى ما كانت عليه .

لقد استبدلت بعقوبة الإعدام فى إيطاليا عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة التى تعرف عندهم بالأرجستولا . وشتان بين هذه العقوبة ، وبين عقوبة الأشغال الشاقة المعروفة عندنا .

لقد قال المستر بومتن بروس فى مقال منشور فى مجلة "Law Quarterly Review" وصفا لهذه العقوبة ما يأتى :

"فإن الأرجستولا إلا إعادة لذكرى تلك الأحوال التى قاساها عبيد الرومان فى تلك السجون المظلمة" وهى السجون التى وصفتها بحق اللادى هاملتون كنج بقولها :

"An evil name

An evil thing, a hell on Earth,

Wherein no whisper ; evermore

Of hope shall enter."

"فإن هو إلا اسم من الشر ، وشئ من الشر ، وجحيم على الأرض لا تمر بخاطر من كان فيه وسواس الأمل" .

فمع أن هذه السجون قد أدخل عليها من التحسينات ما استدعاه هدم المدينة والاعتناء بالوسائل الصحية فهى لا تزال مقر الأشقياء ومقبرة الأحياء .

لخصت المادة ٣٦٦ من القانون الإيطالى بأن يحكم على من يقتل جريمة القتل المقرنة بجريمة أخرى بالأرجستولا .

الأرجوستولا هي ، كما يقول المادة ١٢ من القانون المذكور ، عقوبة مؤبدة تنفذ في محل خاص يوضع فيه المحكوم عليه بالسجن الانفرادي لمدة السبع سنين الأولى باستمرار مع ملزومته بالشغل ، و باقى المدة يصرح له فيها بالاشتغال مع ضيه من المحكوم عليهم مع التزامه الصمت .

فبحسب المادة ٢٧ من هذا القانون يزداد على مدة الحبس الانفرادي المستمر مدة من سنة إلى خمس سنوات إذا اقترف الجاني عدة جرائم معاقب عليها بعقوبات مقيدة للحرية وكانت إحدى هذه العقوبات هي الأرجستولا .

فقال السيوداموند توريل الحامى بإيطاليا في مقدمة عن قانون العقوبات الإيطالى :

”إن الأرجستولا هي أكبر عقوبة في القانون ، وهي مؤبدة يقرب عليها حتما نظام الحبس الانفرادي في أقصى أشكاله “ .

فقد يفرح الذين يحكم عليهم بهذه العقوبة ، ويستولى عليهم اليأس حتى يبحثوا عبثا عن الموت ، بل ثبت أن كثيرين لا يهتملون هذا العذاب المستمر فيموتون مبكرين ، وكثيرا ما يفقدون عقولهم .

فربوى لو كان لديك من الوقت ما يسمح أن أتطلع على حضراتكم ما قاله التواب الإيطاليون عندما طلبوا إعادة عقوبة الإعدام لبعض الجرائم إلى القانون الإيطالى فقد نتموه أنه أشد هولا من حكم الإعدام الذى استبدل به .

فالحن أصارحكم ، يا حضرات المستشارين ، لو أن هذه العقوبة كانت في قانوننا المصرى لرضيتها لنهمى قائما بأن المحرم قد نال ما يستحق من عقاب .

فمع ذلك مالى أنا ولهذا البحث الذى استهوانى فأبعدنى عن موضوع مرافعتى . فنحن في مصر ، والقاتل والمقتول مصريان . فانظروا حضراتكم إلى قضيتنا بين مصرية ، والشرائح الوضعية كما تعلمون تتغير بتغير الزمان ، وتختلف باختلاف المكان ، فما يصلح لمصر قد لا يصلح لغيرها ، والعكس بالعكس .

لأن ظروف هذه القضية قاسية تدعوكم إلى استعمال القسوة ، فلا تجعلوا للرافة منفذا إلى قلوبكم . وإن لنا من عمل التهمين أنفسهم مثلا ، فقد أبوا أن يرحموا القاتل فلا حق لهم في الرحمة ، وأبوا أن يراعوا بلوى فليس لهم أن يطلبوا الرأفة .

فقد توسل إليهم أن يتكروا له الحياة ويأخذوا ماعداها فأبوا إلا أن يكونوا قتلة مجرمين ، وسقوه كأس الموت مرا ، فطلى التهم أن يجرع بالكأس التى سقاها فريسته . قال الله تعالى ” يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص فى القتل “ .

هنا كان سلامون شيكوريل قد مات بفعل الفلتر والحياطة ، فليمت داريو جاكويل باسم القانون وكلمة الله ، والجزء من جنس العمل .

ثم يكن داريو جاكويل فقيرا ولا مملكا دفنته الحاجة إلى المرقعة والقتل ، بل هو شاب نشأ في ببسوحة من العيش ، ولو شاء لعاش شريفا ومات شريفا ، ولكنها نفس شريرة تصبو إلى الجريمة بغير حاجة ولا سبب . ومع أنه لا يزال في ريعان الشباب وزهرة الصبا فقد سار في طريق الإجرام شوطا بعيدا ، بل بلغ في قصير من الزمن أقصى مداه فدل بهذا على أنه عضو فاسد يجب أن يتروجرثومة خبيثة يجب أن تستأصل .

لست أخاطبكم بلسان النائب غسب ، بل أخاطبكم بلسان زوجة ترملت وهي في زهرة شبابها ، وأبناء يتشمو وهم في حاجة إلى مساعد أبهم ، أخاطبكم باسم هذه المدينة التي ما تجمعت من قبل هذا النوع من الإجرام .

فأناشدكم أن تحفظوا ما نحن فيه من ظروف ، فقبل هذه الجناية حدثت أحداث أخرى ذهب بحياة رجل وولده من يد مجرم أثم حقت فيه كلمة القضاء .

أخاطبكم كزوج وأب أشعر بمرارة الجرم وظفاعة ، وأرجو ، باحضرات القضاة ، إن أتم خلوتكم إلى خلوتكم المقدسة لتتلقوا بكلمة العدل أن تذكروا أتم أيضا أباء وأزواج وأن تذكروا قوله تعالى وهو أصدق القائلين " ولكم في القصص حياة يا أولي الألباب " . (١١)

### فن شرافة

حضرة الأستاذ صادق المييزي وكيل النيابة

في قضية الجناية رقم ٢٧ وأبل سنة ١٩٢٧

لهم فيها أمين قيام كبادي فنندي حضور مجلس النواب

لأمر مقتل المصحى (هوف)

هذه هي عقوبة حضرة النائب . وشخص يمثل هذه العقوبة وتلك الأخلاق لا يمكن أن يكون الحكم عليه حكما على الأمة . وليس هذا بالدفاع الذي يقال في صدد تهمة فردية لا علاقة للسياسة والأحزاب بها . وما كانت النيابة يوما تأبسانة القصص . ففي أول الحرب حوكم كابو الشيخ والوزير الفرنسي ، وفي آخرها حكم على بوتوملي من أظهر نواب إنجلترا وأحد كتابها ، وفي مايو سنة ١٩٢٦

(١١) ملحوظة : قضى في هذه القضية بإعدام داريو جاكويل .

حكم على النائب الإنجليزي سكتافالا . وفي كل يوم يسقط تراب وشيوخ ووزراء تحت سيف الجلال، ومع ذلك لاتأثر الشعوب ولا البرليانات ولا الأحزاب التي يثمنون إليها . فاقضوا قضاءكم العادل وأتم مطمئنون إلى أن الحكم بادانة النائب لن يصيب سمعة مصر بسوء . انطلقوا بحكم الفصل وأتم على همة من أن الأمة والبرلمان سيفعون رؤوسهم مفانحين بملل قضائهم . طهروا البرلمان ممن لا يستحقون شرف النيابة عن الأمة ، وأفهموا المشتبهين أن يحسنوا اختيار ممثليهم ، وأفهموا أمين همام أن النائب وإن كان يملك التشريع فانه لا يملك القضاء ولا التنفيذ . أفهموه أنه قد تجاوز اختصاصه عندما نصب نفسه قاضيا على ( شرف ) وقضى عليه بالموت وأقام خادمه جلاد له . كونوا قساة في حكمكم بقدر ما في هذه الجريمة من الفظاعة والخروج على القانون (١) .

### شرافة

حضرات الأستاذ هيد اللطيف محمود رئيس النيابة

في قضية اللجنة رقم ١٤ شارة لهاذين سنة ١٩٣١ الخاصة

بـ "شعرات" الطرب لم يكن الفقراء أولى فيها؟

بـجريدة السياسة

بـحضرات المستشارين :

لا نقرر نظرية جديدة إذا قلنا إن الصحافة هي مدرسة الأخلاق ، وهي مهذبة النفوس ، القائمة على الشعوب لتعليمها وترقية مداركها بما يجب أن تقدم لها كل يوم من بحوث شاملة لجميع نواحي الحياة ، في أكرم لفظ وأقوم تمييز .

فالرجل الذي ينال شرف الانتساب إليها ، والاشتغال بها يجب أن يكون له من نتائج قلبه ، خير مثل يقدمه لمن يقرؤه ، وأن يكون له من خلقه أحسن قدوة لمن يطالعها .

لقد كان بالود أن يكون حال الصحافة في مصر كحال الصحافة في البلاد الأخرى . لا تعرف في لغتها إلا الترفع في القول والأدب في التعبير والاحترام لحرية الأفراد والجماعات ، والتباعد عن المطاعن ، والوضن بكرامتها عن الاختلاق ؛ وبهذا يمكنها أن تصل إلى غرضها الذي وجدت له ، فتؤدي مهمتها السامية بلون عذب أو خروج .

(١) ملحوظة — قضى في هذه الدعوى بسين أمين همام حادى ثلاث سنوات الخ .

لغير أنه ما يؤلم أن تمتاز مصر زمننا طاشت فيه الأقلام ، تفرجت عن اعتدالها ، وساورت مهمتها ، فنبت عن رشادها ، وهذا راجع إلى تطرق عناصر ، أزلت من قلوبها ، وحطت من شرفها .

فلقد زادت المبادئ التي قورتها بعض الأحكام ، للملابسات خاصة على ما اعتقد ، استرسالا في ضيها ، واستتارا بما تقضى به مهمتها ، وتجاوزا لكل حد في تميراتها ، فأصبح الأمر فوضى ، حتى لقد ظن أن الشنود هو القاعدة ، وأن الطعن مهما يكن جارحا فهو جائز ، وأنه يصح للكتاب أن ينال من شرف الناس ، ومن سمعهم ، تحت ستار أنه قد مباح .

فلما أن هذه الأحكام على قدرتها قد وضعت شرائط للتقيد لم يرد بعض الكتاب أن يفهمها على حقيقتها توصلا إلى إساءة الاستشهاد بها .

فلئن كان من أهم أسباب نزول الصحافة عن مستواها الذي يجب أن تكون فيه دخول هذه العناصر التي لا تقدر الأدب قدره ، أو تعرف للصحافة حقيقة مهمتها ، فطالما طلتا النفس بأمل أن يقوم المثقفون من رجالها ، بتقويم اعوجاجها ، وإصلاح ما فسد من شأنها ، والنهوض بها من كبوتها .

فلكنهم لم يكونوا عند حسن الظن بهم ، إذ مرت إليهم علوى الأولين فاذا هم والأولون سواء .

فوقضية اليوم ، تتماق بكتاب معروف ، له من تربيته ، وثقافته ، ما يمنعه من استباحة قلبه ، يرسله من غير حق في مواقف ما كان إغناء عنها ، ويشعره ظلما في صدور أشخاص لا ذنب لهم ، إلا أنهم يقومون بواجبهم . ذلك الكتاب هو الدكتور هيكل بك الصحفي ، القانوني ، الأديب .

فهم أخذ رئيس النيابة العمومية في شرح وقائع الدعوى والتطبيق القانوني ثم أتم مرافقته بالعبارة الآتية :

يا حضرات المستشارين :

إذا ما خلوتم لتقولوا كلمتكم ، فأشيروا إلى أن حرية الصحافة ، أو بعبارة أخرى أن حرية النقد ، ليست هي حرية أخذ الناس في شرفهم وفي كرامتهم ، بل يجب أن تكون في حدود القانون ، مشبعة بروح العدالة ، لا لغرض الامتنان .

لأن جرائم الصحافة أضرها بالغ ، وغورها بعيد ، أضرها ليس قاصرا على المتهم ومن جنى عليه وإنما يمتدى إلى الكثيرين .

لأن مستوى في نظركم من يعرف القانون بتفصيله ، ومن له من علمه وتربيته ما يرشده إلى حقائق الأشياء — لن يستوى هذا مع من هو جاهل بها .

فإذا ما أخذتم المصحف على قدر عمله ، ووضوح غرضه ، فانكم تقومون بالإصلاح الذي نرجيه ، فلا يولد بعد ذلك ضحايا ولا يوجد متهمون .

لأن المطلعين من الناس ، والقائمين بينهم ، يفزعون إلى مدلكم ، وهم يرجون بمدحها أن تأخذ الصحافة مكانها الصحيح ، مكان المهذب والمرشد الأمين ، حف اللسان ، لا سلاحا للتشهير والإعنات .

لهذا تصبغ الصحافة في مصر قير ، وقير وحده (١) .

### شرافة

لمحضرة الأستاذ محمد طه حارف وكيل النيابة في القضية الجنائية

رقم ١٥٧٠ هـ سنة ١٩٣٣

في حضرات المستشارين :

في اليوم السادس من شهر مايو سنة ١٩٣٣ روعت مصر — وفيها والصعيد — زلزال كاد يطغى على قرية أمّنة ، وينكب الناس في قوم أسلموا أنفسهم لراحة النوم في قطر تمر سراعا لتبلغ بأصحابها مدنا قاصية من الصعيد الأعلى . ولولا ما عرف عن مصلحة سكة الحديد من يقظة الحفظة الحارسين ونظامها الدقيق المكين ما تقلوا إلى هذه المدن قدما ، ولآثروا الدعة في عقودهم على التعرض للخطر في رحلة تحف بها الجرائم ويظيف بها الآثمون .

فلزلت الأرض في طائر زلزالها . ومصر جنة الله في أرضه . برأها قرية طاهرة على خير ما يشتهي الطامعون في جنة الخلد ، ليس فيها من زهري الشمال ولا زلزال جزر الإقيانوس ولا فيما على بحر الروم من جبال النار .

لمحرفة : قص في هذه الدعوى بتريم محمد حسين هيكلك عشرة جنات .



لهم روعت مصر بهذا الزلزال ؛ وما كان للطبيعة يد فيه ولكنها يد الإنسان . وياويل العالم  
أجمع من شر الإنسان إذا ركب الشيطان كتفيه ، وناصب الآمين العداة !

هَذَا اليوم نلده من التاريخ الخنثى في مصر . نذكره فنذكر فيه هذه المسألة المروعة ، وتبين  
فيه دما طاهرا لشهيد كان نكرة يلقى أمره على الناس ، فلا يؤبه له في طفولة ولا شباب ، فلما مات  
مجاهدا في سبيل القيام بالواجب والدفاع عما يؤمن عليه ، كان — بالقياس إلى الآمين —  
الشمس وضوحا ، والندى صفاء والطفولة برائة وطهارة... هذا الشهيد هو الحارس أبوزيد محمود .  
في حضرات القضاة :

أني أظلمك الإجلال الذي يرفعكم عن العبث برنين ألفاظ غير مطابقة في معانيها لمقتضى الحال .  
وما كنت لأضيق لكم وقتا في العبث بالألفاظ أسوقها في حفل يشهد منكم قضاء هم في الدعوة  
من مجد القضاء انتهت إليهم مقاليد الأمور في الأموال والأرواح ، ليس لهم إلا قول الحق وعندهم  
فصل الخطاب .

هَذَا بكيت بين أيديكم شهيدا وقلت لكم خذوا له بحقه ، وجعلته من لقاء الصحيفة فيما  
وصفته به ، وأكبرته بعد أن كان نكرة ، فلما لأن عبر هذه القضية عدت ما ألفناه كل يوم  
في غيرها من القضايا .

لأني ورأينا في حياتنا القضائية عدوان القتل على الناس فكانا نشهد قاتلا راح يسرق فأخرج فقتل ،  
أو جانيا أخذ منه الحسد أو طوحت به النيرة أو حفزه النار الدفين فنال من صاحبه واشتفى .

ولكن الأمر في هذه القضية نخرج من مألوف هذه البواعث . إنما نحن من هذه القضية  
في بدعة . هي ضلالة جيل من الناس ظنوا أنهم في الحياة أحرار من قيود النظام ، فخرجوا عليه  
وحسبوا أنفسهم أنهم بالفن في المتعة بلذات العيش الحظ الأوفى على ألا يقاسموا الناس تكاليف  
العيش منكد وجهد وكفاح .

هَذَا رأيت وجوبا على أن أنظر إلى القضية نظرة تحليل ودراسة ، وأخذت أقسم بأن  
أعرض لها في تقصير يرتب لنا مقدمات نخرج منها بتقدير ما أحيط بالمتهمين من دوافع في جزئياتنا  
القومية لئلا أكان المتهمان على حق فيما ذهبوا إليه... وإذا لم يكونا على حق ولم يأسرهما مصر العقيدة  
مما تشبه المثل العليا ، وتستعبد به بعض النفوس ، وتستهوي من عاشاقها القلوب فما هما ؟ وما  
شأنهما في الحياة ؟ وما الغرض الذي يربيان إليه ؟ أيه خير شابه شر ؟ أيه عمل صالح خالطه عمل  
غير صالح ؟

فلمّا نحن بسبيله فسأل : أفي مصر من يرى هذين المتهمين في حياة الخمول والرضا بالدون من البيض والجرأة على الله في الذنوب والآثام ؟

فلمّا نحن من نهضتنا القومية في عصر إنشائي لما نحن ثمراتها ونتفياً غلالها ، بل نحن نفوس لنجنى أو ينجى أبناءنا من بدنا ، ونؤسس لنبي . لهذا نحرس الحرس كله على أن نحوط آمالنا وأعمالنا بسياج من الجلد والحزم يمتنعان الإباحية في السياسة والأخلاق . هذا السياج هو النظام الذي يملأ علينا العقل السليم الناضج والرغبة الصادقة في خير الأمة .

فهم ونحن نبي ونؤسس ونفوس ، نريد لمصر القوة فيما له بالصحة والأخلاق من صلة . نريد لمصر أطفالا سلمت آبائهم من الآفات فأبجهم نباتا طيا أزهار يافعة . نريد شبانا لهم الصبر على المكروه والثبات على العمل والطموح إلى المجد . نريد كهولا عركتهم التجارب فلا تبطرم النعمة في التناجح أو تهد منهم أحاصير المغالبة والمكائفة . نعم نريد القوة فلا ضعف ولا تواكل ولا جبن ولا استغناء .

فهم أخذ حضرة وكيل النيابة في سرد وقائع الدعوى والتطبيق القانوني ثم ختم مرافسته بما يأتي :

#### في حضرات القضاة :

إنما أطلنا ونشكر إليكم فيما فصلناه من أمر هذه المأساة وأفضنا فيه من بيان ، فما هي قضية رجلين قتل رجلا وشربا ما قتل رجل وكفى ، وما هي قضية تدمير وإتلاف وحسب . ولكنها قضية بلخنة خرجوا على نظام الدولة وأرادوا أن يقتلوا من الأمة هيئة الحكومة كاتنة ما كانت وبأس ما يفعلون .

إنما نحن في موقفنا هذا لا ندافع عن الناس أفرادا وجماعات إلا بقدر ما يمس هؤلاء من الأذى وما كنا لندافع عن المماء إليهم لسلطان كان لهم ، فلما انحاز عنهم سلطان هذا الجاه قبرت منا المم وصغر من أمرهم ما كان عظيما عندنا . لا ! ولكننا ندافع عن مبادئ سامية لا تتغير بتغير رجال الحكم ولهذا نرفع الصوت عاليا لنقول أيها القضاة : " إن هيئة الحكومة لولا عدلكم الحازم في خطر فصوصوا هيئة الحكومة " .

إنذا كنتم عرقم بالرافة والرحمة فما هي الأمة تتناديكم بأن أرحموني أنا ، وأرأفوا بي ، فإن الأشرار سلطوا تهمتهم في مرافق حياتي وهيئة حكومتني فأى الناس يأمن الطريق والموت يكن

فيه بأروع ما يكون ؟ أى تاجر يتخطى هذا الجانب من مصر ؟ وأى ساحل إلى مصر يسعى ؟  
وأى غريب يظن أن في مصر نظاما تصونه هيئة الدولة وأمثال هؤلاء الجناة ، بعد الاقتناع بتلوثهم  
بالجرime ، يعيشون ؟ وأية حياة لهم ترضى وهم يسعون لإهدار دمهم بأيديهم وبأفهامهم الآتمة ؟

فانظروا إلى عمر بن الخطاب وقد رأى بوادر الفتنة من انحياز علي إلى داره يوم بيعة أبي بكر  
إذ ذهب عمر يشتمل عزيمة جبارة نافذة ونادى صاحبه من وراء حجاب أن تمال بايع ولا تسع  
إلى الفرقة ولا حرقت دارك عليك ، فقال علي وإن كانت فيها فاطمة فقال وإن .

فانظروا إلى بطرس الأكبر وقد أراد أن يخرج بوطنه من الظلمات إلى النور ، فوجد الرجعيون  
من خصومه في ولده الداعر المستهتر أداة هدم لبطرس ، فجعلوه محور المؤامرات ، فيصر بهم أبوه  
وهم يعمون برد بلاده إلى الوحشية والإخلال بما رتبته من نظام ، وكان عليه أن يختار بين أن يكون  
أبا فيحنو علي ولده وبين أن يكون متقذا لأمته ، فاختار الخير الأعم على الرافة المترخصة المترهلة  
في ولده . وقدم هذا المارق لقضائه فلم يعمدوا له إلا الموت فكان هو الموت وفيه لوطنه حياة .

#### فياحضرات القضاة :

لذا اقتنم بأن المتهمين قتلا عمدا ، ورأيت سبق الإصرار متوافرا ، ورأيت الجرائم ثابتة  
لا نزاع فيها فافشروا بحكمتكم على مصر الأمن والسلام . اخذموا بلادكم بالنظرة البعيدة الناقبة .  
لا تسمعوا لدموع المتهمين الكاذبة تطلب منكم الرافة ، فأتهم موضع الرافة وأهل لها ، ولكن مكانها  
من عدلكم اليوم هو في ناحية الأمة . وكيف يقتلان ويهدمان ثم يرجعان منكم بالرافة ! وأى شيء  
من رأفتكم إذا في كفة الأمة المهروحة في عزتها وهيئة حكومتها كائنة ما كانت . لا عليكم من أن  
يؤخذوا بالحزم الصارم في هذا الموقف ، تغير لأمتكم أن توصفوا به ، فهو سيف العدل ، والعدل  
محتاج لقباه وسيفه مادام عقله البصير بين هذين الميزانين .

إن القاضي الذي يشتد في الزجر لخير أمته من طريق العدل في مثل هذه القضية لهو الذي يثبت  
أركان النظام من الدولة في توجيه قوى الشعب إلى العمل الشريف المثمر وسلام الجميع .

إن الذين في موضع الشدة لا ينبغي إلا رجلين أساما إلى نفسيهما وإلى أمتهم معا . وأما الصرامة  
في الحكم — وهذا يومها — فهي تنفع الناس جميعا . فتنبهوا لعدلكم بين أن يخرج المتهمان بعد  
الحكم ضاحكين فرحين بالحياة ، ولومؤوبة والحديد ، وبين أن تخرج الأمة بأكية مروعة في مراقبتها  
مهدة في هيئة الدولة . وأين نحن من الدعة ، والأمة تخاف الآتمين ! !

إن الذين يصفون القضاة في مثل هذه القضية بالقسوة لا يحسنون وضع الألفاظ في حدود معانيها ، فإنما القضاة أطباء الهيئة الاجتماعية يبترون العضو الميت من الجسم الحى .

إذا كان من الأفضل أن تحب الحكومة وألا تبغض ، فإننا إذا جدد الجدل لا يمتدنا أن تحب الحكومة أو تبغض بقدر ما يمتدنا أن نهاب . الحب يذهب و يروح بلهب أسبابه ، والبغض يتبدل بتبدل ما يدعو إليه ، وأما هيئة الدولة فكلت زالت فانما هى الثورة وقيام الأشرار وهدم النظام . وليس بعد النظام إلا الفوضى ، ولا ينقذ مصر من الفوضى إلا القضاء ، وعندنا والحمد لله فى مصر قضاة .

لقد يحبنى من يحبنى ، وقد يخازعنى إذا لم أكن له حل ما عودته أو إذا كنت حل فغمة غير مطبق ، وقد لا ينفضى من الناس من أعف عما بين يديه من عرض ومال ولكن الهيئة — ذلك السلطان — الذى يبنى على خوف العقاب و رهبة الزجر فانه الأساس لغير البلاد . والناس قد يعيشون بغير أن يفيضوا دولتهم وبغير أن ينصرفوا إلى حبها ولكنهم لا يعيشون فيها بغير أعناقهم التى على الأبدان . نخوف العقاب هو مهمهم الأول ، وما دامت الحكومة لا تأخذهم بنظم ، وأتم منهم فى هيكلكم المقدس ، فلا يعتدى على هيئة الدولة وأتم محكوم . علوا الناس أن يخافوا العقاب فيرجسوا من بغض الجريمة إلى العمل الشريف المنظم . لا لى عند بوارد الفوضى . لارحة بالحنة يحشون القنابل بالموت يثونها فى الطريق الأمنة التى تحرمها فى الأمة هيئة الحكومة . أيها القضاة الذين ليس لنا فى مصر غيرهم بعد الله ! إنا من مرافقتنا بعد القيام بواجبنا أمامكم تهت كلمة الختام :

”هكونوا دماء الأمة من عبث الأشرار المجرمين ، وردوا على الحكومة — كائنة ما كانت — سلطانها من الهيئة . قد تم للنبأ ما عليها من واجب فلم يبق إلا الواجب الأعلى — واجب القضاء الذى يجلس منا مجلس الحكم لإنصاف الأمة المظلومة من الأشرار الظالمين . فلا تأخذكم بالأشرار الحنة رافة ؛ وإن فى موت اثنين من الشائرين على هيئة الدولة بالوان من التقتيل والتخريب لحياة لأمة مجيدة شريفة تنام فى حراسة القضاء وعينه البصيرة وعقله الساهر على راحة الناس . لقد بلأت الحكومة بسلطانها القوى إلى عدلكم الأهمى لتصونوا لها هيئتها وإنا من عدلكم الحازم نقتظر فى الآمين حكم القضاة وإن لكم فى القصاص حياة .

ملحظة : حكم فى هذه القضية بمطابقة عبد أحمد طه أبو غريب والسيد محمد عيسى البرمل بالأفعال الشاقة المؤبدة ونقض هذا الحكم . ثم حكم عليها بغض العقوبة ، فلما فى الحكم بطريق القضاء وحكم بعدم قبول طلبها شكلا .

## شرافة

حضرة الأستاذ السيد الطيف محمود رئيس النيابة

في القضية الجنائية رقم ٣٤٢ في لاق سنة ١٩٣٢

المعروفة بقضية القنابل

### محاضرات المستشارين :

أمام حضراتكم قضية قد يميل إلى التهمين أن الاتهام فيها لم يكن إلا على أساس اعترافهم فحسب ، وأنهم ما داموا قد عدلوا عن اعترافهم وطلوا هذا المثل بما أرادوا أن يدعوه أمامكم من أنه أوعز إليهم به فقد وجب على الاتهام — في رأيهم — أن يفتح بتصويرهم ، وأن يسلم لهم بصدقهم في عدولهم ، وحق على القضاء كذلك أن يأخذ بوجهة نظرهم دون ما مناقشة .

لواقع الحال أنها ظاهرة غريبة . لأنه من غير المنطق ، إن لم يكن من المحال ، أن تتقدم إليكم النيابة بتهمين عديدين ، منهم من يعترف على نفسه ومنهم من يعترف على نفسه وغيره ، وجلهم إسمات لا قيمة لهم ، وتكون هذه الاعترافات بما أحاط بها من دليل ، وما لا يثبت من تفصيل — تكون هذه الاعترافات وليدة الجنابة على الذمة والحقيقة ، وتكون قد أخذت بالطريقة التي قالوا بها .

لواقع أن هذه القضية غامر فيها بعضهم أمل الكسب العاجل ، أو تحت تأثير العاطفة الجاهولة ، وتبعه البعض ظنا منه أن ما فعل إنما هو نوع من أنواع الرجولة .

### محاضرات المستشارين :

فيحاول المتهمون اليوم ، وقد أقلهم جرمهم ، أن يخرجوا القضية من حدودها الطبيعية إلى ما يمكن أن يفهم منه البسطاء أن القضية ، وهي غنية بأدلتها ، لم تخرج عن كونها رواية دبرت وقائعها ، وأنهم كانوا من الداخلين في تمثيلها رهبة أو مرضاة . ويمينا لو قدروا لادعوا أن القنابل لم تصنع ولم تلق في المنازل والمصالح .

ولكن النيابة ، وقد أحاطت التحقيق بكل الضمانات التي تكفل للتهم حرية الإدلاء بما يريد ، سترىكم أنه لا فائدة ترجى للتهمين من عدولهم هذا ، وأن الاعترافات التي سجلت عليهم سليمة من

كل شائبة ، مؤيدة بالدليل المقنع . وستخرجون من القضية — كما خرجت منها — وأتم على يقين من أن المتهمين السادس عشر والسابع عشر هما العقل المدبر ، واليد المحركة ، وأن كل هذه الجرائم التي وقعت في عسق الليل حتى كادت تذهب بأرواح بريئة لاذنب لها إنما هي من شيطانها وبإملائها ، وقد موناها بما لها أو بما أعطى لها باسم إطاعة العيال العاطلين .

لما قُيِّم البرهان على أن هذه الاعترافات لها دليلها المادى الذى يسقط من قيمة الإنكار ، وسادلكم على ما ثبتت سابقة اعتراف المتهمين بفعلتهم لأشخاص هم أبعد الناس عن رجال البوليس ، وقبل أن يتصل البوليس بالمتهمين أو يعرفهم . وأخيرا سأقيم الدليل على أن حركة العيال التي بدأت بحوادث النابرواثرمانه ومدرسة الفنون والصنائع تمحضت عن حركة كان يعمل فيها البعض على أنها حركة فدائية واستدرجوا إليها البعض الآخر ، ثم اتجهت الحوادث التي يحاكم المتهمون من أجلها .

لست من غواة تزويق الكلام والإكثار فيه ، بل سأحاول القصد ما استطعت متجها إلى الصميم غير تارك ما قد يظن فيه مصلحة لثمت دون أن أقدم إليكم به وبما ينفيه .

لهم أخذ حضرة رئيس النيابة العمومية في شرح وقائع الدعوى والتطبيق القانوني ثم أتم مرافعته بالعبارة الآتية :

فيا حضرات المستشارين :

لأن وقد فرغت من واجبي فأطلبكم على القضية بما وسعته من دليل أجد المبرر في نفسى لأقول لحضراتكم كلمة هي فصل الخطاب .

لأن الفرية التي قدم بها المتهمون ، بل أستغفر الله وأقول إن الفحش في القول والإيمان في الكذب الذى تقدم بهما المتهمون يتطلبان منكم صرامة في الحكم وشدة في الاستنكار .

لأنهم لم يتقدموا لكم بدفاع حادى كغيرهم من المتهمين ، على تعدد ما عرض عليكم وعلى غيركم من قضايا . ولكنهم جأوا إلى أسوأ ما يمكن أن تلجأ إليه طائفة من المجرمين — جأوا إلى الطعن في كل هيئة وليست التحقيق أو كان لها اتصال بالتحقيق .

لأن البوليس هدفا لمطاعهم فلم يتركوا فرطاً من فروعه إلا تمخضوا عنه بمطالب .

لأن إدارة الأمن العام ليس فيها أمن ، وهي التي تسيطر على الهيئة التنفيذية في البلاد لمجرد أن كان لها ضلع في معرفة المجرمين .

فالقسم السياسي جعلوه ملفقا ، لا لصحة في دعوهم ولكن لأنه سعى وراء الحقيقة حتى وصل إليهم فأراد أن يظهر من أمثالهم البلاد .

لهي ضباط البوليس الذين قاربوا المتهمين ولو من بعيد جعلوا منهم أيضا أعضاء في مؤامرة واسعة النطاق لا تتناول إلا أمثال العزب وعبد الرسول .

لجئد أن شقوا حقدهم تخطوا تلك الهيئة المحترمة في كل الممالك إلى ما هو شاق على النفس التحدث فيه .

لجروا فصوروا سها ما ظنوا أنهم يصيرون بها معقلا من أهم الماقل في كرامة البلاد .

فلن أطيل عليكم التحدث عنها فهي هيئة لي شرف الانتماء إليها ونفر الانساب إلى أسرتها .

لهيئة أرضها ويرفها الكل إلى الهامات ، فتصني أمام شرفها الرؤوس وتطاطع أمام عظمتها الجباه .

لهيئة تمثل الهيئة الاجتماعية ، وهي في الوقت نفسه جزء من قدس القضاء .

لأن الهيئة التي لا تعرف ضفتا ، كهيئة النيابة ، لا تعرف أشخاصا ، ولكنها تعرف الكرامة ، وتعرف الواجب والقانون . فمن شاء أن يحكم إلى القانون فنحن سواسية . نتقدم إليه على أن يكون ندا يعرف القانون .

لوعندها يكون للنياية نفر الاحتكام ونفر الحكم ، وعندها يقول القدس الذي تخضع له إذا كانت النيابة تجت على المتهمين أو أنها كانت وستكون دائما الركن الحصين .

لجا حضرات المستشارين :

ليظهر أن البغاث بأرضنا يستنصر . فما دام المتهمون قدروا على القول في النيابة فلم لا يتقولون أيضا على القضاء .

للي هذا الحد وصل الاستهتار بكل ما هو مصون . . .

فأشوا أيضاً سبهم بظنون أنها تصيب فرموا رئيس المحكمة قاضي المعارضة ، ورموا قاضي الإحالة وهم يسمعون . أنا لا أجزؤ أن أتكم عن القضاء . لقد كنتم قضاة ، وأنتم الآن قضاة وهم يتهمون القضاء . فليس لي أن أدفع عن كرامة هيئة علما من علل المهاء ، إنما لي أن أطرح الأمر عليكم لتقولوا رأيكم في رجال القضاء <sup>(١)</sup> .

### شرافة

حضرة صاحب العزة محمد طيب الخطبة بك النائب العمومي أمام محكمة  
الجنابات حضر في قضية اتهام محمد هل الفلال بالشروع في قتل ثورة  
إسماعيل هلحق باشا رئيس مجلس الوزراء في فور شهر يوليو سنة ١٩٣٣  
بجلسة الجنابات المنعقدة تحت رئاسة حضرة محمد فور بك لعضوية  
حضرتي إبراهيم فيروت بك ومحمد شبيب هالم بك

هملت أمانة الدعوى العامة وهي أمانة خطيرة تنوء بها الجبال الرواسي؛ ولكن خطرها تحوطه روعة ، ويحفه جلال يتأمن به من يعرف الواجب ويصبو إلى حسن القيام به .

بالأمس كنت جالسا بينكم أشاطركم ما تعاون من مشقة في استظهار الحقيقة واستخلاص غوايضا ، وكنت أتمس معكم عون يارئ الكائنات الذي يعلم المر وأخفى ، وأستلهم كما تستلهمون صواب الرأي وطمانينة اليقين .

فلا عجب ، وهذه حالي ، وذلك دخيلة نفسي ، إن شعرت اليوم في موقعي أمامكم بسبب مضاعف الأقال ، عصب الأمين على دعوى الهيئة الاجتماعية ذات الخطر العظيم ، وعصب الزميل الذي عليه لزملائه ، وقد لابس ما يمانون ، واجب الجهد لهم حتى يطمئنا إلى ما به يقضون .

فإداني هذا الواجب من أول لحظة توليت فيها تحقيق هذه القضية فليت نداءه ، وسرت في سبيل على نحو أرجو أن يكون رائدى فيه لم ينب ، وبقيت منه لم تفت ، والرضا عنه لم يرض به .

(١) ملحوظة : حكم في هذه القضية براءة شبان أحد شعبان وعبد الرحمن طيوة وشوقي سلطان ومحمد جاد وحسن والكتور نجيب اسكترو بمحاكمة إبراهيم محمد عبده الشير بالفلاح وباقي المتهمين بعقوبات تتراوح بين الحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وبين الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة .



جعلت رائدى أن يكون تحقيق النيابة - التى حلت عملا فى نظامنا القضائى محل قاضى التحقيق - محوطا بكل ما يلبسه ثوب تحقيق ذلك القاضى ، ويكسبه مميزات وزينه بضائقاته . فأسفحت لهم ما وسعنى الإفصاح له ، وسارعت إلى إجابته فى كل ما طلب ، وأرحت هواجسه بما خشى ، وأوصلت رجاءه لمنوانه فى الصغيرة وفى الكبيرة ، وهيات له فى أولى خطوات التحقيق الاستجداد بمن يدافع عنه ، فألفت رسالته لقابة المحامين لتندب له من يستودعه سره ويرعى مصلحته . ولما أهدرت تلك الرسالة ، ولم يجب داعيها ، طمأنت لوحته ، وهدأت ثورته ، ذاكرا له أن أوإن ذلك لم يفت وأن لكل سائلة قرارا .

هذان هذا رائدى . أما يفتى فقد عملت على أن أسفح خلجات نفوسكم ، وخطرات قلوبكم ، وتشد ضامركم ، بكل مدد من الوقائع بغير تمييز ما راح منها فى جانب الاتهام وما يمكن أن يتعلق به الدفاع .

لما رضاكم قائل أن يكون مظهره كلمة الحق التى لا بد أنكم قائلوها اليوم أو فى غد ، اليس الصبح قريب ؟

لهسى بما قدمت فاتحة لمرافعة الاتهام . أستغفر الله بل فاتحة لقصة الحادث الجلل الذى وقع فى صدر يوم ١٦ مايو الماضى ، وما تستببه وقائمه بجملتها وتفاصيلها من تحليل وتحصي ، سواء أكان ذلك من ناحية القانون أو من ناحية البواعث النفسية وأثرها فى الاجتماع ، ثم استظهار ما انكشف لىنى من أدواتها ، وطرحه جلأ أمام حكمتكم البصيرة ، لتصفوا الدواء وتعالجوا الداء .

لأعرض على أسماعكم هذه القصة مستهديا فى سردها بنور اليقين ، وطمأنينة الاقتناع ، وسأبذل كل ما قد يحيطنى - ولو فى مظاهر الأشياء - بشبهة من قال " لكل حال لبوسها " فليس بين على - وقد أوفيت على تلك السين - أن أتحلل بين عشية وضحاها من تفكير القاضى وميزان تقديره وروح تمييزه ، لاسيما وأنى لا أزال على نسبي القديم .

هناخذ ثوب التهاافت على الاتهام ، كما نهبت فى تحقيق الترحيب به والمشاشة له . وآية ذلك ما أرجو أن تشهد به ثناياه من السير وراء كل جليل وكل دقيق من الوقائع التى قد تنفع ذاك المتهم المسائل أمامكم . ولم تكن لى آية مضجرة فى ذلك ، فان الواجب العريق قد تضاعف فى نظرى عشية رأيت المتهم وقد استعبد فلم ينجد ، واتمس المواتاة من حظيرة رجال الدفاع فلم يثوات . ولعل تلك الهيئة الموقرة لم ترد بتقاضيتها إلا معنى الاستفكار لما وقع . ولعلها ، وتعدنى

إذا اتزعت معنى آخر فيه الترضية لغضبي ، وذهت بأن الرجل - وأمره إذ ذاك في يدي - ليس في حاجة إلى معونة . وإنني لأشكرها هذه التحية المغطاة إن كان حقا ما همس به الفنان الكريم .

فلت إلى سائبذ ثوب التهافت على الاتهام ؛ وها أنا أطيع منطق هذا الوجد ، وأكف في هذه المرحلة من حديثي عن تقديم المتهم بصفاته التي كشف عنها التحقيق ، خشية الظن الفطين بأنني أستجلب ضوما قاتما من حوله تنعكس أشعته على ما سأسرده من أعماله ، فينبجس صغرها ويظم ضيلها . سأكف عن ذلك الآن رغم ما جرت به العادة من تقديم المتهم لقضاته بالصفات التي انكشفت عنه قبل الاسترسال في بيان ما أتاه .

لما كف أيضا في الآونة الحاضرة عن ذكر من وقعت عليه الجناية فإن التنويه به في هذه المناسبة قد يؤول أنني أستثير غضبتكم على الجاني قبل أن أقتع ضمايركم بجنائيه ، ولو أنه تأويل واهي الأساس ، فإنكم أكبر من أن تغضبوا قبل أن تطمئنوا ، وأنا في هذا معكم كل عهد مسئول .

لهم تكلم سمادة النائب عن وقائع الدعوى والتطبيق القانوني وتحقيق ظرف سبق الإصرار والقرص وأتمى من مرافقته بالحاشية الآتية :

لقد أبنت مبلغ نذالة الجريمة ومدى شرها إذا هي وقعت على كابر جليل المقام . أبنت ذلك بقدر ما فسح لي موقف النائب العمومي وأجازته الأمانة التي في عنقه . ولو أن المجال حر لقاتل لسمعت كل ما يتطلبه حزمكم وترضاه عدالتكم ، ولكني كما أسلفت مؤمن بفطنتكم ولى فيها كل القضاء .

فلئ أن هناك أمرا أجل شأنا وأعظم خطرا لا أستطيع حمل ضميري على كتمانها ولا عقد لساني عن بيانها . هذا الأمر الخطير هو ما أشرت إليه في صدر مرافقتي وألمحت به عند حديثي على الباحث الذي دفع المتهم إلى جنائيه .

فلئك هو ولع التبطل ، وغواية الاستعظام ، وما أجملت في جلسة الإحالة بأنه داء اجتماعي وبيل يهدد الحكومات في كيانها ، ويشل النظام من أساسه ، وأنه إن لم يؤخذ بيد عصراه استفضل ضرره وعز انقضاء شره .

لهم استفضل ضرره وعز انقضاء شره .

لهمسوا لأنفسكم ، بواسع خبرتكم ونافذ بصيرتكم ، حال البلاد وقد أصبح كل عظيم فيها هدفا لنار أي شقي تروست في نفسه الشريرة هذه الأفكار الخطرة .

لئلك حال أستيذ بالله منها .



جماعة القضاة في زيارة  
 GROUPE DE MAGISTRATS DANS UNE EXCURSION AU BARRAGE (27 Mars 1917)



فهي مضیعة للطمانينة ومقتلة للتبوء ومفسدة للنفس السالمین . بل هي خفة یتردى فیها  
إخلاص المخلصین ونشاط المجتهدین وإیمان المصلحین .

أتم قضاء الحق ولكنكم أيضا مریو الخلق .

فكلمة العدل التي بها تنطقون یجابوب صداها فی نفوس ناشئة ، ونفوس نائرة ، ونفوس  
فرعة خاطرة .

فاجعلوا حکمكم رسالة عدل وبلاغ صبة وبشرى سلام .

فإذا جنحتم إلى الرحمة فاشملوا بها النشء وقد أوشك أن یلتوى ، والبلاذ وقد دب فیها ذاك  
الداء الوخیم .

أتم أطباء النفس كما أتم قضاء العدل . والطیب البصیر لا یتردد ولا ینى عند الضرورة الحاكمة ،  
والقاضى الحازم ینزب بالزجر الحکیم ، وهو فی زجره من الراحمین .

فأزونا بین روعة الرحمة وقد حلت بالبلاذ والنشء و بین ضآلتها إن هي حلت بهذا المجرم  
العتید ، ثم اقضوا قضاءكم وإفقه معكم إنه نیم الحادى ونیم النصیر .

---

ملحوظة — حکم حل المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة .



## أحصائيات فن المحاكم الأهلية بقلم كخضرة صاحب العزة هبد اللطيف هربال بك

٢٠

### المحاكم هدها لودرجاتها (المحاكم الابتدائية للمحاكم الاستئناف لمحكمة النقض والإبرام)

هفي سنة ١٨٨٠ تألفت لجنة لوضع نظام للمحاكم الأهلية يحل محل نظام مجالس الدواوى وهو نظام التقاضى إلى ذلك العهد . وبعد أن آمنت هذه اللجنة عملها صدر أمر طال بتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ نص فيه على إنشاء محكمى استئناف ، إحداهما فى مصر والأخرى فى أسبوط ، وهماى محاكم ابتدائية : خمس منها فى الوجه البحرى ، وثلاث فى الوجه القبلى . وقد بدئ بإنشاء محكمة استئناف مصر وخمس محاكم فى الوجه البحرى . أما محاكم الوجه القبلى التى نص عليها فى الأمر السالى المذكور ، وعددها ثلاث ، فلم تنشأ إلا فى سنة ١٨٨٩

لوى سنة ١٩٢٦ أنشئت محكمة استئناف أسبوط ، وزيد أيضا عدد المحاكم الابتدائية بإنشاء محكمة فى المنيا وأخرى فى شين الكوم ، وبذلك أصبح عدد هذه المحاكم عشرا . وأخيرا صدر المرسوم بقانون نمرة ٦٨ سنة ١٩٣١ الذى قضى بإنشاء محكمة تقض وإبرام يكون من اختصاصها النظر فى الطعون التى ترفع بطريق التقض فى المواد الجنائية وفقا للسادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنائيات وكذلك فى الطعون بطريق التقض فى المواد المدنية والتجارية بحسب ما هو مقرر فى القانون المذكور .

هذه المحاكم هي الدعامة الأساسية التي يقوم عليها النظام القضائي الأهمي . ويشتمل منها محاكم جزئية ومركزية ومحاكم أحداث ومحاكم جنائيات ومحاكم للواد المخدرة وأخرى للواد المدنية المستعجلة كما اشتمل منها في وقت ما محاكم تسمى بمحاكم الأخطاط .

### ( المحاكم الجزئية )

أما المحاكم الجزئية فتشكلها يرجع إلى المادة ٨ من لائحة الترتيب التي نص فيها على تشكيل محكمة جزئية أو أكثر في دائرة اختصاص كل محكمة ابتدائية ، وتحويل وزير المحفائية السلطة في تحديد عدد هذه المحاكم ومراكزها ودوائر اختصاصها .

لوفيا على بيان عدد هذه المحاكم في جهود مختلفة :

سنة	عدد
١٨٨٨	٥ ... ..
١٩٠٠	٤٦ ... ..
١٩١٠	٤٦ ... ..
١٩٢٠	٩٠ ... ..
١٩٣٠	٩٣ ... ..
١٩٣٣	٩٦ ... ..

لوهناك بعض جهات بعيدة كالدر لا تمسح حالة العمل فيها إلى إنشاء محاكم جزئية بها ، إلا أنه مع ذلك رأى أن تنشأ بها مأموريات قضائية ينقل إليها أحد القضاة في فترة أو أكثر من الشهر ليفصل فيما يقدم إليه من القضايا المدنية والجنائية الخاصة بأهالي تلك الجهة حتى لا يتجشموا مصاريف السفر ومشقة الانتقال إلى مقر المحكمة الجزئية . ويوجد الآن من هذه المأموريات خمس .

### ( المحاكم المركزية )

أما المحاكم المركزية فنظام استحدثت في سنة ١٩٠٤ وصدر به القانون نمرة ٨ سنة ١٩٠٤ والأغراض التي توخاها أولو الأمر من تقرير هذا النظام في ذلك العهد لا تخرج كثيرا عن الأغراض التي من أجلها تنشأ المأموريات القضائية الآن في بعض الجهات الثانية . ذلك أن عدد المحاكم الجزئية كان قليلا حتى لقد كان يشمل اختصاص المحكمة الواحدة أحيانا أربعة مراكز .

لقد كان من الإرهاق البين أن يكلف المتهمون والشهود مشقة الانتقال في الحوادث البسيطة من أحد أطراف دائرة المحكمة الجزئية إلى مقرها . لذلك صدر قانون محاكم المراكز لتسلا في حالة الحرج التي ذكرنا ، نقول لوزير الحقانية الحق في إنشاء محكمة مركز في المراكز التي ليس بها محكمة جزئية يكون لها اختصاص في المخالفات وبعض الجناح البسيطة ، كما أبيع لوزير الحقانية الحق في أن يخول جميع هذه المحاكم أو بعضها اختصاصا في المواد المدنية والتجارية ( تحرير السير ملكوم مكلريث المستشار القضائي عن سنة ١٩٠٣ ) .

لوعند إدخال هذا النظام أثنى من هذه المحاكم ٦٨ ثم زيد عددها إلى ١٠٧ في سنة ١٩٠٦ ثم إلى ١٠٨ في سنة ١٩٠٧ و ١٩٠٨ و ١٩٠٩ واضطردت الزيادة في سنة ١٩١٠ و ١٩١١ و ١٩١٢ حتى بلغت ١١٣ محكمة مركزية .

لوعند ما أنشئت محاكم الأخطاء ألغيت محاكم المراكز بالمديريات ولم يبق منها سوى ٢٨ محكمة مركزية بالمحافظات . زيدت بعد ذلك ثلاث محاكم أخرى وهي موزعة الآن كما يأتي :

- محافظه مصر ... .. ١٦
- » إسكندرية ... .. ٩
- » القنال ... .. ٥
- » السويس ... .. ١

### ( محاكم الأحداث )

لوفي سنة ١٩٠٤ رأى القائمون بالأمر أن الحاجة أصبحت ماسة إلى إحاطة الأحداث بشئ من العناية ، سواء من جهة التشرع أو نظم المحاكمة ، حتى لا يستهدفوا للإفساد فتتمو فيهم زمة الإهم والبنى إذا ما تركوا يقضون العقوبة بجانب عتاة المجرمين .

لوفي سنة ١٩٠٥ برزت هذه الفكرة إلى حيز التنفيذ فأنشئت محكمتان للأحداث ، إحداها في القاهرة والأخرى في الإسكندرية ؛ وقد افتتحت أول جلسة في المحكمة الأولى برئاسة القاضي عبد الخالق بك ثروت في يوم ٦ أبريل سنة ١٩٠٥ كما افتتحت المحكمة الثانية أولى جلساتها في يوم ١٦ مايو سنة ١٩٠٥ برئاسة القاضي عبد الفتاح بك يحيى . وقدم كلا القاضيين تقارير ضمناها



إحصائيات وملاحظات ومقترحات بنتيجة عملهما ( تقرير السير ملكوم مكريث المستشار القضائي  
عن سنة ١٩٠٥ ) .

لقد تضمن تقرير اللورد كرومر عن سنة ١٩٠٥ عبارة إعجاب بمجهود ثروت بك وآرائه في  
معالجة شؤون الأحداث .

### ( محاكم الجنائيات )

كانت المحاكمة في مسائل الجنائيات تجري على درجتين ، فتم الفصل في القضية انتهائيا دون  
أن تسمع الهيئة الاستئنافية شهود الحادثة وتكون من أقوالهم ومناقشتهم اعتقادا ظمئيا معه إلى  
صديق روايتهم . هذا ، إلى أنه كان يمضى أمد طويل حتى يصدر في القضية حكم نهائي مما تفوت  
معه حكمة الردع . ولهذين الاعتبارين صدر قانون تشكيل محاكم الجنائيات مرة سنة ١٩٠٥ على أساس  
مشروعين أحدهما كل من السير جون سكوت المستشار القضائي وخلفه السير ملكوم مكريث .  
وقد أسفرت التجربة الأولى عن نجاح هذا النظام نجاحا تاما ، إذ أن قضية الجنائية كان يفصل  
فيها في مدة لا تتجاوز ٧١ يوما في المتوسط بعد أن كان يفصل فيها في ظل النظام القديم في مدة  
متوسطها ٢٣٠ يوما .

لوقول اللورد كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٥ إن أقوال السير مكريث والمستربوند وكيل  
محكمة الاستئناف وبعض من عهد إليهم بتطبيق هذا النظام كتحمد سعيد بك تدل على أن النظام  
قد أتى بالفرض المقصود دون أن يلحق المبالاة ضررا من سرعة سير المحاكمة ، إذ أنه لم يقبل في تلك  
السنة سوى ثلاثة طعون من ٤٣٩ طعنا تقدمت لمحكمة النقض والإبرام عن أحكام صدرت من  
محاكم الجنائيات . وقد أعيدت المحاكمة في اثنتين من هذه الطعون بينما رفضت محكمة النقض العقوبة  
في الطعن الثالث ( تقرير اللورد كرومر عن سنة ١٩٠٥ وكذلك تقرير السير مكريث عن السنة  
المذكورة ) .

لوكانت محاكم الجنائيات في أول عهدنا تجلس في مقر أربع محاكم ابتدائية وهي مصر واسكندرية  
وطنطا والزقازيق . أما الآن فانها تجلس في مقر المحاكم الابتدائية جميعها .

### ( القضاء المستعجل في المواد المدنية والتجارية )

لأن النظام الموضوع في القضاء الأهل لمحاكم أول درجة من مقتضاه جعلها اثنتين فقط :  
المحكمة الابتدائية ومحكمة المواد الجزئية .

لهذه التقسيم الثنائي المنصوص عليه في المادة ٢٤ من قانون المرافعات أدمج الشارع المحكمة المدنية في المحكمة التجارية ، كما أضاف المواد المستعجلة إلى المواد الجزئية في حين أن هذه المحاكم الأربع مستقلة بعضها عن بعض طبقا للنظام المقرر للقضاء المختلط بمقتضى المادة ٢٦ من قانون المرافعات .

لقد شوهد في السنوات الأخيرة أن قضاء المواد الجزئية في مدينتي القاهرة والإسكندرية بنوع خاص مرهقون بالعمل إرهاقا تمل عليه الإحصاءات . وقد يكون لكثرة العمل دخل في بقاء كثير من القضايا المستعجلة متداولة بالجلسات مددا لا تتفق مع صفة الاستعجال المنصوص عليها في القانون لهذا النوع المعين من القضايا مع أن هذا الاستعجال هو الذي حدا بالشارع إلى تبسيط الإجراءات وتقصير المواعيد في هذه الدعاوى حيث أجاز في المادة ٣٦ من قانون المرافعات تكليف المدعى عليه بالحضور بمقتضى علم خبر ، كما أجاز في المادتين ٣٩ و ٤٩ / ٢ من هذا القانون تكليفه بالحضور في مباد ساعة واحدة .

لأن هذه القضايا من حيث دقتها وأهميتها تتطلب عناية خاصة قد يمتنع أن تلقاها من قاض مثقل بالعمل . فكثيرا ما يتناول النزاع مبالغ وافرة . وكثيرا ماتمس الأحكام الصادرة فيها مصالح كبيرة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، لاسيما أنها أحكام واجبة التنفيذ فورا بنص المادة ٣٩٥ من قانون المرافعات . ويحوز أن يحصل التنفيذ بموجب النسخة الأصلية طبقا للمادة ٣٩٦ من هذا القانون .

لتحقيق إن المادة ٢٨ من قانون المرافعات حظرت على قاضي الأمور المستعجلة التعرض لتفسير الأحكام أو المساس بأصل الدعوى . ولكن المشاهد أن هذه القضايا المستعجلة إذا تالت قسطها من عناية القاضي وانتهت بحكم عادل كان لهذا الحكم أحسن الأثر في فض الخصومات . وذلك لأن من يحصر الدعوى أمامه يقف غالبا عند هذا الحد ، ويصرف النظر طوعا أو كرها عن رفع دعوى الموضوع ، إما اقتناعا بعللة الحكم أو تسلييا بالنتيجة التي يراها ماثلة أمامه عقب التنفيذ فيذن للأمر الواقع .

لهذه الاعتبارات كلها رأت الوزارة من المصلحة العامة أن يتفرغ أحد القضاة في القاهرة وفي الإسكندرية لهذا النوع المستعجل من القضايا . وأصدرت بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٣٢ قرارا بمقد جلسات يومية بمحكمة مصر الابتدائية لنظر القضايا المستعجلة التي تدخل في اختصاص محاكم الأوبئة والمواسي وعابدين وبولاق والسيدة والحليفة والحليمة وامبابية الجزئية وأمورية حلوان القضائية . كما أصدرت بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٢ قرارا مثله بمقد جلسات يومية

بمحكمة الإسكندرية الابتدائية لنظر القضايا المستعجلة التي تدخل في اختصاص محاكم البطارين والمنشية وكرموس واللبان الجزئية . وقد نفذ القرار الأول ابتداء من ٢١ مايو سنة ١٩٣٢ ونفذ الثاني من ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٢

لوزارة ترقب بين الاهتمام سير هذا النظام مؤملة أن يحقق الأغراض المرجوة فتنتظر في تكميمه بالمحاكم الأخرى .

### ( محاكم المواد المخدرة )

أصدرت الوزارة بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٣٢ قرارا بعقد جلسة خصوصية بمحكمة مصر الابتدائية في يومى الأحد والثلاثاء من كل أسبوع تقدم لها قضايا المواد المخدرة بدائرة اختصاص مصر وبندب أحد قضاة المحكمة للحكم فيها ، وبمقد جلسة مخصوصة بمحكمة الإسكندرية الابتدائية في يومى السبت والاثنين من كل أسبوع تقدم لها قضايا المواد المخدرة بدائرة اختصاص محافظة الإسكندرية ، وبندب أحد قضاة المحكمة للحكم فيها .

لأنما حمل الوزارة على إصدار هذين القرارين أن قضايا المواد المخدرة في محافظتى مصر والإسكندرية بنوع خاص لها من الأهمية والخطورة ما يقتضى نظرها بمعرفة قضاة لم خبرة خاصة ، وأن القضاة الذين يتخصصون لنظرها سيكونون بالمران ومكابد العمل تلك الخبرة التى تؤهلهم إلى استكشاف الأساليب الخفية التى يتبعها المجرمون في إقتراف جرائمهم واستخلاص الأدلة المثبتة لإدانتهم ، كما أن خبرتهم ستهديهم إلى مواطن الرية في الحوادث الملفقة فيسهل عليهم استظهار طرق الدس في حق المتهم البرئ .

لترجو الوزارة من هذا النظام تحقيق أمانة أخرى وهى الوصول في أحوال الإدانة إلى عقوبات متناسبة .

### ( محاكم الأخطاط )

نشأت محاكم الأخطاط بالقانون رقم ١١ سنة ١٩١٢ الصادر في ٨ يونيو من السنة المذكورة . وكان الغرض من إنشاء هذه المحاكم تقريب القضاء من المتقاضين بالأقاليم في المواد المدنية والجنائية البسيطة تقريبا يتفق مع حاجات سكان الأقاليم ورغباتهم وتحويل الأعيان منهم قسما غير قليل من ولاية القضاء غير مأجورين في ذلك ، على أن يراعى في الاختيار أن يكون أعضاء هيئة محكمة الخط من طبقة المتقاضين أنفسهم فيكون لهم من ذلك نظام قضائى سهل سريع لا يثقل

في الإجراءات والقواعد الفنية، مع ما في إيجاد هذا النظام من تخفيف أعباء العمل عن القضاة الجزئيين ليتفرغوا إلى النظر في الدواوى الهامة . وقد لوحظ في هذا النظام قلة التفقات على المتقاضين بقدر الإمكان .

لقد بدئ بتشكيل ست وثلاثين محكمة خط على سبيل التجربة في مديريات الدقهلية والقيوم وبني سويف . ثم عمت في سائر أنحاء القطر حتى بلغت ٢٣٧ محكمة . وكان من أثر تلك المحاكم أن ألغيت المحاكم المركزية في الجهات التي أنشئت فيها محاكم أخطاء وأحيلت أعمالها إلى المحاكم الجزئية مع تميمها في جميع المراكز إلا القليل منها .

لقد قامت هذه المحاكم أول الأمر بنصيب وافر في توزيع المدالة ، لأن خيار القوم ووجهاء الأقاليم كانوا يقبلون على العمل فيها . وهذه الطبقة هي بمنزلة التي كان أهالي الأقاليم يحتكون إليها لفض ما بينهم من خصومة . لكن الأمر لم يدم على هذا الحال فقد تطورت الأمور تطورا كان من جرائه أن اندس بين أعضاء هذه المحاكم أشخاص ليسوا على شيء من التفوذ وإلجاء، ورغب أصحاب المكانة والشخصيات المحترمة عن الانخراط في سلك هذه المحاكم حتى كثرت الشكاوى من أحكامها وتصرفات أعضائها وتأخير تنفيذ أحكامها مما حدا بوزارة الحفانية إلى أن تنشئ دفاتر لترصد بها الشكاوى من محاكم الأخطاء . فاذا ماتين من خصما أن الأمر لا يسو خطأ في التقدير أو في تطبيق القانون صادرا عن حسن نية ، أو أنه مجرد إهمال وتقاعد في حضور جلسات المحكمة ، اكتفى الحال بتوجيه ملحوظة من الوزارة للمحكمة أو للمضو الذى وقع في الخطأ بلغت نظره إلى ما وقع منه . وأما في حالات الخروج على واجب النزاهة وما ما ثلها فكان المضو يستبعد ويستبدل به غيره .

لقد بلغت حالات الاستبعاد في سنة ١٩٢٧ مثلا ١١٧ حالة إلا أنه مع ذلك ظهر أن مثل هذا العلاج لم يف بالحاجة . فاستقر الرأى على إلغاء محاكم الأخطاء ، وألغيت بالقانون رقم ٣٤ سنة ١٩٣٠ وأحيلت أعمالها إلى المحاكم الجزئية .

”ب“

### أعمال المحاكم

الأرقام تمل على أن أعمال المحاكم الأهلية أخذت تزداد من عهد إنشائها إلى الآن ازدادا مضطردا . وأسباب ذلك جلية لا تحتاج إلى كبير إضاح . فالى جانب الزيادة في عدد السكان وتقدم العمران واتساع نطاق الزراعة والصناعة والتجارة وغير ذلك من أبواب المعاملات يجب ألا ينب

عنا أن المحاكم الأهلية هي المحاكم العادية التي تخضع للعالية لأحكامها ، وأن كل تعديل في اختصاص جهات الحكم الاستثنائية يؤدي بطبيعته إلى توسيع اختصاص جهات الحكم العادية .

لهذا إلى أن زيادة التشريع والإكثار من وضع القوانين يزيد من ناحية أخرى في عمل المحاكم . والواقع أنه منذ أنشئت المحاكم أعيد تنقيح قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات ، وصدرت قوانين تجعل بعض الأفعال معاقبا عليها بعد أن كانت خارجة عن نطاق قانون العقوبات ، وأدخلت تعديلات كثيرة على قانون المرافعات كإنشاء نظام التحضير ووضع تشريع لرد الاعتبار ، كل وضعت تشريعات أخرى تنظم جهات مختلفة من جهات الأحوال الاقتصادية والاجتماعية كالتشريع الخاص بالعمل والعمال وتنظيم الطباعة والتعليم الإلزامي والادخار الإجباري وتحديد سن الزواج والخدمة العسكرية والاحتكار والملكية التجارية والصناعية والأدبية وما إلى ذلك . وبهذه أن كل ذلك يزيد في عمل القاضي ، لابل إنه يتظر أن يزداد التشريع زيادة أخرى تتفق مع تطور نظرية الحقوق وحرية الفرد .

لذا أن نعرض لأعمال المحاكم في العهد السابق على سنة ١٩٠٠ وفي العهد اللاحق على تلك السنة ، لأنه بعد سنة ١٩٠٠ سارت المحاكم والتشريع بخطى واسعة في طريق التقدم والأخذ بالنظم الحديثة كنظام محاكم الجنايات والمحاكم المركزية وغير ذلك إلى أن كانت الحرب ، فان نشوبها في أوروبا قد أثر بطبيعة الحال في أعمال المحاكم كما أثر في غيرها من الأعمال في هذا القطر وإن اختلف الأثر قوة وشدة . وكانت أثر الحرب أكثر ظهورا فيما تقوم به الوزارة من أعمال أخرى . فالتشريع الخاص بوزارة الحفانية كادت حركته تقف تماما بحكم الضرورة ، فلم تصدر من القوانين إلا ما كانت الحاجة إليه شديدة . كما أن القائد العام للقوات البريطانية في القطر المصري أصدر أمرا بوضع البلاد تحت الأحكام العسكرية ( تقرير السير ملكوم مكليرث عن سنة ١٩١٤ ) .

لأنه بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، ومنذ أن تمجد مركز الدولة المصرية في سنة ١٩٢٢ وأخذت بنظام الحكم الدستوري ، نهضت المحاكم ، ونهض التشريع نهضة جارية ، فانشئت محكمة استئناف أسبوط ومحكمة شين الكوم والمنايا الابتدائيات ، وأنشئت محكمة النقض والإبرام ، وقضاء القضاء المستعجل .

أما القوانين التي وضعت على مثال ما هو متبع في أرق البلاد الأوروبية فيضييق المقام عن حصرها .

## القضايا المدنية التي فصلت فيها المحاكم

السنة	جزئ	كل ابتدائي	جزئ مستأنف	كل مستأنف	مجموع
١٨٨٤	٤٨٦١	١٥٣٣	١٧٨	٢٧٢	٦٨٤٤
١٨٩٠	١٣٨٢٥	٣٥٦٠	٥٢٨	٧٩١	١٨٧٠٤
١٨٩٥	٤٥٢٢٥	١٢٨٤	١٤٠٠	٢٩٤	٤٨٢٠٣
١٩٠٠	٧٧٣٤٣	١٣٣٥	٢٦٧٧	٣٤٧	٨١٧٠٢
١٩٠٥	١١٤٩٥٠	٢٥٣٨	٣٤٤٦	٦٧٥	١٢١٦٠٩
١٩١٠	١٧٩٣٨٣	٧١٨٦	٤٧٥٥	١٠٧٩	١٩٢٤٠٣
١٩١٥	١٤٠٥٣٣	٥٥٧٢	٤٤٤٩	١٥٧٢	١٥٢١٢٦
١٩٢٠	١٠٤٣٨٨	٤٦٧٥	٤٨٧٦	٩٠٢	١١٤٨٤١
١٩٣٠	٢٢٩٢٥٦	٥٧٥٥	٤٦١١	١٦٥٨	٢٤١٢٨٠
١٩٣٣	٣٦٧٤٤٦	٦٩٩٧	٤٩٥١	١٤٥٧	٣٨٠٨٥١

فإن الاطلاع على هذا الإحصاء يلاحظ أن عدد الأحكام التي صدرت في القضايا الابتدائية المدنية هبط من ٣٥٦٠ كل في سنة ١٨٩٠ إلى ١٢٨٤ في سنة ١٨٩٥ وزاد قليلا في سنة ١٩٠٠ إذ وصل إلى ١٣٣٥ ثم ارتفع في سنة ١٩٠٥ إلى ٢٥٣٨ ووصل في سنة ١٩١٠ إلى ٧١٨٦

لقد عيّد الإنسان تفسيراً لبطول عدد القضايا قبل سنة ١٩٠٠ وزيادتها بعد هذه السنة فيما ورد في تقرير السيرجون سكوت عن سنة ١٨٩٦ وسنة ١٨٩٧ والسير مكلايث عن سنة ١٩٠٥

ويؤخذ مما جاء في هذين التقريرين أن من بين الأسباب التي أدت في هذا الوقت إلى انخفاض عدد هذا النوع من القضايا أن المحاكم المختلطة كانت تتوسع في اعتبار نفسها مختصة في مسائل هي في الواقع من اختصاص القضاء الأهلي ، مما حمل الحكومة المصرية على غارة الدول في هذا الشأن واتفق الرأي على عقد مؤتمر دولي بالقاهرة في سنة ١٨٩٨ كان من نتائج عمله صدور ذكريتو ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ الذي أدخل جملة تعديلات جوهرية في بعض النصوص المختلطة بينها كما يلي :

( ١ ) أعبر مجلس بلدي الإسكندرية مصلحة أهلية خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية .

( ٢ ) كانت المحاكم المختلطة تعد نفسها مختصة بنظر القضايا المتعلقة بحجز ما للدين لدى الغير مادام أحد الأشخاص الثلاثة الذين يرتكطهم هذا الحجز أجنبيا عن الآخرين ، وتحكم في حصة الحجز وفي وجود الدين بين وطنيين . ولكن بمقتضى تعديل ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ تقرر أن يكون الحكم بصحة الحجز المتوقع من وطني على مال مدينه الوطنى تحت يد أجنبي من اختصاص المحاكم المختلطة ولكن الحكم بوجود الدين بين الدائن والمدين الوطنيين يكون من اختصاص المحاكم الأهلية .

( ٣ ) لو كان الأمر كذلك في حالة رفع دعوى من وطني على آخر أمام المحاكم الأهلية . فإذا ما أتى أجنبي في أثناء نظر الدعوى وأوقع حجرا على الدين المتنازع فيه ، فإن المحكمة المختلطة كانت تمد نفسها مختصة بالفصل في النزاع برمته حتى صدور دكر يتو ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ سعلا للسادة ٤٧٩ مرافعات مختلط تمديلا مؤداه بأن لاثاثير للحجز إلا على ما تقتضيه المحاكم الأهلية في موضوع النزاع وأن ليس الحاجز أن ينفذ ضد المحجوز تحت يده إلا بعد تصفية النزاع أمام المحاكم الأهلية .

( ٤ ) — كانت المحاكم المختلطة ضمن المادة ٩ من لائحة ترتيبها تفسيرا خاصا ، وتعتبر نفسها مختصة بالنزاع على المقار ولو كان بين وطنيين فوضع دكر يتو ١٩٠٠ حدا لهذا التفسير .

( ٥ ) — فكان الدائن الوطني يلجأ إلى نزع الاختصاص من المحاكم الأهلية بمجرد تحويل دينه على المدين الوطني إلى أجنبي ولو بشر موافقة المدين ، فعُدلت المادة ٣٦ مدني مختلط تمديلا يقضي بضرورة قبول المدين للتحويل وأن يثبت القبول بالكتابة أو باليمين .

لؤلوح لنا أن الأرقام تؤيد ما استخلصه السير مككريث من أن نسبة القضايا ارتفعت بعدد دكر يتو ١٩٠٠ ونفيا على إحصاء يسدد هذه القضايا :

سنة	قضية
١٨٩١	٣٤٦٧
١٨٩٢	٣١٦٦
١٨٩٣	١٥٨٩
١٨٩٤	١٢٩٥
١٨٩٥	١٢٦٨
١٨٩٦	١٠٦٤
١٨٩٧	١٠٩١
١٨٩٨	١٢٤٩
١٨٩٩	١٥٤٣
١٩٠٠	١٦١٠
١٩٠١	١٨٨٣
١٩٠٢	١٨١٨
١٩٠٣	٢٢٥٥
١٩٠٤	٢٣٠٧
١٩٠٥	٣١٠٩

### (قضاكم الأخطاط)

لأينا أن نكتفى في استعراض عمل محاكم الأخطاط بإحصاء الأحكام التي صدرت منها في المواد المدنية في سنة ١٩١٤ أى عندما بدأ هذا النظام يستقر بعد إنشاء هذه المحاكم في سنة ١٩١٢ وما صدر منها في سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ وهي السنة السابقة على إلغائها . وقد بلغت هذه الأحكام في سنة ١٩١٤ ، ٣٤٥١٨١ قضية ، وفي سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ، ٢٥٧٠٤٧ قضية .

### (قضاكم المواد المستعجلة في المدني)

لهذا النظام ، كما قلنا ، استحدثت في سنة ١٩٣٢ في كل من القاهرة والإسكندرية . وفيما يلي بيان بعمل المحكمة المستعجلة بالإسكندرية .

لهدم لهذه المحكمة في المدة من ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٢ إلى آخر أكتوبر سنة ١٩٣٣ ٥٦٦ قضية فصل في ٥٥٩ منها . وفي المدة من أول نوفمبر سنة ١٩٣٣ إلى آخر سبتمبر سنة ١٩٣٤ - ٧٠٣ قضية فصل في ٥٦٧ منها .

### (قضاكم الجنايات)

بلغت الجنايات الحقيقية في المدة من ١٨٩١ - ١٩٣٣ كما يأتي :

السنة	عدد
١٨٩١	٣٦١٩
١٨٩٥	٢٥٢٤
١٩٠٠	١٢٩٠
١٩٠٥	٣٠١١
١٩١٠	٣٣٧١
١٩١٥	٤٥٤٥
١٩٢٠	٧٧٧٢
١٩٢٥	٦٧٩٧
١٩٣٠	٧١٨٠
١٩٣٣	٦٩٥٧



لوإذا لوحظ أن عدد سكان القطر الوطنيين حسب التعداد السابق مل سنة ١٨٩٧ بلغ ٤,٢٨٥,١٤١ وفي تعداد السنة المذكورة وصل إلى ٩,٤٨٢,٤٢٨ ثم إلى ١٠,٧٦٨,٨٣٩ في تعداد ١٩٠٧ وإلى ١٢,٥٤٤,٩٦٩ في تعداد ١٩١٧ وإلى ١٣,٩٥٢,٢٦٤ في تعداد ١٩٢٧ نلخرجنا إلى أن نسبة الجنائيات إلى نسبة السكان هي كما يأتي :

سنة	جناية لكل عشرة آلاف نسمة
١٩٠٠	١,٣٦
١٩٠٥	٢,٣٨
١٩١٠	٣,٠١
١٩١٥	٤
١٩٢٠	٦,١
١٩٢٥	٥,٣
١٩٣٠	٥,١

لوبلغ عدد القضايا التي حكم فيها من محكمة الجنائيات كما يأتي :

سنة	قضية
١٩٠٥	٨٢٧
١٩١٠	٢٠٠٦
١٩٢٢	٣٦٣١
١٩٢٣	٣٤٠٥
١٩٢٤	٣٠٥٧
١٩٢٥	٢٩٤٣
١٩٢٦	٢٦١٥
١٩٢٧	٢٠١٢

لأول ما يلاحظ في هذا البيان أن عدد الأحكام أخذت ناقص منذ سنة ١٩٢٥ تناقصا لا يتفق مع عدد القضايا المقدمة لقضاة الإحالة وبينائها كما يأتي :

سنة	قضية
١٩٢٢	٣٩١٨
١٩٢٣	٣٥٧٤
١٩٢٤	٣٥٤٢
١٩٢٥	٣٤١٨
١٩٢٦	٣٧١٨
١٩٢٧	٣٧٩٤

لأسبب ذلك يرجع إلى العمل بالقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الذي أجاز لقاضي الإحالة أن يحيل قضية الجنائية إلى محكمة الجلس إذا وجد من ظروفها ما يدعو إلى الاكتفاء بمقوبة الجلسة .

( أحكام المحاكم الجنائية في الجلس )

فيما يلي إحصاء بعدد الجلس الحقيقية :

السنة	العدد
١٨٩١	٢٥٦٤٣
١٨٩٥	٣٥٠٥٤
١٩٠٠	٤٤٦٩١
١٩٠٥	٧٧٠٦٠
١٩١٠	٧١٦١٩
١٩١٥	١٠٣٦٣٠
١٩٢٠	١٣٨٦١٨
١٩٢٥	١٥٧٥٦٥
١٩٣٠	١٦٨١٥٨
١٩٣٣	١٨٢٠١٦

لِيؤخذ من تقرير الإحصاء القضائي السنوي لوزارة المحاكمية عن سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ أن نسبة الجلسات الجزئية إلى عدد السكان بلغت في هذه السنة ١١١ و ٣٨ لكل عشرة آلاف نسمة مقابل ١٠٠ و ٨ في السنة التي قبلها .

ولم يفت الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية في الجلسات والمخالفات كما يأتي :

سنة	عدد جلسات	عدد مخالفات
١٩٠٥	٣٦٥٥٦	١١٦٠٥
١٩١٠	٣٢٠٨٤	٨٩٧٠
١٩٢٠	٧٢٨٤١	٣٩٢٢٢
١٩٣٠	١٠٦٣٣٧	١٤٩٤٧٨

### ( أحكام المحاكم المركزية هي الجلسات والمخالفات )

لأننا أن نكتفي بمقارنة القضايا التي حكم فيها في سنة ١٩٠٥ بالقضايا التي حكم فيها في سنة ١٩١٠ ثم بالقضايا التي حكم فيها في سنة ١٩١٤ أي بعد أن ألغيت المحاكم المركزية في الأقاليم :

سنة	عدد جلسات	عدد مخالفات
١٩٠٥	٤١٨٧٨	٨٦١١٤
١٩١٠	٣٥٠٥٨	٥٣٠٤٠
١٩١٤	١٣٣٠٦	٢٩٨٢٥

لوالقصص البادية في إحصاء سنة ١٩١٠ عن إحصاء سنة ١٩٠٥ يرجع إلى ما أشار إليه السير برنيت المستشار القضائي في تقرير سنة ١٩١٧ من أن وزارة الداخلية أصدرت بعد سنة ١٩٠٥ تعليمات لرجالها بأنه في الجرائم البسيطة التي يعود ضررها على المجرى عليه دون أن يكون لها كبير مساس بالأمن العام لا تضبط لها واقعة ، ويكتفي بإخبار صاحب الشأن برفع دعواه مباشرة إذا شاء .

لما القصص في إحصاء سنة ١٩١٤ فيفسره إلغاء المحاكم المركزية في الأقاليم ، وقصرها على المحافظات . وبهذا أيضا تفسر الزيادة في أعمال المحاكم الجزئية بعد سنة ١٩١٢

### (شحاكم الأحداث)

لجاء في تقرير عبد الخالق ثروت بك عن أعماله بمحكمة أحداث مصر في سنة ١٩٠٥ أن عدد المتهمين الذين عرضت عليه قضاياهم كان ٤٧٦ في مواد الجنب و ٤١٨ في مواد المخالفات. وقد قضى ببراءة ٧٨ متهما في الجنب و ٨٨ متهما في المخالفات .

لأننا على بيان بالعقوبات التي صدرت على من حكم عليه :

في المخالفات	في الجنب	
٤٢	٨٨	تسليم لأولياء أمورهم ... ..
١٩٢	٢٠٣	تأديب جسماني ... ..
٢	٢٠	الحبس ... ..
٥٠٠	٣٨	الإصلاحية ... ..
٩٠	٤٢	الغرامة ... ..
٤	٧	عدم الاختصاص ... ..

للمقارنة هذه الأعداد ببلد من حكم عليهم من محكمة أحداث مصر أو إسكندرية في سنة ١٩٣١ يتبين مقدار الزيادة في عمل هاتين المحكمتين .

عدد المتهمين في المخالفات	في الجنب	
٥١٨	١٦٦٩	أحداث مصر ... ..
١٥٤٨	٧٥٠	أحداث إسكندرية ... ..

### (شحاكم المواد المخدرة)

لأن نظام تخصص بعض القضاة لنظر قضايا المواد المخدرة استحدثت في مايو سنة ١٩٣٢ بكل من محافظتي مصر وإسكندرية . وقد سبق أن عرضنا للأسباب التي أدت إلى إيجاد هذه المحاكم . ويلاحظ لنا أن جميع المحاكم تستهدى بالروح التي أوحى إلى إيجاد هذا النظام ، إذ يلاحظ الآن

أن المقوبات التي تصدرها المحاكم في مجموعها في مثل هذه الجرائم أصبحت متنامية ، مما كان له أثر واضح في تقليل هذا النوع من الإجرام إلى جانب ما يبذله مكتب مقاومة المخدرات من الجهود في مكافحة إدخال المخدرات وانتشارها في بلاد القطر . يدل على ذلك البيان التالي :

المحافظة	عدد القضايا	
	١٩٣٠ - ١٩٣١	١٩٣١ - ١٩٣٢
مصر	١٧٥٤	١٢٠٩
إسكندرية	١٧٠١	٨٩٣

لوفي سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ نزلت هذه القضايا في محافظة مصر إلى ٧٣١ وفي محافظة إسكندرية إلى ٧٩٧ يؤيد ذلك أيضا ما جاء في تقرير المكتب الرئيسي للواد المخدرة عن مقارنة عدد من حكم عليهم من المحاكم الأهلية في سنة ١٩٣٣ بالسنتين السابقتين . وبيان ذلك كما يأتي :

عدد من حكم عليهم	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣
	١٢٢٤٠	٥٥٢٥	٤٣٧٢	٢٣٣٧

### أعمال المحكمة النقض

سنة ( ١ ) قضائية من ٢٠ مايو سنة ١٩٣١ لغاية آخر أكتوبر سنة ١٩٣١

### ( الملحق الثاني )

عدد الطعون	جنت	
	جنايات	جنت
...	١٤٣	١٦٢
عدد ما حكم فيه	١٢٥	١٤٤

سنة (٢) قضائية من أول نوفمبر سنة ١٩٣١ لغاية آخر أكتوبر سنة ١٩٣٢

جنايات	جنح	
١٧٠٢	٧٧٥	عدد الطعون ... ..
١٦٨٨	٧٥٧	عدد ما حكم فيه ... ..

سنة (٣) قضائية في المدة من أول نوفمبر سنة ١٩٣٢ لغاية آخر أكتوبر سنة ١٩٣٣

جنايات	جنح	
١٩١٩	٧٣٥	عدد الطعون ... ..
١٩٠٣	٧٠١	عدد ما حكم فيه ... ..

(المالني)

المتاخر	الإيراد	ما حكم فيه
—	٤٣	—
٤٣	٩٩	(١) ٦١
٧٢	٩٤	٨٥

”ج“

(قضاة المحاكم لأعضاء النيابة للموظفون بها)

كان عدد المستشارين بحكمة استئناف مصر في سنة ١٨٨٨ ثمانية عشر . وكان بالمحاكم الابتدائية ستون قاضيا ، وأربعون عضوا نيابة ، وماونهم جميعا نحو الأربعمائة موظف من كتبة ومبشرين ومخبرين وغيرهم . وبلغت رواتب هؤلاء جميعا على ما هو وارد بميزانية سنة ١٨٨٨ ٩٤٠٧٥ جنيا لم يتجاوز صافي إيراد هذه المحاكم في السنة المذكورة مبلغ ٢٦٣ مليا ٧٣٠ جنيا .

(١) هذا هو عدد الأسكمان الصادرة في الطعون يضاف إليه (٧) طعون حصل تازل عنها وطعان حصل إيقافها . وبذا يكون المجموع سبعين ويطرح هذا المجموع من مجموع المتأخر والإيراد في هذه السنة وهو ١٤٢ يكون الباقي هو ٧٢ وهو العدد الذي اعتبر متأخرا في أول السنة التالية .

لقد أخذ هذا المند يزداد تبعا لما كان ينشأ من المحاكم بسبب زيادة الأعمال حتى أصبح كما يلي :

السنة	مستشارون	قضاة	أعضاء نيابة	مستعملون	مجموع المرتبات
١٨٨٨	١٨	٦٠	٤٠	٤٠٠	٩٤٠٧٥
١٩٠٠	٢٣	١٠٥	١٠٧	٨٤٢	١٦٩٩٩٠
١٩١٠	٢٧	١٤٤	١٣٦	٩٨٦	٣٣٥٣٤٤
١٩٢٠	٢٧	١٧٥	١٨١	٢٤٨١	٤٣٢٧٩٨
١٩٣٠	٤٤	٢٥٧	٢١٤	٣٦٨٦	٩٥٨٧٦٩
١٩٣٣	٥٥	٣٠٠	٢٢٩	٣٨٥٦	٩٩٥٥٠٨

د

### ( إيرادات المحاكم لمصروفاتها )

لجاء على مقارنة من إيرادات المحاكم المتحصلة من الرسوم من سنة ١٨٨٨ إلى سنة ١٩٣٣ :

السنة	جملة الإيراد		المصروفات		زيادة الإيراد عن المنصرف		نقص الإيراد عن المنصرف	
	طن	جنيه	طن	جنيه	طن	جنيه	طن	جنيه
١٨٨٨	٢٦٣	٦٦٠٧٣	—	٩٤٠٧٥	—	—	٧٣٧	٢٨٠٠١
١٨٩١	—	٧٨٩٣٩	—	١٤١٤٩٧	—	—	—	٦٢٥٥٨
١٨٩٥	—	٩٥١٤٢	—	١٥٧٩٠٦	—	—	—	٦٢٧٦٤
١٩٠٠	—	١٣٣٠٤١	—	١٦٩٩٩٠	—	—	—	٣٦٩٤٩
١٩٠٥	—	٢٩٦٢٥٢	—	٢٤٧٢٤٨	—	٤٩٠٠٤	—	—
١٩١٠	—	٣٨٠٠٠٠	—	٣٣٥٣٤٤	—	٤٤٦٥٦	—	—
١٩١٥	—	٣٥٧٠٠٠	—	٣٩٠٤٧١	—	—	—	٣٣٤٧١
١٩٢٠	—	٤٥٠٠٠٠	—	٤٣٢٧٩٨	—	١٧٢٠٢	—	—
١٩٣٠	—	٧٨٤٠٠٠	—	٩٥٨٧٦٩	—	—	—	١٧٤٧٦٩
١٩٣٣	—	٩٢٩٠٠٠	—	٩٩٥٥٠٨	—	—	—	٦٦٥٠٨

لكن ذلك يتضح أن إيراد الحاكم الأهلية بلغ في سنة ١٩٣٣، ٩٢٩٠٠٠ جنيه في حين أن هذا الإيراد لم يتجاوز ٥٠ مليا ١٣٥١٧ جنيها في سنة ١٨٨٤ و ٢٦٣ مليا و ٦٦٠٧٣ في سنة ١٨٨٨  
 نلاحظ أن الإيرادات كانت في بعض السنين تفوق المصروفات مع أن العدالة في نفسها ما كانت لتعد مورد إيراد .

” هـ “

### ( دور الحاكم )

تؤدى ٥١ محكمة من مجموع الحاكم الأهلية عملها في مبان مملوكة للحكومة ، شيد بعضها على طراز يتفق مع هندسة الحاكم ، سواء من جهة إعداد قاعات خاصة للجلسات أو تجنب بعض الأرقام التي يتصل عملها بالجمهور ناحية مستقلة أو غير ذلك .

لكن هذه مبنى محكمة استئناف مصر ومبنى محكمة أسبوط الابتدائية الأهلية ومحكمة إسكندرية الابتدائية ومحكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية ومحكمة قنا الابتدائية الأهلية وكثير من مباني الحاكم الجزئية كمحكي المطارين واللبان الجزئيتين ومحكمة دمنهور الجزئية، إلا أن كثيرا من الأبنية الباقية لا يفي بالفرض إما لضيقها وقدمها أو لأن أوضاع عملها لا تتلاءم مع حاجات العمل . هذا إلى أن مبنى محكمة استئناف مصر يجمع بين هذه المحكمة ومحكمة مصر الابتدائية ومحكمة النقض والإبرام ، مع أن من الواجب أن يتما لا كبر درجات القضاء العالي دار خاصة بعيدة عن مراكز التحقيقات الجنائية والمدنية وما ينشأ عن ذلك من ضوضاء يحدثها المتهمون والشهود والمتقاضون ومن يتبعهم إلى دار القضاء .

أما باقي الحاكم فتؤدى الوزارة إيجارا عن شغلها بقدر يحسب ربط ميزانية سنة ١٩٣٥ بمبلغ ٩٠٠ مليون و ١٠٧٨٨ جنيها .

للاستشارات المقدمة وضمت وزارة الحفانية برنامجا لسياسة عامة لإنشاء مبان للحاكم على نسق واحد ، وإعداد نظام يبدأ في تنفيذه على قاعدة التدرج حتى لا تنقضى عشرة أعوام إلا ويكون للحكومة أبنية في معظم بلاد القطر لائحة بالقضاء ، وتكون جهات القضاء المختلفة في كل بلد في بناء واحد منفصل الأجزاء بقدر الإمكان بحيث يتوافر فيه حسن الاستعداد وراحة المتقاضين وأرباب الأعمال ؛ فضلا عن تحقيق ما تتطلبه دور العدالة من روعة وجلال وروعة مظهر .



لقد تدرت الوزارة أن يتم تنفيذ هذه السياسة الإنسانية في مدى عشرة أعوام . وقد بدئ في العام الماضي بإدراج الاعتدال اللازم لإقامة مبنى محكمة عابدين الأهلية وملحقاتها والمحكمة الشرعية ومحكمة كرموس الأهلية والشرعية . وفي هذا العام طلبت الوزارة إدراج الاعتدالات اللازمة لإقامة مبنى محكمة استئناف أسبوط الأهلية والمحكمة الحسبي مصر ودار الإفتاء ومحكمة ملوى الأهلية والشرعية والمحكمة الحسبي ومحكمة أيتاي البارود الأهلية والشرعية والمحكمة الحسبي ومحكمة أبو حص الأهلية والشرعية والمحكمة الحسبي .

لذا ما مضت الوزارة في الدأب على تنفيذ هذا البرنامج فقد لا تنقضي العشر السنين المقررة إلا وقد تم بالفعل دور في جميع أنحاء القطر توافر فيها رونق وحسن المظهر مما يتفق وجلال القضاء .

” و ”

### ( المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية )

لقد بدأ يرز مجهود المحاكم في تضمين أحكامها كثيراً من المبادئ القانونية كنتيجة لاستيعاب النظريات القانونية وبحث مختلف المراجع وكتب الشرح روى ، تسمياً للفائدة ، إصدار مجموعة تشر بها الأحكام المتضمنة لمبدأ من مبادئ القانون أو لرى في التفسير والتخرج . فأنشئت المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية في سنة ١٩٠٠ وبذا تكون آتمت طامها الرابع والثلاثين . وقد نشر بهذه المجموعة إلى نهاية سنة ثلاث وثلاثين ١٩٠٢ حكم من قضاء المحاكم على مختلف درجاتها .



## كيف احتفل القضاء الأهل ببعيده الخمسين

### لحضرة صاحب العزة مصطفى هني بك

جاء في خطاب العرش الذي تلى على البرلمان يوم افتتاحه للدورة التاسعة في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ ما يأتي : "وإني ليسرني أن أنوه بناية حكومتى بشكر المدلة بين سكان البلاد جميعا وبما يستتبعه ذلك من الإصلاح القضائي أو من أعمال التشريع. وإن ما خطته المحاكم الأهلية من خطوات واسعة في سبيل الرقي في غضون الخمسين عاما التي انقضت على إنشائها، وما حازته القضاء الأهل من ثقة عامة، لما يشجع حكومتى على المضى في كل إصلاح يرى إلى تأمين جانبها وإعلاء شأنه وذريوع المدلة داخل البلاد وخارجها. وستحتفل حكومتى بذكرى مرور خمسين عاما على إنشاء تلك المحاكم ". فصفى الثواب والشيخ تصفيقا شديدا . وأخذ وزير الحفانية من ذلك الحين يعمل على تنفيذ ما جاء بخطبة العرش .

هني ١٤ أبريل سنة ١٩٣٣ رفع مذكرة لمجلس الوزراء جاء بها : "إنه في يوم ١٤ يونيه سنة ١٩٣٣ يكون قد مضى على إنشاء المحاكم الأهلية في مصر خمسون عاما ، إذ أن هذه المحاكم أنشئت بموجب الأمر العالي الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ لهذا اعترفت الحكومة الاحتفال بهذه الذكرى . ولقد أشير إلى ذلك في خطاب العرش الذي ألقى في افتتاح الدورة البرلمانية الحالية .

فتمتدح تشكيل لجنة برامتنا لتولى تحضير ما يلزم لهذا الاحتفال، يكون أعضاؤها حضرات : رئيس محكمة النقض والإبرام ، وروساء محكمى استئناف مصر وأسيوط السابقين والحالين ، والثواب العموميين السابقين والحال ، ورئيس أقلام قضايا الحكومة ، واثنين من المستشارين الملكيين ، وأحد مستشارى محكمة استئناف مصر، وقيب المحامين لدى المحاكم الأهلية أو من يقوم مقامه ، وكبير الأطباء الشرعيين ، وعميد كلية الحقوق ، وأحد المحامين الأهلين . وقد استطلعت الوزارة رأى حضراتهم في قبول الاشتراك في أعمال اللجنة المذكورة ، فوافقوا على ذلك .

لشرف برض الأمر على مجلس الوزراء رجاء الموافقة .ومرفق بهذا كشف بأسماء حضرات الأعضاء الذين نرى أن تولف منهم اللجنة المذكورة .

لما التفقات التي تازم لهذا الاحتفال ، في الشؤون المختلفة ، وطبع الكتاب الذهبي ، فستقدم بها وزارة الحفانية في الوقت المناسب .

لوفي يوم ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٣ صادق المجلس على هذه المذكرة . وأصبحت اللجنة مشكلة كما يأتي :

- ١ - حضرة صاحب المال أحمد على باشا ... .. وزير الحفانية رئيسا
- ٢ - حضرة صاحب اللولة يحيى إبراهيم باشا ... .. ( رئيس محكمة استئناف مصر سابقا )
- ٣ - حضرة صاحب المال محمد توفيق رفعت باشا ... .. ( النائب العمومي السابق )
- ٤ - حضرة صاحب المال أحمد طلعت باشا ... .. ( رئيس محكمة استئناف مصر سابقا )
- ٥ - حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا ... .. رئيس محكمة القضا والإبرام
- ٦ - حضرة صاحب السعادة محمد مصطفى باشا ... .. ( رئيس محكمة استئناف مصر سابقا )
- ٧ - حضرة صاحب السعادة محمد طاهر نور باشا ... .. وكيل وزارة الحفانية
- ٨ - حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوى باشا ... .. رئيس لجنة قضايا الحكومة
- ٩ - حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن رضا باشا ... .. ( النائب العمومي سابقا )
- ١٠ - حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن سيد أحمد باشا ... .. وكيل محكمة القضا والإبرام
- ١١ - حضرة صاحب السعادة عبد العظيم راشد باشا ... .. ( رئيس محكمة استئناف مصر سابقا )
- ١٢ - حضرة صاحب السعادة صالح حقي باشا ... .. ( رئيس محكمة استئناف أسبوط سابقا )
- ١٣ - حضرة صاحب العزة مصطفى محمد بك ... .. المستشار بمحكمة القضا والإبرام ( النائب العمومي سابقا )
- ١٤ - حضرة صاحب العزة محمد لبيب عطية بك ... .. النائب العمومي لدى المحاكم الأهلية

- ١٥ - حضرة صاحب العزة محمد عبد الهادى الجندى بك ... رئيس محكمة استئناف أسيوط
- ١٦ - حضرة صاحب العزة محمود حسن بك ... ... مستشار ملكى وزارة المالية
- ١٧ - حضرة صاحب العزة صليب سامى بك ... ( مستشار ملكى سابقا )
- ١٨ - حضرة صاحب العزة مصطفى حنفى بك ... ... المستشار بمحكمة استئناف مصر الأهلية
- ١٩ - حضرة المحترم الأستاذ محمود بسيونى أفندى ... ققيب المحامين الأهليين ،  
وعند المانع حضرة كامل  
صدقى بك وكيل النقابة
- ٢٠ - حضرة صاحب العزة محمود ماهر بك ... ... مدير مصلحة الطب الشرعى
- ٢١ - حضرة صاحب العزة عبد كامل مرمرى بك ... ... عميد كلية الحقوق
- ٢٢ - حضرة صاحب العزة عزيز خانكى بك ... ... المحامى
- ثولاً حين حضرة صاحب السعادة أمين أنيس باشا رئيسا لمحكمة استئناف مصر الأهلية ،  
وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣ على تعيينه عضواً باللجنة المذكورة .
- ثولاً يوم السبت ٦ مايو سنة ١٩٣٣ انعقدت اللجنة المذكورة لأول مرة بمكتب حضرة  
صاحب المسالى وزير الحفانية واتتحت الجلسة بالخطاب الآتى :

”بها السادة :

أرحب بحضراتكم وأشكركم على تفضلكم بقبول الاشتراك معنا فى تحضير المعقدات والوسائل  
اللازمة للاحتفال بمرور خمسين عاماً على إنشاء المحاكم الأهلية . وإنه لمن دواعى التبعة والسرور  
أن تحتفل الحكومة بهذه الذكرى ، مسترشدة فى عملها هذا برىال لهم من تجاربهم الطويلة ،  
ومعلوماتهم المشهود بها ، وماضيهم المعروف ، ما تمتدده ضامناً لأحسن معاونة تتلمسها فى هذا  
السبيل .

لئن أبلى أن نستعرض فى هذا المهرجان ؛ ما قامت به المحاكم الأهلية من جلائل الأعمال ،  
وما بذلت من جهود فى سبيل تحقيق العدالة وتوزيها بين جميع الناس على السواء ، وما تم فى غضون  
تلك المدة من إصلاح قضائى وتشريعى ، للبلاد أن تفتخر به حقاً .

شجع تكرر شكرى لحضراتكم ، آتشف بدعوتكم إلى الشروع فى هذا العمل الجليل ، وأن  
تبدأوا فى وضع الخطة التى ترونها مؤدية لهذه الغاية السامية .

لؤافه أسأل أن يوفقنا جميعا إلى ما فيه خير البلاد .“

شهورت اللجنة تشكيل لختين فرجيتين ، إحداهما لتنظيم الاحفال وتشكل على الوجه الآتى :

لؤولة يحيى إبراهيم باشا ( رئيسا )

شعالى محمد توفيق رفعت باشا

شعالى احمد طلست باشا

شعادة محمد طاهر نور باشا

شعادة عبد الرحمن رضا باشا

شعادة صالح حق باشا

شخرة محمد عبد الهادى الجندى بك

لؤالأخرى تختص بالأبحاث والكتاب الذهبى ، وتشكل من حضرات :

شعادة عبد العزيز فهمى باشا ( رئيسا )

شعادة محمد مصطفى باشا

شعادة عبد الحميد بلوى باشا

شعادة عبد الرحمن سيد أحمد باشا

شعادة عبد العظيم راشد باشا

شخرة مصطفى محمد بك

شخرة محمد لييب عطية بك

شخرة محمود حسن بك

شخرة صليب سامى بك

شخرة مصطفى حنى بك

حضرة نقيب المحامين .

حضرة الدكتور محمود محمود ماهر بك .

حضرة محمد كامل مرسى بك .

حضرة عزيز خانكي بك .

لقد نذبت اللجنة مصطفى حنفي بك واضع هذا البيان ، سكرتيرا عاما لها ، ويساعده حضرات  
محمد محمود أفندي مدير إدارة المحاكم الأهلية ، وأحمد زكي حمزة بك مدير إدارة النيابة الأهلية ،  
ومحمد السيد شاهين أفندي سكرتير في مكتب وزير الحفانية ، والمسيو فلديمان النائب بقسم القضايا ،  
وكامل مدور أفندي الموظف بوزارة الحفانية ، وأحمد بلخ أفندي باشكاتب محكمة استئناف مصر  
الأهلية ، ومحمود عمر أفندي سكرتير محكمة النقض والإبرام . ثم ضم إليهم بعد ذلك حضرة محمود  
عبد الرحمن أفندي باشكاتب محكمة استئناف أسيوط الأهلية .

وفي ٩ مايو سنة ١٩٣٣ عقدت أول جلسة من جلسات لجنة الأبحاث والكتاب الذهبي  
بديوان وزارة الحفانية تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبدالعزیز فهمي باشا فقال سعادة  
الرئيس : حضراتكم تلبون المهمة المنوطة بهذه اللجنة . وقد اجتمعنا الآن لنضع المبادئ التي يسار  
عليها أداء هذه المهمة . إن الكتاب الذهبي المراد وضعه يجب أن يفي في موضوعه بناحيتين :  
الناحية التاريخية والناحية العلمية . وبين يدي اقتراح لحضرة مصطفى حنفي بك ضمنه المواضيع  
التي يرى ضرورة احتواء الكتاب الذهبي عليها . وفي رأبي أنه أحسن الاختيار . وسأتلو  
على حضراتكم بيانها لتتفقوا على توزيع ما تختارونه منها على من يتولى الكتابة فيها .

لوقبل أن نعرض لذلك أقترح أن تقرر اللجنة رجاء الحكومة في أن تفتح أبواب دور المحفوظات  
العامة لحضرات الذين سيقومون بالكتابة في المواضيع التي ستختارها ليمكنوا من الاطلاع  
على الوثائق التاريخية التي تقتضي أبحاثهم الرجوع إليها ، وأن يناط بوزير الحفانية العمل على تنفيذ  
هذا الاقتراح . فوافقت اللجنة على ذلك .

ثم استعرضت المواضيع التي اقترحها مصطفى حنفي بك ، وبعد تبادل الرأي بشأنها اتفق  
على اختيار كثير منها ومن غيرها بما اقترحه بعض الأعضاء .

ثم قال حضرة الأستاذ كامل مرسى بك إن كلية الحقوق ستصدر لمناسبة الاحتفال بعيد  
الحاكم عددا خاصا من مجلتها تنشر فيه بعض الأبحاث القانونية المناسبة .

لوقدم حضرة تقيب المحامين الأهلين كشفا ببيان المواضيع التي تقترح القاعة الكتابة فيها ونشرها بالكتاب الذهبي . وبعد أن استعرضته اللجنة اختارت منه بعض الموضوعات .

لهم إن حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بلوى باشا رجا تقيب المحامين في أن تصدر مجلة المحاماة مددا خاصا لمناسبة هذا الاحتفال ، تشر فيه بعض الأبحاث المناسبة للقيام . وقد وعد حضرة التقيب بالعمل على تحقيق هذه الرغبة .

لوالجلسة المذكورة شكلت لجنة خاصة لمراجعة وتمحيص بحوث المواضيع التي تقرر نشرها بالكتاب الذهبي ولتقبل ما قد يقدم من البحوث الأخرى وتقرر صلاحيتها للنشر في هذا الكتاب من حضرات :

لحميد العزيز فهمي باشا .

لحميد الحميد بلوى باشا .

لحميد كامل مرسي بك .

لحميد حنفي بك .

لحمود بسيوني أفندي .

لهزير خانكي بك .

لورجا سعادة الرئيس كل باحث أن يضع لبحثه ملخصا موجزا باللغة الفرنسية ، لكي تم الفائدة المرجوة من نشر الكتاب الذهبي .



لوفي يوم ١٥ مايو سنة ١٩٣٣ اجتمعت لجنة الاحتفال ، يجلس الشيوخ تحت رئاسة حضرة صاحب السولة يحيى ابراهيم باشا ، وقررت أن يكون الاحتفال باقتضاء خمسين عاما على الحاكم الأهلية يوما واحدا ، بأن تقام حفلة في دار الأوبرا الملكية نهارا ، ويحدد ميادها وبرامجها فيما بعد ، ثم حفلة عشاء في المساء فندق سميراميس ، وأن يندب بعض حضرات أعضاء اللجنة للتشرف بمقابلة حضرة صاحب الجلالة الملك لكي يشتموا من جلالة أن يتفضل بتشريف الحفلة التي تقام في دار الأوبرا .

فما اقترحت ما يأتى :

١ - لعمل ميدالية تذكارية للاحتفال ، ينقش في أحد وجهيها صورة حضرة صاحب الجلالة الملك ، وفي الوجه الثانى تاريخ إنشاء المحاكم الأهلية وتاريخ الحفلة ورسم ميزان ( رمزا للعدل ) ، وأن تعمل ميدالية خاصة بهذا الشكل لتقديمه لجلالة الملك .

٢ - أن تلقى خطاب موجزة في حفلة الأوربا من كل من وزير الحفانية ، ورئيس محكمة النقض والإبرام ، والنائب العمومى ، وقيس الحامين .

٣ - لعمل لوحة تذكارية كبيرة يذكر فيها تاريخ الاحتفال ، وتلصق بأحد جدران محكمة الاستئناف .

٤ - طلب فتح اعتماد بمبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه لهذا الغرض .



لوفى يوم السبت ٢٠ مايو سنة ١٩٣٣ اجتمعت اللجنة العامة بمكتب وزير الحفانية تحت رئاسة حضرة صاحب المالى أحمد ص باشا الوزير ، ووافقت على القرارات التى اتخذتها اللجنتان الفرعيتان ، كما عيئت صور الأشخاص والهيئات والأمكنة التى يشملها الكتاب النهي .

لوفى خلال انعقادها قال صاحب السعادة عبد العظيم راشد باشا إنه بمناسبة الاحتفال باقضاء خمسين عاما على إنشاء المحاكم الأهلية يرى أن يتقدم إلى اللجنة براء ، هو أن المحاكم الأهلية ، بطبيعة عملها واختصاصها ، هى المحاكم الطبيعية لهذه البلاد (Tribunaux de droit commun) وما عداهما فمحاكم استثنائية . وليس من الطبيعى أن المحاكم الأهلية تمتع بوصف فيقال إنها المحاكم الأهلية ، ولكن المقول هو أن المحاكم الاستثنائية هى التى توصف فيقال "المحاكم القنصلية" و "المحاكم المالية" ، أما المحاكم الأهلية فيجب أن تسمى المحاكم فقط (Tribunaux) . خصوصا إذا لوحظ أن وصفها بأنها الأهلية (Indigènes) لا يتفق مع ما يجب أن يكون لها من الكرامة لمب لهذه الكلمة الفرنسية من معان لا تنفى . فكلية (Indigènes) لا تعرف إلا فى البلاد الغير المتبدينة والى أقرض أهلها فلم يبق منهم إلا القليل . وقد مضى خمسون عاما تحملنا فيها هذا الوصف على ما فيه من غضاضة . وقد آن لنا أن نطلب من معالى وزير الحفانية أن يتخذ من الإجراءات التشريعية ما يزيل هذا الوصف عن المحاكم اكتفاء بالتسمية الطبيعية .



لشغال معالى الرئيس إنه وإن كان يرى أن كلمة (Indigènes) الفرنسية قد تحمل على فهم المعنى الذى يراه سعادة عبد العظيم راشد باشا إلا أن كلمة "أهلية" باللغة العربية ليس فيها غضاظة. ويرى معالى أن خطبة العرش قد نصت على تشكيل لجنة لمراجعة القوانين المصرية. وتعديلها ، ومن الممكن أن يدخل هذا البحث فى أعمال تلك اللجنة عند النظر فى تعديل لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية .

لوقال سعادة عبد الحميد بلوى باشا إنه يقدر اقتراح سعادة راشد باشا قدره ، ولا يشك أنه صدر عن اعتقاد شريف . وذكر سعادته أنه لا ينسى فى هذه المظلة أن كلمة (Indigènes) دعت إليها ظروف تاريخية قديمة ، عند ما كانت مصر ولاية عثمانية وقت إنشاء المحاكم الأهلية . وقد كان لاستعمال كلمة (Indigènes) تأثير عظيم فى تاريخ الاختصاص ، حتى رأت المحاكم المختلطة ، فى وقت ما ، أنها مختصة بالفصل فى قضايا غير المصريين جميعا ، ومنهم رعايا الولايات الثمانية التى انفصلت عنها بعد الحرب . وكان ذلك مدعاة إلى تعديل المادة ١٥ من لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية بما هو معروف للجنة . فبعد هذا وبعد أن صدر قانون المجلسية المصرية قد زال كثير من الصعوبات . وقد يكون التغيير طرفة واحدة منطاة إلى سوء الفهم . فمن الممكن أن يمهّد لذلك من الآن بأن تبدأ اللجنة ، عند ترجمة الكتاب النهي ، بترجمة كلمة (Indigènes) بكلمة (Nationaux) وأن يشار فى الكتاب النهي إلى ما يدل على أن كلمة (Indigènes) استبدلت بها كلمة (Nationaux) الفرنسية .



لحينئذ ذلك الحين بدأ السكرير العام ، واضح هذا البيان ، يماونه مساعدوه فى تحضير المستندات التاريخية والصور التى تقرر نشرها والقيام بتنفيذ قرارات اللجنة الآفة الذكر .



لوفى يوم ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٣ اجتمعت لجنة الاحتفال ، لالة الثانية ، تحت رئاسة حضرة صاحب السولة يحيى إبراهيم باشا ، فى غرفته يجلس الشيوخ ، وقررت تحديد يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ موعدا للاحتفال بهذه الذكرى التاريخية ، إذ فى مثله من سنة ١٨٨٣ قد احتفل فعلا بافتتاح المحاكم الأهلية . ولما كان هذا اليوم يقع فى شهر رمضان ، فقد قررت اللجنة أن تستبدل بمجلة الشاء حفلة سامرة ، وعهدت إلى ، وإلى حضرة صاحب السعادة طاهر نور باشا وكل الحفائية ، وضع برنامج هذه الحفلة .

لنظرا لما يقرب على مجئ جميع رجال القضاء الأهل بالقاهرة لحضور الحفليتين من تعطيل الأعمال رجحت اللجنة جعل هذا اليوم عطلة قضائية لمحاكم القاهرة . ثم تدبت من بين أعضائها حضرة صاحب المعالي أحمد طلعت باشا ، وحضرة صاحب السعادة عبد الرحمن رضا باشا ، وحضرة صاحب السعادة صالح حقي باشا ، وحضرة صاحب العزة عبد الهادى الجندى بك ، وإيادى ، برئاسة معالى وزير الحفانية ، للتشرف بمقابلة حضرة صاحب الجلالة الملك ، لنتمس من لدن جلالة أن يتفضل بتشريف الحفلة التى تقام بدار الأوبرا الملكية .

لُقِيَ يوم الثلاثاء ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٣ تشرفت اللجنة المذكورة بمقابلة حضرة صاحب الجلالة الملك بسرائى مابدين ، فلقيت من جلالة كل عطف وتأييد ، وتكلم ببارات دلت على ما يكنه جلالة من التقدير لأعمال القضاء الأهل فى خلال الخمسين عاما التى انقضت ، فخرج الأعضاء متعطلين .

لُقِيَ ذهب مجلس الوزراء إلى إبعاد مما طلبته اللجنة ، إذ قرر فى يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ جعل العطلة القضائية يومى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ وأول يناير سنة ١٩٣٤ ، وأن تكون عطلة عامة لجميع رجال القضاء الأهل بالقطر المصرى .

• •

أخذنا بمعاونة مساعدينا فى إعداد الدعوة للحفليتين ، ووزعت على الوزراء ، ووزراء الحفانية السابقين ، ورجال القضاء الأهل ، والمحامين ، ورجال السلك السياسى ، وأساتذة الحقوق ، ورجال الطب الشرعى ، والقضاء المختلط ، وكبار رجال الأعمال ، والرؤساء الروحانيين ، والمستشارين الملكيين ، ورئيسى مجلسى الشيوخ والنواب ، ومكتبى المجلسين ، ولجئى الحفانية بهما . وتقرر أن يحضر المدعوون إلى دار الأوبرا الملكية بالردنجوت ، وأن يكون رجال القضاء الأهل بأوسمتهم ، والمحامون بأرديتهم ، ورجال الجامعة بلباسهم الجامعية .

لُقِيَ كما ينبثق بغير يوم الأحد ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ حتى كانت دار الأوبرا الملكية معدة للحفلة التاريخية العظمى التى تقام فى الساعة الحادية عشرة من ذلك اليوم والتى يشرفها حضرة صاحب الجلالة الملك .

لُقِيَ أخذ المدعوون يفدون على الدار المذكورة ابتداء من الساعة العاشرة صباحا ، متخذنا كل فريق منهم مجلسه المعدل . فجلس على المسرح أعضاء اللجنة ، ومستشارو محكمة النقض والإبرام ومحكى الاستئناف ، ورؤساء المحاكم الابتدائية الأهلية ووكلاؤها ، ورؤساء النيابة العمومية ،

والمستشارون المكيون ، وأساتذة كلية الحقوق ، وبعض رجال الحمامة ، ورجال الصحافة العربية والإفريقية . وجلس في ردهة الأوبرا قضاة المحاكم وأعضاء النيابة العمومية والمحامون . وكان لهذا المشهد من الروعة والجلال ما يحرك شعور القبطة في نفس كل مصري .

لُقي الساعة الحادية عشرة شرف الحفلة حضرة صاحب الجلالة الملك ، محوطا بوزرائه وكبار رجال القصر الملكي ، فوقف الجميع إجلالا . وبعد أن جلسوا تقدم رئيس لجنة الاحتفال حضرة صاحب المعالي أحمد علي باشا وزير الحفانية وألقى خطبة تجدها منشورة بعد .

لوعقب أن انتهى من تلاوتها ، تقدم بين يدي حضرة صاحب الجلالة الملك ، فرغ إليه المدايلة التذكارية لهذه الحفلة ، وهتف بحياة جلالتة ثلاثا ، وبحياة ولي العهد حضرة صاحب السمو الملكي أمير الصعيد الأمير فاروق .

ثم قام حضرة صاحب العزة محمد لبيب عطية بك النائب العمومي وألقى خطبة . ومن بعده تقدم حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس محكمة النقض والإيرام وألقى خطبة أخرى وكلتا الخطبتين تجدها منشورة فيما بعد أيضا .

لوعقب الخطبة الأخيرة خرج جلالة الملك وعلام البشر على مجاه الكرم . ثم انصرف المدعوون وهم يتحدنون بجمال هذا الاحتفال وبجماحه . وقد ذهب أعضاء اللجنة إلى سراي طابدين الملكية فوزنوا أسماءهم في سجل التشرفات . ثم ذهبوا بعد إلى وزارة الحفانية حيث أخذت صورتهم الشمسية . وذهب باقي الهيئات القضائية إلى سراي القضاء العالي بميدان باب الخلق فأخذ لكل هيئة منهم صورة شمسية لإثباتها بالكتاب النهائي . والتف الناس حول بناء المحكمة يشهدون هذا المنظر الفريد . فقد اجتمع في فناء الدار أكبر عدد من القضاة ورجال النيابة بملابسهم ووشاحاتهم الرسمية .

لُقي المساء أقيمت حفلة ساهرة فندق سميراميس حضرها نحو ألف مدعو، في مقدمتهم أصحاب الدولة والمعالي رئيس مجلس الوزراء والوزراء ، ورجال القصر الملكي ، والأسرة القضائية ، وأعضاء مجلسي الشيوخ والنواب ، ورجال السلك السياسي ، وبعض الوجوه من المصريين والأجانب ، وعقيلات كثيرين منهم .

لُقد كتب بالأناور على واجهة الفندق " العيد الخمسيني للحاكم الأهلية " باللغتين العربية والفرنسية .

لُوفى الساعة الثامنة بدأت الفرقة الكبرى لمعهد الموسيقى الشرقى قشفت الأسماع بأنغامها الشجية . وفى الساعة التاسعة بدأت الآنسة أم كلثوم تغنى بقاعة الاحتفالات الكبرى ، ثم اعقبها فرقة راقصات دار الأوبرا الملكية .

لُوفى الساعة الحادية عشرة افتتح مقصف تناول فيه المدعوون ماشاعوا من الأطعمة . وكان مما لفت الأنظار تمثال العسل البديع الذى أقيم وسط المقصف تيمث منه أنوار زاهية كان يتغير لونها بين حين وآخر ، وهو تمثال لفنأة تحمل فى إحدى يديها ميزانا ، وتقبض بالآخرى على سيف ، وهما رمز العدل والقوة .

لُوبعد ذلك أخذت الآنسة أم كلثوم تغنى مرة أخرى فى قاعة الاستقبال الكبرى بينما كان المدعوون من الأجانب يرقصون على فئات الموسيقى فى قاعة الاحتفالات . وقد زادهم سرورا أنهم جمعوا فى هذه الليلة بين عيدين : عيد المحاكم الأهلية وعيد رأس السنة الميلادية .

لُوظل الجميع فى أس وجور إلى أن انقضى المزيج الأكبر من الليل ، فاعترفوا مسرورين ، يحملون لهذا اليوم السعيد أجمل الذكري .

لُوقد كان مما زاد الحفلة بهجة أن قام حضرة الأستاذ الشيخ عبد الله عفيفي المحرر العربى بديوان جلالة الملك فى وسط هذا الجمع الحاشد وألقى قصيدة مناسبة لهذا العيد كانت تقابل بالصفيق الحاد من السامعين والمتناف للعدل والقضاء . وهاك نصها :

يامنار العدل فى ساح القضاء	لا يزل مضناك مرفوع البناء
أنت نور الله فى آفاقه	للسرايا ، أنت وحى الأنبياء
أنت ظل الله فى سلطانه	أنت رمز الود فيه والإخاء
لك فى "مصر" بناء راسخ	شاخ الأعراف خفاق اللواء
كتب الخلد على أبوابه	فى سناء الحق سطرا من ضياء
أيها المظلوم فى هذا الورى	قف ! فهذا الباب من باب السماء
ارفع الرأس ، ففى هذا الجوى	يشمخ الضمى ، ويمتو الأقوياء
منطق المظلوم فيه من شبا ،	ويد الجبار فيه من هباء
إن هذا الحق سيف مصلت ،	مرهف الحدين ، مرهوب المضاء

لايسالى أى رأس مسه ،  
هم سواء مثل ما صورهم  
أياها الشادى بيرلين استمع !  
بلد هبت عليه نفحة  
بسط العدل عليه ظله  
وسرى الشرق إليه واحتفى ،  
ونما الفكر بها فى روضة  
حين كان الشرق بحرا من دم  
شرد الأحرار فاستنوا إلى  
هى مصر ، لم تزل مهد الهدى ،  
حق ذكرى العدل فيها ، إنها  
بنت خمسين ، صمت من عنصر  
أزهرت فى روض "عمرو" وزكت  
وتولاه "فؤاد" فاستوت  
ملك فى عدله أو فضله  
"عمر الفاروق" إن شجته  
بدد الشبهة من مبرها ،  
يجل التاريخ فى أيامه  
ياقضة النيل ! أتم عمد  
ارفعوه فوق هامات السهى ،  
سيد النيل جياكم عطفه ،  
قد رعيتم فى حماه شعبه ،

قد تساوى الخلق من ذئب وشاء  
بارئ الأحياء من طين وماء  
إن فى مصر قضية وقضاء  
من جلال الحق تمحي من تشاء  
فتوافق كل سر واستفاء  
وسعى العلم ، وحج العلماء  
فى ثراها كل أسباب الناء  
ومزاجا من خوف وثقاء  
وطرن الحر ودار السلاء  
وحى الحق ، ومشكاة الرجاء  
مطلع المجد ، وعنوان السناء  
أزلى الأصل ، درى الصفاء  
بعد "عمرو" فى رياض الخناء  
فى سواء يلا الأرض الفضاء  
آية الحكم أو الحكاء  
وأبو "الفاروق" فى العدل سواء  
وأجل العدل حودا لا ابتداء  
غاية الإنسان من عدل القضاء  
من عماد الله ، ولملك بناء  
واثبثوا كالطود إن جد الهواء  
هل لهذا العطف منه من كفاء ؟  
فاقبلوا من رعيه خير الجزاء

لأن هذا المساء سمع همسا أن بعض الأجانب، من رجال القضاء المختلط والجناليات الأجنبية، لم يسره ما جاء في خطبة سعادة عبد العزيز فهمي باشا من الرجاء الذي توجه به إلى حضرة صاحب الجلالة الملك أن يجهر بكتلته مسمنة مملنة أن الخمسين سنة الماضية قد حققت إلى الغاية القصوى وسائل مشروع والده العظيم، وأن مصر أصبحت مستحقة للتمتع بما تتمتع به كل أمة من الاستقلال بإدارة العدل في ديارها بين قطانها أجمعين، وما قول به هذا الرجاء من التصفيق الحاد من المصريين، ورأوا في هذا رغبة من جانب المصريين في إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة لتحل محلها المحاكم الأهلية .

فلم تكثر هذا المحسم في الأيام التالية حتى أصبح حقيقة. فقد زار حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية وزير فرنسا وإيطاليا ، وتحدثا إليه في هذا الأمر . فدعش المصريون لهذا ، وأخذت المسألة شأنا هاما في الرأي العام المصري ، وأجمع الناس من مختلف الأحزاب ، على تأييد وجهة النظر المصرية . حتى اضطر رئيس الوزارة في يوم ١٠ يناير سنة ١٩٣٤ إلى الإقضاء إلى الصحف بالتصريح التالي: « الواقع أن سعادة وزير فرنسا المسيو جايارد زارني في يوم السبت الماضي وذكر لي أنه جاء ليبلغني أن ما جاء في خطاب سعادة رئيس محكمة النقض والإبرام من إشارة إلى إلغاء المحاكم المختلطة يحضر من ممثلي الدول السياسيين، كانت موضع تصفيق حاد ، قد أثار قلقا في بعض الأوساط . وقد سعى إلى رغبة في اتقاء أن تتعد الأمور بسبب ما يجوز أن تعلق به الصحف على الخطاب . على أنه أشار في صراحة إلى أنه لم يقصد إلى اعتراض أو احتجاج ، وإنما إلى مذكرة خاصة في هذا الشأن .

فهاجسته بأني مندعش غاية الدهشة للقلق الذي أحدثه خطاب سعادة عبد العزيز فهمي باشا. فان سعادته اقتصر على الإشارة إلى أن القضاء الأهل يطعم من جلالة الملك أن يجهر بكتلته مسمنة مملنة أن الخمسين سنة الماضية قد حققت إلى الغاية القصوى وسائل مشروع أبيه العظيم . وأن مصر أصبحت مستحقة للتمتع بما تتمتع به كل أمة من الاستقلال بإدارة العدل في ديارها بين قطانها أجمعين .

فلم قلت له إن مثل هذه الأقوال، وقد سبقتها إشارة تقدير كريم للقضاء الأجانب الذين عاونوا المصريين في المحاكم الأهلية ، وللمحكمة المختلطة نفسها، لا يمكن أن تثير قلقا إلا إذا كانت الأوساط التي تشير إليها الوزير تنكر على ممثلي القضاء الأهل حق التنويه بفضلهم ومقدرته على إدارة العدل بين سكان الديار بلا تمييز أجناسهم ، وحق إعلان أمنيته في هذا الشأن . فان كان هذا شعورها فان ذلك يكون بالغا في جرح العزة القومية ، ولا يسعني إلا أن أنكر هذا الشعور كل الإنكار .

فهل سعادة الوزير بأنه ليس ثمة عمل للارتجاج . وأتمى الحديث على هذا .

”لقد جرى بيني وبين سعادة وزير إيطاليا حديث لا يخرج عن هذا المعنى .“

”لأبغضني المسويجايا بعد ذلك بأنه لقي بعض زملائه وأبلغهم ما دار بيننا من الحديث وذكر لهم أن الرأي عنده أنه لأعمل للارتجاج .“

لقد أثيرت هذه المسألة في مجلس النواب ، فأدلى دولة وزير الخارجية بتصريح مثل التصريح السابق ردا على سؤال توجه به إليه أحد النواب . وقد قوبل ذلك بتصفيق شليد من المجلس وبهذا انتهى الحادث .

لوكأن مما لفت أنظار الناس جميعا ما توخته لجنة الاحتفال في جميع مظاهره من استبدال كلمتي (Tribunaux Nationaux) بكلمتي (Tribunaux Indigènes). وظهر ذلك في تذكرة الدعوة وفي تراجم الخطب التي وزعت على المصوتين وفي الزينة التي أقيمت على فندق سميراميس .

لوهكذا احتفلت الأمة المصرية ، حكومة وشعبا ، بعيد قضائها الخمسين احتفالا رائعا .

لأأحدث لجنة الاحتفال لوحا تذكاريا لهذه الحفلة ثم صنعه في شهر يولييه سنة ١٩٣٤ من الرخام الأبيض . وقد كتب عليه بماه الذهب العبارة الآتية :

”إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها“

”وإذا حكم بين الناس أن تحكموا بالعدل“

”في عهد حضرة صاحب الجلالة الملك هوذا الأول وبشريفه السامي احتفلت الحكومة“

”المصرية يوم الأحد ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ في دار الأوبرا الملكية بمرور خمسين عاما على إنشاء“

”المحاكم الأهلية بحضور الوزراء ورجال الدين وأعضاء مجلسي الشيوخ والنواب ورجال الهيئات“

”السياسية ومديرى البنوك وكبار رجال الأعمال ورجال القضاء الأهل والشعري والمختلط“ .

لقد لصق هذا اللوح بالحائط البحرى لمكة استئناف مصر الأهلية . وسيبقى مدى الأيام بخلد . ذكرى هذا العهد ، ويقص على أبناء الأجيال المقبلة قصة هذا اليوم العظيم .



هنا ؛ وأما الموضوعات المختفة المنشورة في الكتاب من تاريخية وفقهية وغير ذلك ، فمع الإقرار  
لحضرات أمصاها بالفضل العظيم في المسارعة إلى وضعها مساهمة منهم في هذا العمل القوي الجليل  
يجب علينا أن نشيد بفضل رجلنا الكبير عبد العزيز فهمي باشا ذالیه وحده يرجع الفضل في تمحيص  
كثير من تلك الموضوعات بالاتفاق مع واضعها . وهو عمل من أشق ما يكون بفراه الله عن  
حسن بلائه وعن تواضعه المتناهي خير الجزاء .

كما يجب علينا أن نعترف مع جميل الشكر لكل من ساعدنا في أعمال السكرتارية ما تجشموا  
من المشقة لغاية إخراج الكتاب . وصل الخصوص حضرتة محمد محمود بك الذي خصص كل ما بقي  
من وقته ، بعد عمله في وظيفته ، لهذه المهمة ، مؤثرا هذا الواجب الوطني على راحته الشخصية ،  
حتى لكأنه كان في العهد الأخير موكلا بفضاء الأرض يترمه بين الوزارة ودار المطبعة الأميرية  
للإرشاد إلى ما ينبغي من ترتيب الكتاب وإعداده وإنجاز طبعه على الوجه الأكمل ، ثم حضرتة محمود  
أحمد عمر افندي الذي كلف عليه معول عبد العزيز فهمي باشا في مراجعة المواضيع المنشورة مع  
حضرات أمصاها وفي تصحيح تجارب المطبعة وفي ترقيم الكتاب . ولقد سهل عليه هذا العمل  
الشاق ما وهبه الله من ذكاء وعقل منطقي وكإل استمداد في اللغة العربية . فهما رجلان يستحقان  
أطيب الثناء وأحسن الجزاء .



الخطب الثلاث التي ألقيت بالأوبرا بحضرة صاحب الجلالة الملك :

(١)

## كلمة لحضرة صاحب المعالي وزير الحفائية

### شولاي صاحب الجلالة

إذا أتاح الله لأمة أن يكون على رأسها ملك عدل ، باذرعته ، ساهر على مصالحها ، جاد في رقيها ، حريص على سعادتها ، فإن هذه الأمة تكون قد فازت بنعمة من نعم الله الكبرى .  
وها هي مصر قد حباها الله ذلك الفضل العظيم بأن تبوأ قوادها عرش أجداده ، وهي في أشد الأوقات احتياجا لحكمتها ، وسداد رأيه ، وثاقب بصره ، وثاقذ بصيرته . فهيتا لها بما نالت من فضل ، وبشرى لها بمستقبل زاهر وخير عيم .

### شولاي

ليحق للبلاد أن ترفع الرأس طاليا ، نفورة بما تبين لها من مجد ، وما تبذلون في سبيل رفعتها من جهد ، فمصر جلالتكم أزهى المصور في تاريخها الحديث ، وما النهضة المباركة التي تجلت آثارها في مختلف النواحي إلا من صنع أيديكم ، تمهدتموها بنزير علمكم وواسع خبرتكم .  
وسيسجل التاريخ في صفحاته حسنة جلالة هليكا المحبوب واصلاحاته الواسعة ، يترجم خطاها المصلحون ، وينسج على منوالها العاملون .

إن تطورات مصر ، ورفق الأمم ، ونهضة الشعوب ، كان لها في مصر أثر جليل بفضل يقظة آباءكم النظام ومهرهم على راحة شعبهم ، فاستحدثوا النظم وأدخلوا الإصلاحات في كثير من مرافق الحياة .

وفي مقدمة هذه الإصلاحات النظام القضائي الذي بدأ يوضمه جدكم العظيم "محمد هلي الكبير" منشي مصر وياي نهضتها فأنشأ مجالس الأحكام لتقوم بالفصل في المنازعات . ثم جاء والدكم "هشمايل" نقر المحاكم وإمام المصلحين ، فرأى بثاقب بصره أن يبدأ في سنة ١٨٧٦ بإنشاء المحاكم المختلطة لتكون الخطوة الأولى في توحيد القضاء بمصر .

لأنه بعد أن أنشئت المحاكم المختلطة على منوال المحاكم الأوروبية ، تألفت في سنة ١٨٨٠ لجنة لوضع نظام للمحاكم الأهلية . وفي ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ صدر الأمر العالي المشتغل على إنشاء ترتيب المحاكم الأهلية ، وقد نص في ذلك الأمر على إنشاء محكمة استئناف : إحداهما في مصر والثانية في أسبوط ، وثلاثى محاكم ابتدائية : منها خمس في الوجه البحري ، وثلاث في الوجه القبلي .

وفي مثل هذا اليوم " ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ " افتتحت محكمة استئناف مصر ومحكمة مصر الابتدائية . فذهب المرحوم نقرى باشا ناظر المحفانية إلى سراى عابدين العاصرة ، وقدم أعضاء المحاكم الجديدة إلى الجناح الخديوى . وبعد أن حلف قضاة محكمة الاستئناف والنائب العام العيين القانونية ذهب الجميع إلى السراى التى أمدت للمحاكم الجديدة حيث أعلن ناظر المحفانية افتتاح محكمة استئناف مصر ومحكمة مصر الابتدائية . أما محاكم الوجه البحري فافتتحت عقب افتتاح المحكمين المذكورين بقليل ، وأما محاكم الوجه القبلي فلم تفتح إلا في سنة ١٨٨٩ ، وبافتتاحها تم النظام الجديد بجمع البلاد .

## هولاء

في مقام هجلاؤكم العالي يرجع الفضل كله في فكرة الاحتفال بهذا العيد الخمسيني في هذا اليوم المبارك ، وإن في تشريفكم هذا الاحتفال لمغزى عظيم ورمزا ساميا على إيمانكم بأن " العدل أساس الملك " وأن البلاد لا تسودها الطمأنينة ولا تنال الرقي والسعادة إلا بحسن توزيع العدالة بين الناس . لذلك أردتم تشريف الاحتفال بشخصكم الكريم ليتم له الجلال والتعظيم ، ولعلم الكافة بجليل تقديركم للعدالة ورجاها أجمعين . وإني لفخور كل الفخر بأن أقوم في هذا الحفل الزاهر وأقول كلمتي هذه لأعبر عما خالج صدري وصدور رجال القضاء ومن يتصل بالقضاء من قضاة وأعضاء نيابة وخدامين وموظفين من القرح والسرور والنبطة عند تنفيذ هذه الرغبة السامية ، وهي رغبة الاحتفال بمرور خمسين عاما على افتتاح المحاكم الأهلية في جمع يشرفه سيد البلاد .

لقد رأت اللجنة التي ألفت للنظر في تنظيم الاحتفال أن تشمل مدالية تذكارية لهذا العيد أشرف بتقديمها وأرجو هجلاؤكم أن تتفضلوا بقبولها . كما أنها رأت أن يطبع كتاب ذهبي يكون أثرًا خالدا مشتملا على تاريخ المحاكم الأهلية وتطورات العمل فيها وعلى بحوث قانونية تبرع بالقيام بها بعض ذوي الفضل من رجال القانون .

## شولاي

لأنه تمسحون عاما على إنشاء المحاكم الأهلية فضربت مثلا بما يمكن أن يكون قلدوة حسنة للتدرج فى الرقى والقلاخ . فرجالها الآن كلهم مصريون ، وكلهم له مؤهلته التى تدل على أنه تخصص للقانون وتطبيق القانون .

لما سمعت البلاد بعهد جلالته الزاهر شتمت القضاء ببنائكم السامية ، وحرصتم على أن تسود العدالة التى تنشرها المحاكم بين الناس ، وعلى أن تيسر سبلها بتجليل الفصل فى المنازعات وتقريب المحاكم من المتقاضين ، فأمرتم ، وأمركم مطاع ، بإنشاء محكمة استئناف أسبوط فى سنة ١٩٢٦ ، وهى التى كان منصوبا على إنشائها منذ صدور لأشعة ترتيب المحاكم الأهلية . وبإنشائها وفرتم على جزء كبير من سكان الوجه القبلى ما كانوا يتجشمونه من مشاق السفر إلى القاهرة . كما أنشئت فى عصركم المحيد محكمتان ابتلائتان فى حاصتى مديرتى المنوفية والمنيا ، فضلا عن المحاكم الجزئية المدينة التى أصبح منها فى كل مركز من مراكز القطر محكمة . وقد زاد عدد المستشارين والقضاة تبعاً لزيادة العمل ، فأصبح عدد الأولين خمسة وأربعين ، بعد أن كان وقت إنشاء المحاكم أربعة عشر ، وعدد القضاة ثلاثمائة ، بعد أن كانوا اثنين وأربعين قاضيا ، وبذلك أصبحت العدالة قريبة المثال ، سرية الوصول لجميع رعاياكم .

لأخيراً يامولاي اقتضت إرادة جلالته السامية تحقيق ما تأقت إليه البلاد من عهد طويل ، وتمناه المشتغلون بالقانون من سنين عديدة ، فأنشئت محكمة النقض والإبرام فى سنة ١٩٣١ لى تبين على تطبيق القانون فتوحد الأحكام وتستقر المبادئ .

أما من حيث التشريع فإن القوانين التى وضعت عند إنشاء المحاكم الأهلية قد نالها الكثير من التمديل والتهديب لتكون ملائمة لحالة البلاد وتطورها . وهناك نية فى مراجعتها كلها وتعديل ما يجب تعديله منها حتى تضارع أحسن القوانين فى البلاد المتقدمة . وستؤلف لجنة خصيصا لهذا الغرض من رجال خبيرين أكفاء .

لما تكن العناية بنظامها الحاضر معروفة قبل إنشاء المحاكم الأهلية ، بل كان الدفاع أمام المجالس المختلفة موكولا إلى أشخاص لا تتوافر فيهم شروط الكفاية اللازمة لهذه المهمة الشريفة . وقد توجهت العناية لهذه الصناعة ، فصدرت تشريعات لتنظيمها وإصلاحها تتشبا مع ما تم من إصلاح فى القضاء ، وقد ارتقت ونج فيها أشخاص يشار إليهم بالبنان .

## لجولاي

أسمحو لي جلالتكم بهذه المناسبة بأن أشيد بفضل الرجال القائمين بالعمل في المحاكم الأهلية على اختلاف وظائفهم فانهم — مع كثرة العمل المستمر المتواصل — يضطلعون بأعباء الوظيفة الصعبة التي كلفوا بالقيام بها ، ويؤدونها خير الأداء ، وهم دائبون على إبلانها حد الكمال ما استطاعوا . كل ذلك حرصا على العدالة في ذاتها ، وعلى مصلحة الوطن العزيز وإعلاء شأنه وتنفيذا لما يرفونه من رغبات مليكهم المصادقة في أن تكون الأحكام التي تصدر باسمه بيعة عن كل شائبة ، عادلة كل العدل .

هناذا احتفلنا اليوم بعيد العدل ، وأشدنا بذكر القائمين بتوحيده فانما نحفل بذكرى عمل مجيد يسر جلالتكم أن تروا كل يوم دليلا جليدا على أن بنيانه المتين مستمر التحسن والتقدم ، يزداد في تشييده وتقوية دعائمه ، إذ على أساسه يقوم مستقبل مصر ، وعلى يدي حاميه والساھر على رعايته يبلغ باذن الله حد الكمال ، فشكرا لجولاي على عطفه السامي وتشجيعه وعلى تقديره .

أسأل الله أن يحفظ ذاته الكريمة ذخرا وملنا للبلاد ، وأن يديم يده السعيد عهد العدل والمساواة ، وأن يقر عينه بولي العهد المحبوب صاحب السمو "مير الصعيد" إنه سميع مجيب .

( ٢ )

## كلمة حضرة صاحب العزة النائب العمومى

### شولاي صاحب الجلالة

العدل روح من عند الله يدم الملك ويشد بليانه ، ونشر السلام ويقوى أركانه ؛ ورضا بارئ الكائنات يحمل بتوفيقه له من ينجيه من عباده الفائزين . واليوم يشرق توفيق الله الذى جابه شعبكم الوفى فى أكرم ناحية من نواحى الإصلاح تحت ظلكم الممدود ، ناحية العدالة وتنظيم شؤونها .

يُشرق هذا التوفيق جيلا رائعا ترينه ابتسامة الرضا من هذا المقام العلى الشأن ، وتحوطه غبطة الارتياح لنتيجة ما توجهت له عنايتكم وشملتكم رعايتكم من توطيد دعائم العدل وتسهيل سبل الحق ونشر الوفاق بتيسير الأحكام .

هى مثل هذا اليوم من نصف قرن اقتضت المحاكم الأهلية تحت جناح العرش المقدى ، وأنشئ نظام " النيابة العمومية " لتولى الاهتمام باسم المجتمع البشرى فى الأمة المصرية مستمدا من ولى أمرها ومصدر عزها ومناط آمالها .

لهدتم لجلالتكم وطاهلان من أسلافكم الأجداد من يتكم العلوى رفيع البلاد بأمانة دعوى المصلحة الاجتماعية لسنة عشر ناثبا عموميا منهم سبعة تلقوا فخارها وحملوا أعباءها من يدكم السمعة الحازمة . وكان يا شولاي خادم سدتكم المسائل أمامكم هو الذى هيا له سمود الجسد تولى أمرها فى الآونة الحاضرة فلت حظوة التحدث لدى الحضرة المحيية فى هذا الحفل العظيم عن ماهية ذلك المنصب المله بكبرى التبعات المحلى بهد مسئول يسمو بمصدره لأعلى مقام .

لنى لتعرونى هزة الخشوع كلما ذكرت الحكم التوالى التى تنازلتم يا شولاي بإسنادها إلى يوم أدت بين يدي لجلالتكم بين الأمانة للدعوى التى شاعت لإرادتكم الملكية أن أحلها — تلك الحكم التى كشفت بدقتها وبعيد مراميها عن علم غرير ونظر ثاقب بذ فضل الفقهاء وبحوث الأقدمين . إنها لتستور النيابة العمومية وتبراس النصفة وسياسة الأحكام .

لقد وعيت بها أن النيابة يجب أن تكون القوامه على القانون، الآخنة بيد المظلوم، الضاربة على يد الظالم، المتصرفه في أناة وحزم مع البصيرة وسلامة التقدير، المدركة لخواص والقواعد، العاملة بما ظهر وما بطن، العاملة في هيئة الزاهر وجلال الرحيم، المرشدة في وقار القاضى ولطف الحكيم.

لئيم يا هؤلاءى على التماقيب سبعة من رعاياكم المخلصين أمر الدعوى العمومية فعملوا تحت إرشادكم القويم على إعلاء شأنها وبسط عدلها ومد حمايتها فأصبحت أمان الخائفين وموئل المستضعفين ورحمة العامين .

هكان رجالها في بدء نشأتها لا يتجاوزون الثلاثين عدداً وإذا هم اليوم مائتان وتسعة وعشرون منهم ثمانية وأربعون زيدوا إيان حكام الزاهر .

لما كانت مراكز النيابة تسعة وأربعين فأصبحت مائة مركز وعشرة أنشئ منها في عهدكم المجيد اثنا عشر بينها نيابة النقض والإبرام ونيابة استئناف أسبوط ونيابتان كلتيان في شين الكوم والمنيا . هذا مدا ثلاث مأموريات قضائية يتردد على كل منها عضو نيابة أيام الجلسات التي تعقد فيها . وبهذا الإصلاح الشامل تبيأت في كل مركز من مراكز الأقاليم نيابة جزئية تتلقى بلاغات الحوادث وتنقل لحقيقتها في أقرب حين .

هكانت النيابة لأمد غير بعيد غريبة عن النحاوى المدنية وبحوثها القيمة، فلما رأت إرادتكم البصيرة أن تنشأ المحكمة العليا أشرتم لجلالتكم بأن تأخذ النيابة قسطها في العمل المدنى خدمة للقانون وتثبينا لقواعده فأصبحت ممثلة في الجلسة المدنية لمحكمة النقض والإبرام تدفع وتدافع وتجهد في سبيل الحق وتوطيد أصوله .

لأنور هذاكم يا هؤلاءى أصبح اختيار أعضاء النيابة عموماً بكل عناية وتدقيق فامتد التحرى إلى ما وراء محمولهم العلمى وتفوقهم في الدرس نحو كفايتهم في زلاقة اللسان وقوة الحاجة وجدل انضمام، وضربت لهم الأمثلة العملية على أن عضو النيابة مهما علا مركزه في نظامها الإدارى يجب أن يستعد بدروع الحامى فلبية داعى الواجب في أية سانحة ، تتراقف ثلاثة من النواب العموميين بأنفسهم في قضايا هامة أمام محكمة جنايات مصر وأذيت على الأعضاء النشرات سائمة إياهم على الايكفوا في تأييد الاتهام عند المرافسة بسرد الأدلة وتكصيمها بالجهة الصحيحة ومنطق الاقتناع بل يسجلوا إزاما عليهم شرح الناحية الأدبية التي تكشف عنها تحقيق الجريمة ليعينوا القضاة عند ما يتخلون بأنفسهم لموازنة أدلة الدعوى وظروفها مستوحين صواب الراى وطمانينة اليقين .

شمار الإصلاح بنوركم يا مولاي في هذا وفي غيره من شؤون النيابة وأصبح تحقيق الجنايات في يد رجالها يباشرونه في أقصر وقت بعد وقوعها ويجهدون له ما استطاعوا على سنن القانون وروح الإنصاف ومدد الدقة والنظر الصحيح فظهرت ثمار هذه الجهود رويدا رويدا إذ بدأت نسبة القضايا المحفوظة مؤقتا تهل كما زادت نسبة القضايا التي أدانت المحاكم فيها الجانين .

لقد أنشئت الإدارة الطبية الشرعية ومعملها الكيماوى والسيرولوجى لإعانة القضاء في كشف غوامض الحوادث تحت إشراف النائب العمومى، ونظم أمر تلك الإدارة إلى حد بعيد فأصبح بها ثمانية وعشرون طبيباً يرأسهم مدير عام .

فليس لى أن أسهب في هذا المقام الذى يحفه جلال الحضرة العلية ولكنى أستمع الإذن الكريم في أن أجهز بأن أمانة الدعوى العمومية قد أصبحت بفضل الرعاية الملكية في حزم مكن ، وأن شأنها ، بما تولونها ورجالها من تعضيد وإرشاد ، يزيد كل يوم قدرا باقيا على الزمان وثقة في قلوب رعاياكم تشف عن معنى تطمئن له قنومهم وتصاب به حرياتهم ويستوى فيه كبيرهم مع صغيرهم ؛ وما ذاك إلا العدل في أكل صوره ، ذاك العدل الذى وضتموه يا مولاي أساسا قويا للملككم وزينة زاهرة لمصركم ومنازل تهدي به الناس وفي نوره ينعمون . أياكم الله ذخرا لكائناته ومجدا لهذا البلد الأمين وحفظ له وبجلائكم صاحب السمو الملكى "ميرالصعيد" على العهد المحبوب .

## الحكمة السعادة لنيس الحكمة النقص للإبرام

لولا

العدل من صفات الله الكبير المتعال .

لو تمثل لكان خلقا جميل الطلعة ، طلق الحيا ، سلو الحديث ، مؤلفا للقلوب ، سقاء في رضا الكافة على السواء ، في بسمة الطمأنينة والسلام وفي راحته البركة والرخاء والنعيم المقيم .

اليوم عيد العدل . يتقدم فيه سدة محراب العدل إلى حارسه الأعظم فكلمهم المفدى ، متبطين بما أحسنوا السدانة ، متحدين بنعمة الله عليهم أن وفقهم إلى القيام في هذا المحراب بما لزم ضمائرهم من فروض ونوافل وتهجد أطراف النهار وزلقا من الليل ، فخورين بختائين ، إذ يبرح الملك وأساطين دولته للاحتفال معهم بعيد العدل إيمانا بالعدل وتقديسا له وتعبدا بجلاله .

لُمت على العالم فترة ألهمت خدمة هيكل العدل فناموا ، نغبت ناره ، ومال ميزانه ، وتكر وجهه الحسن ، وتقلصت شفتاه ، وأمسكت راحته عن الفيض ، فشقيت الإنسانية ، وأصاب مصر من الشقاء ما أهلك الحرث والنسل ، وصرق اللحم وهاض العظم . فقيض الله لها رجل الهمة والشياء ، والعزة التمساء « محمد هلى » فأزال المنكر ، ولم الشمت ، وبني النور والرجال ، والمصانع والعمال ، والمماقل والأبطال ، وخلق من أشلاء ما بشرته يد الظلم أمة قامت فبطشت فيمن بطش ، ونافست فيمن نافس ، وأثبتت وجودها وحياتها وقوتها . ولو أن المقادير ساعفتها لكان لها اليوم في العالم شأن غير ما هي فيه .

فريث من همة أجدادك ما لاقوا من صباب ، بل صبروا وصابروا وربطوا ، وكلما قام منهم سيد خط في لوح النظام سطرا ، وثبتت في بناء النهضة حجرا ، وترك لقلعه المشكور أثرا يحنث له ذكرا ونفرا . حتى كان أبوك إسماعيل العظيم . جهد جهودا جبارة في إعلاء البناء ، وتقييم عمل الآباء . ثم نظر نظرة في أفق الإنسانية ، واستعرض عمله وعمل المغاوير أبيه وجده ومن بعدهما من أسلافه النر الميامين . نظر وقارن بين حال بلاده وما تخفد جهودها وحال غيرها من



أم الله ، فوجد - وما كان صعباً أن يجد - وجد أن كل مجهود لمصر ضائع ، وكل نهضة لها فاشلة لا محالة ، ما دام حظها من الاستقلال بتوزيع العدل في أقطارها غير موفور . وجد ذلك ففكر وقدر ، واستقبل الأمور واستدبر ، ثم فكروا ، فاطمأنت نفسه إلى أن معنى العدل في العالم واحد يستشعره بنو البشر في الجملة على السواء ، وتأمروا به الأديان الميوية كما تأمر به الشرائع الوضعية في الجملة على السواء ، وأن طرق الأخذ به هي التي تختلف باختلاف الأمم ، وأن أوروبا لا شك لها القدر المثل في نتائج تحقيق العدل الإداري وأساليب تحقيق العدل القضائي ، وأنه كسمل لا غشاضة عليه في اتخاذ تلك النتائج والأساليب ، بل إن اتفانها هو السبيل الوحيدة للظفر بأمنية البلاد في الاستقلال بتوزيع العدل في سكانها أجمعين .

فطمأنت نفسه إلى هذا النظر ، فصمم على قلب الأنظمة القضائية في البلاد والتأسي فيها بما عند أوروبا من المثل والأساليب . بادر المسمى فأنشأ المحاكم المختلطة يحكم فيها شرائع أوروبا و نتائج أوروبا رجال محترمون غاليينهم من أبناء أوروبا . وأخذ يستعد إلى قلب باقي النظام القضائي الوطني وجعله على مثال نظام الإصلاح الجديد ، فأنشأ مدرسة الإدارة (وهي الآن كلية الحقوق) وجعلها في رعاية خل من فحول العلماء الفرنسيين ، ثم بعث منها البعث إلى أوروبا للتبليغ في علم القانون . فل وكان رحمه الله واسع الأمل ، قوى الرجاء ، يؤذ لو أمد الله له حتى يعني بنفسه تمار غرسه . لكن أخاكم خليفة إسماعيل ومن حوله من رجال مصر كانوا أشربوا فكره ودانوا بها ، وهاهنا أنفصمهم على ترم خطاه فيها ، فلم ينوا من بعده . بل إنهم ما كادوا يفرغون من أمر التصفية في يونيه سنة ١٨٨٠ حتى أقبلوا في الشهر التالي فميناو اللجان لتغيير النظام القضائي الوطني وجعله على مثال ذلك القضاء الجديد . ومن يتصفح ما عثر عليه في أوراق الحكومة من محاضر مجلس الوزراء في ذاك العهد ، يجد أن آباءنا أولئك كانوا يعيشون في حلم من الأمانى جميل . إنهم كانوا يعتقدون أن مجرد إدخال قوانين المحاكم المختلطة في القضاء الأهلي وإدخال بعض العناصر الأجنبية فيه ونجاح محاكمه في عمله ، ذلك يكون فيه غنية عن القضاء المختلط . ولقد كان هذا الحلم الجليل مائلاً نفوسهم للدرجة أن أحدهم شريف باشا الكبير - كما تزويه محاضر مجلس الوزراء - قال إننا متى شكلنا المحاكم الأهلية " فانه مع سيرها المنتظم يمكن الاستغناء عن المحاكم المختلطة بعد ثلاثة أو أربعة شهور ... " . يا له من حسن ظن بالأيام عجيب !

وضمت قوانين المحاكم الأهلية نسخة تكاد تكون طبق الأصل المختلط ، ثم أنشئت المحاكم ، وانتصحت فعلا في مثل هذا اليوم من سنة ١٨٨٣ ، وتولاها من مصري ذلك العهد خيرهم علما ونزاهة ، يباضدهم ويقوم من معلوماتهم القانونية نخبة من خيرة الأجانب الأكفاء .

لثما يسجله التاريخ لبريطانيا العظمى ، أنها — فيما رقت — قدرت لحال المصريين من هذه الناحية ، وشعرت بشعورهم ، وتتيب غايتهم ، فاحتضنت القضاء الأهل ، وحنّت عليه كما تحنو على الولد الأم ، فكفله منها رجال أقوىاء غطصون للفكرة : ” اسكوت “ ، ” ومكلرت “ ، ” وبرونيت “ ومن إليهم ، فشب بأعينهم وترجع ، وآق أطيّب الثمار . تخرج فيه من المصريين ومن الإنجليز وغيرهم من الأجانب قضية ناهون ، أفادوا واستفادوا ، وأصبحوا في العالم المصرى مضرب المثل في العلم والتزاهة وكل خلق صاف يليق بالقضاة المادلين .

لإنا إذا خفقت قلوبنا في هذا اليوم لذكرى فطاحل القضاء المصريين من لا يزالون في قيد الحياة أو من انتقلوا إلى جوار ربهم وكثير عديد — إذا خفقت قلوبنا لذكراهم فإن أفئدتنا لتترحنانا وعرفانا بالجليل في ذكراها لزملائهم من غير المصريين . وإن لزاما في أعناقنا أن نشيد اليوم بذكر بعضهم ، لا حصرا لهم ، بل لجرد التمثيل .

لأن القضاء الأهل لم ينس ولن ينسى شخصية القاضي ” بوند “ ، ذلك الرجل الحديدي الخلق الذي نصب من نفسه بين القضاة تقافا للنظام وحسن القيام بالواجب تملّ به على السواء كثير من الأجانب وكثير من المصريين . لا ننساه بل نرسل إليه في هذا اليوم خير التحيات وأطيب التحيات . ولن ننسى ” إيموس “ شعلة الذكاء المتبينة في نفس موطاة الأكلاف آلفة مألوفة . نذكره بفضلته في القضاء الأهل ، وتلشّح عند ذكر اسمه صدور كثير من القضاة الحاضرين اليوم الذين تلمذوا له وأخذوا عنه إيام كان أستاذهم وعميدهم بمدرسة الحقوق . ونذكر مع الاحترام القاضي ” بريشال “ مثال الاجتهاد والصبر والجلد العظيم . لسنا ننسى هؤلاء الفضول ، ولن ننسى ” كورليت “ و ” ويلبور “ و ” فوكس “ و ” هاثون “ و ” ماك بارت “ و ” كوغلين “ وباقي الزملاء المحترمين . ولزام في عقننا أن نتوجه باحترام إمام ما نستحضره الآن من طيف المنفور له القاضي ” دى هولس “ الذي جهد في بناء القضاء الأهل جهد العلماء العاملين المخلصين ، وخلف للقضاة من بعده مؤلفات ستبقى نبراسا للسايرين منهم ومنهلا عذبا للتعطشين ، ونذكر معه ” لوجريل “ و ” سودان “ وكل له بيننا مقام معلوم .

فهل أتى إذا قدمت ذكرى أولئك الفطاحل من الأجانب جريا على سنن أدينا المصرى من تقديم الغريب على القريب ، فاني مسارع إلى ذكر أنماط من أفئذاذ أهل المبرزين : أذكر شفيق منصور ، أمين سيد أحد ، حشمت ، على فائق صبور ، حسن طاصم ، الشيخ محمد عبده ، أمين فكرى ، بليغ ، إسماعيل صبرى ، عفيفى ، قاسم ، سعد ، يوسف شوق ، على نغرى ، يحيى إبراهيم ، مجدى ، حسن جلال ، محمد صالح ، فتحي زغلول ، طلعت ، رفعت ، مينا إبراهيم ،

أبو بكر يحيى ، رشدى ، ثروت ، أبو السعود ، درويش ، نسيم ، ماهر ، عبد الحميد مصطفى ، عبد الحميد بنوى . أولئك بعض صور لأهل ، ومنهم من تعرف قلوبنا غراما مثل ، سباقون لا يشق لهم غبار ، ولا يصطلح لهم بنار .

لئول أشير إلى الوجوه التي تزين عجايب القضاء الآن ؟ لولا حياؤهم وأنهم أرباب الدار والمستقبلون للزوار لذكرت كثيرا من أفاضل فيهم يصر بهم كل بناء ، وتفاخر مصر بهم أى قضاء .

### هولاءى

لئن كانت بريطانيا العظمى تفتت غاية مصر لما هلت معها كفا لكتف في بناء رجال القضاء ، فان رجلاها — بمشاركة الخبيرين من المصريين — ما ونوا في تقب القوانين التي يطبقها القضاء والنتائج التي يسير عليها . وكلما وجدوا حيا أو قصبا أشاروا إليه ، فبادرت الحكومة إلى تلافيه ، حتى أصبحت القوانين الأهلية من خيرة القوانين موافقة لأحوال سكان البلاد ، وهى من أصلها ليس فيها أى مبدأ ينفر منه أرقى المتدينين . كما أن حكومة ثلاثين واليقطين من المصريين لم يقصروا في إعداد المعدلات لاستقرار تنفيذ المشروع الذى بدأه والدكم العظيم . إنهم والوا إرسال البعوث دكا لا أوروبا للتمق في دراسة القوانين ، وتوالى رعاية الحكومة لمدرسة الحقوق فاستقدمت لها من أوروبا كثيرا من فطاحل العلماء . وفضلهم ، وبفرط ذكاء المصريين وكمال استمدادهم ، أصبح رجال القانون في بلادنا بجمرة لا يحصى لها عديد . وقد نبغ منهم كثير من شهد لهم زملائهم العلماء الأجانب بالكفاية ، فاعتلوا منابر التدريس والعلامة بمدرسة الحقوق ، فزأوا تلك المنابر وأثبتوا أنهم خير خلف لأساتنتهم الأولين . كما أن عددا وفيرا منهم انتظموا في سلك المحاماة التي قامت في نشأتها على أكتاف رجال عصاميين مسلحين بمجدة الذكاء ، وحسن الاستماع ، وميتين الوعى ، وقوة الملاحظة ، وشدة المارضة . ولقد برز في حلبها من هؤلاء وهؤلاء خول صديون تعرف لهم ساحات القضاء أقدارهم ، وتزلم منازلهم من التجلة والإكبار . وهل تسمى المحاماة أولئك السابقين الأولين : حسين صقر ، اللقاني ، سعد ، خليل إبراهيم ، مصطفى الباجورى ، أبو شادى ، حسين فهمى ، داود عمون ، أحمد عبد اللطيف ، محمود عبد اللطيف ، عمر لطفى ، أحمد لطفى ، نصر الدين زغلول ، أبو النصر وباقي إخوانهم الذين جاهدوا فيها حق الجهاد وذهبوا إلى ربهم موفورين مشكورين ؟ إن المحاماة بفضل أولئك الأفاضل وأمثالهم قد سارت القضاء

و درجت مدارجه في الرق ، وفيها الآن عديد من المصادر المقاويل الذين هم ذخر ونخر للبلاد . وإن القضاء كثيرا ما يلجأ إلى نادرهم لسد ما يصفوه من الفراغ . ولولا ما نهى عنه من تركية المرة نفسه ، لاعتزلت في موقعي هذا بأني ابن المحاماة ورييب يتيها .

لأرجو ألا يستوقف أحدا ما يتلمحه في جوها اليوم من بعض الهنات . إن هي إلا أعراض لفضل القوة وفيض الفتوة ، وإلا فالجوهر حركيم ، واللب شفاف سليم ، وبعض الشيء من النظر الحليم يحولمرآة ، ويكشف عن باهر سناه .



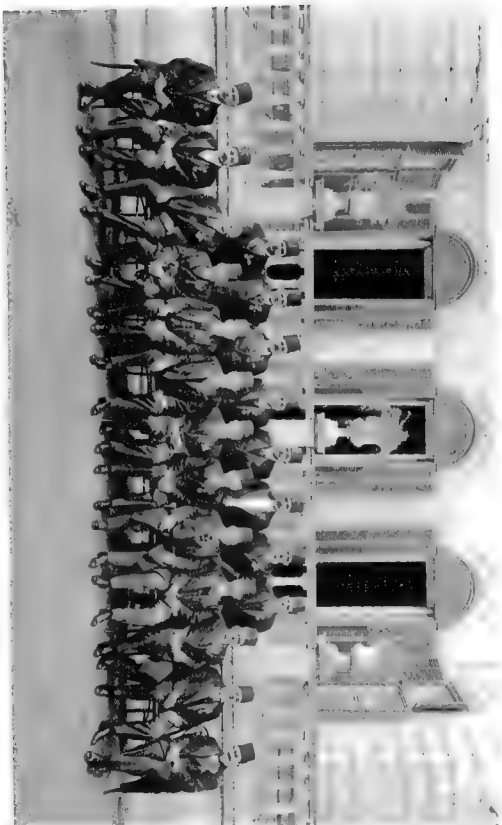
فلك نهضة باهرة يسلم الكل أنها لم تبلغ في عهدها الأخير هذا المدى الزائم ، إلا بناية صاحب الجلالة الملك هوذا الأول ، نصير العلم ، ومصدر الهداية والإرشاد .

والآن ليسمح هوأى الملك لهذا الخادم المخلص أن يقول عن حقيقة مجرب : إن لك أن تناصر بالقضاء الوطني ، فقد بلغ أشده ، وأدى مأموريته خير أداء . إنه آمن السكان على أنفسهم وحرابهم وأموالهم . إنه ثبت في أذهانهم معاني العدل والحرية والمساواة . إنه لا قوى لديه ولا ضيف . إن كلا أصبح يلوذ بحماه للانتصاف وهو مطمئن واثق أن أسله مكفول وحقه مضمون . إن عماكه على اختلاف درجاتها قد أنجرت للناس في كل نوع من أنواع الأقضية أحكاما لا يلفها الحصر تشهد لرجالها يوم المناورة بسعة العلم ، ودقة الملاحظة ، وسلامة التقدير ، وجودة التعبير . ومن ماري فعليه أن يقرأ ، فانه لا رأى لغير مطلع طيم .

### هوأى

فئن كان هذا اليوم يوم عيد للقضاء الأهل ، فانه خليق بنا أن نشيد بذكر حضرات رجال القضاء المخطط ، السابقين منهم واللاحقين . أنقطع في هذا العيد فضلهم ؟ وارضاه ! لنكونن إذن من الظالمين ! ألا أنهم الطلائع الرواد الأولون ، مهدوا كثيرا من نواحي الطرق فاقضينا فيه أثرهم المعبود ، واهتدينا بما خلفوا من آثار قيمة تشهد لهم بالعلم الوفير والفقهاء العزيز . فلهم منا خالص الشكر ومتبى التعظيم والإجلال .

فما نحن رجال القضاء الأهل ، فان قصارانا أن ما بيننا وبين الله عامر ، وأن أنفسنا راضية مطمئنة بما قدمنا وتقديم من عمل ، وأنا مبتهجون بهذا العيد المبارك الذي أتبع لنا فيه أن ستفتح



الجمعية الوطنية (31 ديسمبر 1933)  
 LES MEMBRES DU COMITÉ D'ORGANISATION DE LA FÊTE (31 Decembre 1933)











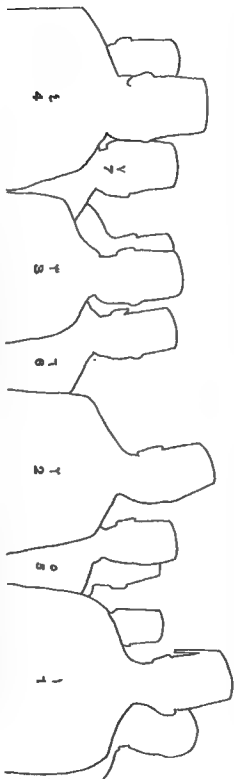






## بعض كبار المدعوين للحفلة المساهرة مساء ٢١ ديسمبر ١٩٣٥

- ١ - حضرة رئيس الجمهورية عبد الحفيظ بن محمد باشا
- ٢ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الداخلية)
- ٣ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الزراعة)
- ٤ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير المالية)
- ٥ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير العدل)
- ٦ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير التعليم)
- ٧ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الدفاع)
- ٨ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الخارجية)
- ٩ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الشؤون)
- ١٠ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الصحة)
- ١١ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير العمل)
- ١٢ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الثقافة)
- ١٣ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الرياضة)
- ١٤ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير السياحة)
- ١٥ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الترفيه)
- ١٦ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الإعلام)
- ١٧ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الاتصالات)
- ١٨ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير البيئة)
- ١٩ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الطاقة)
- ٢٠ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير المياه)
- ٢١ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الإسكان)
- ٢٢ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير النقل)
- ٢٣ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير البنية التحتية)
- ٢٤ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير التخطيط)
- ٢٥ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الاقتصاد)
- ٢٦ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير المالية العامة)
- ٢٧ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الخزينة)
- ٢٨ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الميزانية)
- ٢٩ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الضرائب)
- ٣٠ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الرسوم)
- ٣١ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير المصارف)
- ٣٢ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير التأمين)
- ٣٣ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير البنوك)
- ٣٤ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الاستثمار)
- ٣٥ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير التجارة)
- ٣٦ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الصناعة)
- ٣٧ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الزراعة)
- ٣٨ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الثروة السمكية)
- ٣٩ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الغابات)
- ٤٠ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير التربة)
- ٤١ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير المياه)
- ٤٢ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الري)
- ٤٣ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الزراعة)
- ٤٤ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الثروة السمكية)
- ٤٥ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الغابات)
- ٤٦ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير التربة)
- ٤٧ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير المياه)
- ٤٨ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الري)
- ٤٩ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الزراعة)
- ٥٠ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الثروة السمكية)
- ٥١ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الغابات)
- ٥٢ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير التربة)
- ٥٣ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير المياه)
- ٥٤ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الري)
- ٥٥ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الزراعة)
- ٥٦ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الثروة السمكية)
- ٥٧ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الغابات)
- ٥٨ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير التربة)
- ٥٩ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير المياه)
- ٦٠ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الري)
- ٦١ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الزراعة)
- ٦٢ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الثروة السمكية)
- ٦٣ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الغابات)
- ٦٤ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير التربة)
- ٦٥ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير المياه)
- ٦٦ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الري)
- ٦٧ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الزراعة)
- ٦٨ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الثروة السمكية)
- ٦٩ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الغابات)
- ٧٠ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير التربة)
- ٧١ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير المياه)
- ٧٢ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الري)
- ٧٣ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الزراعة)
- ٧٤ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الثروة السمكية)
- ٧٥ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الغابات)
- ٧٦ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير التربة)
- ٧٧ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير المياه)
- ٧٨ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الري)
- ٧٩ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الزراعة)
- ٨٠ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الثروة السمكية)
- ٨١ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الغابات)
- ٨٢ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير التربة)
- ٨٣ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير المياه)
- ٨٤ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الري)
- ٨٥ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الزراعة)
- ٨٦ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الثروة السمكية)
- ٨٧ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الغابات)
- ٨٨ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير التربة)
- ٨٩ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير المياه)
- ٩٠ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الري)
- ٩١ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الزراعة)
- ٩٢ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الثروة السمكية)
- ٩٣ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الغابات)
- ٩٤ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير التربة)
- ٩٥ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير المياه)
- ٩٦ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الري)
- ٩٧ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الزراعة)
- ٩٨ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الثروة السمكية)
- ٩٩ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير الغابات)
- ١٠٠ - السيد الحفيظ بن محمد باشا (وزير التربة)



## قوائم ضيوف الحفلة المساهرة مساء ٢١ ديسمبر ١٩٣٥

- ١ - S. E. Abdel Fekih Yehia Pacha, Président du Conseil des Ministres.
- ٢ - Ahmed Ali Pacha, Ministre de la Justice.
- ٣ - Abdel Aziz Pacha, Ministre des Travaux Publics.
- ٤ - Salah Hady Bey, Ministre de la Guerre.
- ٥ - Salah Hady Pacha.
- ٦ - Mohamed Zaki El Ibrahim Pacha, Directeur de la Maison de S. M. le Roi.
- ٧ - Mohamed Taher Khor Pacha, Sous-Secrétaire d'Etat à la Justice.





بعض رجال الدين في حفلة العشاء التي أقيمت في ١٩٣٣  
 QUELQUES UNES DES HAUTES PERSONNALITES INVITEES A LA SOIREE DU 31 DECEMBRE 1933







صورة من مجلس الطعام

UN COIN DE LA SALLE DU SEMIRAMIS HOTEL  
Lors de la Soirée du 31 Décembre 1933



قلوبنا ، وتدفع ألسنتنا متغنية بنعمة الله علينا وهدية لنا . وحسبنا بعد رضاء الله سلوة ونفرا ، أن يكون لجليك المعلن حارس العدل الأكبر راضيا عنا قرر المين بأعمالنا .

لؤلئن كما تمودنا أن نسمع من لجلالكم في كل مناسبة أمثال تلك الكلمات المطمئنة : "سيروا ببركة الله وهدية إلى الإمام ، وأيقنوا أن ما تقدمون من عمل صالح بغزائه مكفول لكم حتما وللبلاذ وأن من يعمل مثقال ذرة خيرا يره ، وأن الله مع الصابرين " — لئن كما تمودنا سماع مثل تلك الكلمات الجليلة البالغة في التشجيع ، فقد آن لنا اليوم أن نطمع منكم أن تجهروا بكميتكم مسعمة معلنة أن الخمسين سنة الماضية قد حققت إلى الناية القصوى وسائل مشروع أيبكم المظيم ، وأن مصر أصبحت مسسحقة للتمتع بما يتمتع به كل أمة من الاستقلال بإدارة العدل في ديارها بين قطانها أجمين .

لوالله المسئول أن يحقق لمصر هذا الأمل في عهد لجلالكم السعيد .



## همةُ شُكُورَة

إذا كان هذا الكتاب قد فكر فيه ثم تم على الوضع الذى يراه عليه المطلعون فلم يكن الوصول إلى هذه الغاية من الأمور الهيئات . ولا بد من إرجاع الفضل فيه لدويهِ ، ومن أوائلهم وأكثرهم اهتماما به ، بل لا مبالغة إن قلت إن أول من اهتم بوضعه وإخراجِه للناس هو حضرة صاحب العزة مصطفى حنفي بك وكيل وزارة الحفانية . شاغفته الفكرة في وضعه فأخذ يرددها في كل الأوساط ، وإذ قررت وزارة الحفانية تأليف لجنة لهذا الغرض لم نجد اللجنة خيرا من تدبهِ سكرتيرا عاما لها لما ألقه الجميع من امتلاء نفسه بالفكرة ومن بذله من الهمة والنشاط ما هو خليق بتحقيقها . وأشهد أنه مع كثرة مشاغله قد دأب في البحث والتنقيب والمراقبة والتنظيم والترتيب حتى تم الاحتفال وتم من بعده وضع الكتاب وطبعه . أشهد بهذا وأقر أن جميعا نعتبر بحق أنه هو الدعامة الكبرى التي قام عليها هذا الكتاب بل هو عموده الفقرى الذى لولاه لم نقم له قائمة . فالواجب على مثلى وعلى جميع إخوانى شكره والاعتراف له بهذا الفضل العظيم .

عبد العزيز فهمى



تم طبع هذا الكتاب بالمطبعة الأميرية ببولاق

في يوم ٤ من شهر ذي الحجة سنة ١٣٥٧

٢٤ من شهر يناير سنة ١٩٣٩

مدير المطبعة الأميرية

محمد فؤاد أبو إبراهيم









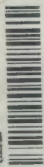








Biblioteca Alexandrina



0431194